lisanarabs.blogspot.com
بسم اللہ الرحمن الرحیم
درایۃ النحو
شرح
ہدایۃ النحو
ناشر
کتب خانہ مجیدیہ، ملتان
مکتبة لسان العرب

ناشر

کتب خانہ مجیدیہ ملتان

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی صرف قلوبنا نحو الهدایة بکلمة الاسلام وشرح صدورنا لادراک قواعد علم الاعراب لاصلاح الکلام وزین عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع بجزائل النوال وبدائع الانعام وامتنا علی وفق حکمه بالقدرة الموصوفة بصفة الکمال والاحکام نحمده باعظم اسمه ونشکره بجزیل فعله ونسئله ان یجنبنا حرف الاجرام الذی تفرد بانشاء الاشکال فی الارحام وتوحد بابداع الارواح فی الاجسام وتقدس عن ادراک الابصار والاوهام وتنزه عن اشباه الاشباح والاجرام ثم افضل الصلوات واکمل التحیات علی نبیه محمد الذی یتلی معجزاته الی یوم القیمة وعلی اله واصحابه مصابیح الظلام **اما بعد** فلما کان المختصر الموسوم بالهدایة فی النحو منطویا علی قواعد کافیة ومقاصد عالیة محتویا علی فوائد وافیة وفرائد باهیة مفتقرا الی الدلائل لما فیه من المسائل والی الانحلال لما فیه من الاشکال حاولت ان اذکر له شرحا یبین مراداته ویکشف مکنوناته ویحل ترکیباته ویتعالی بعبارة رائقة والفاظ شائقة وبدلائل واسعة وعلل بامرة ویتحاشی عن شبهة التکلف والاعتساف ویتشاسع عن سیرة العدول الانصاف خاویا عن الایجاز المخل بالمراد سالکا سلک الاقتصاد هادیا للعباد الی سبیل الرشاد جائیا بالمراد بلا عناد قاضیا بالبرهان علی اهل العناد وسمیته بدایة الهدایة ومن الله نسأل ان یرزقنا الفهم والدرایة ویعصمنا من الجهل والغوایة ویهدینا طریق الصواب ویحمینا عن الوقوع فی الاضطراب انه علی ذلک قدیر وبالاجابة جدیر وهو حسبی ونعم النصیر والیه المرجع والیه المصیر

قال الشیخ رحمه الله تعالی بسم الله الرحمن الرحیم صدر مختصره بالبسملة تیمنا باسم الله فی بدایة امره وتعوذا لیوفقه طریق الرشاد ویسلکه سنن السداد واقتداء بکلام الله المستفتح بها واتباعا بحدیث نبیه علیه الصلوة والسلام وهو کل امر ذی بال لا یبدأ فیه ببسم الله الرحمن الرحیم فهو اقطع رواه ابوداؤد وابن ماجة وعملا بما روی عن علی رضی الله تعالی عنه کلمة بسم الله فاتقة للرتوق ومسهلة للوعور ومجنة للشرور

وشفاءٌ لما فی الصدور + وامانٌ یومَ النشور + واقتفاءٌ بما وقع علیہ اتفاق السلف والخلف رحمہم اللہ تعالی فانہم فتحوا کتبہم کذلک ثم الباء متعلقۃ بمحذوف وھو الفعل وھو الاولیٰ لاصالتہ فی العمل اَو شبہُہ ای بسم اللہ اشرع وھو المناسب ھھنا وکذا من سافر یقول عند ارادۃ السفر والحلول منہ بسم اللہ ارتحل وبسم اللہ احل ومن قرأ یقول عند قصد القراءۃ بسم اللہ اقرأ ومن اکل یقول عند الاخذ فی الاکل بسم اللہ اٰکُلُ وکذلک کل فاعل یشرع فی اول فعلہ بالبسملۃ وانما اضمر المحذوف متأخراً رَوْمًا للاختصاص اذ کلّ ما کان حقہ ان یؤخر اذا قدم فتقدیمہ یقتضی الاختصاص الا تری الی قولہ تعالی اِیَّاکَ نَعْبُدُ وَاِیَّاکَ نَسْتَعِیْنُ وانما تقدیم الفعل فی قولہ تعالی اِقْرَاْ بِاسْمِ رَبِّکَ فانہ اول ما انزل علی النبیّ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم وکان الامرُ بالقراءۃ اھمّ لتبلیغ الرسالۃ وانما حذف الھمزۃ فی العبارۃ والکتابۃ لکثرۃ الاستعمال ولم تحذف فی اِقْرَاْ بِاسْمِ رَبِّکَ فی الکتابۃ لقلتہ واما حذفہا فیہا فی قولہ تعالیٰ وَاِنَّہٗ بِسْمِ اللّٰہِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ فلموافقۃ المصحف وانما لم تحذف فی باسم ربک لعدم الموافقۃ لان المراد بالموافقۃ ان تکون البسملۃ تامّۃً وما وقع فی قولہ تعالیٰ بِسْمِ اللّٰہِ مَجْرٖىهَا وَمُرْسٰىهَا من حذفہا مع انہا غیر تامّۃ فلما ذکرنا من الکثرۃ لان الذین یرکبون فی الفلک یقولونہ فی کل بحر ویکتبونہ فی کل متاع وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس باللہ للقسم او للتنبیہ علی ان التبرّکَ یصلح لکل اسم وانما اختیر تقدیم الجلالۃ لانہ اسم الذات الا تری انک تَصِفُہٗ ولا تصف بہ وما عداہ صفات ثم اختیر تقدیم الرحمن علی الرحیم وان کان فیہ من مبالغۃ ما لیس فی الرحیم لانّ فعلان ابلغ من الفعیل والفعیل ابلغ من الفاعل لان راحمًا یقال لمن رَحِمَ مرّۃً والرحیمَ لمن یکثر ھذا منہ والرحمنَ لمن لا نہایۃ فی ذلک منہ فلذلک قالوا یا رحمن الدنیا والاٰخرۃ ویا رحیم الدنیا والقیاس الترقی من الادنی الی الاعلی علی انہ کاسم الذات حیث لا یطلق الا علی اللہ تعالیٰ بخلاف الرحیم وھما اسمان مشتقان من الرحمۃ وھی ارادۃ الخیر فی حق الغیر ویرادف الاحسان والانعام والافضال وما یشبہہا ثم قولہ بسم اللہ مجرور بالباء وھو منصوب المحل علی انہ مفعول وحال ویجوز ان یکون مرفوع المحل علی انہ خبر مبتدأ محذوف ای ابتدائی حاصل بسم اللہ ولفظ اللہ مجرور بالاضافۃ والرحمن والرحیم مجروران

الموصوف فی غایۃ الکمال اما فی الکل فلان ... مولوی محمد فیضی الحسینی دام فیضہ ١١ منہ فانہ یطلق علی غیرہ ایضا ١٢

بالوصفية الحمد لله رب العالمين هو جزء من قرآن الحكيم جاء به في تفتيح مختصره
توجيه الاول تفوّلا به ليتيمّن به في اول امره اذ ليس شيء مما يتيمّن به
افضل من القرآن والثاني عملا بكتاب الله العزيز فانه مستفتح اوّلا بالتسمية
وثانيا بالتحميد والثالث امتثالا بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام هو كل امر
ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابو داؤد وابن ماجة وابو عوانة وما قيل
من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهرا لان حديث التسمية يقتضي
البداية بها وهذا الحديث يقتضي البداية بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل
مدفوع بان المراد بالبداية بكل منهما تصديرا لمقصود وهو ليس بمستحيل
وانما المستحيل التلفظ بكل منهما ابتداء من غير ان يتقدم كلام عليه على ان الامام النووي
رحمه الله تعالى ذكر ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
بالحمد لله ذكر الله تعالى بدليل ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله
تعالى الحديث وحينئذ لا تعارض ومن هذا ظهر جواب ما قيل ايضا من ان كل واحد من
التسمية والحمد امر ذو بال كذلك فوجب ان يبدأ التسمية بتسمية اخرى والحمد بحمد
اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر في الحديث هو الامر المقصود وبالشروع فيه من قول
وفعل قطعا للتسلسل والرابع تحرزا عن مخالفة المصنفين فانهم صدّروا مصنفاتهم اوّلا
بالتسمية وثانيا بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس وهو من صنعة البديع وهو ان يورد
شيء من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه والسادس ان هذا الجزء الشريف
مشتمل على الحمد لله الذي هو رأس الشكر والسابع جواب عن سؤال يسأل لم آثر الحمد
على المدح والشكر والثامن توجها الى جناب قدسه والتاسع اظهارا لعظمته وكبريائه
والعاشر ايضا حالما وصل اليه من نعمائه والحادي عشر استيفاء لما وهب له
من الالائه اذ الحمد رأس الشكر وبالشكر تزيد النعمة والثاني عشر ابتغاء لمرضاته ومثوبته
ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل لا على جهة الاستهزاء والالف واللام فيه
للاستغراق اي كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليست هي كما زعمت المعتزلة والحمد مرفوع
بالابتداء وخبره لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على دوام الحمد وثباته
وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظرا

منتهى

التبجيل

الی ذاتہ تعالیٰ لا یقال ھذا الاھتمام عارضی بواسطۃ المقام والاھتمام باسم ذاتی والذاتی ینبغی ان یقدّم فی الاعتبار وان لم یتقدّم فینبغی ان لا یؤخر لانا نقول معنی البلاغۃ مطابقۃ الکلام لمقتضی المقام لا رعایۃ الامور الذاتیۃ فرجح العارضی واللّٰہ اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الکمال ولھذا اختص الحمد بھذا الاسم ولانہ اعظم اسمائہ تعالیٰ حیث لم یطلق علی غیرہ اصلا بخلاف ما سواہ ولانہ لو ذکر غیرہ من الصفات لاوھم ان الحمد للّٰہ تعالیٰ انما ھو باعتبار ھذہ الصفۃ دون اخری ولانہ اراد التنبیہ علی الاستحقاق بین الاستحقاق بحسب الذات والاستحقاق بحسب الانعام ولانہ اراد ذکر الصفۃ وھو قولہ ربّ العٰلمین فذکر اسم الذات حینئذ اولی ولانہ الموافق لکلامہ تعالیٰ وحدیث نبیہ علیہ الصلوٰۃ والسلام وھو غیر مشتق علی الاصح والذین ذھبوا الی اشتقاقہ بعضھم قالوا انہ من اِلٰہ یالٰہ بکسر العین فی الماضی وفتحھا فی الغابر ای سکن وبعضھم قالوا اعن ولہ یولہ ای تحیّر وبعضھم قالوا من تألہ یتالہ ای تضرّع وبعضھم قالوا من لاہ یلوہ ای احتجب ومراعاۃ ھذہ المعانی ظاھرۃ فی لفظ اللّٰہ امّا الاول فلسکون الخلق الیہ وامّا الثانی فلتحیّرھم فی کنہ عظمتہ وامّا الثالث فلتضرعھم الیہ وامّا الرابع فلانہ یحتجب عن ادراک الابصار واحاطۃ الافکار ثم الربّ المالک یقال ربّ یرب فھو رب کما یقال نمّ ینم فھو نم ذھب جمہور شارحی الکشاف الی ان الرب صفۃ مشبّھۃ بعد نقلہ الی اللازم کما ھو القاعدۃ وقال بعضھم ترک مفعولہ دلیل علیہ ورد بان الاصل عدم النقل الا اذا قامت قرینۃ تدل علی النقل وقد انتفت ھنا فان قلت صیغتہ مخصوصۃ بالصفۃ المشبھۃ مثل الصعب ونحوہ قلت بعد التسلیم اصل ربّ ربِبٌ علی وزن فخِذٌ وھو من اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغۃ مثل الحَذِر ثم ادغم ومن تأمل فی قولہ فھو رب بالالف بعد قولہ ربّ یربّ جزم بما ذکرنا ولان المعنی فی قولہ تعالیٰ ربّ العلمین علی الاضافۃ الی المفعول ولھذا قال صاحب الکشاف من کونہ ربا مالکا للعلمین لا یخرج منھم شیٔ من ملکوتہ وربوبیّتہ فالقول بانہ صفۃ مشبھۃ فاسد وفی الکشاف یجوز ان یکون وصفا بالمصدر للمبالغۃ کما وصف بالعدل فی رجل عدل وقد تبعہ جمہور المفسرین وذکرہ المتأخرون فی تصانیفھم ورُدّ ایضا بان اطلاق المصدر علی

اسم الفاعل والمفعول مجازاتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير الى المجاز بدون قرينة مانعة عن الحقيقة لايجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضًا فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداءً والمربي غذاءً والغافر انتهاءً واسم الله الاعظم وقيل الرّبّ المصلح من رَبّ الاديم اى اصلح وقيل الدائم من ربت السحابة اى دامت المطر فهو مصلح امورنا والدائم باضافة النِعَم علينا ولايجوز اطلاقه على غيرالله تعالى الاعند الاضافة كما يقال ربّ الدار وربّ السلع وربّ الناقة الى غيره والعالم اسم لمايُعلَم به كالخاتم اسم لمايُختَم به والتّابع لمايُتبَع به ثم غلب فيمايُعلَم به الصانع وهو كل ماسواه من الجواهر والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم وغلب الواو على غيرهم وقيل اسم لذوى العلم من الثقلين فلااشكال فى جمعه حينئذ والعاقبة للمتقين وهوجمع مُتّقٍ وهو فى اللغة اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى ففاؤها واوٌ ولامها ياءٌ فاذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاءً وادغمت فى التاء الاخرى فقلت اتقى والوقاية فرط الصيانة وفى الشريعة من يقي نفسه من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل اوترك فان قلتَ هذه الجملة معطوفة على جملة الحمد فماوجهُ التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية يعنى لما توهم من قوله الحمد لله ربّ العلمين انه تعالى يعطى لجميع العالم كماهو يهم فدفعه بقوله والعاقبة للمتقين اى خيرالعاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمدٍ اردف التحميد بالصلوة لقوله تعالى قُلِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ وَسَلٰمٌ عَلٰى عِبَادِهِ الَّذِيْنَ اصْطَفٰى ولانه عليه السلام قال ان الله تعالى خصّنى بكرامات احدها اذا ذكرتُ ذُكِرتُ معه وبهذا فسّر قوله تعالى وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباده فى تبليغ احكام فهو وسيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمده تعالى صلى عليه ولانه اراد تكميل الثناء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناءٌ عليه فى الحقيقة واستمدادٌ منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى هذا الامر تنبيهًا على ان هذا التاليف من تاليفات اهل الاسلام لان الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش

والطير تسبيح قيل اريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان قلت
الصلوة بمعنى الدعاء واستعماله بكلمة على يفيد الدعاء بمعنى الشر ولا يجوز ذلك
ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم الذات
فى الحمد واخره فى الصلوة للدلالة على ان المختص بالاستحقاق الذاتى هو الله تعالى على ان
سلوك طريق الاجمال والتفصيل من شعب البلاغة والالف فى لفظ الصلوة منقلبة
عن الواو وحقها ان يكتب الصلوة بالالف لكنها تكتب بالواو تفخيما واما كتب قوله تعالى
هُمْ عَلٰى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُوْنَ بالالف فى بعض المصاحف تباعا لمصاحف السلف والرسول
بمعنى المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع المعجزات والكتاب المنزل عليه
والنبى من اوحى اليه سواء نزل عليه الكتاب او لم ينزل والانبياء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان للرسول ومعناه اللغوى هو
البليغ فى كونه محمودا قيل يجوز ان يكون سبب تسمية النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ثبوت هذا المعنى فى ذاته وآله آل الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه وآل النبى
عليه السلام متبعوه فى التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آلى كل
مؤمن تقى ولهذا لم يتعرض بذكر الاصحاب لدخولهم فى الآل بهذا المعنى وعلى
هذا لو ذكر الاصحاب بعد الآل لكان ذكرهم تخصيصا بعد التعميم والآل يجيء بمعنى
النفس نحو آلُ مُوْسٰى وَآلُ هَارُوْنَ اى نفسهما وانما ذكر الآل فى الصلوة لقوله عليه
السلام اذا صليتم على فعمموا اراد بالتعميم الصلوة على الآل وخص استعمال
الآل بالاشراف كالملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد ردا على الروافض حيث
خصوا بعض الصحابة بالصلوة دون بعض آخر لغلوهم فى محبة الآل وعلى الخوارج فانهم كانوا
معاندين بالآل فلم يصلوا عليهم اما بعد كلمة اَمَّا تضمنت معنى الشرط حتى قيل ان
الاصل فى قولك اَمَّا زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق اسقط الجملة الشرطية
ونابت منابها اَمَّا كما نابت كلمة نعم مناب اَفْعَلُ فى جواب مَن قال لك اِفْعَلْ كذا
ولتضمنها (اى كلمة اما) معنى الشرط لزمها الفاء ولتضمنها معنى الابتداء لم يلحقها فعل ولا يليها
الا الاسم يتوجه عليه قوله تعالى وَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ واجيب بان المبتدأ ههنا محذوف
اى اما المتوفى وقال الرضى اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما

نحو أمّا زيد فمنطلق أولًا كالآية المذكورة ويستعمل أمّا في الكلام لتفصيل الاجمال وهو الاكثر كقولك جاء ني القوم امّا زيد فاكرمته وامّا عمرو فاهنته وامّا بشر فاعرضت عنه وقد يستعمل للاستيناف من غير ان يسبقه اجمال كامّا المذكورة في اوائل الكتب وقيل اول من تكلم بهذه الكلمة وفصل بها بين الكلامين داود عليه السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالٰى وَاٰتَيْنٰهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ وعند شريح والشعبي وبعدُ من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة المبنية على الضم ولها احوال ثلث اضافتها وتركها مع جعلها مبنية فهي معربة فيها وتركها مع جعلها منوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة امّا فانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف فهذا مختصر اي هذا الكتاب الذي صنّفه كتاب مختصر هذا التقدير اذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف وان كانت في اول شروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصوّر في خاطره ان يصنّف كتابًا صفته كذا وكذا مثل قوله تعالى وَاِذْ قَالَ اِبْرٰهِيْمُ رَبِّ اجْعَلْ هٰذَا بَلَدًا اٰمِنًا فانه عليه السلام اشار الى الكعبة قبل بنائها لانه تصوّرها في قلبه ما من شانها ان يكون كذا وكذا والمختصر هو كلام قليل المباني كثير المعاني والرسالة انما تطلق على الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ من الحشو والتطويل في النحو ظرف مستقر محله الرفع على الوصفية لقوله مختصر سياتي تفسير النحو من حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النحو ولم يقل مهماته مع انه اخصر لان في اقامة المظهر مقام المضمر زيادة التمكين في الذهن والمهمات للمقاصد وهو مفعول به لجمعتُ والنصب فيه تابع للجرّ كما في مسلمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعتُ والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في النحو وانما اثر ترتيب الكافية لجمع مختصره لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم والذوق المستقيم وافقًا على منهاج التعليم واردًا على منوال الارشاد هاديًا الى سبيل الرشاد لاهل الاسترشاد اتيًا بالمراد لاهل الارتياد حاويًا على فوائد جليلة جامعًا لنكات غريبة نفيسة خاويًا عن ايرادات واسولة وبه يحصل الحظ للمبتدي والفضل للمنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب رجاء ان يجعله الله تعالى

مشہ فاباً لقبول کما جعل کتاب الکافیۃ کذلک حتی اشتہر فیما بین المشارق والمغارب
اذ کثیرا ما یعتبر التشبیہ فی الاحکام والی هذا اشیر فی قولہ علیہ السلام من تشبہ بقوم
فهو منهم او تیسیرا علی کل من یهتم بشان الکافیۃ من اصحاب التحصیل حتی یکون لہ عدۃ
وقوۃ حیث لم یعسر بتحصیل هذا المختصر ما فی الکافیۃ لاشتمالہ علی ما فیها من القواعد
الترتیب مع وضوح عبارتہ وذکر مثال لکل قاعدۃ فیہ حتی رأیت بعض المحصلین بعد
ان یحصل هذا المختصر مستغنیا عن متن الکافیۃ بل رجع الی شرح من شروحها
او ترغیبا بہ للمبتدئین من المتعلمین اذ ذکر حب الکافیۃ فی قلوبهم فکلهم یرتاد الی
هذا المختصر المشتمل علی ترتیبها جد الکتاب الکافیۃ او اجابۃ للمسئول فانی قد سمعت عن
بعض المشائخ انہ قد سأل بعض الوارد بن علی ابی حیان النحوی مصنف هذا الکتاب ان
یجمع مختصرا علی ترتیب الکافیۃ بعبارۃ واضحۃ وذکر امثلۃ فی جمیع قواعد بدون بیان
الدلائل ثم جمع هذا المختصر علی ترتیب الکافیۃ انما وقع فی اکثر المواضع اغلبها وللاکثر
حکم الکل فلا یرد ما یقال کیف قد هذا المختصر علی ترتیب الکافیۃ وقد وجد فی بعض
المواضع غیر واقع ولا یبعد ان یجعل الکافیۃ ههنا صفۃ لموصوف محذوف او مصدرا
علی زنۃ اسم الفاعل کالکاذبۃ والباقیۃ فی قولہ تعالی لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ و
هَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ وحینئذ یحتمل ان یکون قولہ علی ترتیب الکافیۃ منصوب
المحل علی انہ حال من ههنا النحو والمعنی جمعت فیہ مهمات النحو حال کونہ مشتملا علی
ترتیب فصول الکافیۃ ای وضعها ویحتمل انہ صفۃ للمختصر المعنی فهذا مختصر
محفوظ ثابت فی النحو مجموع فیہ مقاصد موضوع فیہ القواعد الکافیۃ او الکفایۃ
والی هذا اشیر فی تسمیۃ المختصر بالهدایۃ ثم شرع فیما کان بمنزلۃ الاستثناء عن قولہ
علی ترتیب الکافیۃ عند حملها علی اسم الکتاب کما هو المشهور بقولہ مبوبا ومفصلا
ان کانا بکسر الواو والصاد علی صیغۃ اسم الفاعل یکونا حالین من تاء المتکلم فی قولہ
جمعت وان کانا بفتحهما علی صیغۃ اسم المفعول یکونا حالین من الضمیر المجرور فیہ
وانما جعل مختصرہ مبوبا ومفصلا ... لان ارباب التدوین رحمهم اللہ تعالی قد اتبعوا فی
جمیع المسائل طریق النظم المعجز تیمنا وتبرکا حیث جعلوا تصانیفهم کتبا وابوابا وفصولا
کما جاء سور وآیات وقد جرت عادتهم بجعل الکتب اشمل من الابواب و

الابواب اشمل علی الفصول ومع ذلک التیمن والتبرک فیہ ولا یخفی عن مصلحۃ التعلیم
والتعلم فی طیّ کل کتاب نشاط وفی شروع کل باب وفصل نیساط ولهذہ المصلحۃ
جعلت المسافۃ البعیدۃ منقسمۃ الی مراحل وفراسخ واميال بعبارۃ متعلق بقوله
جمعت والعبارۃ فی اللغۃ تفسیر الرؤیا یقال عبّرتها عبارۃ ای فسرتها وکذا اعبرتها
وعبّرت من فلان اذا تکلمت عنہ ویسمّی الالفاظ الدالۃ علی المعانی عبارات لانها
تفسیرهما فی الضمیر الذی هو مستور کما ان المعبِّر مفسّر ما هو مستور وهو عاقبۃ
الرؤیا لانها تکلم عما فی الضمیر واضحۃ صفۃ عبارۃ ای لاعبارۃ معقدۃ لایفهم المعنی منها
الا بصعوبۃ مع ایراد الامثلۃ من اضافۃ المصدر الی المفعول الامثلۃ جمع مثال
کالائمۃ جمع امام وهو ما یذکر لایضاح القاعدۃ والشاهد ما یذکر لاثبات القاعدۃ
فهو اخص من المثال لان کل ما یصلح شاهدا یصلح مثالا من غیر عکس لان الاثبات
لا یتیسر بکل کلام بل لابد من کونه مقدمًا به بان یکون من التنزیل او من الحدیث
او کلام من یوثق بعربیته بخلاف الایضاح فانه لایحتاج الی ذلک فی جمیع مسائلها
متعلق بالایراد والمسائل جمع مسئلۃ اصلها مَسْئَلۃ بسکون السین وفتح الهمزۃ
حذفت حرکۃ الهمزۃ فاجتمع الساکنان ثم حذفت الهمزۃ فنقل حرکتها الی ما قبلها کما
ان الملائکۃ جمع ملک اصله مَلاَکٌ من الالوکۃ وهی الرسالۃ فاعل کما فی مسئلۃ و
زیدت التاء فی الملائکۃ التاکید تانیث الجمع والمراد من المسائل القواعد والضمیر
المجرور فی مسائلها راجع الی المختصر وتانیثه مبنی علی تاویل الرسالۃ وادعاء ایراد الامثلۃ
فی جمیع المسائل محمول علی الاغلب الاقل لم یورد امثلۃ بعض المسائل فلم ینتقض
ذلک من غیر تعرض للادلۃ جمع دلیل کالاجنۃ جمع جنین ودلیل الشیء ما یعرف به
ذلک الشیء والقیاس ان یذکر لفظ الدلائل لان الموضع موضع الکثرۃ لا القلۃ
واجیب بانه یجوز استعارۃ احد اللفظین مکان الآخر کما فی قوله تعالی ثلثۃ قروءٍ
مکان اقراءٍ والعلل جمع علۃ کالهمم جمع همۃ والدلیل والعلۃ لفظان مترادفان
وایراد الالفاظ المترادفۃ فی الخطبۃ غیر عزیز فانها مما یطلب فیه التوکید وتحسین
الالفاظ فان قلت کیف یستقیم هذا فانه قد تعرض الشیخ رحمه الله تعالی للادلۃ فی
بعض المواضع کما ستقف علیه بعد قلنا هذا ایضا محمول علی الاعم الاغلب فلا یرد

والعبارۃ فی اللغۃ

المثال الشاهد والمسائل

الدلیل اسم الاشتقاق

ماذكرت لئلا يتشوش اى المختصر ذهن المبتدى عن فهم المسائل ان كان يتشوش
على الصيغة المبنى للفاعل فذهن المبتدى منصوب على انه مفعول به وان كان على
الصيغة المبنى للمفعول فذهن المبتدى مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله واللام
فى قوله لئلا يتشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به تعليل للجمع
نظرا الى تلبسه بتلك الامور يعنى انما جمعت فى هذا المختصر مقاصد النحو على وجه
يتيسر به على المتكلم المبتدى ولا يتشوش على فهم مسائل لقصوره وقلة بضاعته
بان جعلته ذا ابواب وفصول وذكرت فيه عبارة واضحة واوردت فيه امثلة المسائلة
وتركت فيه ادلة لئلا يتشوش ذهن المبتدى عن فهم المسائل الذى هو المقصود
الاصلى لان هذه الامور مزيدة للتشويش موجبة لتغير النشاط والانبساط
ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمى قارى
هذا المختصر مبتديا لان هذا المختصر لا يقرأه الا من هو مبتدى فى علم النحو شارع فيه
وسميته اى المختصر بهداية النحو يقال سميته كذا وسميته بكذا رجاء ان يهدى الله تعالى
به الطالبين تعليل لقوله وسميته الهداية اى رجاء ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى
اسمه تصلح وجها لهذه التسمية بان يجعله سببا للهداية للذين يطلبون النحو فانه على
كل شئ قدير وبالاجابة جدير لا يرد راجيه ولا يخيب امله فيكون تسمية المختصر بالهداية
من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه واما
تعديتها الى المفعول الثانى فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ
وقد جاءت باللام كقوله تعالى هَدَانَا لِهٰذَا وبالى كقوله تعالى هَدَانِىْ رَبِّىْ
اِلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ الهداية هى الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة
فى مقابلتها فى قوله تعالى اُولٰٓئِكَ الَّذِيْنَ اشْتَرَوُا الضَّلٰلَةَ بِالْهُدٰى ورتبته اى
المختصر الترتيب فى اللغة جعل كل شئ فى مرتبته وفى الصناعة جعل الاشياء
الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلثة اقسام بتوفيق الملك
العزيز العلام يحتمل ان يكون الباء متعلقة بقوله جمعت ويحتمل ان تكون متعلقة
بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير فى حقه ويتعدى باللام
وتعديته بالباء اما تسامح او تضمين بمعنى التشريف والملك المالك والعزيز

بالمسئلة جمع مسائل
بالدليل والعلة
[illegible]
ف الترتيب الخ
ف التوفيق الخ
ثم شرع

الغالب الذی لا یغلب علیہ والعلام مبالغ فی العالم ولما کان داب المصنفین ان یذکروا قبل الشروع فی المقصود تعریف النحو لیکون الطالب علی بصیرۃ فی طلبہ ویکون بحیث یتمیز بھذا التعریف عندہ ما یرد علیہ من مسائل الفن فیطلبہ وما یرد علیہ مما لیس من مسائلہ فیعرض عنہ ولا یبعد عن مطلوبہ بالاشتغال بہ وان یذکروا الغرض من تحصیل النحو لیزداد رغبۃ الطالب فی تحصیلہ ولا یتنفر عنہ بما یعرض عن مشقۃ التحصیل وان یذکروا الکلمۃ والکلام لکونہما موضوعی النحو ویسمون ھذہ الامور مقدمۃ ذکرھا المصنف رح للاقتداء بھم

اما المقدمۃ ففی المبادی التی یجب تقدیمہا ای تقدیم تلک المبادی علی المقصود وھو مسائل الفن لتوقف المسائل ای لتوقف الشروع فی المسائل علی بصیرۃ علیہا ای علی تلک المبادی فانہ لابد للطالب ان یکون علی بصیرۃ فی طلبہ ولہ خبرۃ فی شروعہ اذا تصورھا کمن اراد سلوک طریق لم یشاھدہ لکن عرف اماراتہ فھو علی بصیرۃ فی سلوکہ ومن لم یتصور ھذہ الامور کلہا او بعضہا فانہ یکون فی الشروع راحلا وعلی العشواء راکبا ثم المقدمۃ ماخوذۃ من مقدمۃ الجیش للجماعۃ المتقدمۃ منہا من قدم بمعنی تقدم ومقدمۃ العلم انما تطلق علی معان مخصوصۃ وھی معرفۃ حد العلم وغایتہ وموضوعہ لان الشروع فی المسائل انما یتوقف علیہا حقیقۃ واما علی الفاظ دالۃ علیہا فلا وما تری من التوقف علیہا فانما ھو بحکم العادۃ لا بحسب الحقیقۃ حتی لو تیسر فھم المعانی من غیر الالفاظ لم یحتج الیہا اصلا ومقدمۃ الکتاب یطلق علی الفاظ مخصوصۃ وھی التی قدمت امام المقصود لارتباط بینہما وانتفاع بہا فیہ فیکون بینہما تباین فلا یصدق احدھما علی الاخری واذا عرفت ذلک فالمراد بالمقدمۃ فی قولہ اما المقدمۃ اما المعانی المخصوصۃ وبالمبادی الفاظ مخصوصۃ او علی العکس ویحمل التوقف فی قولہ لتوقف المسائل علیہا علی التوقف العادی علی التقدیر الاول وعلی التوقف الحقیقی علی التقدیر الثانی وبما ذکرنا اندفع ما یقال من انہ یلزم اتحاد الظرف والمظروف ھھنا وذا غیر جائز قال العلامۃ التفتازانی فی شرح الشمسیۃ واما ما ذہب الیہ الشارحون من ان المراد بالمقدمۃ ما یتوقف علیہ الشروع فی العلم ففیہ نظر لامکان

البغیۃ بضم اولہ وسکون الغین المعجمۃ ... وتخفیفہا ای الاقصی والمطلب۔ مولوی محمد فیض الحسن سلمہ ربہ ... عشر ... از ابتدای ... دو ماہ ... گذشتہ باشد ۱۲ مولوی غلام رسول

الشروع بدون هذه الامور وما ذكروا من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما ذكروا وفيها اى فى المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسيأتى معناه بعيد هذا ثلثة مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التطابق بين الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مفرد قلت التطابق بينهما ثابت معنى وذا نزل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي ونظيره من وجه قوله تعالى اَوِ الطِّفْلُ الَّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوْا ثم الفصل الاول من تلك الفصول الثلثة فى بيان تعريف النحو والغرض منه والثانى والثالث فى بيان موضوعيه وهما الكلمة والكلام ولما فرغ عن تعداد الفصول شرع فى تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو فى اللغة القطع يقال فصلت الثياب اذا قطعتها وفى الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم الفصل ههنا فصل لا ينون وهما وصل ينون لان الاعراب بعد العقد والتركيب النحو هو فى اللغة القصد يقال نحوته ونحيته وههنا هو قصد سمت كلام العرب ليلحق من ليس من اهل اللغة باهلها فى الفصاحة فيطلق بها وفى الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل فى اللغة ما يبتنى عليه غيره ويسند تحقق ذلك الغير اليه كما ان الفرع ما يبتنى على غيره ويسند تحقق الفرع اليه وفى الصناعة عبارة من امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات ويراد فيها القاعدة والقانون والضابطة وما شاكلها وانما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التى يبحث ذلك العلم عنها ولما كان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اردفه بما يخرج سوى المحدود ويخرج بقوله تعرف بها اى بتلك الاصول احوال اواخر الكلم الثلث من الاسم والفعل والحرف ما عدا النحو والصرف وبقوله من حيث الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان عادتهم جارية على استعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات ذكر لفظ العلم فى الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة فى الاحوال لان المراد بالاحوال المواد الجزئية التى تستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء فى قوله علم باصول لانه يقال علم وعلم به قال الله تعالى فَاِنَّهٗ يَعْلَمُ السِّرَّ وَاَخْفٰى وَاَلَمْ يَعْلَمْ بِاَنَّ اللّٰهَ يَرٰى او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها فلا انتقال الى الصلة للتضمين وقوله من الاعراب

فينطق

عن

علم الصرف

والبناء بیان للاحوال وکیفیۃ ترکیب بعضہا ای بعض الکلام مع بعض آخر وہی مرفوعۃ
بانہا معطوفۃ علے الاصول والمراد بکیفیۃ الترکیب تقدیم بعض الکلام علی بعض فی
رعایۃ ما یکون من الہیئات واعترض علے ہذا التعریف بانہ لایخلو اما ان یکون
المراد بمعرفۃ الاحوال معرفۃ جمیعہا فیلزم ان لایکون شخص نحویا لانہ لم یتیسر لاحد معرفۃ
جمیع الاحوال او ان لایکون المدون نحویا بل بعضہا او معرفۃ بعضہا فیلزم ان
یکون العالم بعشرۃ مسائل نحویا لانہ حصل لہ معرفۃ بعض احوال الکلام مع انہ
لیس بنحوی فی العرف وان ارید معرفۃ جمیع الاحوال المدونۃ یلزم انہ اذا جاء نحوی آخر
ودوّن احوالا اُخَر ان لایکون النحوی السابق نحویا لانہ لم یکن باحثا عن جمیع
الاحوال المدونۃ فان قلت نحوی کل زمان یجب علیہ المعرفۃ بالاحوال المدونۃ
فی زمانہ فحینئذ لایقدح فی کونہ نحویا ان یجئ نحوی اخر ویدون احوالا اُخر قلت یلزم
ان لایکون النحوی السابق نحویا فی ہذا الزمان مع انہ نحوی فیہ علی انہ لو دون شخص نحوا
فی زمانہ یلزم ان لایبقی ذلک نحویا ما لم یعلم تلک الاحوال لم یبحث عنہا والجواب ان المراد
بمعرفۃ الاحوال معرفۃ جمیعہا والمراد بمعرفۃ جمیع الاحوال ان یحصل لہ ملکۃ یقتدر بہا علی معرفۃ
جمیع الاحوال او یراد بالاستغراق العرفی جمیع الاحوال ولما وقع الفراغ من تعریف علم
النحو شرع فی الفائدۃ المقصودۃ منہ فقال والغرض منہ ای من علم النحو لا بینہ والغرض
ما یصل الفعل عن الفاعل لاجلہ صیانۃ الذہن ای وقایتہ وہو من اضافۃ المصدر
الی المفعول وقد عرفت معنے الذہن عن الخطأ اللفظی الواقع فی کلام العرب وفی
تقیید الخطأ باللفظی احتراز عن الخطأ الصرفی والمعنوی والفکری فان الصیانۃ
عن الاول غرض علم التصریف وعن الثانی غرض علم المعانی والبیان وعن الثالث
غرض علم المیزان واذا کان الغرض من النحو والفائدۃ منہ ہو العصمۃ عن الخطأ فی کلام
العرب والاعتماد منہ علے فہم نظم القران والحدیث والفقہ وبہ یتیسر الارتقاء الی علم
البیان ویحصل الاقتدار علے البینات والتقوی علی التاویلات فکان شرف العلوم کلہا
شرف العلم بشرف المعلوم منہ وغایتہ واقرب العربیۃ فائدۃ وارجحہا عائدۃ
وارجحہا معیارا واسناہا عظمۃ ومقدارا وکان تعلمہ وتعلیمہ من الواجبات لانہم
مکلفون بمعرفۃ الشرائع الواردۃ بلغۃ العرب فلا سبیل الی معرفتہا وفہمہا من الکتاب

فوائد الصناعۃ

ولسنة الا بها ولا يتم الواجب الا به وما كان مقدمة المكلف فهو واجب لانه لو لم يكن
واجبًا لكان واجب الترك وتجويز ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبة النحو بعد اللغة
والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير واول من اسس النحو امير المؤمنين على بن
ابى طالب رضى الله تعالى عنه وهو لا يعمل شيئًا الا وهو يقرب به الى الله تعالى لما روى
عن ابى الاسود الدؤلى وهو استاذ امير المؤمنين الحسن والحسين رضى الله تعالى عنهما
انه سمع رجلا يقرأ إِنَّ اللّٰهَ بَرِيْءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلِهٖ بالكسر فانكر ذلك عليه فقال له
هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه وقال نحوت ان اصنع
ميزانًا للعرب ليقوّموا به لسانهم فقال له على رضى الله تعالى عنه اُقصُد نحوه ومن هذا
سُمّى هذا العلم بالنحو وسمّى بعلم الاعراب ايضا لانّ له تعلقا بالاعراب دخولًا ومعنى
فيتناول للمعرب والمبنىّ وقال ابو القاسم الزجاجى فى اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن
رستم الطبرى حدّثنا ابو حاتم السجستانى حدثنى يعقوب بن اسحاق الحضرمى
سعيد بن سليم الباهلى حدّثنا ابى عن جدّى عن ابى الاسود الدؤلى قال عن جدّى
ابى الاسود وقال دخلت على امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه فرايته
مطرقا مفكرًا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال انى سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردتُ
ان اصنع كتابا فى العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم
اتيته بعد ثلثٍ فالقى الىّ صحيفةً فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة
اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ فالاسم ما انبأ عن المسمّى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف
ما انبأ عن معنى ليس باسمٍ ولا فعل ثم قال هذا ما تتبعته وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل العلماء فى معرفة
ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه شيئًا وعرضته عليه وكان من ذلك
حروف النصب فذكرتُ منها اِنَّ واَنَّ وليتَ ولعلَّ وكانَّ ولم اذكر لكنَّ فقال لم تركتها
فقلت لم احسبها منها فقال بل هى منها فزدها فيها لانها منها وحكى عن امراة دخلت
على معاوية فى زمن عثمان رضى الله تعالى عنه وقالت ابى مات وترك لى مالا فما ستنهب
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضى الله تعالى عنه فامر لابى الاسود بوضع النحو
تصنيف باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابتِ ما اَحسَنَ السَّمَاءَ بالضم على لفظ الاستفهام

قال ابن السكيت الدؤل فى بنى حنيفة ينسب اليه دؤلى والديل فى عبد القيس ينسب اليه ديلى ١٢ صحاح

فقال لها ما تحوت بها قالت انما التعجب عن حسنها فقال لها احسَنَ السَّماء بالفتح فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو بنا ؤہ وأخذ منهم ابو اسحٰق الحصرمیُّ وعیسی الثقفی وابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سیبویه وعلی بن حمزة الكسائی ثم صار اهل الادب کوفیا وبصریا فالکسائی اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومحمد الانباری کلهم کوفی وسیبویه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه محمد المقلب بالمبرد ومنه ابو اسحٰق الزجاج وابوبکر السراج ومحمد نا لکسائی ومنهم ابو علی النسفی وابو سعید السّیرافی وعلی الرُّمانی ومنه ابو علی الفارسی ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه عبدالقاهر الجرجانی کلهم بصری ثم قیل لم یأت بعده من یعبأ به ولمّا فرغ الشیخ رحمه الله تعالٰی عن الفصل الاول فی بیان تعریف النحو والغرض منه اخذ فی الفصل الثانی والثالث فی بیان موضوعه وهو الکلمة والکلام لان النحوی یبحث عن احوالهما من حیث الاعراب والبناء وما یتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتیة لهما وما یبحث فی علم عن عوارضه الذاتیة فهو موضوع ذلک العلم فیکون الکلمة والکلام موضوعیٌ هذا العلم ویجوز ان یکون الموضوع متعددا عند اشتراکه فی امر یلاحظ فی جمیع ما یطلق علیه لفظ الموضوع کالاصول الشرعیة الاربعة فانها موضوعات علم اصول الفقه لانها تشترک فی کون کل واحد منها اصلا شرعیا مظهر الحکم شرعی وکذلک الکلمة والکلام لاشتراکهما فی کون کل واحد منها لفظا موضوعا لمعنی علی ان الموضوع فی الحقیقة هو اللفظ الموضوع للمعنی وهو واحد بالنظر الی ذاته وانما تعدد بالنظر الی نوعیه ثم لمّا کانت الکلمة جزء الکلام من حیث انه مرکب من کلمتین وتقدیم الجزء علی الکل ثابت فی الطبع جاء بذکر الکلمة مقدّما علی ذکر الکلام قصدا لحصول الموافقة بین الذکر والطبع فقال **فصل** الکلمة اللام فیها لتعریف الجنس ای لتعیان الماهیة لا لتعریف جمیع الاجزاء من حیث الافراد ولا لتعریف فرد من افراد ماهیته المرادة فلا یکون للاستغراق ولا للعهد ولا یلزم اذا حملت الکلمة علی المصطلحة کونها للعهد باعتبار تعیین فرد معهود مما اطلق علیه لفظ الکلمة لان الماهیة المعتبرة لها هی المذکورة فی الکتاب ولا یکون لها معنی یفید فی هذا الفن سوی هذه الماهیة حتی یجعل فردا من افرادها والتاء فیه للوحدة ولا منافاة بینهما لان المقصود من تعریف

قوله فعدلت به تعریف النحو لان الموافقة الذاتیة العوارض الذاتیة للشیء ما یلحق للشیء لذاته او لجزئه او لامر مساو له والعوارض الذاتیة للکلمة والکلام الاعراب والبناء وما یتعلق بهما والاعراب والنظر الی الکلام بالدلیل والتحقیق بالنظر الی الجزئیة وهو الکلمة بکون الکلام قائما مقامهما ای مقام الکلمة اذا کان عمل له من الاعراب ولاحظ لهما من الاعراب اذا قام مقام المفرد تکانت الکلمة احق بالتقدیم من الکلام ١٢ مولوی محمد نظام الدین کیرانوی

الجنس هو بيان الماهية وهي واحدة وان كان لفظ الكلمة الاسم للعموم فهو
عارض لا ينافيه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلم بدون التاء اهو جنس
او جمع فذهب بعضهم الى انه جنس لا جمع كتمر وتمرة مستدلا بان احكام المفردات
تجري عليه من تذكير وصفه كقوله تعالى اِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ولو كان جمعا
لوجب تانيث الطيب بناءً على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه
وبين واحده يجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تذكير وصف الكلم دليلا على كونه
جنسا والحال انه من الاسماء التي لا فارق بينها وبين واحدها الا التاء قلنا ان هذه
الضابطة ثابتة في الجنس لا في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل
جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويؤنث فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل
في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل فانه ليس بجمع حقيقي ومن مجيئ تصغيره
على كُلَيْم ولو كان جمعا لوجب رده الى واحده في التصغير فقيل كُلَيْمَات لان التصغير
يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جعله تميز النحو خمسة عشر كلما ولو كان جمعا لما جاز
تميزا لنحو ذلك لان تميزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع
الكلم على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع وذهب بعضهم
الى انه جمع مستدلا بان الكلم لا يقع في الاستعمال الا على الثلث فصاعدا والآية
محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب اذ الصاعد الى
الحضرة الالهية هو المقبول من الكلم لا كل كلمة والقول بمجيئ تصغيره على كُلَيْم و
جعله تميز النحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عنده في التصغير
كليمات وفي التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجردا عن التاء عناية الى الجنس فيتناول
الحدود وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجردة
عن معنى الوحدة والمطابقة غير جائزة ههنا لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق
التانيث والمثنى والمجموع ولو عنى به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو بالتاء ثم
اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الرحى الدقيق او بمعنى
الرمي من الفم يقال لفظتُ الكلامَ ولفظ بالكلام واختلف عباراتهم في المعنى المصطلح
عليه اللفظ فقيل هو صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان

حقیقۃً کان او حکماً مھملاً کان او موضوعاً مفرداً کان او مرکباً اما الالفاظ الحقیقیۃ فنحو زید
وعمرو وقام وکرم ومن والی وما اشبھھا واما الالفاظ الحکمیۃ فنحو الضمائر المستکنۃ لانہ وضع
بازائھا الالفاظ وانما عبّر عنھا بالفاظ خارجیۃ مستعارۃ لھا من نحو ھو وانت وانا یجری علیھا
احکام الالفاظ الحقیقیۃ من وقوعھا محکوماً علیھا مؤکدۃ ومبدلاً منھا ان کانت
ما یتلفظ بہ الانسان حکما واما الحذف فھو من جملۃ الالفاظ الحقیقیۃ فانہ ربما
یتلفظ بہ الانسان فی بعض الصور والمراد بما یتلفظ بہ الانسان ما یمکن ان یتلفظ بہ
فیصدق ھذا الحد علی کلمات اللہ تعالی وکلمات الملائکۃ والجن واصوات
الحیوانات لانھا مما یمکن ان یتلفظ بہ الانسان وضع الوضع فی اللغۃ جعل الشیء
فی حیز فکان الواضع بتعیینہ یجعل المعنی فی حیز الشیء وفی الاصطلاح تعیین
الشیء لشیء آخر متی اطلق المخصَّص او اُحِسّ بہ فہم المخصَّص لہ سواء کان
من الکلام او غیرہ کعقد الاصابع او مثالہ ولمّا کان الوضع متضمناً للمعنی
فذکرہ بعد الوضع لا یفید الا بتجرید عنہ لمعنی الجار والمجرور مفعول بہ باللام
وانما وصف اللفظ بھذہ الجملۃ الفعلیۃ احترازاً عن المحرفات والاصوات
والمھملات وما یدرک بالعقل فانھا ما وضعت لمعنی وکذا عن حروف التھجی فانھا
لم توضع الا لغرض الترکیب والغرض من شیء غیر معنی ذلک الشیء لان المعنی ما یُعنی
عن اللفظ او یفھم بہ لا ما لاجلہ اللفظ وغرض الترکیب لا یصح ان یعنی بحروف التھجی
او یفھم بہ فلا معنی لھا اذا عرفت ذلک فنقول المعنی لغۃً اِمّا مخفف معنیّ بالتشدید
اسم مفعول من عَنیٰ یَعنی اذا قصد ثم خفف بحذف احدی الیائین وتبدیل
الکسرۃ بالفتحۃ التی ھی اخف الحرکات وقلب الیاء الاخری الفاً ای الکلمۃ لفظ
وضع لمقصود واَمّا اسم مکان علی زنۃ مَفعَل ای المقصد فانہ اذا وضع لفظ لمعنی
کان ذلک المعنی موضع القصد واَمّا مصدر وضع موضع المفعول کما وضع لفظ موضع
الملفوظ ونظیرہ ھذا الدرھم ضرب الامیر ای مضروبہ واصطلاحاً ما یقصد من اللفظ
مفرد والمراد بالمعنی المفرد ما لا ینقسم لفظ علیہ بان لا یکون لجزء اللفظ دلالۃ علی جزئہ
ولا یحمل المفرد ھھنا علی البسیط ای ما لیس بمرکب حتی یخرج الفعل من حیث ان معناہ
مرکب من الحدث والزمان فان قیل کون المضارع کلمۃ بناء علی انہ فعل وھو من اقسام

٭ م نسخہ ان ینتقل اسم الواحد الی الثانی بھذہ العلاقۃ والمناسبۃ فافھم ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة تدل على
الحال والاستقبال والباقي على الحدث قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة
غير داخلة فيه لما ان بعضهم جعلها آلة في المضارع والعامل في الشئ يكون خارجا
عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
ثم ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل المعرب الذي
هو اسم والمبني الذي هو اسم ثم قوله مفرد احترز به عن نحو قائمة فانه مركب
على الصحيح لدلالة قائم على ذات مع الحدث القيام ودلالة التاء على التانيث وهو اما
مجرور على انه صفة معنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
من ضمير وضع واعترض على كل واحد من هذه الوجوه الثلثة اما على الاول فلانه يقتضي
ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمعنى
الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز والامر
ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه لو كان
مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يذكر مقدما على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة اعني
وضع لما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة اذا وقعا وصفين لشئ واحد واما
على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه لما عرف من
ان الشئ اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعله حالا
من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه دفعا للاشتباه فمفرد يكون صالحا
لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وما له صلاحية الوصفية له
صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه واجيب عن
الاول بان يصار ههنا الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
اذ نظم القران يستدعي ان يقول عنبا الا انه سماه خمرا باعتبار ما يؤل اليه
وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه ليس بواجب
وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع
صلاحيته لكونه حالا من المفعول ايضا فيه يجب ذكر هذه الحال بجنب الفاعل واما

لفظ

لوجب

قلنا لوجوبه فذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالاً عن الفاعل وقد وجدت
القرينة لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا مجازا او
الحقيقة احق وايضا ان الحال عن المجرور الذى هو نكرة محضة ممتنع لاستلزامه اما
تقديم الحال على المجرور او تأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك ممتنع فيمتنع جعل
مفرد حالاً لقوله معنى فتعين كونه حالاً عن ضمير وضع وعند التعيين ما يجب ذكره
بجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزماً للدلالة اذ هى عبارة عن كون الشئ بحالة
يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فمتى وجد الوضع وجد الدلالة لا حاجة الى
ذكرها بعد ذكر الوضع كما وقع فى هذا المختصر واما الدلالة فهى غير مستلزمة
للوضع لجواز كونها بالعقل او بالطبع فبعد ذكر الدلالة يحتاج الى ذكر الوضع كما
وقع فى بعض كتب القوم ويمكن ان يقال لم يذكر الدلالة ههنا اكتفاء بذكرها
فى تعريف كل نوع الكلمة وهى اى الكلمة بحسب مفهومها منحصرة فى ثلثة اقسام
فلا يرد ما يقال ضمير هى ان كان عائداً الى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لانه
بدخول اللام عليها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى قسيمه وان كان عائداً اليها
باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تانيثه اسم اما مجرور بانه بدل
او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف والاول اولى لعدم احتياجه الى الحذف فى الكلام
الآخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك انما قدم الاسم على الفعل لكونه مستغنيا
عن الفعل فى الافادة لاحتياجه اليه فيها واشتقاقه عنه على الاصح فيكون الاسم اصلا
والاصل مقدم على الفرع وانما قلنا فى الافادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل مطلقا
لافتقاره اليه فى العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلا فى افادة المعنى بنفسه
غير مفتقر الى شئ بخلاف الحرف فانه غير مستقل بنفسه فى افادة معناه بل
مفتقر الى ضم كلمة اخرى اليه وكان ما لا يفتقر اصلا وما يفتقر فرعا والاصل مقدم
على الفرع كما تلونا عليك وانما كانت الكلمة منحصرة فى الاقسام الثلثة لانها
اى الكلمة اما ان لا تدل فان قلت الضمير فى قوله لانها عائد الى الكلمة وهو اسم
ان وقوله ان لا تدل بتأويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لانها اما عدم
دلالتها وهو ليس بمستقيم لانه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح اذ هو

حمل الوصف علی الذات ولذا لا یقال زیدٌ ضَرَبَ قلنا الکلام محمول علی حذف المضاف
اِمّا من الاسم ای لانّ حالها اِمّا عدم دلالتها او دلالتها او من الخبر ای لانها اماذات
عدم دلالتها او دلالتها علی معنی بجر و ترفع برّا کفتی فی نفسها صفۃ معنی یعنی
امّا ان لا تدل علی معنی حاصل فی نفس الکلمۃ ویمکن ان یکون فی نفسها متعلقاً
بقوله ان لا تدل وکلمۃ فی بمعنی الباء ای ان لا تدل علی معنی بنفسها الا بضم ضمیمۃ
وهو ای القسم الذی لا یدل علی معنی فی نفسه الحرف قدّمه فی وجه الحصر مع انه
اخرہ فی التقسیم لانه فی اللغۃ الطرف کما سیأتی فذکرہ مرّۃ فی طرف الانتهاء واخری
فی طرف الابتداء وخصص ذکرہ فی التقسیم بالانتهاء لیشیر الی تاخیرہ فی المرتبۃ وقدمه
فی وجه الحصر نظر الی البیان عن القریب او لانه عدمی والعدم مقدم
علی الوجود او لانّ وجود الممکنات مسبوق بالعدم او لان هذا القسم من الکلمۃ غیر
منقسم او تدل ای الکلمۃ علی معنی فی نفسها والحال انه قد یقترن معناها ای معنی
الکلمۃ بحسب الوضع باحد الازمنۃ الثلثۃ ای الماضی والحال والاستقبال فهو ای
القسم الذی یدل علی معنی فی نفسه واقترن معناها باحد الازمنۃ الثلثۃ الفعل
قدم الفعل علی الاسم ههنا وان کان اخرہ عنه فی التقسیم لان تعریف الفعل وجودی
وتعریف الاسم عدمی والاعدام تعرف بملکاتها او تدل ای الکلمۃ علی معنی فی نفسها و
الحال انه لم یقترن معناہ ای معنی الکلمۃ بحسب الوضع به ای باحد الازمنۃ الثلثۃ
وهو ای القسم الذی یدل علی معنی فی نفسه ولم یقترن معناہ به الاسم وانما قیدنا
اقتران المعنی وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سیجیء واعترض ههنا بان هذا
الدلیل لا یخلو من ان یکون عقلیاً او نقلیاً فان کان عقلیاً لا سبیل الیه لانّ
العقل لا یحکم بالحصر لانّ القسم الاول یحتمل التقسیم عقلاً اذ العقل لا یأبی
ان ینقسم غیر الدال الی المقترن باحد الازمنۃ الثلثۃ والی غیر المقترن باحدها وکذا
کل قسم من قسمی القسم الثانی یحتمل التقسیم عقلاً اذ العقل لا یأبی ان ینقسم المقترن
بالزمان الی الزمان الماضی والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضی ان ینقسم الی الماضی
القریب والبعید وکذا المقترن بالاستقبال ان ینقسم الی المستقبل فی الدنیا والاخرۃ
وکذا غیر المقترن لا یمنعه العقل ان ینقسم الی مشتق وغیر مشتق الی ما لا یتناهی

وان كان نقليا لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من واحد من
العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان
هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجدنا في اصطلاح
النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين احدهما ما دلّ على معنى في نفسه وثا
ثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقترن باحد
الازمنة الثلثة وثانيهما ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل
الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل
منهما متعذر عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون
عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجربية على ما عرف في علم الميزان
فحدّ الاسم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بيّنا دليل الحصر
فحدّ الاسم وهو في اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد ههنا المعرّف الجامع
المانع وهو يعم الحد والرسم فان قيل قد عُلِمَتْ حدود الاقسام الثلثة بدليل
الحصر فاعادتها يوجب التكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا على المطابقة كلمة
موصوفة بقوله تدل على معنى جنس يشمل المحدود وغيره وخرج بقوله في نفسها و
هو صفة معنى اي معنى حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان
يكون مدلولا لها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصلا متحققا فيها فهو ما يكون مدلولا لها
ويجوز ان يكون في نفسها متعلقا بقوله يدل وفي بمعنى الباء اي تدل بنفسها مستقلة
من غير ذكر متعلق لها بخلاف الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مرّ
وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل وكلمة غير اما مجرور بانه
صفة معنى او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى
والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض
باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضاربٌ عمرًا الآن او غدًا وزيد مضروبٌ غلامه
الآن او غدًا لان اقترانهما بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو لعارض الاستعمال
واما نحو الصبوح والغبوق فانه مقترن بمطلق الزمان لا بزمان معيّن فلا يكون

الا اسما اعنی الماضی والحال والاستقبال بیان الازمنۃ الثلثۃ والحال الآن فیہ فی
زمان التکلم الدال علی الزمان والماضی ما تقدم علیہ والاستقبال ما تاخر
عنہ کرجل وعلم خبر مبتدأ محذوف ای ھو کرجل وعلم انما ذکر المثالین للاسم
ایضا لان الاول من الاعیان والجثث والثانی من المعانی والاحداث ولذا قال کرجل
وعلم ولم یقل کعلم ورجل ولما کان حد الاسم لا ینفع کثیرا من المبتدئین
المتعلمین ولا یرجی فہم منہم لکونہ فی اقصی غایۃ الغموض لتوقفہ علی معرفۃ المعنی
فی نفس الکلمۃ وعلی تعقل استقلالہ اراد ان یبین بعض علامات الاسم لیفید معرفۃ
الاسم وامتیازہ عن اخویہ لمن لا یرجی منہ فہم الحد وزیادۃ معرفتہ لمن یرجی منہ
فہم فان الشیء کما یعرف بحدہ کذلک یعرف بعلامتہ وخاصتہ فقال وعلامتہ ای
علامۃ الاسم حقیقۃ او حکما فلا یرد نحو قولہ تعالی وَاِذَا قِیْلَ لَہُمْ لَا تُفْسِدُوْا فِی الْاَرْضِ
ونحو تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ وزعموا مطیۃ الکذب وجسق مہمل فان المخبر عنہ
فی الامثلۃ الثلثۃ الاول وان کان فعلا حقیقۃ وفی المثال الرابع لیس بکلمۃ حقیقۃ لکنہ
فی تاویل الاسم فان الاول ماول بھذا القول والثانی بضربک زیدا والثالث بلفظ
زعموا والرابع بھذا اللفظ وانما لم یقل خاصتہ لنکتۃ موجودۃ فی لفظ علامتہ
ومفقودۃ فی لفظ خاصتہ وھی ان الدلالۃ علی وجود الشیء ماخوذۃ فی مفہوم العلامۃ
دون الخاصۃ وان کان احدھما مستلزما للاخر وانما اکتفی بلفظ الواحد مع کثرۃ
العلامات لان العلامۃ اسم جنس یشمل جمیع انواعھا وافرادھا فلا حاجۃ الی لفظ
الجمع صحۃ الاخبار عنہ وبہ ای صحۃ کون الشیء مخبرا عنہ وصحۃ کون الشیء مخبرا بہ مع صحۃ
کونہ مخبرا عنہ واما صحۃ کون الشیء مخبرا بہ مع عدم صحۃ کونہ مخبرا عنہ فھی لیست علامۃ الاسم
کما سیأتی نحو زید قائم وانما اختص ھذا المعنی بالاسم لانہ لا یخبر الا عن لفظ دال علی
الذات فی نفسہ مطابقۃ والفعل والحرف لیس کذلک وما ذکر فی بعض شروح الکافیۃ من
انہ انما اختص الاسناد الیہ بالاسم لان الفعل قد وضع لان یکون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا الیہ لزم خلاف وضعہ ففیہ نوع تامل لان الاختصاص عبارۃ عن وجودہ فی
الاسم وانتفائہ فی غیرہ من الفعل والحرف فھو لا ینھض دلیلا علی انتفاء الاسناد الیہ فی
الحرف فلا یکون دلیلا علی الاختصاص فکانہ دلیل علی بعض المدعی والاضافۃ کغلام زید المراد

غیوق ملا م تم غیوق یا لغو سیّار قبا شما ہی دخو ۷ ددن دخو ابدین آن ۱۲ مرام

العلامۃ الخاصۃ

سلہ الی ازمنۃ غایۃ التحقیق نصفی بن نصیر ۱۲ ممولوی غلام رسول مرحوم محمد غلام

بالاضافة ههنا كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى هذا الزائد لافادته بدونهما ولا يجوز اضافته للتخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشكل بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا ثم المراد مطلق الاضافة ولم يقيدها بتقدير حرف الجر مع ان القيد مما لابد منه لان الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجته الى التعريف لكونه خبرا وحقه ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل حصول الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة داخلة في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويؤتون احدهما حكم الآخر **واما الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعيين والتعريف** وانما قال دخول لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلام الابتداء ولام الجواب فان لام الامر حينئذ حملت على لام التعريف اللام الزائدة للتحسين **وفيه نظر** لان الحروف الزائدة لم ترد بها مجردة الفاظها بلا معانيها بل اتى بها مع ارادة معانيها الافرادية الزائدة على التركيب فكان اللام الزائدة معرفة فلا يحتاج الى الحمل بل يكون ذلك حمل الشئ على نفسه **وجوابه** ان ما ذكرت من ان الحروف تزاد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك اختار البعض وذهب الى انها عند الزيادة تجرد عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني **واعلم** ان النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها أل مثل هل وذهب المبرد الى انها هي الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين همزة الاستفهام ولما كان المختار عند المصنف ره ما ذهب اليه سيبويه ان اللام والجر بالرفع عطف على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول اعم منه ومن اللحوق وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليسا داخلين على الاول وانما اختص الجر بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب ايضا علما الفاعلية

فائدة ونہم ما قال الناظم حرف تعریف ال بنزد خلیل در سیبویہ نزد

والمفعولية المختصين بالاسم مع انهما ليسا مختصين به و ثانيا لا نسلم اختصاص المضاف اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم **والجواب** عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء لا مطلقا بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو يوم ينفخ في الصور فهي مأول بالمفرد فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر لا يوجب اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولن مختصا بالفعل مع ان اثرهما وهو النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثران شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد بها ما عدا تنوين الترنم لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان تنوين الترنم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجيئ امثلتها في فصل التنوين وانما اختص غير تنوين الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضائها الانفصال عما بعدها واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد ايضا تقتضي الانفصال مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل ان كانت من متممات فلا يعتد الفعل به انفصالا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان المراد ان يلحق بالاسم ولا يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع لحوقه الحرف فكانه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء والافعال او للمقابلة بنون جمع المذكر وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم لا يقال ان التنوين قد يلحق بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم لانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحقة به لاحقة بالاسم حكما والتثنية والجمع والتصغير انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع

فکذا مدلوله فان قیل فعلے هذا ینبغی ان لا یصح الاسناد الی المصدر کما لا یصح الی الفعل لان ایضًا مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فیکون مدلول الفعل زائدًا علے مدلول المصدر قلنا ان مدلول المصدر یخالف مدلول الفعل حقیقةً و یتحد مع مدلوله اعتبارًا من حیث ان الحدث هو الاصل فی مدلول الفعل والزمان کالقید له فاعتبارًا بالقید له اعتبارًا بالحقیقة یصح الاسناد الیه باعتبار الاتحاد ولا یشی ولا یجمع حملًا باعتبارین والنداء انما اختص النداء بالاسم لکونه اثرًا فی النداء وهو مختص بالاسم فکذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو ممتنع فان کل هذه خواص الاسم الفاء فی جواب الشرط المحذوف ای اذا علمت ان المعدودات علامات الاسم فقد علمت ان جمیع هذه المعدودات خواص الاسم بناءً علی ان کلًا من العلامة والخاصة مستلزم للآخر فیکون هذا تصریحًا بما علم من قوله علامته کذا وکذا بطریق الاستلزام فلا یلزم التکرار وفیه تیسیر للطالب المبتدی وتنبیه علی قصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا یفهم شیئًا ما لا یصرح به او نقول اتی بهذا الکلام مؤکدًا بان وبجملة اسمیة رد علی من قال ان هذه العلامات ذاتیة للاسم حتی عرفه بها وانکر کونها خواص الاسم اذ لا ینبغی ان تجعل خواص الاسم من غیر ان یجعل الاسم معرفًا بها ولما کان من هذه العلامات ما هو اشهرها استعمالًا ومنها ما لم یکن کذلک فقد یتوهم فی عدم اختصاصه بالاسم سیما فی التثنیة والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذکر هذا الکلام مؤکدًا بکلمة کل مجموعًا دفعًا لذلک الایهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحویة وهی ما یختص بالشیء ولا یوجد فی غیره ولم یقل فان کل هذه خصائص الاسم اجتنابًا للفظ المصطلح فیما بینهم ثم لما کان اختصاص الفاعلیة بالاسم مطلقا سواء کانت فی الاخبارات او فی الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه یختص اختصاص الفاعلیة لا فی الانشاءات احتیاج الی حمل المخبر عنه او یعم الفاعلیة مطلقًا واختصاصها یتضمن اختصاصها کذلک لتضمن اختصاص المسند الیه ایاه لان الفاعل فی الانشاءات ان یکون محکومًا علیه ولا یکون مخبرا عنه ومعنی الاخبار عنه ان یکون محکومًا علیه لکونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فیکون اختصاص المحکوم علیه یتضمن اختصاص الفاعلیة مطلقا والمفعولیة والمبتدائیة وکونه موصوفا وذا حال وتمیزا ونحو ذلک

ولو قال وعلامتہ صحۃ کونہ محکوماً علیہ او صحۃ الاسناد الیہ لم یحتج الی
حمل الاخبار عنہ علی ھذا المعنی ولا یبعد ان یقال لما توھم من قولہ علامتہ صحۃ
الاخبار عنہ وبہ ان المراد بالاخبار عنہ کونہ مبتدأ لاغیر لوقوع ما یعلم بہ خبریتہ فی
جنبہ وھو بہ دفعہ ببیان المعنی الذی کان حقیقۃ الامر علیہ ولھذا اضمر المبتدأ فی الذکر
واما التصریح بکونہ فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ فی ما بعد فھو لا ینفع ھھنا لانہ وقع ھنا
من حیث انھا من المرفوعات لمقابلۃ المنصوبات والمجرورات وھنا من حیث انھا
من الخواص والعلامات ثم قولہ او مفعولاً اراد بہ مفعول ما لم یسم فاعلہ لان ما عداہ
الخمسۃ لیس شیٔ منھا محکوماً علیہ وانما ذکرہ بجنب الفاعل لشدۃ الاتصال بینھما حتی سماہ
بعضھم فاعلاً ویسمی ای الاسم اسماً لسموہ ای علوہ علی قسیمیہ یشیر الی ان
المختار عندہ ما ذھب الیہ البصریون من ان اصل الاسم ھو السمو بکسر الفاء وسکون
العین ومعناہ العلو والارتفاع ویدل علی ھذا الاصل امثلۃ اشتقاقہ من نحو سمی یسمی
واسماء وسمی ثم حذفت الواو التی ھی لام الکلمۃ الاصلیۃ نقلت حرکۃ السین الی ما قبلھا
ثم اتی بھمزۃ الوصل زعماً فی لفظ الاسم فسمی بہ لذلک حیث یسمو ای یعلو علی قسیمیہ
وھما الفعل والحرف لانہ یترکب منہ الکلام وحدہ ولانہ یرفع المسمی بخلاف قسیمیہ
وذھب الکوفیون الی ان اصل الاسم وسم بکسر الفاء وسکون العین ومعناہ العلامۃ
وسمی بہ لانہ علامۃ علی مسماہ ثم حذف الواو التی ھی فاء الکلمۃ وجعلت ھمزۃ الوصل
عوضاً عنھا وامثلۃ اشتقاقہ عندھم محمولۃ علی القلب فاصل سمی یسمی وسمی وسم یسم
واصل اسماء اوسام واصل سمی وسیم ثم قلبت وھذا کما تری خلاف ظاھر
ولھذا اعرض المصنف عنہ وقال رداً علیہ لا لکونہ وسماً علی المعنی ای لا یسمی الاسم
لکونہ علامۃ علی المسمی فلما فرغ عن بیان حد الاسم وعلامتہ شرع فی بیان حد الفعل
وعلامتہ فقال وحد الفعل کلمۃ موصوفۃ بقولہ تدل علی معنی وھو
جنس یشمل الحدث وغیرہ وقولہ فی نفسھا ای فی نفس الکلمۃ یخرج الحرف
قولہ دلالۃ مقترنۃ بزمان ذلک المعنی یخرج الاسم فان قلت یخرج المضارع عن الحد
علی قول من قال انہ مشترک بین الحال والاستقبال لانہ مقترن بالزمانین قلنا
ان ما اقترن بزمانین صدق علیہ انہ مقترن باحدھما لوجود الاحد فی المثنی

ولانه مقترن بواحد فی کل وضع وان الاشتراک لعلة الوضع او بتعدده والمراد
بالاقتران ههنا انما هو بحسب الوضع فلا ينتقض الحد بالافعال التی لم يقترن
معناها بزمان مثل نِعْمَ وعسیٰ لان عدم اقترانها بزمان انما هو بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع
کَذَهَبَ مثال للفعل الماضی وَيَضْرِبُ مثال للحال واِضْرِبْ مثال للاستقبال وعلامته
ای علامة الفعل ان لا يصح الاخبار به ای کون الشیء مخبرا به لاعنه ای لا يصح الاخبار عنه
او کون الشیء مخبرا عنه وانما قال ذلک لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لکون صحة
الاخبار به علامةً للفعل کما ان صحة الاخبار عنه شرط لکون صحة الاخبار به علامةً
للاسم فالحاصل ان صحة الاخبار به علی قسمين احدهما ما يکون مع صحة الاخبار عنه
وثانيهما ما يکون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثانی من علامات الفعل
کما سبقت الاشارة اليه ووجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التنکير
لانه محکوم به وقد وضع الفعل علی التنکير ودخول قد وانما اختصت بالفعل لانها انما
تستعمل لتقريب الماضی الی الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل المضارع نحو ان الکذوب
قَدْ يَصْدُقُ او لتحقيقه نحو قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الْمُعَوِّقِيْنَ وکل ذلک لا يتصور الا فی الفعل
والسِّيْنَ وسَوْفَ وانما اختصتا بالفعل لانهما وضعتا للدلالة علی الاستقبال الوضعی
وذا لا يکون الا فی الفعل وانما قيدنا الاستقبال بالوضع احترازا عن زيد ضارب غدا
وانما ذکر السين معرفا باللام لان المراد سين معهود وهی سين الاستقبال لا سين
الاستفعال نحو استغفر الله ولا سين التحقيق نحو سأطلبک ولا سين التحول نحو استحجر الطين
ولا سين اصابة الشیء علی صفة نحو استجادة ولا سين الوقف بعد کاف المؤنث ويسمی
هذا السين سين السکتة نحو اکرمتکس وانما قدم السين علی سوف لدلالته علی الاستقبال
القريب ودلالة سوف علی الاستقبال البعيد والجزم نحو لم يفعل ولما يفعل وليفعل
ولا يفعل وان تَفْعَلْ اَفْعَلْ وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم
فکذا الاثر وذلک لان الجازم انما وضع لنفی الفعل کلم ولما ولطلب الفعل کلام الامر
او النهی عن الفعل کلا النهی او لتعليق شیء بالفعل کادوات الشرط وکل من هذه المعانی
لا يتصور الا فی الفعل والتصرف ای تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف اليه
الی الماضی ای الی صيغ الماضی والمضارع وکونه امرا ونهيا ولم يقل والامر والنهی لانهما

يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل يكون التصرف الى المضارع ثم يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت ضربنا وانما اختصت الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا تلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل والفرع وخصصت فروعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر واتصال التاء الساكنة نحو ضربتْ قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحقت بالصفات لانها مستغنية عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلاجرم اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل وانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نوني التاكيد وهما الخفيفة والثقيلة سميتا به لانهما تفيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب ووجه اختصاصهما بالفعل انهما وضعتا لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص الفعل قد مر البحث في حد الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيده في هذا المقام ولما كان من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والاستفهام والشرط والجزاء احتاج الى بيان معناه بما يعمها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوما به لان تلك الافعال تكون محكوما بها وتكون مخبرا بها ولو قال وعلامته ان يصح كونه محكوما به او يصح اسناده الى شيء ولا يسند اليه لكان اولى ولم يحتج الى حمل الاخبار به على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحي فعلا باسم اصله وهو المصدر وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعترض ههنا بان ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها لانه اسم بمعنى الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلا بفتح الفاء

لا الفعل بکسرها والحاصل ان ما یسمّیٰ به مثل ضَرَبَ وضُرِبَ من الفعل بکسر الفاء فهو لا یکون مصدرًا لتضمنه ذلك وانما تضمّنه من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء لا بکسرها فلا یکون تسمیته به واجیب بان الفعل بکسر الفاء قد جاء اطلاقه علی المصدر وعلی الحاصل به ایضًا کذا ذکر فی التوضیح فی بحث الحُسن والقبح عند بیان المقدمات الاربع وقوله یسمّیٰ فعلاً باسم اصله یشیر الی ان المختار عندنا ما ذهب الیه البصریون من ان اصل الفعل هو المصدر فی الاشتقاق ولما فرغ عن بیان حد الفعل وعلاماته شرع فی بیان حدّ الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف کلمة موصوفة بقوله لا تدل علی معنی فی نفسها ای فی نفس الکلمة بل الحرف کلمة تدلّ علی معنی یشمل المحدود وغیره وخرج بقوله فی غیرها الاسم والفعل ای معنی حاصل فی غیرها والمراد بقوله الحرف لا تدلّ علی معنی فی نفسها بل فی غیرها ان الحرف له معنی ولذلك المعنی متعلق لا بد من ذکره ذلك المتعلق عند ذکر الحرف کما مثل بقوله نحو من فان معناها الابتداء وهی ای کلمة من لا تدل علیه ای علی الابتداء الا بعد ذکر ما منه الابتداء کالبصرة والکوفة مثلاً کما تقول سرت من البصرة الی الکوفة فتدلّ فیه علی معناها بعد ذکر البصرة التی یکون منها الابتداء واعترض علیه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل علی معانیها الا بعد ذکر متعلقاتها واجیب عنه بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذکر متعلقه لیدل علی معناه الافرادی ولم یشترط عند وضع تلك الاسماء ذکر متعلقاتها فیکون ذکر المتعلق شرطًا فی اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وکذا لا یرد الموصولات واسماء الاشارات وضمیر الغائب حیث تحتاج فی الدلالة علی معانیها الی الصلة والمشار الیه والمعاد لانها تدل علی معانیها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته ای علامة الحرف ان لا یصح الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال تعمیم بعد تخصیص ولما کان الکلام السابق یفید انّ وضع الحرف لم یکن هو المطلوب الاصلی والمقصود بالذات هو المعنی المستقل وان الاستقلال به لا یورث فائدة لانه لم یوجد فیه شئ مما یترتب علیه الفوائد من العلامات المذکورة ووضع الالفاظ للمقاصد والاستقلال بها علی الفوائد توهم منه انه لا یجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه فی الکلام لان الاشتغال بما لا یفید عبث والاحتراز عنه واجب فدفعه بقوله وللحرف فی الکلام فوائد ولذلك ای تعلق

جواب لما

لا استقلال

للاخبار یعنی وللحرف للاهتمام بذکرہ لان هذا مقام بیان الحرف ویجوز ان یکون وللحرف مبتدأ کما قال صاحب الکشاف فی قولہ تعالیٰ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّقُوْلُ اٰمَنَّا بِاللّٰهِ وقولہ فی الکلام صفة للحرف ای وللحرف الکائن فی الکلام فوائد جمع فائدة کقواعد جمع قاعدة والفائدة ما استفید من علم او مال او جاہ فاولہ المال ویفید ای ثبت له المال فلك ان تزین بالفوائد الثوابت یعنی وللحرف فی الکلام امور ثابتة بعیدة عن الشك فی ذکر الفوائد بصیغة جمع الکثرة ایماء الی کثرة فوائد الحرف ثم اشار الی بیان بعض تلك الفوائد بقولہ کالربط بین الاسمین نحو زید فی الدار او الربط بین الفعلین نحو اریدان تضرب او الربط بین اسم وفعل کضربت بالخشبة او الربط بین الجملتین نحو ان جاءنی زید اکرمته وغیر ذلك ای الربط المذکور من الفوائد التی تعرفها فی القسم الثالث وهو حرف ان شاء الله تعالیٰ احال امرہ الی مشیة الله قائلا فی عدة شانہ ان شاء الله تعالیٰ مراعاةً لادب ربہ واتباعًا لسنة نبیہ علیہ الصلوٰة والسلام لما ورد فی کلام الله تعالیٰ حکایة قول رسول الله اصحابہ وقصتہ علیهم من قولہ تعالیٰ اِنْ شَآءَ اللّٰهُ اٰمِنِيْنَ مُحَلِّقِيْنَ رُءُوْسَكُمْ او تعلیمًا لعبادہ ان یقولوا فی عاداتهم مثل ذلك متادبین بادب الله تعالیٰ متبعین لسنة رسولہ ویسمی ای الحرف حرفًا لوقوعہ فی الکلام حال کونہ حرفًا ای طرفًا فسر الحرف بالطرف لان الحرف فی اللغة الطرف یقال حرف الوادی ای لوقوع الحرف فی الکلام طرفًا ای جانبًا للاسم والفعل لیس ای الحرف مقصودًا بالذات وهو بیان لوقوع الحرف طرفًا مثل المسند والمسند الیہ تمثیل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبریة لمبتدأ محذوف ای ویرجع الی المقصود بالذات وانما قدم المسند علی المسند الیہ فی التمثیل حثًا علی کونہ مقصودًا بالذات ومزیدًا هتمام بہ لانہ ادنی درجة من المسند الیہ ولا خفاء فی کون المسند الیہ مقصودًا بالذات لانہ اعلی درجة من المسند وایضًا ان المسند یکون اسمًا وفعلًا والمسند الیہ لا یکون الا اسمًا وللتعمیم فضیلة ثم الاولی فی بیان طرفیة الحرف ان یقول بدل قولہ لیس مقصودًا بالذات حیث لا یدل علی معنی فی نفسہ بخلاف الاسم والفعل اذا عرفت ذلك فاعلم ان طرفًا فی قولہ ای طرفًا منصوب لانہ تفسیر لقولہ حرفًا وهو منصوب علی الحالیة و یعرب المفسر بہ باعراب المفسر لانہ تابع لہ ثم لما وقع الفراغ من تعریف الکلمة علی مذهب النحو وهو الکلمة وبیان انحصارها فی الاقسام الثلثة مع دلیل وبیان حد ودها و

علاماتها ووجه تسميتها شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او اكثر
او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهملاً او موضوعاً ولم يوضع مصدراً في العرب
اذ لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال
المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يقال اعطيته عطاء مع انه في الاصل لما يعطى و
في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات
والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار لان
الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية
اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اي تضمنا ملصقاً
بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام الى
لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي
احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر
لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب
من كلمات كثيرة فوق اثنتين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب
ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر
واجيب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجري التركيب بينهما
وعن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما
اما كلمتان او ما يجري مجريهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
وذكر في بعض الحواشي اثر تضمن على تركب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من
واحتياج تركب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
والاولى التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد
فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
عليه لفظ التركيب في اعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب

صاحب المفصل و اللباب الی انہما مترادفان وکلام المصنف والشیخ ابن الحاجب یمیل
الی ذلک فانہما قد اکتفیا فی تعریف الکلام بذکر الاسناد مطلقا ولم یقیداہ بکونہ
مقصوداً بذاتہ وذہب بعضہم الی ان الکلام اخص من الجملۃ فیقید الاسناد فی
تعریف الکلام بکونہ مقصوداً بذاتہ فحینئذ یصدق الجملۃ علی الجمل الخبریۃ
الواقعۃ اخبارا او اوصافا بخلاف الکلام و وقع فی بعض شروح الکافیۃ ان المراد
بالاسناد ہو الاسناد المقصود بذاتہ وحینئذ یکون الکلام عند المصنف وعند
الشیخ ابن الحاجب اخص من الجملۃ ثم لما فرغ من تعریف الکلام شرع فی تعریف الاسناد
لاحتیاج معرفۃ الکلام الیہ **والاسناد نسبۃ احدی الکلمتین** ای ضم احدی الکلمتین
او نسبۃ مدلول احدی الکلمتین حقیقۃ او حکما **الی الاخری بحیث تفید** ای النسبۃ
المخاطب فائدۃ تامۃ تصح السکوت ای سکوت المتکلم **علیہا** ای علی تلک الفائدۃ
ای من شانہ ان یقصد بہ افادۃ المخاطب فائدۃ تصح السکوت علیہا ای لو سکت المتکلم
علیہا لم یکن لاہل العرف مجال تخطیتہ ونسبتہ الی المقصر فی باب الفائدۃ فدخل فیہ
اسناد الجملۃ الواقعۃ خبرا او صفۃ ودخل فیہ اسناد الجملۃ التی یسکت علی مضمونہ
المخاطب وقیل الاسناد ہو حکم المقید باحد جزئی المرکب علی الاخر نحو قام زید فانک اذا
قلت ذلک افدت المخاطب فائدۃ یصح سکوتک علیہا بحیث لا ینتظر المخاطب للفظ اخر
واذا قلت غلام زید مثلا فلا یکون الا احد جزئی الکلام و یبقی المخاطب منتظرا
للمسند الیہ او المسند حتی یستفید فان قلت فعلی ہذا یلزم ان لا یکون مثل ضرب
زید کلاما لان المخاطب ینتظر ان یبین المضروب ویقال عمرا الی غیرہ ذلک من المفعول
کالزمان والمکان قلت المراد ان لا ینتظر المخاطب للفظ اخر مثل انتظار المسند الیہ
والمسند عند ذکر المسند الیہ فقط او بالعکس ولیس الانتظار الذی فی مثل ضرب زید
مثل ہذا الانتظار فعلم ان الفاء فی جواب شرط محذوف ای اذا کان الاسناد ماخوذا
فی تعریف الکلام فعلم بذلک ان الکلام لا یحصل من ترکیب الا من احد ہذین
الترکیبین مترابطین اتی بکلمۃ من دون فی کما اتی بہ غیرہ لانہ الاظہر الانسب بفہم المتکلم و
قدم ہذا الترکیب علی ترکیب الفعل و الاسم لان جزئیہ یستحقان التقدیم نحو زید قائم
ویسمی ہذہ الجملۃ جملۃ اسمیۃ ایضاً لکونہا مصدرۃ بالاسم **او من فعل و اسم** قدم

الفعل علی الاسم لان نقدیم الفعل انسب لانه بصدد بیان الجملة الفعلیة نحو قام زید
وتسمی هذه الجملة جملة فعلیة لکونها مصدرة بالفعل وینبغی ان یعلم ان الکلام
لا یحصل من کل اسمین لانه لا یحصل من اسم الفعل ولا من کل فعل واسم لانه
لا یحصل من فعل کان واسمه الا علی قول من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لکن
التحقیق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر فی تقسیم الکلام لا فی تقسیم الکلمة
ردا علی من ذهب الی ان الکلام یحصل من ثلثة تراکیب کما ستقف علیه فی نحو یا
زید وقیل لان تعریف الکلام یرشد الی اقسام ستة فی بادی الرأی بخلاف تعریف
الکلمة وانما لا یحصل الکلام الا من هذین التراکیبین اذ لا یوجد المسند
والمسند الیه معًا ای جمیعًا قال فی القاموس تقول کذا معًا ای جمیعًا وهو منصوب
علی الظرفیة والتنوین فیه عوض عن المضاف الیه یتعلق بما وقع حالًا من مفعول
ما لم یسم فاعله اذ لا یوجد المسند والمسند الیه کائنا کل واحد منهما مع صاحبه
عنده فی غیرهما ای فی غیر هذین التراکیبین لان الحرف لا یقع مسندًا الیه ولا بد للکلام
منهما ای من المسند والمسند الیه لان الاسناد ماخوذ فی تعریفه وهو یقتضی المسند
والمسند الیه وقوله لا بد اذ لا فراق للکلام منهما من قولهم بدّه یبدّه بدًا ای فرقه و
التبدید التفریق وتبدد ای تفرق او لا عوض للکلام منهما من البُد وهو العوض
ثم الجار والمجرور اعنی للکلام متعلق بالمعنی اعنی بد فقول البغدادیین حیث جازوا
لا طالعا جبلا بترک تنوین الاسم المطول اجراء له مجری المضاف کما اجری مجراه فی
الاعراب وخرجوا علی ذلک قوله علیه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطیت ولا معطی
لما منعت والبصریون اوجبوا فی مثله تنوین الاسم لکونه مضارعًا للمضاف مثل
لا خیرًا من زید وجعلوا متعلق الظرف فیما یبنی الاسم فیه علی الفتح کما فیما نحن فیه
محذوفا وهو الخبر للمبتدأ ای لا بد ثابت للکلام وقوله منهما خبر مبتدأ محذوف ای البد
للنفی منهما وهذه الجملة للسببیة البینة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظًا
ویجوز ان یکون منهما متعلقا بما دل علیه لا بد ای لا یبد منهما اذا کان الکلام منحصرًا
فی التراکیبین المذکورین فان قیل قد نوقض ما ذکر من انحصار الکلام فیهما بالنداء
بالمنادی نحو یا زید فانه یحصل من غیر التراکیبین المذکورین وهو الحرف والاسم

مع انہ قسم من الکلام فینتقض الحصر النقض اذا اضیف الی الاجسام یراد ابطال تالیفھا واذا اضیف الی غیرھا یراد باخراجہ عما ھو المطلوب فالمطلوب ھھنا ھو حصر الکلام فی الترکیبین قلنا فی جوابہ ان حرف النداء التی فی نحو یا زید قائم مقام ادعو اطلب لان تقدیر یا زید ادعو زیداً او اطلب وھو ای کل واحد من ادعو واطلب الفعل واذا کان کذلک فلا نقض علیہ للحصر المذکور بالنداء ویستقیم ذلک الحصر لانہ کلام یحصل من ترکیب الفعل والاسم الذی ھو المنوی ولم یحصل من ترکیب الحرف والاسم کما ذھب الیہ المبرد فان قیل فعلی ھذا یلزم ان یتم الکلام بجزء کلمۃ یا دون زید قلنا ان الکلام یتم بدون زید وذکر زید کذکر سائر المفاعیل نحو ضربت زیداً او رویدا زیداً واذا فرغنا من المقدمۃ فلنشرع فی الاقسام الثلثۃ وھی الاسم والفعل والحرف فان قلت کلمۃ اذا للزمان المستقبل سواء دخلت علی الماضی او غیرہ فکیف یستقیم للماضی ھھنا قلت ذلک علی الغالب وقد یجیئ للماضی ایضاً فلا یرد ما ذکرت واللہ الموفق لا تمام امور خلقہ والمعین علی اصلاح شیئ ثم فھو یوفقنا لاتمام عند الامر الذی اشرع فیہ ویعیننا علی اصلاحہ وانما ذکر الخبر معرفا باللام لیفید حصر المسند فی المسند الیہ یعنی ان اللہ تعالی ھو الموفق والمعین ولا موفق ولا معین سواہ کما جاء فی التنزیل حکایۃ عن شعیب علیہ السلام وما توفیقی الا باللہ علیہ توکلت والیہ انیب

القسم الاول فی الاسم قدم تعریفہ ای تعریف الاسم لکن بعض علاماتہ فی المقدمۃ فلا نعیدہ وھو ای الاسم ینقسم انقسام الکلی الی الجزئیات الی المعرب وھو ماخوذ من الاعراب وجاء بالمعنیین الاول الابانۃ والاظھار ومنہ قولہ علیہ الصلوۃ والسلام الثیب تعرب عن نفسھا ای تفصح وقول الشاعر ؎

وانی لا کنو عن قذور بغیرھا ۔۔۔ واعرب احیانا انا فاصارح

والثانی ازالۃ الفساد والالتباس من قولھم عربت معدتہ اذا فسدت فیکون الھمزۃ للسلب فالمعرب بالمعنی الاول ظرف ای محل اظہار المعانی وبالثانی اسم مفعول ای مزال فسادہ والتباسہ باظھار المعانی المعنونۃ علیہ لان فی خفائھا فساداً والتباساً والمبنی ھو ماخوذ من البناء وانما سمی بہ لان المطلوب من البناء ھو القرار وعدم الاختلاف والمبنی کذلک واصلہ مبنوی علی صیغۃ اسم المفعول من بنی یبنی فاجتمعت

لہ قولہ انی الخ ای اعبر عن قذور ای امراۃ مبغوضۃ اسمہا من الکنایۃ والقذار علی صیغۃ المتکلم من الکنایۃ ای الشاعر اعرب علی صیغۃ المتکلم من الاعراب بمعنی الابانۃ والافصاح وبہ الاستشہاد فی ھذا المقام واصارح علی صیغۃ المتکلم من المصارحۃ

الواو والیاء والسابقۃ منہما ساکنۃ فابدلت یاءً ثم ادغمت الیاء فی الیاء فابدلت الضمۃ بالکسرۃ لمناسبۃ الیاء کما فی مرمِیٌّ وَ اِنَّمَا کان الاسم منحصرًا فی ھذین القسمین لانہ لا یخلو من ان یکون مرکبًا مع غیرہ اولا فان کان مرکبا مع غیرہ لا یخلو من ان یکون مشبہًا لمبنی الاصل ولا فان کان ھذا فھو معرب وان کان غیرہ فھو مبنی ویحتمل ان یکون المعرب والمبنی قیدین للاسم لیسا قسمین لہ لانہما یشتملان الاسم والفعل والحرف وَاِذا کان الاسم منقسما الی معرب ومبنی فلنذکر احکامہ ای احکام الاسم ؟ بابین الباب الاول فی بیان الاسم المعرب و الباب الثانی فی بیان الاسم المبنی وخاتمۃ فی بیان سائر احکام الاسم ولواحقہ غیر الاعراب والبناء

الباب الاول فی الاسم المعرب

وفیہ ای فی ھذا الباب مقدمۃ وھی مشتملۃ علی اربعۃ فصول الفصل الاول فی تعریف الاسم المعرب وَالثانی فی بیان حکم الاسم المعرب و الثالث فی بیان اصناف الاعراب والرابع فی تقسیم الاسم المعرب الی منصرف وغیرہ وثلثۃ مقاصد الاول فی بیان المرفوعات والثانی فی بیان المنصوبات وَالثالث فی بیان المجرورات وخاتمۃ فی بیان التوابع اما المقدمۃ ففیہا فصول اربعۃ **فصل** فی تعریف الاسم المعرب قدّمہ علی المبنی لکونہ اصلا اذ المقصود من وضع الالفاظ اظہار ما ھو فی الضمیر وما ھو الا بالاعراب اذ بہ یعلم انّ ھذا فاعل وذلک مفعول فَاِن قیل کیف حکم ان الاصل فی الاسماء الاعراب واصلہا الافراد وھی الافراد لا تستحق الاعراب قیل انما حکم بذلک لانہا لم توضع الا لِاَن تستعمل فی الکلام مرکبۃ واستعمالہا مفردۃ مخالف لغرض الواضع فبناء المفردات وان کان اصل المرکبات فھو عارض لہا لکون استعمالہا مفردًا عارضیا وھو ای الاسم المعرب کل اسم ذکر کلمۃ کل فی التعریف وان کان ذکرہا فی التعریفات مستنکرا فی اصطلاح اھل المنطق لانہا لاحاطۃ الافراد والتعریف للحقیقۃ لا للافراد ولھذا قالوا من شرط الحدّ ان یستقیم علی کل افراد المحدود لوجود الحقیقۃ فیہ فانک اذا قلت الانسان حیوان ناطق یصدق ھذا الحد علی کل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان کل حیوان ناطق لا یستقیم علی زید اطلاقہ مثلا فانّہ لیس کل حیوان ناطق الا انّ المصنفین رحمہم اللہ تعالی

یعنی ساکن کو متحرک کے ساتھ ملا دیا اور معنی الشیء بالتلفظ اور ذکر کے طور پر حیوان بنی السماء بالفتح وغیرہ من العلماء اجماعا بطریق الکنایۃ والاشارۃ وانت تعلم لطف الکنایۃ للمحبتین عن ترکہ المجموع اجمالا بطریق الحمیۃ فافہم

کانت

قولہ ... حاشیہ از مولوی نظام الدین

لم یلتفتوا الی اصطلاحاتہم فی الحدود وذکروا التعریفات فی تصانیفہم یوقف بہا علی المراد ومعنی الفاظ کما ہو اللائق ترکا منہم للتکلیف واحترازا عما لا یعنیہم لحصول مراہم بدونہا ثم قولہ کل اسم جنس یتناول المقصود وغیرہ ولو قولہ رکب مع غیرہ فصل احترز بہ عما لم یرکب مع غیرہ کالاصوات الاعداد من نحو واحد اثنان وثلث وکالاسماء المعدودۃ من نحو الف وبا وتا وثا وزید وعمرو وبکر ثم اختلفوا فی الترکیب ہہنا فقال بعضہم المراد بالترکیب ہو الترکیب الاسنادی لانہ ہو العلۃ للاعراب بتولد منہم المعانی المقتضیۃ للاعراب ورد بانہ اذا کان المراد بالترکیب ذلک لم یدخل فی التعریف سوی المسند الیہ والمسند لکونہما مرکبین ترکیبا اسنادیا وعند ذلک یخرج المضاف الیہ وغیرہ من المعمولات کالمفاعیل الخمسۃ وما شاکلہا عنہ فالاولی ان یقال المراد بالترکیب الترکیب مع العامل فیرد علیہ المبتدأ والخبر الا علی قول من یجعل کلا منہما عاملا فی الاخر وقیل المراد بالترکیب ترکیب یتحقق معہ العامل وحینئذ فلا اشکال وقولہ ولا یشبہ مبنی الاصل احترازا عما رکب مع غیرہ ویشبہ مبنی الاصل کھؤلاء فی قام ھؤلاء فان قلت صدق فی ہذا التعریف علی ما تضمن مبنی الاصل کاین وعلی ما وقع موقعہ کنزال وعلی ما اضیف الیہ کیومئذ فان کل واحد منہا رکب مع غیرہ ولا یشبہ مبنی الاصل قلت ارید بقولہ ولا یشبہ لا یناسب والمناسبۃ تعم المشابہۃ والتضمن والوقوع موقعہ وما اضیف الیہ ثم اضافۃ المبنی الی الاصل بیانیۃ ای لا یشبہ مبنیا ہو اصل المبنیات ولیست من اضافۃ اسم المفعول الی المفعول ما لم یسم فاعلہ ای مبنیا اصلہ ولا من باب اضافۃ الظرف ای مبنیا فی اصلہ ولا یحمل الاصل ہہنا علی القانون لان فی کل من ذلک فسادا ظاہرا اما فی الاول فلانہ یستدعی ان لا یکون الامور الثلثۃ مبنیۃ بل اصلہا مبنی والامر لیس کذلک اذ الحرف لا اصل لہا والماضی والامر وان ثبت لہما اصل ہو المصدر والمضارع فہو معرب ولیس بمبنی واما فی الثانی فلانہ یستدعی ان لا یکون الامور الثلثۃ مبنیۃ بعد ای الان واما فی الثالث فلان الامور الثلثۃ لا یکون مبنیۃ القانون لانہا لم تبن علی القاعدۃ وعلی تقدیر التسلیم فلیس شیء من المبنی

لیوقف

تکلف المقصود

یصدق

الا وبناؤه مبنیّ علی الفائدة فلا وجه لتخصیص هذه الامور الثلثة بمبنی الاصل واجیب عن الثانی بانّ الاصل ههنا بمعنی الوضع ای مبنی فی وضعه یعنی بالنسبة الی وضعه بمعنی انه وضع لان یستعمل مبنیا وهذا معنی صحیح لا فساد فیه قطعا وعن الثالث بان بناءه لیس بمبنی علی القاعدة غیر مسلم بل هی مبنیّ علیها وهی ما تقرر عندهم من ان کل ما لم یوجد فیه موجب الاعراب فهو مبنی فکل من الفعل الماضی والامر بغیر اللام والحرف بناؤها مبنی علی هذه القاعدة فیکون مبنی القانون وهذا اللفظ کان عامًّا فی الاصل ثم غلب علی الفعل الماضی والامر بغیر اللام والحرف والاطراد فی وجه التسمیة غیر لازم اعنی الحرف والماضی والامر الحاضر بیان مبنی الاصل وقید الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع واختلفوا فی الامر اهو مبنی ام معرب والاصح انه مبنی والحقّ بعضهم الجملة بمبنی الاصل لان الجملة من حیث انها جملة ای من حیث لم تقع موضع المفرد مبنیة لا محل لها من الاعراب اصلا ومنهم من جعلها من مبنیات الفرع اذ مبنی الاصل لا یکون له اعراب لفظًا ولا تقدیرًا ولا محلاً والجملة معرب محلاً فلا یکون من مبنیات الاصل وقال الشیخ الرضی الجملة قبل العلمیة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء لانهما عوارض الکلمة لا الکلام ثم ذکر المصنفؒ مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زید فی قام زیدٌ فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعنی هو وهو عائد الی الاسم المعرب والجار والمجرور صفة زید تقدیره هو ای الاسم المعرب نحو زید الکائن فی قام زیدٌ لا زیدُ المذکور حال کونه وحده ای غیر مرکب مع غیره فهو حالٌ بناویل النکرة والتقدیر منوحدا ای منفردا او مصدر اقیم مقام الحال ای ینفرد انفرادا ویکون قوله لا زید وحده معطوفا علی النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم الترکیب تعلیل لمعلل محذوف ای لا یکون زیدٌ وحده اسمًا معربًا لعدم الترکیب ای لعدم کونهما مرکبًا مع غیره ووجود الترکیب شرط لحصول المعرب ولذا اخذه فی تعریفه فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ینتفی بانتفاء الشرط ولا هؤلاء الکائن فی قام هؤلاء لوجود الشبه ای المشابهة علی ما سیجئ فی بحث المبنی ای لکون هؤلاء مشابها لمبنی الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذه فی تعریفه

لا ن

فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط یفقد بفقدان الشرط کما مر فعلم ان المعرب لا یحصل الا بشرطین احدھما وجودی وھو وجود الترکیب فنعرف لہ بقولہ کل اسم رکب مع غیرہ والثانی عدمی وھو عدم المشابھۃ بمبنی الاصل فنعرف لہ بقولہ ولا یشبہ مبنی الاصل ویسمی ای الاسم المعرب متمکنا قال السید قدس سرہ فی حاشیۃ المتوسط المتمکن ھو الاسم المعرب فی الاسمیۃ من حیث الاعراب والامکن ھو الاسم المعرب المنصرف والمبنی یسمی غیر متمکن ثم لما فرغ من تعریف الاسم المعرب شرع فی بیان حکمہ فقال

فصل وحکمہ ای حکم الاسم المعرب فی الاضافۃ ھھنا بمعنی فی ونظیرہ ضرب الیوم ای حکم فیہ ولا ریب ان الاختلاف حکم فی المعرب وبمعنی اللام والاضافۃ بادنی ملابسۃ ونظیرہ وکوکب الخرقاء ای حکم لہ اختصاصا بالمعرب بملابسۃ الوقوع فیہ فلا یرد ما یقال حکم الشئ ھو الاثر الثابت بذلک الشئ واختلاف اٰخر المعرب اثر العامل دون اثر المعرب کیف یکون الاختلاف حکم المعرب ان یختلف اٰخرہ ای صفۃ اٰخرہ بتقدیر المضاف والا فالحرف الاخیر لا یکون مختلفا بحال ومعنی اختلاف اٰخرہ اتصافہ بصفۃ لم توجد قبلہا وصرح باختلاف اٰخرہ فی بیان حکم المعرب احترازا عن اختلاف غیر اٰخرہ فانہ لیس حکم المعرب کاختلاف الراء فی امرء والنون فی ابنم تقول جاء نی امرُؤٌ وابنُمٌ ورأیت امرأ وابنَمًا ومررت بامرِئٍ وابنِمٍ باختلاف العوامل الباء للسببیۃ متعلقۃ بقولہ یختلف ای بسبب اختلاف العوامل فیہ احترازا عن اختلاف اٰخرہ لا بسبب اختلاف العوامل فانہ لیس من احکام المعرب کاختلاف اٰخر من الاستفہامیۃ فی نحو مَن اَمتک ومَنِ الرجل ومن زیدٌ والمراد باختلاف اٰخرہ بسبب اختلاف العوامل صلاحیۃ ترتب اختلاف الاٰخر علی حصول اختلاف العوامل فیصدق علی جاء نی زید واذا قیل فی اول الامر انہ معرب ولم یوجد فیہ اختلاف العوامل لانہ لا یصح اختلاف اٰخرہ عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثانی الوجود لعلاقۃ الملازمۃ بینہما لان اختلاف العوامل یستلزم وجودہ لاستحالۃ اختلافہ بلا وجودہ فکان من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم وانما اختار لفظ الاختلاف علی لفظ الوجود للمشاکلۃ قولہ ان یختلف فی صفۃ المشاکلۃ من محسنات الکلام وھو ان یذکر لفظ بصورۃ غیرہ لوقوعہ فی جنبہ فیکون المعنی ان یختلف صفۃ اٰخرہ بوجود جنس العوامل

ف ابنم بزیادۃ المیم وھو معرب من مکانین یقال عن الثر وری ابنا ومررت بابنم تتبع النون المیم فی الاعراب کما تتبع الراء الھمزۃ فی امرء والالف فاسمع ثم علی حال کذا فی الصراح ۱۲ مولوی علام محمد مرحوم

ثم العوامل جمع عامل وسیاتی تفسیرہ وانما جمع العامل علی عوامل لان صیغۃ الفاعل
ان کان صفۃ یجمع علی فاعلون کناصرون وان کان اسما یجمع علی فواعل ککواھل
ولما صار العوامل ھھنا ولم یکن لہ معنی الصفۃ مراداً جمع علی فواعل واللام فی العوامل
للجنس لانہ اذا انی علی الجمع فلا یکون ھھنا معھود ا یحمل علی الجنس و یبطل معنی الجمعیۃ
وبھذا اندفع ما یقال لکون العوامل جمعا وادناہ ثلثۃ یقتضی ان لا یتحقق المعرب
الا باختلاف ثلثۃ عوامل ولیس الامر کذلک اختلافاً منصوب علی انہ مفعول
مطلق لفظیاً صفۃ اختلافاً ای یختلف اٰخرہ اختلافاً لفظیاً وھو اعم من ان یکون حقیقۃ
نحو جاءنی زید ورأیت زیداً ومررت بزیدٍ او حکماً نحو رأیت احمد ومررت
باحمد فانہ اختلف فیہ اٰخر المعرب اختلافاً حکمیاً لان الفتحۃ فی حالۃ الجر غیر الفتحۃ
فی حالۃ النصب لکونھا نائبۃ عن الکسرۃ او یختلف اٰخرہ اختلافاً تقدیریاً وھو اعم
من ان یکون حقیقۃ نحو ھذا عصاً واخذت عصاً وضربت بعصاً او حکماً نحو جاءنی
موسی ورأیت موسی ومررت بموسی وھذہ الاقسام الاربعۃ فیما اذا کان
الاعراب بالحروف فالاقسام ایضا اربعۃ فان الاختلاف اللفظی حینئذ اما ان یکون
حقیقۃ نحو جاءنی ابوک ورأیت اباک ومررت بابیک او حکما نحو رأیت مؤمنین
ومررت بمؤمنین فانہ اختلف فیہ اٰخر المعرب اختلافاً لفظیاً حکما فان الیاء فی
حالۃ الجر غیر الیاء فی حالۃ النصب لکونہ نائبا عن الکسرۃ وکذا الاختلاف
التقدیری حینئذ اما ان یکون حقیقۃ نحو جاءنی ابو القاسم ورأیت ابا القاسم
ومررت بابی القاسم مما حذف فیہ الحرف لالتقاء الساکنین فان الاعراب فیہ
بالحروف مقدر وقد اختلف اٰخرہ اختلافاً تقدیریاً حقیقۃ او حکما نحو رأیت
مؤمنی البلد ومررت بمؤمنی البلد فانہ قد اختلف اٰخر المعرب اختلافاً
تقدیریاً حکما واذا عرفت ذلک فاعلم ان جمہور النحاۃ عرفوا المعرب بما اختلف
اٰخرہ باختلاف العوامل وعرفہ الشیخ ابن الحاجب بانہ المرکب الذی لم یشبہ مبنی
الاصل وجعل ما عرفوہ بہ حکمہ وتابعہ المصنف واستدل الشیخ علی ذلک بما
ذکر فی شرحہ لکتابہ الکافیۃ حیث قال انما لم اعرف المعرب بما عرفہ جمہور النحاۃ
لانہ یلزم منہ تعریف الشیء بما ھو اخفی منہ لان الغرض من تعریف المعرب ان یثبت

سائر

لہ هذا الحکم وهو اختلاف اٰخرہ باختلاف العوامل و اثبات هذا الحکم انما یکون بعد العلم به فیکون هذا الحکم اخفی من المعرب فلو عرف به لزم تعریف الشئ بما هو اخفی منه و انه غیر جائز قال صاحب المتوسط یمکن ان یجاب عنه نصرۃً للنحاۃ بان یقال لا نسلم ان الغرض من تعریف المعرب ان یثبت له هذا الحکم لجواز ان یعرف هذا الحکم له باستعمال العرب بل الغرض من تعریفه ان یعرف ان المعرب علی ای نوع من انواع الاسم یطلق بعد ان یعرف احد نوعیه ما یختلف اٰخرہ باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بیان تعریف المعرب وحکمه اراد ان یبین ما هو وصف لازم وهو الاعراب وللنحاۃ خلاف فی تعریف الاعراب فمنهم من ذهب الی ان الاعراب عبارۃ عما یحصل به الاختلاف من الحرکات والحروف واختارہ الشیخ ابن الحاجب و استدل بانهم اتفقوا علی ان الاعراب الرفع والنصب والجر و انما یحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف و منهم من ذهب الی ان الاعراب عبارۃ عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا یقع علی الحرکات بل الحرکات ما به الاعراب ولما کان المختار عند المصنف رح ما ذهب الیه الشیخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال الاعراب ما ای شئ به الباء للسببیۃ والضمیر المجرور راجع الی الاعراب ای الاعراب شئ بسبب ذلک الشئ یختلف اٰخر المعرب وهذا السبب محمول علی السبب القریب کما هو المتبادر وهو ما یکون سببا واسطۃ فلا یدخل فیه العوامل والمقتضی والاسناد لکون هذہ الامور اسبابا بعیدۃ للاختلاف لان العامل سبب قریب للمقتضی وهو سبب قریب للاعراب وهو سبب قریب للاختلاف فیکون العامل سببا بوسائط والاسناد سببا له بواسطتین والمقتضی سببا له بواسطۃ والاعراب سببا له بلا واسطۃ فکان هذا قریبا وقال الفاضل الهندی فی تفسیر ما ای حرکۃ او حرف فلا یرد العامل والمقتضی والاسناد واعترض علیه بعض الفضلاء بانه ان ارید بکلمۃ ما الحرکۃ یخرج الحرف وان ارید الحرف یخرج الحرکۃ وان ارید جمیعا لزم ان یراد بالعام افراد المختلفۃ الماهیۃ وهو غیر جائز وایضا یلزم ان یکون الحرف العامل بتعمیم الحرف المرادۃ بکلمۃ ما الا ان یراد حرف یصلح للاعراب وحرف علۃ ساکنۃ وهذا هو الاصوب اذ النقد بالاول یوجب اخذ الاعراب فی حدہ واخذ المحدود فی الحد

یوجب الدور لتوقف معرفة الحد على معرفة الحد وذلك باطل لا یقال
اختلاف آخر المعرب لا یتأتى الا بحركتين فهو یقتضي ان لا یكون الحركة الاولى اعرابا
لانا نقول المراد بالسبب المذكور ما لیس بتام ای ما یكون له شئ من التاثیر فی المسبب
ولا یكون له تاثیر تام فیه فیندرج الحركة الاولى فی الاعراب لان لها شیئا
من التاثیر اذ الحركة الثانیة غیر موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى
وانما یكون موجبة له حین وجدانها ویمكن ان یقال الحركة الاولى بعد السكون فتكون
مما یتم به علة الاختلاف فصدق علیها انها یختلف بها آخر المعرب لان الاسم
حینئذ معرب ای مركب لا یشبه مبنی الاصل اختلف آخره بها من السكون الى
الحركة وان لم یكن فی حال الاعراب ونظیره ما یقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
فان هذا الكلام صادق وان لم یكن الرضیع المشار الیه شابا فی حالة الرضاع فكذا
ههنا یصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان
لم یكن الاسم معربا فی حالة السكون ثم قوله یختلف آخر المعرب خرج به حركة نحو
غلامی لانه اختلف به آخر المبنی لا آخر المعرب لان المضاف الى یاء المتكلم مبنی قبل
دخول العامل وانما یكون معربا بعد تركیبه مع العامل وآخره انما یكون معربا بعد
تركیبه مع العامل وآخره انما یكون مختلفا عند الاضافة وهی سابقة على التركیب
مع العامل بظهور انك تخیر فی جاء نی غلام زید عن المضاف لا عن المعرب ثم تضیفه
فكان المختلف هذه الحركة هو آخر المبنی البتة واعترض على هذا التعریف بان الاعراب
والمعرب یستویان فی المعرفة والجهالة وتعریف الشئ بما یساویه باطل وانما جعل
الاعراب فی آخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
متأخر من الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثیل للاعراب وهذه الاسماء الثلثة
ان كانت بالتاء یطلق على الحركات سواء كانت بنائیة او غیرها اعرابیة كانت
او غیرها كضمة وعد لانها اذا اطلقت بدون قرینة یراد بها غیر الاعرابیة وان كانت
مجردة عن التاء فلا تكون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا تطلق الا على
الحركات والحروف الاعرابیة ولا تطلق على الحركات البنائیة ولا على غیرها
من غیر الآخر اعراب الاسم ای الاسم المعرب ثلثة انواع وذلك لان المعانی التی وضع

لظہور

الاعراب الدالۃ علیہا ثلثۃ الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ فیکون الاعراب الدال علیہا ایضاً ثلثۃ لکون الدال علی حسب المدلول ای علی قدرہ والا لزم الاشتراک لوکان الدال اقل من المدلول والترادف لوکان الدال اکثر من المدلول وکلاھما خلاف الاصل وانما سمی اعراب المعرب انواعاً واعراب المبنی القاباً لان کل واحد من الرفع والنصب والجر دال علی نوع من انواع المعانی فلما کانت المدلولات انواعاً کانت الدوال علیہا انواعاً ایضاً بخلاف اعراب المبنی کالضم والفتح والکسر فان کل واحد منہا یدل علی امر واحد ھو البناء فیکون القاباً رفع مجرد عن الدلالۃ اومرفوع علی الخبریۃ لمبتدأ محذوف ونصب عطف علیہ وجر کذلک وانما سمی الرفع رفعاً لارتفاع الشفۃ السفلی عند التلفظ بہ ولرفعۃ مرتبتہ من اخویہ لکونہ علما لما ھو عمدۃ الکلام وانما سمی النصب نصباً لانتصاب الشفتین علی حالہا عند التلفظ بہ ولانہ ینصب الفضلۃ ای یفتحہا فی الکلام من غیر ان یحتاج الیہا الکلام وانما سمی الجر جراً لان عاملہ یجر الفعل الی الاسم ولان الشفۃ السفلی ینجر الی السفل عند التلفظ بہ ثم لما فرغ من بیان الاعراب اراد ان یبین العامل لاحتیاج معرفۃ المعرب الی بیان العامل لانہ معتبر فی مفہومہ کما عرف وجریان ذکرہ فی حکمہ وانما اخرہ عن بیان الاعراب لتوقف تعریفہ علی حصول الاعراب او علی المعنی المقتضی للاعراب فقال والعامل ما بہ رفع ونصب وجر

اعلم ان النحویین اختلفوا فی تعریف العامل فمنہم من ذھب الی ما اختارہ المص ومنہم من ذھب الی ان العامل ما بہ یتقوم المعنی المقتضی للاعراب واختارہ الشیخ ابن الحاجب فی الکافیۃ واعترض علی ھذا التعریف بانہ لیس بجامع اذ لا یصدق علی عامل الفعل ولیس بمانع اذ یدخل فیہ الاسناد فانہ ایضاً یتقوم بہ المعنی المقتضی للاعراب واجیب عن الاول بان المراد من ھذا التعریف تعریف عامل الاسم فلا ینتقض بخروج عامل الفعل وعن الثانی بان الباء للسببیۃ فلا یدخل الاسناد لانہ لیس بسبب بل ھو شرط اولانہ سبب قریب لحصول المعنی المقتضی للاعراب بخلاف العامل فانہ سبب بعید لذلک لانہ سبب قریب لحصول المقتضی فیکون العامل سبباً بعیداً فان السبب البعید مجاز ولا یکون ارادۃ المجاز فی التعریفات لایرائہ الجہالۃ فی التعریف حیث یسبق الفہم عند الاطلاق الی المعنی الحقیقی لا المجازی قلنا

الدوال

ان هذا المجاز مشتهر فی الاصطلاح فتعین کونه سببا بعیدا ههنا ومنهم من
ذهب الی ان العامل ما یوجب کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص وهذا حد شامل
لعامل الاسم والفعل واورد علیه بانه ان اطلق الوجه المخصوص یرد حرف النداء
فی نحو یا زید ویاء الاضافة فی یا غلامی لانهما توجبان کون آخر الکلمة علی وجه
مخصوص مع انهما لیسا بعاملین وان ارید وجه مخصوص من الاعراب یلزم الدور
علی قول من اخذ العامل فی حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان یختلف آخر الکلمة باختلاف
العوامل وان ارید وجه مخصوص من المقتضی یاباه آخر الکلمة اذ المقتضی صفة قائمة
بتمام الکلمة لا بآخرها وایضا یخرج عامل الفعل لانعدام المقتضی فیه فیکون تعریفا لنوع
من العوامل والمفروض انه تعریف مطلق العامل واجیب بارادة وجه مخصوص
مما اقتضاه المقتضی وللتشبیه التام بالاسم فلا یلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضی اعم
من الاعراب مفهوما وان لم یصدق الا علیه ولا یخرج عامل الفعل لانه یصدق علیه
انه یوجب کون آخر الکلمة علی وجه مخصوص مما اقتضاه التشبیه التام وهو الشبه لفظا
ومعنی واستعمالا علی ما عرف فان قیل الشبه امر واحد فکیف یترتب علیه الامور المختلفة
من الرفع والنصب والجزم قلنا للشبه ثلثة احوال اقویها ان یقع المضارع موقع
الاسم بنفسه واوسطها ان یقع موقعه بتاویل وادناها ان لم یقع موقعه نحو
ففی اقوی الاحوال یقتضی الرفع الذی هو اقوی الحرکات وفی اوسطها یقتضی النصب الذی
هو اوسط الحرکات وفی ادناها یقتضی ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان کان واحدا
لکن له احوال مختلفة یقتضی کل منها ما هو انسب بتلک الحال ومحل الاعراب لفظیا
کان او تقدیریا من اسم ای المحل الکائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخیر انما لم یقل
الاخیرة لان لفظ الاخیر یذکر ویؤنث وتخصیص المحل بالاسم لانه یبحث عن احوال
الاسم والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ایضا هو الحرف الاخیر ثم ضمیر الفصل هذه
للحصر ای هو الحرف الاخیر لا غیر جاء به دفعا لتوهم من یتوهم ان محل اعراب التثنیة والجمع
المذکر السالم هو ما قبل النون فلا یکون حرفا اخیرا لان هذا النون عوض عن الحرکة
والتنوین اللتین کانتا فی الواحد فهو لیس بحرف اخیر بل الحرف الاخیر هو ما قبل النون
ولما بین المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذکر لجمیع ذلک مثالا قصدا للایضاح

الاسم فقال مثال الکل ای کل ما ذکرنا من ھذہ الامور نحو قام زید فقام الفاء للتفسیر
والذی یسوّغ دخول الفاء التی وضعت للتعقیب علی المفسَّر کون ذکر المفسَّر عقیبا
ذکر المفسِّر و قام رفع مبتدأ بتأویل اللفظ و قوله عامل خبرہ و زید معرب فی الضمۃ اعرابہ
والدال حرف الاعراب الانسب ان یقول والدال محل الاعراب ثم لما کان ما ھو
معرب من کلام العرب مقتصرا علی قسمین الاسم المتمکن والفعل المضارع شرع
فی بیان ذلک بقوله واعلم ھی کلمۃ تذکر فی اول الکلام لتشویق السامع لو اصغا
الی جانب الکلام ولا ریب انّ الکلام بعد الطلب والتشویق الیہ اوقع فی الذھن لاستعمال
العلم فی الکلیات والمعرفۃ فی الجزئیات امر بالعلم لا بالمعرفۃ لان المتعلق بہ من المفعول
امر کلیّ لا جزئیّ ولما کان الفھم متعلقا بسابق الکلام لم یکن الامر بہ مناسبا
لھذا المقام ولم یقل اقرأ لان المقصود ھو الدرایۃ لا القراءۃ انّہ ای الشان لا یعرب
شئ فی کلام العرب الا الاسم المتمکنُ قدّمہ لاصالتہ فی الاعراب و قید الاسم بالمتمکن
لانّ من الاسم ما لم یکن متمکنا لم یکن معربا والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
لان من الفعل ما لم یکن مضارعا لم یکن معربا ھذا اذا لم یتصل بہ نون التاکید
ولا نون جمع المؤنث وانما لم یذکر ھذا القید ھھنا اکتفاء بذکرہ فی بحث الفعل و سیجیء
حکمہ ای حکم الفعل المضارع فی القسم الثانی وھو الفعل ان شاء اللہ تعالی ثم لما فرغ
عن بیان حکم الاسم المعرب شرع فی بیان اصناف اعرابہ فقال **فصل** فی اصناف
اعراب الاسم وھی تسعۃ اصناف جمع صنف وھو اخصّ من النوع مطلقا ولما کان
الرفع قد یحصل بالضمۃ لفظا او تقدیرا وقد یحصل بالواو وقد یحصل بالالف کذلک
وکذا النصب تارۃً یکون بالفتحۃ لفظا او تقدیرا و تارۃً یکون بالکسرۃ و تارۃ یکون بالالف
کذلک وکذا الجر ربما یوجد بالکسرۃ لفظا او تقدیرا و ربما یوجد بالیاء کذلک لان الاسماء
تختلف فی استحقاق اقسام الرفع فبعضھا تستحق الرفع بالفتحۃ وبعضھا تستحقہ
بالواو وبعضھا تستحقہ بالالف وکذا الاسماء تختلف فی استحقاق اقسام النصب و
الجرّ فقسّم المصؒ باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب لیتضح احوالھا فی الاصناف
بالاعراب ولما کان الاعراب اللفظی ھو الاصل و الاکثر قدّمہ علی التقدیری فقال
الاوّل من تلک الاصناف وانما جعل ھذا الصنف اوّل الاصناف لکونہ اشرفھا لانہ

لہ جواب عما یقال انہ لم یقل فہم ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

اصل من وجہین احدھما کونہ بالحرکات واصل الاعراب ان یکون بالحرکات والاعراب بالحروف خلاف الاصل والثانی کونہ بالحرکات الثلث واصل الاعراب ان یکون بالحرکات الثلث والاعراب بالحرکتین خلاف الاصل ولذا قدم المفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف علی جمع المؤنث السالم لکون اعراب الاول بالحرکات الثلث وھو اصل وکون اعراب الثانی بالحرکتین وھو خلاف الاصل انما قدم المفرد المنصرف علی المکسر المنصرف فی الوضع لان المفرد مقدم علی الجمع طبعًا فقدمہ فی الوضع لیوافق الوضعُ الطبع ان یکون الرفع بالضمۃ والنصب بالفتحۃ والجر بالکسرۃ ویختص ای ھذا الصنف بالمفرد وقد یذکر ویراد بہ مایقابل الجملۃ کما سیأتی فی بحث التمیز وقد یذکر ویراد بہ مایقابل المضاف والمضارع لہ کما سیجئ فی باب المنادی نحو یازید فانہ مقابل للمضاف والمشبہ بہ مثل یاعبداللہ ویاطالعًا جبلاً وقد یذکر ویراد بہ مایقابل المثنی والمجموع وھو المراد بہ ھھنا واورد علیہ بان کلا والاسماء الستۃ مفردات مع انھا لیست بمعربۃ بالحرکات الثلث التامۃ واجیب عنہ بان المراد بالمفرد المفردُ من کل وجہ یعنی مالا یکون مثنًی ولا مجموعًا ولا ملحقًا بھما وکلا والاسماء الستۃ ملحقۃ بالمثنی لمشابھتھما ایاہ فی الدلالۃ علی الامرین مع وجود حرف یصلح للاعراب فی اٰخرھما ولیس المراد فی المفرد من کل وجہ ان یکون مفردًا لفظا ومعنًی حتی یرد علیہ مایقال من ان الاسماء الاضافیۃ کالابن مثلا لیس بمفرد من کل وجہ لدلالتہا علی امرین فی معنی المثنّی فلو ارید بالمفرد ذلک لزم ان یکون الاضافیات معربۃ بالحرکات الثلث لما ان التنصیص علی الشئ فی الروایات یوجب نفی الحکم عما عداہ لا الامر بخلافہ المنصرف قید المفرد بالمنصرف احترازا عن المفرد الغیر المنصرف فان جرہ بالفتحۃ کما سیجئ الصحیح فیہ احترازعن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابہ لیس کذلک وھو ای الصحیح عند النحاۃ جمع ناجٍ کالقضاۃ جمع قاض وھو الذی یتکلم فی علم النحو وانما قال ھذا احترازًا عن الصحیح عند الصرفیین وھو مالایکون فی مقابلۃ فائہ وعینہ ولامہ حرف علۃ وتضعیف وھمزۃ مثل الضرب واختلفوا فی السالم فمنہم من قال لا فرق بینہ وبین الصحیح ومنہم من قال بینہما عموم وخصوص مطلقًا

قد یذکر ویراد بہ

لیست بمعربۃ

مطلق

اذا السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح به والصحيح ما ليس بمقابلة فائه وعينه ولامه
حرف علة فحسب فكل سالم صحيح من غير عكس و انما شرط خلوه من التضعيف
والهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرهما فيهما وقوله وهو
ما لا يكون فى مقابلة فائه وعينه ولامه الخ يدل على ان حرف العلة لو لم يكن فى مقابلتها
لا ينافى الصحيح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان
حتى يكون فيه شيء من حروف الشفعة والوسط والحلق وقيل فى وجه الاختصاص
ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلاً
معناه فعل النصر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شيء غيره من الكلمات
كذلك وهذا الوجه اولى لئلا يرد عليه بمثل علم و سمع و منع فان قلت ما وجه
اختصاص الميزان بالثلاثى ولم لم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا
او خماسيا لم يكن وزن الثلاثى به الا بحذف حرف واحد او اكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن
وزن الرباعى والخماسى به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من
الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء فى امهات احسن من ادعاء حذفها فى امات فان قلت
لم قدم الفاء ثم العين ولم لم يعكس قلت النكتة فيه ان الفاء اخف من الشفة وهى مقدمة
على اخويها ثم اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف فى طرف والثقيل فى طرف فلم يكن
معتدلا فتعين ان يكون العين فى الوسط والخفيف فى طرفى لحصول الاعتدال فى الوزن
ما لا يكون فى آخره هذا يدل على انه لو كان فى اوله واوسطه حرف علة لا ينافى
الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع عن آخر الكلمة
حرف علة وهى الواو والياء والالف التى اصلها واو وياء الا فى الاسماء اللازمة بناؤها
ويجمعها لفظ وای وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لكثرة تغيرها من حال الى
حال مثل العليل المتغير المزاج وبحروف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة
بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو اخت الضمة والياء
اخت الكسرة والالف اخت الفتحة اى مناسبات لهن وبحروف لين لكونها ضعيفة لانها
بمنزلة النفس ولذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلاثة اصلية كانت او زائدة
ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لها تسمى حروف

النعش

المدّة ایضًا فالالف لہ لازم سکونہا وانفتاح ما قبلہا حرف مدّة ولین دائمًا واما الواو والیاء فتکونان تارة حرفی مدّة ولین وتکونان تارة حرفی لین ولا مدّة واما ان کانتا متحرکتین فلا یکونان حرفی لین ولا مدّة بل ھما بمنزلة الحرف الصحیح نحو بیع وعد کزید مثال للمفرد المنصرف الصحیح والجاری مجری الصحیح معطوف علی قولہ الصحیح وھو ما یکون فی اٰخرہ واو ویاء ما قبلہا ساکن کدلو وظبی مثالان للجاری مجری الصحیح وانما کان ھذا جاریًا مجری الصحیح وملحقًا بہا لان حرف العلة بعد السکون لا یثقل علیہا الحرکة لمعارضة خفة السکون ثقل الحرکة ولان حرف العلة بعد السکون مثلہا بعد نسکون فی الوقوع بعد استراحة اللسان ولا یثقل علیہ الحرکة بعد السکون یعنی فی ابتداء التلفظ ایۃ حرکة کانت لقوة المتکلم فی الابتداء لان ھذہ الحرکة تقع علیہا بعد استراحة اللسان فیحتمل کل حرکة نحو وصول وبسیر ووقایة ونحو ذلک وبعد السکون لا یثقل علیہا الحرکة ایة حرکة کانت ویختص ھذا الصنف ایضًا بالجمع المکسر وصف الجمع بالمکسر احترازًا عن الجمع السالم بالالف والتاء والواو والنون او بالیاء والنون المنصرف صفة ثانیة للجمع واحترز بہ عن الجمع المکسر الغیر المنصرف کرجال مثال للجمع المکسر المنصرف ثم اورد مثالًا للکل وقال تقول جاء فی زیدٌ ودلوٌ وظبیٌ ورجالٌ فی الرفع ورأیت زیدًا ودلوًا وظبیًا ورجالًا فی النصب ومررت بزیدٍ ودلوٍ وظبیٍ ورجالٍ فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحرکات الثلث شرع فی بیان ما یعرب بحرکتین ویحمل فیہا الفتحة علی الکسرة فقال الثانی ای الصنف الثانی من تلک الاصناف ان یکون الرفع بالضمة والنصب والجر بالکسرة ویختص ای ھذا الصنف لجمع المؤنث السالم قدّمہ علی غیر المنصرف لانہ اوضح اذ معرفة غیر المنصرف یحتاج الی التطویل ولان اعرابہ یزول عنہ ثم قولہ السالم بالجر علی انہ صفة الجمع لا صفة المؤنث کما یتبادر من کون السلامة صفةً للمفرد لان الاصطلاح جری علی وصف الجمع بالسلامة وان کانت السلامة حال مفردہ وما ھو باعرف من الموصوف لان المضاف الی ذی اللام وغیرہ من المعارف لہ حکم المضاف الیہ فی تعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ ھذا عند سیبویہ واما عند المبرد فتعریف المضاف انقص من تعریف المضاف الیہ لانہ یکتسب التعریف من المضاف الیہ فنحو الظریف فی قولک رایت غلامَ الرجلِ الظریفِ بدل

الدّ مدّ ۲

مدّ مدّ ۲

فیہ

صفة

عند المبرّد وصفۃ عند سیبویہ فکذا السالم علی مذہب سیبویہ لا المبرد وانما وصف جمع المؤنثِ بالسالم احترازًا عن الجمع المکسر کحُمُرٍ فی جمع حَمْرَاءَ فان اعرابہ بالحرکات الثلث وینبغی ان یضم الی جمع المؤنث السالم اولاتُ جمعُ ذاتٍ من غیر لفظہ کما ضُمَّ اُولُوْا الی جمع المذکر السالم ثم اعترض علیہ بانہ یدخل فیہ نحو سِنِیْنَ وثُبِیْنَ وقُلِیْنَ وارَضِیْنَ لکونہ جمعَ المؤنثِ السالم مع انہ معرب بالحروف ویخرج عنہ سِجِلَّاتٌ وسَفَرْجَلَاتٌ من جموع المذکر واجیب عنہ بانّ المراد بہ صیغۃ جمع المؤنث علی حذف المضاف فیتناول نحو سِجِلَّات وسفرجلات لانہ علی صیغۃ جمع المؤنث السالم ویخرج عنہ نحو سنین وثبین لانّہ علی صیغۃ جمع المذکر السالم اصطلاحًا اَوْ بانّ المراد جمع المؤنث وما علی صیغۃ بحذف المعطوف وحذفہ مع واو العطف غیر غریب فی کلامہم وانما النادر حذف حرفِ عطفٍ فقط ویمکن ان یجاب بانّ المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع علی عموم المجاز فیندرج فیہ نحو سجلات ویخرج عنہ نحو سنین وانما لم یقل بالجمع بالالف وتاء الجمع یشیر الی انّ الاصل فی ہذا الحکم ہو جمع المؤنث السالم دون غیرہ من الجموع وانما جعلت الفتحۃ تابعۃ للکسرۃ فی جمع المؤنث السالم لکونہ فرعًا لجمع المذکر السالم وقد جعلنا الفتحۃ فیہ تابعۃً للکسرۃ فجعل فی الفرع ایضا کذلک لئلّا یلزم مزیّۃ للفرع علی الاصل والمزیّۃ بکون الاعراب بالحرکاتِ محتملۃٌ ضرورۃً لعدم ما یصلح للاعراب فی اٰخرہ من الحروف ولانّ الاعراب بالحروف فی الجموع صار اصلا ای معتبرًا مستقلًا فصار الاعراب بالحرکۃ فیہا کانّہ فرع فیہا فان قیل الدلیل الذی یدلّ علی اصالۃ الاعراب ہو کونہ حقیقۃً دالّاً علی المعانی المعتورۃ علی الاسم من الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ التی وضع الاعراب للدلالۃ علیہا بالواسطۃ بخلاف الحروف فانہا مع کونہا ثقیلۃ بالنسبۃ الی الحرکات لا تدلّ علی المعانی الا بواسطۃ الدلالۃ علی الحرکات فالواو تدلّ علی الفتحۃ لکونہا اخت الفتحۃ من حیث انہا تحصل باشباع الضمۃ والالف تدلّ علی الفتحۃ لکونہا اخت الفتحۃ من حیث انہا تحصل باشباع الفتحۃ والیاء تدل علی الکسرۃ لکونہ اخت الکسرۃ من حیث انّہا تحصل باشباع الکسرۃ ثم ہذہ الحرکات تدل علی المعانی والدلالۃ علی ما ہو المقصود

لفظ

جمع من غیر لفظہ

محتملۃ

بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه فى المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا فى المفرد وفرعا فى غيره ظنًّا ان هذا الدليل فى الجمع متروك بدليل آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت الفرعية فى الجمع الممكنة الاعراب بالحروف دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحركات متروك والمتروك كالمعدوم فكان مقتضى الدليل فى الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذى اقتضاه الدليل المعنوى الذى لم يعارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل فالاعراب بالحروف فى الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعا واعطاء الحركة التى اقتضى فيه الدليل الحرف حطًّا للمرتبة الارفع عن نفسه كتعليق الدر على عنق الخنزير الذى غير ملائم سخرية بلا تكرير تقول هن مسلماتٌ فى الرفع ورايت مسلماتٍ فى النصب ومررت بمسلماتٍ فى الجر ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ فى بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه الكسرة على الفتحة فقال الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالفتحة ويختص اى هذا الصنف بغير المنصرف اى غير الجارى عليه حكم الانصراف واكتفى فيه بالفتحة فى حالة النصب والجر لما سيأتى عند بيان حكمه كما تقول جاءنى احمدُ فى الرفع ورايت احمدَ فى النصب ومررت باحمدَ فى الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات لفظا شرع فى بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اى الصنف الرابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف والجر بالياء ويختص هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرةً لانها اذا كانت مصغرةً كان اعرابها بالحركات نحو جاءنى أُخَيُّكَ ورايت أُخَيَّكَ ومررت بأُخَيِّكَ مضافةً حالٌ بعد حالٍ لانها اذا كانت مفردةً كان اعرابها ايضًا بالحركات نحو جاءنى اخٌ ورايت اخًا ومررت باخٍ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافةً الى ياء المتكلم كانت مبنيةً او معربةً اعرابًا تقديريًا نحو جاءنى اخى ورأيت اخى ومررت باخى واعترض بعض الفضلاء ههنا بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغنٍ عن قوله مكبرة لانه انما احترز بقيد الاضافة عن حالة الافراد وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم

لمكن

لعدم حروف صالحة للاعراب فی اواخرها فی هاتین الحالتین وهذه علة موجودة فی حالة کونها مکبرة فکان هذا القید احترازا عن حالة التصغیر ایضا وکان ذکره کذکر قید کونها مکبرة وهی ای الاسماء الستة أبُوكَ واخوكَ وهنوكَ وهن عبارة عن الشیء المستنکر الذی یستشنع ذکره من العورة والفعل القبیح وحموكِ بکسر الکاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبته علی حسب الاختلاف فلا یجوز اضافته الا الی المرأة وهذه الاربعة منقوصات واویات یدل علیه ابوان واخوان وهنوان وحموان واصلها ابو واخو وهنو وحمو وفوكَ اصله فوه علی وزن فعل بفتح الفاء وسکون العین وفوكَ اجوف واوی لامه هاء اذ اصله فوه فحذف الهاء نسیا ثم قلبت الواو میما لانه لو لم یقلب لدار الاعراب علی العین کما فی ید ودم فیجب قلبها الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فیبقی المعرب علی حرف واحد عند التقاء الساکنین ثم اذا اضیف الی یاء المتکلم او غیرها یزول علة قلبها وهو خوف السقوط عند اجتماع الساکنین فیعود الی اصله فیقال فوه وذو مال وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذوو اضافه الی اسم الجنس لان اضافته الی غیره لا یجوز الا علی الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لمشابهتها بالمثنی فی الدلالة علی الامرین وان کان العمل بالشبه لوجود ما یصلح للاعراب فی اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة بهذه الحروف الثلثة جائز ام واجب فان کان جائزا لا سبیل الیه لانه ینقض بنه فان اعرابه بالحروف واجب وان کان واجبا لا سبیل الیه ایضا لان الاعراب فیما عداه من الاسماء الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب بالحرکات الثلث لفظا کما تقول هذا ابك ورأیت ابَكَ ومررت بِأبِكَ والجواب عنه ان هذه القضیة ممکنة بالامکان العام اعلم هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالیاء بالامکان العام ای عدم اعرابها بهذه الحروف غیر لازم واما اعرابها فیحتمل اللزوم کما فی ذو ویحتمل عدمه کما فی غیره تقول

جاء فی اخوكَ فی الرفع ورأیت اخاكَ فی النصب ومررت باخیكَ فی الجر کذا البواقی ای مثل مثال الاخ المذکور امثلة البواقی من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ عن بیان الاسماء التی تعرب بالحروف الثلثة شرع فی بیان الاسماء التی تعرب بحرفین ورفعها بالالف

فقال الخامس ای الصنف الخامس من تلك الاصناف ان یکون الرفع بالالف والنصب والجر بالیاء المفتوح ما قبلها ویختص ای هذا الصنف بالمثنی وکلا وکذا کلتا ولم یذکره اکتفاءً بذکر الاصل فکان ذکره مغنٍ عن ذکرها واورد علیه بانه ذکر اثنتان مع انه فرع اثنان واجیب بان الاصل هو ان یذکر الفرع لکن لما کان الفرعیة یجوز الاکتفاء عنه بالاصل فالفرعیة وجه لجواز الترك لانه یوجب ذلك و ایضا ذکر اثنتان فیدل علی ان حکم المؤنث کحکم المذکر و ایضا لما کان اثنان واثنتان علی صورة المثنی ولیسا بتثنیتین حقیقة ذکرهما علی حدة لدفع توهم انهما تثنیتان حقیقة قال الکوفیون الالف فی کلا وکلتا للتثنیة ولزم حذف نونهما للزوم الاضافة قالوا واصلهما کل المفید للاحاطة فی الواحد ورجوع الضمیر الی الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الی الظاهر نصبا وجرا دلیل ظاهر علی انه مفرد ولیس بتثنیة مضافا حال من کلا الی مضمر ای مضمر کان وفیه احترازعما اذا کان مضافا الی مظهر فان حکمه حکم عصا نحو جاء نی کلا الرجلین ورأیت کلا الرجلین ومررت بکلا الرجلین وکانوا یعربونه مضافا الی مظهر ایضا اعراب المثنی وذکر صاحب المغنی ان بعض العرب یثبت الالف فی کلا وکلتا مضافین الی المظهر وقیل انما یعرب کلا بالحروف حال کونه مضافا الی مضمر لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنی فلفظه یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناه یقتضی الاعراب بالحروف فروعی فیه کلا الاعتبارین فاذا اضیف الی المظهر الذی هو الاصل روعی جانب اللفظ الذی هو الاصل واعرب بالحرکات التی هی الاصل لکن یکون اعرابه تقدیریا لان آخره الالف یسقط لالتقاء الساکنین واذا اضیف الی المضمر الذی هو الفرع روعی جانب معناه الذی هو الفرع واعرب بالحروف التی هی الفرع نحو جاء نی کلاهما ورأیت کلیهما ومررت بکلیهما فلهذا قید کون اعرابه بالحروف باضافته الی المضمر وفیه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثنی المعنی لانها لکونها من الاضافیات تدل علی امرین کالمثنی ولم یعمل فیها الاعتبارین فی حالة الاضافة الی المظهر والمضمر فعلم ان کونه مثنی المعنی لا یکفی لکون اعرابه بالحروف الثلثة فی الاحوال کلها واثنان

ای

لیدل

واثنتان مرفوعان لانہما معطوفان علی قولہ کلا فانہ مرفوع بانہ خبر مبتدأ محذوف
اذ التقدیر ویختص بالمثنی وما الحق بہ وھو کلا واثنان واثنتان وھذا التأویل یاتی
فی قولہ وعشرون مع اخواتہا فانہ مرفوع لانہ معطوف علی قولہ واولو بالرفع بانہ
خبر مبتدأ محذوف اذ التقدیر ھنالک ویختص بجمع المذکر السالم وما الحق بہ وھو اولو
وعشرون تقول جاء فی الرجلان کلاھما واثنان واثنتان فی الرفع ورأیت الرجلین
کلیہما واثنین واثنتین فی النصب مررت بالرجلین کلیہما واثنین واثنتین فی الجر
ثم لما فرغ عن بیان الاسماء التی تعرب بالحرفین ورفعہا بالالف اخذ فی بیان الاسماء
التی تعرب بالحرفین ورفعہا بالواو فقال السادس ای الصنف السادس من تلک
الاصناف ان یکون الرفع بالواو المضموم ما قبلہا والنصب والجر بالیاء المکسور
ما قبلہا ویختص ای ھذا الصنف بجمع المذکر السالم احترز بہ عن الجمع المکسر نحو رجال
ولا بد ھھنا من تقدیر مضاف ای صیغۃ جمع المذکر لیدخل فیہ نحو سنین وثبین وقلین
لانہا جمع المؤنثات ویخرج عنہ نحو سجلات وسفرجلات او من تقدیر معطوف
ای جمع المذکر السالم وما علی صیغتہ فیدخل فیہ نحو سنین ویخرج عنہ نحو سجلات
ویمکن ان یقال المراد بہ ما جمع بالواو والیاء والنون علی عموم المجاز فیندرج فیہ نحو
سنین ویخرج عنہ نحو سجلات الا انہ لم یقل کذلک لیشیر الی ان العرف فی ھذا الحکم
ھو جمع المذکر السالم و اولو ھو جمع ذو من غیر لفظہ فان قلت ھذا اسم قد وجد فی
اخرہ واو قبلہا ضمۃ ولم یوجد فی کلامہم مثل ذلک قلت الواو فیہ فی معرض التغیر
فلم یعبأ بہ او نقول لما کان الواو فیہ مقام الضمۃ صارت کانہا ضمۃ
لا واو ولکن الا یرد مثل کفو فانہ اسم فی اخرہ واو قبلہا ضمۃ لان واو غیر اصلیۃ
بل ھی منقلبۃ عن الھمزۃ اذ اصل کفو کفؤ والممنوع کون الواو اصلیۃ قبلہا ضمۃ
وعشرون مع اخواتہا ای مع اخوات کلمۃ عشرون وھی امثالہا السبع من الثلاثین
الی تسعین اذ المراد بالاخت المثال وھذا افسر الاخت فی قولہ تعالی کلما
دخلت امۃ لعنت اختہا وانما افرد اولو وعشرون من اخواتہ بالذکر لانہما لیسا
بداخلین فی الجمع المذکر السالم لان المراد بجمع المذکر السالم اسم مفرد الحق باخرہ
واو او یاء ونون مفتوحۃ وظاھر ان اولو وعشرون لیسا کذلک ولا یجوز ان یکون جمع

عشرۃ والدلیل علی ذلک انہ لوکان کذلک لوجب اطلاق عشرین علی ثلثین لوجوب
اطلاق الجمع علی ثلثۃ مقادیر الواحد لا انہ لیس کذلک ولوجب ان یقال عشرون
بفتح العین والشین وایضاً یدل علی عدد معین ولا تعین فی الجمع فلا یکون عشرون جمعاً
وانما عدل فی المثنی وجمع المذکر السالم وملحقاتہما عن الحرکات الی الحروف مع کون
الحرکات اخف لتکثیرھما لان المثنی یدل علی الواحد مع الزیادۃ وکذا الجمع لکن التکثیر
للحروف یدل علی الزیادۃ لانہا لا تخلو عن الحرکات الثلث فیکون الحروف اکثر من الحرکات
فاعطی الکثیر للکثیر معادلۃ وعدل عن الالف فی نصبہا للبس بینہما عند الاضافۃ
فحمل علی الجر لکونہما اعرابی الفضلات وقیل جرھما حمل علی النصب فی غیر المنصرف وجعلت

جرھما

الالف رفع المثنی لخفتہا سبقۃ علی الجمع تقول جاءنی مسلمون وعشرون والو مالی لرفع
ورایت مسلمین وعشرین واولی مالی فی النصب ومررت بمسلمین وعشرین واولی
مالی فی الجر واعلم خطاب عام لکل من یصلح ان یخاطب بہ قاریاً کان اوسامعاً اوناظراً
من عند نفسہ حاضراً کان اوغائباً زماناً اومکاناً علی سبیل المبدل لہذا الترصیعۃ للفرد

البدل

علی صیغۃ الجمع ان نون التثنیۃ مکسورۃ ابداً النصب علی الظرفیۃ فی الاحوال الثلث لانہا لسبقہا
عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل فیما حرک عن الساکنین ان یحرک بالکسر ونون جمع السلامۃ
مفتوحۃ ابداً ای فی الاحوال الثلث للفرق بینہا وبین نون التثنیۃ واما اختیار الفتح علی الضم
فلانہ اخف منہ وانما قال ونون جمع السلامۃ احترازاً عن نون جمع التکسیر فانہ لیس کذلک
بل یکون مضموماً ومکسوراً ایضاً نحو شیاطین وھما ای نون التثنیۃ ونون جمع السلامۃ
تسقطان عند الاضافۃ لا عند الالف واللام لان النون فیہما انما زیدت عوضاً عن
الحرکۃ والتنوین کما اختارہ صاحب المفصل وھو مذھب سیبویہ فلما کان النون
عوضاً عن الحرکۃ تثبت فی موضع وھو فی الالف واللام نحو الزیدان والزیدون نظراً
الی انہا عوض عن الحرکۃ وتسقط فی موضع وھو فی الاضافۃ نظراً الی انہا عوض
عن التنوین نحو جاءنی غلاما زید نظیر لسقوط نون التثنیۃ عند الاضافۃ ومسلمو
مصر نظیر لسقوط نون الجمع عندہا ولما فرغ عن بیان الاعراب اللفظی شرع فی
بیان الاعراب التقدیری ومواضع تقدیر الاعراب علی ما ذکر فی ھذا المختصر والکافیۃ
اربعۃ موضعان منہا ما تعذر تلفظ الاعراب فیہ احدھما الاسم المقصور والثانی الاسم

المضاف الی یاء المتکلم و موضعان منہا ما استثقل تلفظ الاعراب فیہ احدہما الاسم المنقوص و الثانی جمع المذکر السالم المضاف الی یاء المتکلم و یعرب غیر المنصرف بالفتحۃ فی حالۃ الجر و جمع المؤنث السالم بالکسر فی حالۃ النصب لفظا لا تقدیرا غایۃ الامر ان اعرابہما جار علی خلاف الاصل فقال السابع ای الصنف السابع من تلک الاصناف ان یکون الرفع بتقدیر الضمۃ والنصب بتقدیر الفتحۃ والجر بتقدیر الکسرۃ و یختص ای ہذا الصنف بالمقصور وھو ای المقصور ما ای اسم معرب فی اخرہ الف مقصورۃ ای لا ممدودۃ سواء کانت موجودۃ فی اللفظ کالعصا بلام التعریف او محذوفۃ لاجتماع الساکنین کعصًا بالتنوین و انما تعذر الاعراب فی الاسم المقصور لفظا لوجود الالف فی اٰخرہ وھو لا یحتمل شیئا من الحرکات لانہا لو احتملت الحرکۃ صارت ہمزۃ ولا یکون الفًا ولقائل ان یقول لا نسلم وجود الالف فی عصًا لوجوب سقوطہ باجتماع الساکنین و اجیب بانّ وجودہ فی حالۃ اللام و الاضافۃ ظاہر و اما فی حالۃ التنکیر فمقدر و من ثم لم یجر الاعراب علی ما قبلہا حتی لا یضم ما قبلہا فی حالۃ الرفع ولم یفتح فی حالۃ النصب ولم یکسر فی حالۃ الجر کما فی ید و دم و بالمضاف الی یاء المتکلم معطوف علی قولہ بالمقصور ای و یختص ہذا الصنف ایضا بالاسم المضاف الی یاء المتکلم مفردا کان او جمعا مکسرا و جمع مؤنث سالما و انما تعذر الاعراب فی الاسم المضاف الی یاء المتکلم لفظا لان ما قبل الیاء استحق الکسر قبل مجیٔ الاعراب لتوافق الیاء لان الاضافۃ سابقۃ علی دخول العامل اذ المفرد قبل المرکب فلما جاء الاعراب بالترکیب مع العامل وجد فی محلہ ما ینافی وجودہ فوجب تقدیرہ اذ لو اعرب حینئذٍ بالحرکۃ لفظا التزم تحریک الحرف الواحد بحرکتین مختلفتین فی حالۃ الرفع والنصب و متماثلین فی حالۃ الجر وھو محال فاعرب بالحرکۃ تقدیرا فی جمیع الاحوال و ھو مذہب المصنف و الشیخ ابن الحاجب وذہب ابن مالک و من تابعہ الی انہ معرب فی حالۃ الجر لفظا لانہ یمکن ان یجعل کسرۃ جرا کما جعل الف التثنیۃ و واو الجمع رفعا دالا علی الفاعلیۃ واجیب بانہ یلزم توارد المؤثرین اللفظیین وھما الیاء والعامل علی اثر واحد بخلاف الف التثنیۃ و واو الجمع حیث یلزم فیہ توارد المؤثرین احدہما لفظی وھو العامل و الاٰخر معنوی

لا یبقی

لم یجر

وهو التثنية والجمع وذهب الجرجانى ومن تابعه الى انه مبنى فى الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبنى لاضافته الى المبنى واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيب به عن هذا ففيه كلام طويل مذكور فى المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب بعضهم الى ان مثل غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط الحرف الآخر لامتزاج الاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب عنه ان توسط الآخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء بالحرف الآخر المتوسط ولا يوجب انتفاءهما فى اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب فى اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاء نى عصا وغلامى فى الرفع ورايت عصا وغلامى فى النصب ومررت بعصا وغلامى فى الجر ولما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات الثلث تقديرا شرع فى بيان ما يعرب بالحركتين تقديرا فقال الثامن اى الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمنقوص وهو المنقوص ما اى اسم معرب يكون فى آخره ياء ما قبلها مكسور كقاض وانما استثقل الاعراب فى الاسم المنقوص لفظا فى حالة الرفع والجر لثقلهما على الياء بخلاف حالة النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظى اصل ولا مانع للنصب لخفته تقول جاء نى قاض فى الرفع ورايت قاضيا فى النصب ومررت بقاض فى الجر ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات تقديرا شرع فى بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع اى الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب والجر بالياء لفظا ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم تقول جاء نى مسلمى تقديره مسلموى اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فادغمت الياء فى الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمى ورايت مسلمى فى النصب ومررت بمسلمى فى الجر وانما استثقل الاعراب فى جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا فى حالة الرفع لان علامة الرفع فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة فى المتن مدغما فلما لم يبق الواو لفظا فيه ضرورة واما نصبه وجره فلفظى لان علامتها الياء وهى ثابتة وبالادغام لا يخرج الحروف من حقيقته اذ المدغم فيه حرفان فى اللفظ وحرف واحد فى الكتابة

لہ جواب سوال مقدر تقدیرہ بما ص ١٢

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعرابه نحو مسلمیّ قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكذلك عصًا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم جعل عصًا من المتعذر ومسلميّ من المستثقل واجيب بان اعراب عصًا قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال الحرف فلما قلبت الواو الفًا تعذر لان الالف لا يحتمل شيئًا من الحركات فالتقدير في عصًا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف اخر فجعل مما تعذر الاعراب فيه واما نحو مسلميّ فاعرابه قبل الاعلال بالحروف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر فاتضح الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاضٍ يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يجوز قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كانه اريد بالثقل الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسرها فلا يلزم ذلك قال بعض المحققين قد يكون الاعراب بالحرف تقديرًا في الاحوال الثلث كما في جمع المذكر السالم المضاف الى المعرف باللام وفي الاسماء الستة المضافة الى المعرف باللام نحو جاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم ونحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير الالف كما في المثنى المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما الرجل وقد ذكر العلامة التفتازاني رح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمصنف لم يلتفت اليهما لكونه اعرابًا عارضيًا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلاله بمنزلة اللازم ثم لما انجر ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اصناف الاعراب اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه لتبين من الاسم المعرب ما يعرب بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال فقال **فصل** الاسم المعرب على ضربين اي نوعين منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولى لعدم حاجته الى الحذف او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من الصرف فان تاثيره بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن

وانما قدّم المنصرف على غيره لاصالته وكثرته وهو اى المنصرف ما اى اسم معرب ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التى
يأتى ذكرها عن قريب واعترض على هذا التعريف بانه عدمى ومن حق التعريف
ان يكون وجوديا لانه معرّف والمعرّف لابدّ له من ان يكون وجوديا لانّ المعدوم
لا يصلح ان يكون معرّفا لانّ الذى لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرّف غيره اذ
وجوده سبب لوجود المعرّف من حيث المعرفة واجيب بان المقصود من التعريف
التمييز وهو بالعدمى ممكن ويسمّى اى الاسم المعرب المنصرف المتمكن لما قلنا وحكمه
اى حكم الاسم المعرب المنصرف ان يدخله الحركات الثلث وهى الرفع والنصب والجر الكائنة
مع التنوين لعدم شبهه بالفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو اى غير
المنصرف ما اى اسم معرب فيه سببان كائنان منها اى من تلك الاسباب التسعة
او واحد كائن منها يقوم مقامهما اى مقام السببين وهو الجمع والتانيث بالالف المقصورة
والممدودة والمراد بوجود السببين او واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعمّ
من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد ما هو غير منصرف للموازنة كسراويل فانّ الجمعية
فيه قائمة مقام السببين موجودة حكما ولقائل ان يقول أن جُعِل مسبّب
السببين الفرعيّةُ يشكل بانّ الفرعية تحصل بسبب واحد فكان السبب الآخر
زائدا لا طائل تحته وأن جُعل مسببها منع الصرف يشكل بانّ منع الصرف لو واحد
وتوارد السببين على مسبّب واحد باطل واجيب بانّ احد السببين يكفى لحصول
الفرعية بجهة واحدة والمطلوب هو ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل
والفرعيّةُ بجهتين لا يتحقق الا بسببين يوجب احدهما الفرعية بجهة والآخر بجهة اخرى
ويصح ان يجعل المسبّب منع الصرف امّا بتقدير مضاف اى جزء السبب او بتقدير صفة
اى سببان ناقصان وانما الممنوع هو توارد السببين التامّين لا ناقصين الذين
يكون كل واحد منهما جزء السبب نعم لو كان التقدير سببان لمنع الصرف يلزم تعريف
الشئ بما يساويه اللّهم الّا ان يجعل التعريف لفظيا ثم اعترض على هذا الحد بنحو هند
وسلاسل ومسلمات حال كونها علما للمؤنث فانها منصرفات مع وجود السببين
او واحد يقوم مقامهما فيها والجواب عنه انّ المراد سببان معتبران ولا يعتبر

السببان او واحد يقوم مقامهما فيها ولا بدّ من بيان وجه عدم اعتبار السببين او واحد يقوم مقامهما فيما ذكر امّا الاول فنقول لم يعتبر في نحو هندا حد السببين لمكان الخفة المعارضة ثقل احد السببين على ما سيأتي وكذلك الجمعية في صلاة لم يعتبر رعاية للتناسب للفصيح في الكلام وامّا نحو مسلمات فقد قيل انّ التانيث فيه غير معتبر لخلوه عن التاء لفظا وتقديرا امّا خلوه عن التاء لفظا فلانّ تاءها ليست للتانيث لانّ التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت التاء فيه لجمع المؤنث لا للتانيث ولذلك لا تنقلب في حالة الوقف هاءً وامّا خلوه عن التاء تقديرا فلانّ اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأبى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث وما يكون مخصوصا بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التانيث فيها والاولى ان يقال انّما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المنصرف وغير المنصرف وهو ما يعتزل عنه الجرّ والتنوين لانّ الحكم باعتزال الجرّ والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرّف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانّه يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للنحاة كما نصرتموه هناك بان يقال ان اعتزال الجرّ والتنوين امر يُعرَف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور وقال الاندلسيّ ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في انّ الاسم امّا منصرف وامّا غير منصرف وتفسير كل واحد من القسمين مما ينفي الحصر وذلك لانهم فسّروا المنصرف بانّه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يعتزل عنه الجرّ والتنوين لشبه الفعل ويحرّك بالفتح موضع الجرّ وعلى هذا التقى اسماء كثيرة لا تدخل تحته واحد منهما نحو جمع المذكر لانّه لا تدخله الحركات فلا يكون منصرفا ولا يعتزل عنه الجرّ ولا يحرّك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما اعرب بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيهما في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما اوردها من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معترفين الحصر هذا كلامه وقال ابو الفناء ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي

ينافي

ابو البقاء

باحدها ثم لما ذکر الاسباب التسعۃ فی تعریف المنصرف وغیرہ مجملۃ والتعریف الاجمالی یخل بالغرض اراد ان یبینہا مفصلۃ فقال و الاسباب التسعۃ اللام للعہد ای الاسباب التسعۃ التی سبق ذکرہا ہذا المجموع العدل و الوصف و التانیث و المعرفۃ والعجمۃ والجمع والترکیب و الالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد لحق بعضہم بہذہ الاسباب التسعۃ ما شابہ بالف التانیث المقصورۃ وہو کل الف زائدۃ فی اخر الاسم سواء کانت للالحاق اولغیرہ کالف اَرْطٰی و قبعثری فان الالف فی ارطی ذیلت للالحاق ولیست للتانیث والدلیل علیہ مجیٔ ارطاۃ فلو کانت للتانیث کالف حبلی لم یجز ارطاۃ کما لم یجز حبلات لاجتماع علامتی التانیث والالف فی قبعثری لیست للتانیث لقولہم قبعثرات فلو کانت للتانیث لما لحقہ تانیث اخری کما ذکرو لا للالحاق لزیادتہا علی الغایۃ وہو الخماسی اذ لیس لہا اصل سداسی فیلحق بہ فہو لتکثیر الکلمۃ واتمام بنائہا فعلی ہذا یکون الاسباب عشرۃ وقال بعضہم ہو احد عشر و زاد علی العشرۃ المذکورۃ مراعاۃ الاصل فی احمر وقال بعضہم ثلث عشر و زاد لزوم التانیث و تکرار الجمع و حکمہ ای حکم غیر المنصرف فالاضافۃ بمعنی فی او بادنی ملابسۃ اذ المراد حکم وجد السببین او واحد یقوم مقامہما ان لا یدخلہ الکسرۃ والتنوین کلمۃ ان مخففۃ من المثقلۃ و ضمیر الشان اسمہا وخبرہ ما بعدہ ویکون ای غیر المنصرف فی موضع الجر مفتوحا انما اتی بمنع الکسرۃ ہہنا مع انہ سبق فی اصناف الاعراب لیجمع بین الحکمین فانہ اقرب ضبطا وانما لم یقل ان لا یدخلہ الجر لان غیر المنصرف مجرور وان کان جرہ بالفتحۃ وانما قدم الکسرۃ علی التنوین فی المنع اشارۃ الی ان منع الکسرۃ قصدی لا تبعی والظاہر انہ تبعی کما ہو مذہب الاکثرین لان المنع لمشابہۃ الفعل و مراعاۃ الشبہ یحصل بمنع التنوین غیر ان الجر تمنع ایضا لتکمیل رعایۃ الشبہ و التکمیل تابع والدلیل علیہ عودہ حالۃ الضرورۃ مع التنوین مع ان الضرورۃ ترفع وجودہا فقط فلو کان منعہ قصدیا لعاد فی قولہ شعر ثم فتوی تو بعدک + ما ہو فعل الشافع حدہ + لقصد الضرورۃ الیہ فذا استدل علی تبعیۃ الکسرۃ فی السقوط لانہ لما لم یکن مع اللام والاضافۃ تنوین حتی یحذف المنع الصرف لم یسقط وانما منع التنوین لرعایۃ اصل الشبہ وجعل منع الکسرۃ مکملا للشبہ لان تنوین التمکن ممنوع من الفعل نوعا

وجنسًا لما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعًا عن الفعل فجنسه اعنى الحركة غير ممنوع عنه
ولكن اصورة الكسر يدخل على الفعل مثل قُلِ الحقَّ بخلاف صورة التنوين واما تنوين
الترنّم فمع قلّتها يدخل الفعل على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الخفيفة وان كان
جنس التنوين فهو لا يدخل فى جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئًا من الافعال لا يخلو
عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوعة تنوين التمكن فلا يلزم مثل جوارٍ عند
من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرًا لان تنوينه لم يكن للتمكن بل عوض
عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه
بالفرعيتين الحاصلتين بالسببين للفعل من جهة انه فرع الاسم
بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب
المختص بالاسم وهو الجرّ ومنع علامة التمكن وهى التنوين فان قيل ما وجه تخصيص
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلّما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه فى عامة الاسماء ولو اختير
غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعهما واعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخله الكسرة
والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضًا مع انه
ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجرّ واجيب بانّ اللام والاضافة كل واحد منهما
يؤثر فى اللفظ باسقاط التنوين وفى المعنى بافادة التعريف فيكون لهما من القوة
ما ليس فى غيرهما من خواصّ الاسم فلذا يعتبران مقويين لجهة الاسمية لا غيرهما
ثم لما بيّن الاسباب التسعة مجملةً ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها
شرع فى بيان ذلك فقال اما العدل كلمة امّا لتفصيل ما اجمل وقدّم تحقيقها فى صدر
الكتاب وانّما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر فى منع الصرف بدون
الشرط ولم يعرّف من الاسباب التسعة الّا العدل دون غيره لانّه امّا معرّف
فى هذا المختصر فى موضعه واما مستغنٍ عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
او خصّ العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغيير اللفظ اى الاسم واخراجه من صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه العبارة

وكذا

والتغییر انما وقع فی الصورۃ فقط فلا یرد ما حذف عنہ اواخر الحروف من الاسماء کید ودم فان المادۃ فیہما غیر باقیۃ وذکر فی بعض الحواشی ان الترخیم لیس بخروج الاسم من صیغۃ الی صیغۃ اخری اذ قولنا یا حارِ لیس بصیغۃ اخری للحارث بل ھو بعض الصیغۃ فالصیغۃ واحدۃ غیر انہ حذف بعضہا للتخفیف ولابد للمعدول من صیغتین ولذا لا یصدق ھذا التعریف علی المصغر اذ لیس للاسم المصغر صیغتان یخرج من احدہما الی الاخری حتی یصدق علیہ انہ خرج من صیغتہ الاصلیۃ الی صیغۃ اخری واما صیغۃ المکبر فلیست بصیغۃ اصلیۃ للمصغر من حیث ان التصغیر یستفاد منہا وان کانت اصل صیغۃ المصغر من حیث ان صیغۃ المصغر متفرعۃ علیہا کصیغۃ المضارع فانہا اصل صیغۃ الامر ولیست بصیغۃ اصلیۃ لصیغۃ الامر اذ لا یستفاد معناہ منہا وصیغۃ الشئ ما یستفاد ھو منہا ولیست صیغۃ المضارع بالنسبۃ الی الامر ولا صیغۃ المکبر بالنسبۃ الی المصغر کذلک فصیغۃ المکبر وان کانت اصل صیغۃ المصغر بناءً فلیست بصیغۃ اصلیۃ المصغر فلا یصدق علیہ انہ خرج من صیغتہ الاصلیۃ فان قلت یصدق ھذا التعریف علی التغیرات التصریفیۃ مطلقا سواء کانت قیاسیۃ او غیر قیاسیۃ قلنا المراد من اخراج الاسم عن صیغتہ الاصلیۃ اخراج غیر تصریفی وھو ما یبحث عنہ فی النحو بقرینۃ ان المتکلم نحوی وکل متکلم یتکلم باصطلاحہ فیخرج عنہ التغیرات التصریفیۃ مطلقا تحقیقاً اِمّا مفعول مطلق وحذف عاملہ خفۃ لدلالتہ علیہ اذ کل مصدر یدل علی فعلہ او مضاف الیہ تقدیرا والمضاف محذوف ای تغییر تحقیق فحذف المضاف واقیم المضاف الیہ مقامہ واعرب باعرابہ او صفۃ مصدر محذوف ای تغییرا محققا ای لم یقدّر لضرورۃ منع الصرف اولضرورۃ البناء اولتبع الاخوات اوتقدیرا عطف علی قولہ تحقیقا وھو ما قُدِّر لضرورۃ منع الصرف کما فی عمر اولتحقیق البناء کما فی حضار وطمار اولتبع الاخوات کما فی قطام ولا یجتمع مع وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانہا لان اوزان العدل محصورۃ بالاستقراء فی ستۃ وھی فُعَالُ کثُلٰثَ ومَفْعَلُ کمَثْلَثَ وفُعَلُ کعُمَرَ واُخَرَ وفَعْلِ کامسِ وفَعَلُ کسَحَرَ وفَعَالِ کقَطَامِ ولیس شیٔ من ھذہ الاوزان علی وزن الفعل فثبت ان العدل لا یجتمع

مع وزن الفعل اصلا ای تحقیقا کان العدل او تقدیرا وقوله اصلا منصوب
علی التمیز او علی المصدریۃ ویجتمع مع العلمیۃ کعُمَر وزُفَر فانهما غیر منصرفین للعلمیۃ
والعدل التقدیری فانهم لما وجدوهما غیر منصرفین فی کلامهم ولم یکن فیهما سبب
ظاهر سوی العلمیۃ ومن قاعدتهم ان الاسم لم یمنع من الصرف الا بسببین فقدروا فیهما
العدل صیانۃ لقاعدتهم وانما اشاروا الی تقدیر العدل لا الی تقدیر غیره من الاسباب
لامکان تقدیر العدل وامتناع تقدیر غیره کما بین فی المطولات ویجتمع مع الوصف
کثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثۃ ثلثۃ بدلیل انا وجدنا فی کل واحد من
ثلث ومثلث معنی ثلثۃ ثلثۃ وفائدتهما تقسیم امر ذی اجزاء علی هذا العدد
المعین ویکون اسم المقسوم علیہ مکررا علی الافراد نحو جاء فی القوم رجلا رجلا ورجلین
رجلین وجماعۃ جماعۃ وکان القیاس فی باب العدد ایضا التکریر فلما وجد کل واحد
من ثُلٰثَ ومَثْلَثَ غیر مکرر علم ان اصله مکرر فقیل هو معدول عن ثلثۃ وثلثۃ وکذا
اُحَادُ ومَوْحَدُ معدول عن واحد واحد وثُنَاءُ ومَثْنٰی عن اثنین اثنین ورُبَاعُ ومَرْبَعُ
عن اربعۃ اربعۃ لا غیر وقیل جاء الی عُشَار ومَعْشَرُ فثلث ممتنع عن الصرف للعدل
والوصف وهذا الوصف وان کان فی اصله عارضا فلا یعد سببا کما یجیء بعد فهو ههنا
غیر عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولۃ غیر صفات فان سمی به مذکر صرف
لزوال الوصف والعدل ولُخَر علی وزن فُعَل بضم الفاء وفتح العین فانه جمع اُخرٰی
تانیث آخَر معدول عن آخَر مِنْ بفتح الهمزۃ ممدودۃ او عن الاُخَر بضم الهمزۃ وفتح العین
لانه افعل التفضیل فکان معنی جاءنی زید ورجل آخر اشد تاخیرا من زید معنی من
المعانی ثم صار بمعنی غیر وافعل التفضیل مما لا بد له من احد الامور الثلثۃ الاضافۃ واللام
او من ولا یجوز تقدیر الاضافۃ لان المضاف الیہ لا یحذف الا اذا جاء اظهاره والاظهار ههنا ممتنع
وما یقال ان تقدیر الاضافۃ یوجب التنوین او البناء او اضافۃ اخری الی مثلها فهو
ضعیف فانه قال الاخفش فی الجمع واخواته انها معرفات بتقدیر الاضافۃ مع خروجها
عن هذه الوجوه فاذا کان تقدیر الاضافۃ ممتنعا ثبت انه معدول عن احد
الامرین فقیل انه معدول عن الاخر وقیل لا یجوز ان یکون اُخَر معدولا عما فیه
اللام لانه یکون نکرۃ لوقوعه صفۃ النکرۃ فی قوله تعالی مِنْ اَیَّامٍ اُخَرَ ولو کان معدولا

عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا كان معرفة
يوجب ان المعدول ايضا معرفة فلا يجوز ان يكون معدولا عما فيه اللام وقيل من
أُخَرُ مِن وتعريفه غير لازم كما في سَحَرَ وأمسِ المعدولين عنهما لان تعريف أمسِ ليس
لتضمنه لام التعريف ولهذا بُنِيَ و سَحَرُ للعلمية ولذلك امتنع من الصرف وامتنع
كل واحد منهما في أُخَرَ للاعراب والوصفية وجُمَعَ فانه معدول عن جُمْع بضم الجيم
وسكون الميم او عن جَمَاعَى او جمعاوات لانه جمع جَمْعَاء وجمعاء ان كانت صفة كان
حقها ان يجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر وان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع
في التكسير على فَعَالَى وفي الصحيح على فَعْلَاوات كصحراء على صَحَارَى او صحراوات ولما
جُمِعَ على فُعَل بضم الفاء وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكرنا ويلزم عليه
جمع الجمع الشاذة كأَنْيُب وأَقْوُس لان القياس فيهما أَنْيَاب وأَقْوَاس كما عرف ان الاجوف
مطلقا واويا كان او يائيا لا يجمع على أَفْعُل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس
فيهما واجيب بانهما ليسا على اوزان مشهورة فيحملان على الشذوذ لا العدل ثم الوصف
اردف العدل بذكر الوصف لانه مؤثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثُلٰث
ومَثْلَثَ ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتركان في
الانقسام الى وضعي وعارضي والتاثير للوضعي منهما دون العارضي فان الوصف انما
كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثان
ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان من
شروطها التعريف العلمي وايضا لما كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في
ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث بذكره مع شرائطه
ثم لما فرغ عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرع في الجمع
لمشابهته بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب لاشتراكهما
في كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك
فنقول الوصف في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه وجاء بمعنى كون

الوصف

الاسم الا علی ذات باعتبار معنی هو المقصود هذا هو المعنی به ههنا فلا یجتمع مع العلمیة اصلا وضعیا کان الوصف او عارضیا لکونهما متضادین لما ان الوصف یقتضی العموم والعلمیة یقتضی الخصوص شرطه ای شرط تاثیر الوصف فی منع الصرف وهو فی اللغة العلامة وفی الاصطلاح ما یتوقف علیه الشیء ولا یکون منه والرکن ما یقوم به الشیء ویفید بدونه والغرض اعم منهما یطلق علی الشرط والرکن جمیعا ان یکون وصفا فی اصل الوضع ای الاصل الذی هو الوضع فالاضافة بیانیة لا یطری علیه الوصفیة بعد الوضع استعمالا سواء کان ذلک الوصف الوضعی باقیا فیه او زائلا عنه وینبغی ان یشترط ایضا بان لا یکون وضعا فی العلم عند سیبویه وان یکون زائلا بالعلمیة عند الاخفش واذا کان شرط الوصف ان یکون فی اصل الوضع فاسود وارقم کل واحد منهما غیر منصرف وان صارا ای الاسود والارقم اسمین للحیة فی الاستعمال اذ الاسود اسم للحیة المتصفة بالسواد لا للحیة مطلقا فمفهومه خرج عن الوصفیة لکن لم یخرج عنها بالکلیة لانه قد اعتبر فی مفهومها الاتصاف وکذلک حال ارقم فانه اسم للحیة التی فیها سواد وبیاض لا للحیة مطلقا کما یشعر به عبارة الکتاب لاصالتهما فی الوصفیة تعلیل لقوله غیر منصرف یعنی انما کان اسود وارقم غیر منصرف فبین لکونهما اصلیین فی الوصفیة لانهما موضوعان للصفة فی الاصل ثم صارا علمیین بعد الوضع فکانا غالبین فی الاسمیة فلا یخرجهما غلبة الاسمیة العارضیة فی الاستعمال عن الوصفیة الاصلیة فهما غیر منصرفین لوزن الفعل والوصف الاصلی فان قلت کیف یعتبر وزن الفعل فی اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حیث جاء فی الانثی الحیة الاسودة قلنا لا عبرة بقبوله التاء اذ المراد بعدم قبوله التاء علی الاعتبار الذی به امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصلی وهو بهذا الاعتبار لا یقبل التاء اصلا حیث جاء مؤنثه بذلک الاعتبار علی وزن سوداء وانما یقبل التاء باعتبار غلبة الاسمیة العارضیة وهو بهذا الاعتبار غیر ممتنع من الصرف واربع کائن فی مررت بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن الفعل لعدم الاصالة فی الوصفیة تعلیل لقوله منصرف یعنی انما کان اربع ههنا منصرفا لعدم اصالته فی الوصفیة لانه من اسماء العدد وهو موضوع بغیر الوصفیة

فی الاصل والتاء التی فی اربعۃ لیست للتانیث بل ہی علامۃ التذکیر والمراد بالتاء تاء
التانیث فلا یرد ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف مفقود فی اربع ہو عدم قبوله التاء
وهذا یقبلها اما التانیث الحاصل بالتاء الملفوظة بدلیل قوله وکذلک المعنوی وانما وصف
به التانیث احترازا عن التانیث بالالف فانه مؤثر فی منع الصرف بلا شرط العلمیۃ
لان اشتراطها للزوم ما هو فی صدد الزوال کما یاتی والتانیث بالالف لازمۃ لوضع الکلمۃ معها
فلا حاجۃ الی اشتراطها فشرطه ای شرط تاثیر التانیث فی منع الصرف ان یکون علما انما
اشترط ذلک فی التانیث لیلزم بالعلمیۃ التی هی وضع ثان مانع عن التغییر فان قلت
اشترطوا اللزوم فی سبب منع الصرف ولم لم یشترطوا فی سبب البناء الذی هو اقوی من منع
الصرف فی کونه غیر الاصل لان سلب الاعراب بالکلیۃ اشد من سلب الجر والتنوین قیل
یکون سبب البناء قویا حتی یکون مؤثرا حال انفراده بخلاف منع الصرف لضعفه حتی
لم یکن مؤثرا بدون معاضدته ومعاونته ولو تاملت فی هذا الوجه لوجدت فیه نوع قلق
وذلک لان الکلام یؤل الی اشتراطه المعاضدۃ فی سبب منع الصرف والبناء مع کونه
اقوی منه فی انه غیر الاصل ولذا قال بعض الفضلاء فی وجه الاظهر ان یقال البناء هو الاصل
فی الالفاظ والاعراب عارض علیه بعد الترکیب فیؤل اللفظ الی اصله ولو بسبب ضعیف
بخلاف منع الصرف فانه عارض فی الاسماء فلا یخرج عن اصله وهو الصرف الا بسبب قوی
لان العود الی الاصل سهل من الخروج عنه فیشترط قوۃ السبب للخروج ون العود فان قلت
کیف یشترط العلمیۃ للزوم التانیث مطلقا فالتانیث قد یکون لازمۃ کحجارۃ وشقاوۃ
وحیایۃ ولهذا لم یقلب لام شقاوۃ وحیایۃ بهمزۃ فلو لم یکن لازمۃ لقالوا
شقاءۃ وعیاءۃ بقلب الواو والیاء همزۃ قبل التاء فی اصل وضعها للفرق بین المذکر والمؤنث
ولا یجیٔ لهذا المعنی الا غیر لازمۃ فلزومها لغیر هذا المعنی غیر معتبر فلا بد
من اشتراط العلمیۃ لئلا یلزم التاء التی فی اصل وضعها غیر لازمۃ واعترض علیه بان
لزومها لاجل العلمیۃ ایضا لزوم لغیر هذا المعنی فیجب ان لا یعتبر فالاولی ان یبدل لزوم التانیث
بهمزۃ کطلحۃ فانه غیر منصرف للعلمیۃ والتانیث اللفظی وکذلک ای ومثل التانیث
بالتاء فی اشتراط العلمیۃ التانیث المعنوی الا ان العلمیۃ فی التانیث بالتاء یشترط
لوجوب منع الصرف وفی التانیث المعنوی یشترط لجوازه ولا بد لوجوبه من شرط آخر

كما اشار اليه فى المتن ثم المعنوى ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمى يجوز صرفه اى صرف ذلك المعنوى وتركه اى ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اى لاجل معارضة الخفة احد السببين الذين هما فى هند فيمتنع تاثيره ويجوز تركه لوجود السببان فيه وهما العلمية والتانيث المعنوى ولم يجب لانعدام شرط وجوب تاثيره وكذلك كل ثلاثى ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة بهذه الامور تكون فى غاية الخفة وهو نقاوم احد السببين الذين فيها فلم يبق الا سبب واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط لوجوب تاثير المعنوى فى منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلثة وهى الزيادة على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلثة عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحرك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان العجمة ثقيل على العرب والا اى وان لم يكن المعنوى ثلاثيا ساكن الاوسط غير العجمى يجب منعه اى منع المعنوى عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة يستلزم وجود ما هو شرط لوجوب تاثير المعنوى فى منع الصرف فيه وهو الامور الثلثة اعنى الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط وجوب التاثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب سيبويه والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزموا بامتناع الثلاثى الساكن الاوسط عن الصرف وان سمى به مذكر كزيد فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو الزيادة على الثلثة وسقر فانه غير منصرف لعلمية لطبقة من طبقات النار والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو تحرك الاوسط وذهب ابن الانبارى الى عدم اعتبار التحرك وجعل سقر كهند فى جواز صرفه وتركه وماه وجور فانهما غير منصرفين للعلمية لقريتين والتانيث المعنوى مع وجود شرط وجوب تاثيره وهو العجمة و التانيث الحاصل بالالف المقصورة كحبلى و بالالف الممدودة كحمراء ممتنع صرفهما البتة اى بالبتة دفعا لتوهم من توهم فى امتناع التانيث بالالف عن الصرف لانتفاء السببين ظاهرا او هو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده

بقوله لانّ الالف تقوم مقام السببين الاصوب ان يقول لانّ التانيث بالالف الخ لانّ السبب القائم مقام السببين هو التانيث لا الف التانيث ولزومه اى لزوم التانيث بالالف فانّ هذا التانيث لازم للكلمة لزومًا لاينفك عنها بحال فكانّهما تانيثان فللزومه يقوم مقام السببين وامّا التاء فانها فى الاصل عارضة فلاتقوم مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعروضها فى الاصل لايبلغ حدّ الالف التى وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لاينصرف بالاتفاق لانه فى الاصل اشيياء بالياثين على وزن انصباء فحذف احدى اليائين تخفيفا اذ اصل شئ الشئ وهذا اعدل ما قيل فيه اما المعرفة اى التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذى وضع لشئ بعينه الّا انه لما جرى فى الاجمال ذكر المعرفة ذكر فى التفصيل لفظ المعرفة ايضًا فلا يعتبر منها اى من المعرفة فى منع الصرف ويجتمع مع غير الوصف فى سببيته الّا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعارف فى منع الصرف لانها خمسة وهى العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف امّا تعريف المضمر والمبهم فلانّ المضمر والمبهم لا يمنعان الصرف لانهما مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات وامّا تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او فى حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحرى ان لايجعلا المنصرف غير منصرفٍ واذا بطل هذه الاقسام تعين انّ التعريف المانع من الصرف هو العلمية لاغير كما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اىّ معتبر فى منع الصرف قائلا بانّ ايّة ممتنع من الصرف للتانيث والتعريف الابهامى وعند البعض هى نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف التوكيد كما فى اجمع معتبر فى منع الصرف قائلا بانّه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدى لانه وضع تاكيدا للمعارف بلاعلامة التعريف ولم يلتفت المصؒ الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية فى التعريف المعتبر فى منع الصرف لان المختار عنده هو مذهب الجمهور وتجتمع مع غير الوصف العجمة اما العجمة هى كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها ولختلف

فی وزن الاسماء الاعجمیۃ فذھب قوم الی انھا لا توزن لتوقف الوزن علی معرفۃ الاصل والزائد وانما یعلم ذلک بالاشتقاق وھو منتف فیھا وذھب قوم الی انھا توزن ولا یخفی ضعفہ فلا یمکن معرفتہا بالاوزان بل تعرف بامور منھا مخالفۃ ابنیۃ کلام العرب منھا نزول الصرف فی اعلاھا ومنھا جعل اشتقاقھا ومنھا اجتماع الصاد والجیم فی کلمۃ کصیرج ھو ما یجتمع فیہ الماء والجص ومنھا تبع الراء للنون نحو نرجس ومنھا اجتماع القاف والجیم فانھما لم یجتمعا فی العربیۃ الا فی القبج وھو الجھل ومنھا تبع الراء المعجمۃ للدال المھملۃ نحو مھندز ومنھا ان یکون فیھا حرف فی العربیۃ کالکاف والجیم والباء والجیم والزاء ثم اعتبر ابو علی شبہ العجمۃ ایضا کمساجد علما فانہ غیر منصرف عندہ للعلمیۃ وشبہ العجمۃ لانھا یشابہ الاعجمی من حیث انہ لم یکن لہ فی الاحاد نظیر کما ان الاعجمی لا یشبہ العربی فشرطہ ای شرط تاثیر العجمۃ فی منع الصرف وذھب الزمخشری الی انہ شرط تحتم تاثیرہ فی الثلاثی الساکن الاوسط کنوح عندہ مثل ھند فی جواز الامرین ان یکون علما فی العجمۃ لانہ لو نقل الی العرب من غیر کونہ علما فی العجمۃ لاعتورت العرب علیہ احکامھم کما اعتوروھا علی لغتھم من ادخال اللام والاضافۃ والتنوین فتضعف العجمۃ عندہ ذلک فتصیر من جنس لغتھم ولم یکن مانعا من الصرف والاعتراض ھھنا بان ھذا لیس شرط العجمۃ بل شرطہ ھو ان لا یستعمل فی العرب الا علما سواء وجد علما فی العجم او لم یوجد علما قبل النقل الیھم الا تری الی ان قالون غیر منصرف مع انہ لم یوجد علما فی العجم بل وجد اسم جنس بمعنی الجید ثم صار علما فی لغۃ العرب بعد النقل قبل استعمالہ جنسا مدفوع بان المراد بکونہ علما فی العجمۃ اعم من ان یکون علما فیھا حقیقۃ او حکما وما یکون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنی الجنس الجید فھو علم فیھا حکما وزائدا علی ثلثۃ احرف کابراھیم فانہ غیر منصرف للعجمۃ والعلمیۃ مع وجود الزیادۃ فیہ وکذا ابرھام وابرھم من لغات ابراھیم لا ینصرفان لوجود الشرطین فیھما او ثلاثیا متحرک الاوسط کشتر بفتح الشین المعجمۃ والتاء اسم قلعۃ فانہ غیر منصرف للعجمۃ والعلمیۃ مع وجود تحرک الاوسط فیہ وانما اشترط الزیادۃ علی ثلثۃ احرف او تحرک الاوسط مع العلمیۃ فی العجمۃ لان الاسم اذا کان ثلاثیا ساکن الاوسط یکون فی غایۃ الخفۃ ومن شانھا ان تعارض احد السببین فتمانع تاثیرہ لا یقع فلا اعتبرت العجمۃ مع فقدان ھذا الشرط فی ماہ وجور کما عرفت فلم لم یکن معتبرۃ ھھنا بدون

هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتهما لئلا يلزم معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام اذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم العلمية في العجمة اي لعدم كونها علما في العجمة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تحرك الاوسط انما يؤثر في العجمة عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب واليه مال الجوهري حيث قال ولوط اسم نبي منصرف مع العجمة والتعريف وذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان تحرك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقيامه مقام السادس مستقلا ولا علامة العجمي حتى يسد مسدها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة على العربي واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة التي يحلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان نكرت صرفت وزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال السكاكي هي مفعل من ماس يماس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من عبس وهو البياض فيكون الف للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى بن مريم عبراني او سرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجوزه البصريون وياجوج ان اخذ من اجت النار اي التهبت صرف ومن لم يشتقه لم يصرفه وزكريا من جعله اعجميا فظاهر ومن يشتقه من زكرت بطن الصبي اذا امتلأ فهمزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفي لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا بين الاسم والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة او تقديرا واما نحو مدائني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما

واِنّما الجمع هو بياث وهو لفظ اٰخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه فشرطه اى شرط تاثير
الجمع فى منع الصرف وهو الاظهر وما قيل ان شرطه قيامه مقام السببين فبعيد
عن القصد ان يكون اى الجمع على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتهاء الجموع
فانّ المنتهى مصدر ميمىّ وقد اضيف الى فاعله اعنى الجموع والصيغة هى الهيئة الحاصلة
من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى الجمع الذى يسمى صيغة منتهى
الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان
متحركان كمساجد وحرف مشدّد اولهما مدغم فى الثانى كدوابّ او ثلثة احرف
اوسطها ساكن كمصابيح سواء جمع مرّة كالامثلة المذكورة او مرّتين كالاكالب جمع اكلب
جمع كلب واناعيم جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر اٰخر لكونه
الاوّل او على انه حال من ضميره او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية
اى وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى غير قابل لتاء التانيث
وانما اطلق عليها الهاء لانها تصير فى حالة الوقف هاء فلا يشكل بنحو فوارة واحدها
فارهة ثمّ فرّع على الشرط الثانى قوله فصياقلةٌ وفرازنةٌ وما اشبههما مما كان على
صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصرف لقبولهما الهاء لان هذا الجمع عند
قبولها الهاء يصير مشابها بالمفرد فى الزنة فان صياقلة وفرازنة يشبهان الكراهية
والطواعية فى الزنة فيدخل فى قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام السببين ولذا اشترط
كونه غير قابل للهاء فان قيل هذه التاء زائدة فلا يعتدّ بها قلنا نعم لكن لها اثر فى تغيير
الاوزان وانما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاوّل من نحو رِجال وحُمر اكتفاء باشتهار
امثلته وهو اى هذا الجمع ايضا منصوب على انه مصدر يقر آض ايضا اى رجع رجعًا
والمعنى جزء الكلام رجعًا الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السببين الجمعية
ولزومها وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى جمع التكسير يعنى ان كونه جمعًا بمنزلة سبب
واحد وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع
ان يجمع جمع التكسير مرّةً اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامهما
بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع
التكسير مرة اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تزال تجمع الى ان ينتهى الى

النعم

هذا المثال فلما انتهى جمع التكسير الذي هو مغير للصيغة عنده سمي بصيغة منتهى الجموع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع صواحب جمع صاحبة على صواحبات فانه لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرطا لتكون صيغته موصوفة باللزوم والصيانة عن قبول التغير من التكسير والتصغير لتؤثر وقيل انما قام الجمع مقام السببين بقوته حيث لا نظير له في الآحاد واليه مال الزمخشري حيث قال في المفصل ونزلت الزنة التي لا واحد لها منزلة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع مرة اخرى جمع التكسير اشبه الاعجمي في انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي قيل لما لم يبق له نظير في الآحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي ما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجم بصرفه وضاربة اذا سمي بهما فان كل واحد منهما مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر فشرطه اي شرط تاثير التركيب في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التركيب في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثرا لمنع الصرف اذا كان لازما ولا يتحقق كونه لازما الا بكونه علما فوجب ان يكون علما وقيل ليتحقق السبب الآخر وفيه نظر لانه يرد عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤنث بعلبك لزم ان لا يكون السبب الآخر فيه العلمية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافة لانها تصير غير المنصرف منصرفا او في حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل و اسناد انما اشترط عدم كونه باسناد لان الاعلام التي يكون فيها الاسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الصرف مما يتفرع عليه ولم يحترز صريحا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتا كسيبويه او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسنادي احتراز عنهما من حيث الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علما مبني على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتان في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين خرج به مثل

خمسۃ عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال فقد یجاب عن نحو سیبویہ وخمسۃ عشر علما بانه قد اکتفی فیه بما صرح به فیما بعده من ان ذلک من باب المبنیات فیعلم به خروجه عن الترکیب المؤثر فی منع الصرف بخلاف الاعلام التی یکون فیها الاسناد فانه لم یصرح بکونها مبنیۃ اصلا فاحتاج الی الاحتراز عنها کبعلبک فانه غیر منصرف للعلمیۃ والترکیب لانه مرکب من بعل وبک والبعل اسم صنم والبک اسم کسری جعلا علما لبلدۃ بالشام من غیر ان یراد بینهما نسبۃ اضافیۃ او اسنادیۃ او غیرهما لا فی الحال ولا فی الاصل بخلاف عبدالله علما فانه قد ارید بین جزئیه نسبۃ فی الاصل فاذا کان شرط الترکیب المانع من الصرف ان لا یکون باضافۃ ولا اسناد فعبدالله منصرف لکون ترکیبه باضافۃ ومعدیکرب غیر منصرف لوجود الترکیب فیه بلا اضافۃ ولا اسناد مع العلمیۃ وشاب قرناها مبنی لکون ترکیبه بالاسناد وهو لقب امرأۃ یقال للمرأۃ قرنان ای ضفیرتان ویقال شاب قرناها ای ابیضت ضفیرتاها سمیت به لانها کانت کذلک اما الالف والنون الزائدتان اختلف النحاۃ فی انهما هل یؤثران فی منع الصرف بمثابۃ الفی التانیث ام بالمشابهۃ فذهب البصریون الی انهما یؤثران فی منع الصرف بمشابهۃ الفی التانیث فی مثل حمراء من حیث کونهما زائدتین معا ومجیئهما بعد استیفاء الحروف الاصلیۃ وعدم دخول تاء التانیث علیهما واستوائهما فی الزنۃ وبقائهما فی التصغیر واختلاف صیغتی المذکر والمؤنث فیهما وکون الاول منهما الفا وهی العلۃ للامتناع علی الاصح ولهذا سمیتا مضارعتین وسمیتا زائدتین لانهما من الحروف الزوائد وهی حروف هویت السمان او لانهما زائدتان فی الکلمۃ ولیستا اصلیتین فیها وذهب الکوفیون الی انهما یؤثران فی منع الصرف بالذات من غیر نظر الی شیء آخر لان المزید فرع علی المزید علیه ثم اختلفوا فی انهما هل یقومان مقام السببین کالفی التانیث ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من قال لا لان المشبه دون المشبه به ان کانتا ای کالالف والنون الزائدتان فی اسم لاسم قد یقع علی ما یقابل الفعل والحرف وقد یقع علی ما یقابل اللقب والکنیۃ وقد یقع علی ما یقابل المهمل وقد یقع علی ما یقابل الصفۃ وهو المراد به ههنا فشرطه ای شرط تاثیر الالف والنون فی الصرف شرط الالف والنون فیه فتوحید الکنایۃ باعتبار انهما سبب واحد ان یکون علما لیتحقق مشابهتهما بالفی التانیث حینئذ من حیث امتناع دخول التاء علیهما

نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفان للعلمية والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم نبت في البادية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ وخبره منصرف او قوله اسم نبت خبر الاول منصرف خبر اخر له او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوبا على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذفه في ما لم يكثر وقوعه نادر وكذا النصب بتقدير اعنى لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وشئ منها لا يتصور ههنا وان كانتا اى الالف والنون الزائدتان في صفة فشرطه في منع الصرف ان لا يكون مؤنثه اى مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق مشابهتهما المذكورة بالف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون الزائدتين مع انتفاء سكرانة ولم يورد في الصفة الا مثالا واحدا وهو مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين في الصفة بان لا يكون مؤنثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة هذا اذا كان المراد بالندمان النديم وهو المعاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندمى لا ندمانة فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل من الحسن بمعنى خوبى ينصرف لانه على وزن فعال وان جعل من الحس لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه اى شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضُرِبَ بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشَمَّرَ على صيغة الماضي المعروف من

ان اوزان مختلفة

وزن الفعل

التشمیر فانہما وزنان مختصان بالفعل اذا سمی بہما رجل فہما غیر منصرفین للتعریف ووزن الفعل واذا سمی بہما امرأۃ فلا حاجۃ لہما الی اعتبار وزن الفعل وینبغی ان یکونا مجردین عن الضمیر المستکن والا لکانا جملتین وانما قلنا ضرب علی صیغۃ الماضی المجہول لانہ لو سمی بنحو ضرب معروفا کان منصرفا عند اکثر النحاۃ خلافا لعیسی بن عمرو الثقفی ولا یوجد شیء من اوزان الافعال فی الاسم الا منقولا عن الفعل الی الاسم فی اللغۃ العربیۃ کما عن العجمۃ الی العربی کشلم وھو اسم لبیت المقدس وبقم وھو اسم جنس للنبت الذی یصبغ بہ ولو سمی بہما امتنعا من الصرف للتعریف ووزن الفعل لا للتعریف والعجمۃ لان شرط العجمۃ ان یکون علما فی العجمۃ وہما اسم جنس فیہا وان لم یختص ای وزن الفعل بہ ای بذلک الفعل فیجب ان یکون فی اولہ ای فی اول وزن الفعل احدی حروف المضارعۃ ای الحروف التی صار الماضی بزیادتہا مضارعا وھی حروف اتین فان قلت ظرفیۃ الاول لاحد حروف المضارعۃ کیف یستقیم لان اول احمد عین حرف المضارعۃ فیلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا یلزم ذلک لان بینہما عموم وخصوص من وجہ فان احد حروف المضارعۃ قد یکون فی الاول وقد لا یکون فیہ وکذا الاول قد یکون ذلک الحرف وقد لا یکون والاعم یجوز ان یکون ظرفا للاخص وانما اشترط فی وزن الفعل المؤثر فی منع الصرف اختصاصہ بہ او وجود حرف من حروف المضارعۃ فی اولہ اذا لم یکن مختصا بہ لیحصل جہۃ الفرعیۃ فان قلت ما الحکمۃ فی جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبیان شرط تاثیرہ وکان الاظہر ان یجعل الوزن الخاص سببا لئلا یفتقر الی شرط تاثیر مع ان الفرعیۃ لا تظہر الا فیما لہ زیادۃ نسبۃ الی الفعل لان الاصل فی کل قسم ان لا یوجد فیہ ما لہ مزید نسبۃ بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلک قصدا الی رعایۃ المناسبۃ بین الاسباب فی کون کل منہا مؤثرا بشرط وکما ان الاصل فی کل قسم ان لا یوجد فیہ ما لہ مزید نسبۃ بالاخر کذلک الاصل فیہ ان لا یوجد ما لہ مزید نسبۃ فی القسم الاخر لان التمایز بین اقسام اللفظ مقصود جدا لتمایز المعانی غایۃ التمییز ولا یدخلہا ای ہذہ الصیغۃ لوزن الفعل الہاء ای التاء بالوضع فلا یرد نحو اسود باعتبار دخول التاء فی تانیثہ اذ دخول التاء فیہ انما ہو لاجل غلبۃ الاسمیۃ لا بالوضع وقیاس وضعہ ان یکون مؤنثہ علی سوداء ولما

هذا سبقت الاشارة فی بحث الوضع وانما اشترط عدم دخول التاء فی هذه الصورة
لوزن الفعل لانها لو دخلت فیها یلزم خروج وزن الفعل عن کونه وزن الفعل
لاختصاص التاء بالاسم فلم یتحقق مشابهته بالفعل کاحمد وبشکر وتغلب ونرجس
واما قولهم نرجسة بدخول الهاء فی نرجس فلا یشکل به لانه غیر علم حینئذ فان
قلت ان نرجس لفظ العجمی فبای شیء یعلم زیادة النون فیه قلنا ان النحاة یجعلون
اللفظ المنقول الی العربیة فی زیادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربی ولذا
قالوا النون فی نرجس زائدة قصدًا بذلک انه لو اخذ الفعل منه لقیل نرجس بخلاف
ما سمی رجل بنهشل فانه لم یمنع من الصرف لانه یوجد فی الاسم فعلل مثل جعفر
فلا یکون نونه زائدة واذا کان عدم دخول الهاء شرطا فی الصورة الاخیرة لوزن الفعل
فیعمل هو الجمل القوی علی العمل والسیر منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصلی
لدخول الهاء فی انثاه کقولهم ای العرب للناقة القوی علی العمل والسیر ناقة یعملة
الا اذا سمی رجل بیعمل کان غیر منصرف لانه غیر قابل للهاء حینئذ واعلم ان الاوزان
علی اربعة اقسام احدها مختص بالاسم کفلس وقفل وصرد وابل وعنق وضلع وجمل
والرباعی ما عدا فعلل والخماسی باجمعه والتسمیة به لا یؤثر والثانی ان یکون مشترکا
بین الاسم والفعل من غیر ترجیح احدهما علی الآخر نحو ضرب وعلم وطفق ودحرج
وضارب مرّا وهذا القسم ایضًا لا یؤثر التسمیة به الا عند عیسی بن عمر والثقفی والثالث
المختص بالفعل کشمّر وضُرِبَ وجهرب وانطلق واحمرّ واحمارّ واقطع واخشوشن
واجلوّذ واسلنقی واحرنجم واقشعرّ ولا عبرة بدئل لدویبة مشبهة بابن عرس لشذوذه
والرابع ما فی اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واعصر ویزید وتغلب وحکم هذا القسم
حکم المختص بالفعل فی منع الصرف ثم لما فرغ عن بیان اسباب منع الصرف اخذ فی
بیان ما یزول تاثیر هذه الاسباب بزواله فقال واعلم ان کل ما ای اسم غیر منصرف
شرط فیه العلمیة وهو المؤنث بالتاء والمعنوی والعجمة والترکیب والاسم الذی فیه
الالف والنون الزائدتان او کل ما لم یشترط فیه ذلک ای التعریف العلمی واجتمع سببا
مؤثرا مع سبب واحد ای مع سبب آخر فقط وهو من اسماء الافعال بمعنی انته وکثیرا
ما یصدر بالفاء تزیینا للفظ کانه جزاء شرط محذوف ای اذا لم یشترط العلمیة فی الاسم

الغیر المنصرف واجتمعت مع سبب اٰخر فیہ بالسببیۃ فقط ای فانہ من ان تشترطہا لہ وھو ای ذلک الاسم الغیر المنصرف الذی لم یشترط فیہ العلمیۃ اجتمعت مع سبب اٰخر فقط ھو العلم المعدول ووزن الفعل بانّ العلمیۃ اجتمعت معہما مؤثرۃ حیث امتنع عمر للعدل والعلمیۃ واحمد لوزن الفعل والعلمیۃ مع انہا لیست بشرط فیہما حیث امتنع ثُلٰثُ وَاَحْمَرُ بدون العلمیۃ ثم احترز بما ذکرہ عن مثل مساجدُ حمراءُ حُبلٰی اذا سمّی بہا فان العَلَمیۃ فیہا لیست بشرط ولا سبب لان امتناعہا من الصرف انما ھو لاجل الجمع الاقصٰی وللزوم التانیث لان الدّال علی الجمعیۃ والتانیث امر لفظی یتحقق بعد العلمیۃ وقبلہا واختلف النحاۃ فی تاثیر العلمیۃ مع العدل فی اسم کان غیر منصرف قبل العلمیۃ کثُلٰث ومَثْلَثَ فذھب اکثر النحاۃ الی الصرف لان العدل تابع للوصف وقد زال الوصف بالعلمیۃ وذھب جماعۃ الی اعتبار العدل الاصلی واختارہ الشیخ الرضی واختار سیبویہ منع صرف اُخَر وجُمَعَ واخوانہ اعلامًا والکوفیون صرفوھا ولاخلاف فی تاثیر العلمیۃ مع العدل وانما الخلاف فی زوال العدل بزوال الوصف اذا نکّر بان یؤوّل العلم بالمسمّی بہ او بالصفۃ المشہور مسماہ بہا فیدخل علیہ ما یختص بالنکرات مثل رُبَّ ویجب ان یعلم ان المراد بالتنکیر ھہنا التنکیر الابہامی اذ بالتاویل لا یصیر نکرۃ حقیقۃ اذ النکرۃ الحقیقیۃ ما وضع لغیر معین لا ما یراد بہ غیر معین مجازًا صرف ذلک الاسم الذی شرط فیہ العلمیۃ اذا اجتمعت فیہ سبب اٰخر عند تنکیرہ وھذا الاطلاق انما یکون مختار المصنف والشیخ ابن الحاجب الا ان النحاۃ اتفقوا علی امتناع افعل التفضیل المستعمل بمن اذا نکر بعد التسمیۃ وخلاف سیبویہ والاخفش فی مثل احمر بعد التنکیر منشہور اما فی القسم الاوّل ای اما حصول الصرف عند التنکیر فی الاسم الذی یشترط فیہ العلمیۃ فلبقاء الاسم ای ذلک الاسم بلا سبب ای بلا سبب مؤثر لانعدام المشروط عند عدم الشرط فلا یبقی فیہ سبب واما فی القسم الثانی ای اما حصول الصرف عند التنکیر فی الاسم الذی لم یشترط فیہ العلمیۃ ویکون فیہ سببًا محضًا فلبقائہ ای ذلک الاسم علٰی سبب واحد وھو العدل ووزن الفعل والسبب الواحد لا یمنع الصرف ثم اشار الی امثلۃ القسمین تعریفًا وتنکیرًا بقولہ تقول فی مثال المؤنث بالتاء جاء نی طلحۃُ بلا تنوین وعند صرفہ بالتنکیر طلحۃٌ اٰخر بالتنوین ای واحد

مسمی بطلحۃ وقس علی ہذا امثلۃ التانیث المعنوی والعجمۃ والترکیب والالف
والنون الزائدتین فی الاسم وتقول فی مثال العلم المعدول جاءنی عمرُ
بلا تنوین وعند صرفہ بالتنکیر عمرٌ اٰخر بالتنوین ای واحد مسمی بعمر وفی العلم مع
وزن الفعل احمدُ بلا تنوین وعند صرفہ بالتنکیر احمدٌ اٰخر ای احد مسمی باحمد
ہذا فی العلم الماول بالمسمی بہ ومثال العلم الماول بالصفۃ المشتہر مسماہ بہا نحو ربَّ
حاتمٍ لقیتہ ای ربّ جوادٍ لقیتہ وکل ما لا ینصرف ہو منصوب بالعطف علی الکل
السابق لانہ منصوب علی انہ اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضیف ذلک الاسم الغیر
المنصرف الی اسم اٰخر او دخلہ الالف واللام دخلہ الکسرۃ کمررت باحمدکم مثال لغیر
المنصرف الذی اضیف فدخلہ الکسرۃ ومررت بالاحمد مثال لغیر المنصرف الذی دخل
الالف واللام فدخلہ الکسرۃ وانما دخلت الکسرۃ علی غیر المنصرف بالاضافۃ او بدخول
الالف واللام علیہ لانہما من معظمات خواص الاسم لکونہما یقویان جہۃ الاسمیۃ ویبعدانہ
عن مشابہۃ الفعل فیضعف تاثیر شبہہ بالفعل کذا قالوا واورد علیہ بان الاسناد ودخول
حرف الجر من معظمات علامات الاسم ایضاً کما صرحوا فما وجہ اختصاص ہذین
العلامتین بذلک واجیب بان الاضافۃ واللام انما یکون من معظمات العلامات
لکونہما مؤثرین فی اللفظ والمعنی کما مر فیکونان اقوی معظمات خواص الاسم بخلاف سائر
علامات الاسم المعظمۃ فانہا لیست بہذہ المشابہۃ وقال بعضہم ان کان غیر المنصرف
مکسوراً حینئذ لان الکسر انما یسقط تبعاً للتنوین الساقط لمنع الصرف والتنوین ہہنا
ساقط باللام والاضافۃ لا لمنع الصرف فلا یتبعہ الکسر فی السقوط وفیہ نظر لان منع الصرف مقدم
علی الاضافۃ واللام الا تری انہم جعلوا الاضافۃ فی نحو احرج بیت اللہ معاقبۃ للتنوین المقدر
لمنع الصرف دون التنوین الملفوظ فلو کانت الاضافۃ سابقۃ علی منع الصرف لکانت معاقبۃ
للتنوین الملفوظ فعلم ان منع الصرف انما یکون ہو موجباً لحذف التنوین دون غیرہ من اللام
والاضافۃ فاذا کان سقوطہ لمنع الصرف باعتبار تقدمہ ینبغی ان یتبعہ الکسرۃ فی السقوط
ایضاً تمت المقدمۃ المشتملۃ علی فصول اربعۃ والاٰن یشرع فی بیان ثلثۃ مقاصد ہی المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارۃ فی قولہ فی المقدمۃ عند فصل الحکم واعرابہ
ثلثۃ انواع رفع ونصب وجر الی ان الاسماء المعربۃ مرفوعۃ ومنصوبۃ ومجرورۃ الا انہ

اراد ان يبيّن كلّ مقصد من المقاصد الثلثة باستيفاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قدّمها على المنصوبات لكونها اصلاً ومقصودة في التركيب الاسنادي لتحقق الجملة بها وكون ما سواها فضلةً وانّما اتى بصيغة الجمع ولم يأت بصيغة المفرد لان حدّ المرفوع وهو سنتلو عليك وحدّ الرفع وهو علم الفاعلية يوهمان انّ المرفوع لا يكون الا واحدًا وهو الفاعل فدفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالّة على التعدد لكنها في المجرورات للمشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف والتاء يجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بهما ايضًا نحو الجبال الراسيات والكواكب الطالعات والمرفوع في عرف النحاة ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد وابواه وزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظًا او تقديرًا فيتناول الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتمل عليهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعًا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعًا الاسماء المرفوعة فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة بين الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسند الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيدها بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا او فعلت والمسلمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله والمبتدأ والخبر وخبر انّ واخواتها واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبّهتين بليس وخبر لا لنفي الجنس ثم لمّا فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها شرع في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال

فصل

الفاعل قدّمه على سائر المرفوعات لان المختار عنده ما ذهب اليه اكثر النحاة من انّ اصل المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشدّ في باب الركنية حيث لا يسوغ حذفه الا بسدّ شيء مسدّه ولأنّ رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولأنّ عامله قويّ بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف

المقصد الاول في المرفوعات

لکونہ معنویًا وذھب سیبویہ ومن تابعہ الی ان اصل المرفوعات المبتدأ لانہ باقٍ علی ما ھو الاصل فی المسند الیہ بخلاف الفاعل للزوم تاخیرہ عن الفعل ولانہ یحکم علیہ بکل حکم جامدًا کان او مشتقا ولانہ یحکم علیہ باحکام متعددۃ وحکم الفاعل واحد لیس الا کل اسم حقیقۃً اوحکمًا لیتناول مثل سرّنی ان تقوم قبلہ ای قبل ذلک الاسم فعلٌ اراد بہ الفعل الحقیقی الذی ھو المصدر غیر الصفۃ لا الاصطلاحی الذی ھو لفظ قام فیدخل فیہ فاعل المصدر ویندفع قولہ او صفۃ ثم احترز بقولہ قبلہ فعل عن نحو زید فی زید قام لان الفعل یکون بعدہ وان اسند الیہ فھو مبتدأ لا فاعل فذھب الکوفیون الی انہ لا فرق فی الاسناد بین قولھم قام زید و زید قام فجعلوا زیدا فی المثالین فاعلا فلا حاجۃ عندھم فی تعریف الفاعل الی قید تقدیم الفعل علیہ بل یجب علیھم ترکہ وذھب البصریون الی ان الفعل عند تقدیم الاسم علیہ یکون مسندا الی ضمیر الاسم وھو ضمیرہ جمیعا مسندان الی الاسم فالفعل لم یکن مسندا الی الاسم فالاسم لیس بفاعل بل ھو مبتدأ فح لا حاجۃ الی الاحتراز عنہ فی تعریف الفاعل بقید التقدیم ایضًا لانہ خرج عنہ بقید اسناد الفعل الیہ الا انہ لما توھم دخولہ فی تعریف الفاعل لاسناد الفعل الیہ ظاھرًا کما توھم الکوفیون ولان اسناد الفعل الی ضمیر الشئ اسناد الی ذلک الشئ حقیقۃ احتیج الی قید تقدیم الفعل فی تعریف الفاعل احترازا عنہ او صفۃ کاسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبھۃ وافعل التفضیل ولم یقل ومعنی فعل لیدخل فیہ الظرف المرتفع بعدہ الضمیر فی نحو زید فی الدار والظاھر فی نحو خلفک ابوہ لان الرافع فی الحقیقۃ ھو الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانہ جامد فان قلت التعریف للتبیین والتحقیق وکلمۃ او للتردید والتشکیک فلا یلائم ذکرھا فیہ قلت ھی ھھنا للتنویع اشارۃ الی ان الفاعل المعروف نوعان یصدق علی احدھما ما یکون قبلہ فعلٌ اسند الیہ وعلی الثانی ما یکون قبلہ صفۃ اسند الیہ اُسند ای الفعل او الصفۃ الیہ ای الی ذلک الاسم بلا تبعیۃ فیخرج عنہ توابع الفاعل التی فیھا اسناد من المعطوف بالحرف والبدل بخلاف النعت والتاکید وعطف البیان فانہ لا اسناد فیھا فلا حاجۃ الی اخراجھا وھو المقصود فی تعریف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرینۃ ذکر التوابع بعد ذکر ھذہ المعربات ویجب ان یعلم ان الاسناد ھھنا بمعنی النسبۃ والربط

فبمجرد ثبوت شئ لشئ يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك
عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقا او تقديرا ففي قولنا لم يقم زيد
سلبا لوقوع لا سلب لاسناد وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير لاسناد
فلا يحتاج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر هو ان المراد
بالاسناد اعم من ان يكون بالايجاب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت
باُسنِدَ كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل والصفة قام به اي بذلك الاسم
لا على معنى انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضُرِبَ
زيدٌ على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا
اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسندا اليه لكن على معنى انه وقع
عليه لا قائم به فيكون مفعول ما لم يسم فاعله ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا التقييد
مَنْ جعل مفعول ما لم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمصنف والشيخ ابن الحاجب ومَنْ
جعله داخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزمخشري وشيخ عبد القاهر ودخل
فيه نحو مات زيد وطال عمرو لان الموت والطول قائم بفاعله وان لم يكن صادرا
عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمعروضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فعل
اسند اليه وزيد ضارب ابوه عمرا مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه
وما ضرب زيد عمرا مثال للفاعل الذي قبله فعل سند اليه بسبب الوقوع وكل فعل
لازما كان او متعديا لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
مرفوع صفة فاعله وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مرفوعا لزيادة التقرير مظهر صفة
ثانية الفاعل كذهب زيد او مضمر عطف على قوله مظهر كضربت زيدا او مستتر كزيد
ذهب وان كان اي الفعل متعديا كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمرا فان كان
الفاعل اي فاعل الفعل مظهرا وحد الفعل ابدا اي سواء كان الفاعل مثنى
او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وان كان اي الفاعل مضمرا وحد
الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وثنّى اي الفعل للمثنى اي لمثنى فاعله المضمر
نحو الزيدان ضربا وجمع اي الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمر نحو الزيدون ضربوا وان
كان اي الفاعل مؤنثا حقيقيا احترز به عما اذا كان الفاعل مؤنثا غير حقيقي فانه ليس

کالمؤنث الحقیقی علی الاطلاق وھو ای المؤنث الحقیقی ما ای مؤنث اذکلمۃ ما عبارۃ عنہ بازائہ ای بمقابلہ ذکر من الحیوان کالجار والمجرور ظرف مستقر وانہ صفۃ لذکر ای ذکر کائن فی جنس الحیوان سواء کان فیہ علامۃ التانیث لفظا اولم یکن وانما قال من الحیوان احترازا عن الانثی من النخل لان بازائہ ذکرا منہا وتانیثہ غیر حقیقی والمراد بالذکرھہنا خلاف الانثی لا قبل الرجال کامرأۃ فی الاناس وناقۃ فی الابل اذ بازائہما رجل وبعیر وکذا النفساء والحبلی و اتان وعناق انث الفعل جزاء الشرط ابدا ای مظہرا کان الفاعل او مضمرا و قولہ ان لم تفصل بشیٔ بین الفاعل والفعل متعلق بقولہ انث الفعل نحو قامت ھند فی المظہر وھند قامت فی المضمر وانما انث الفعل ابدا عند کون الفاعل مؤنثا حقیقیا لان تانیث الفاعل یسری الی تانیث الفعل اما فی المضمر مطلقا ای سواء کان مؤنثا حقیقیا او غیرہ فلشدۃ الامتزاج واما فی المظہر المؤنث الحقیقی فلقوۃ التانیث بخلاف المظہر الغیر الحقیقی لقصورہ فی الامتزاج وقصورہ فی التانیث لانہ لیس بحقیقی فبالاولی ان لا یلزم فیہ السرایۃ بل یجوز بناء علی قصور الامتزاج من حیث الفاعلیۃ والتانیث من وجہ دون وجہ لانہ یکون تانیثا من حیث اللفظ ولا یکون تانیثا من حیث المعنی ثم اعلم ان تانیث الفعل انما یجب بثلثۃ شروط الاول ان یکون الفعل متصرفا والثانی ان یکون المؤنث الحقیقی من الاناسی والثالث ان لا یقع الفصل بین الفاعل والمفعول حتی لو کان الفعل جامدا نحو نعم الھند وکان المؤنث الحقیقی من البہائم نحو اتی النعجۃ او وقع فصل بینہما نحو جاء الیوم ھند لا یلزم ان یسری تانیث الفاعل الی تانیث الفعل لکون الفعل جامدا فی الاول وکون التانیث الحقیقی من البہائم فی الثانی ولوقوع الفعل فی الثالث فلا یجب تانیث الفعل ابدا والشیخ رح انما تعرض للشرط الاخر ولم یتعرض للشرطین الاولین وکان من الواجب ان یتعرض لہما ایضا وان فصلت علی صیغۃ الماضی المعلوم للخطاب لغیر معین ای وان فصلت بشیٔ بین الفاعل والفعل فی المؤنث الحقیقی فلک الخیار ای یجوز لک الاختیار فی التذکیر ای تذکیر الفعل والتانیث ای فی تانیثہ اذ لو وقع الفصل لا یلزم سرایۃ تانیث الفاعل الی الفعل بل یجوز کلا تذکیر الفعل وتانیثہ کما عرفت نحو ضرب الیوم ھند بلا التاء وان اشئت قلت ضربت الیوم ھند

بالتاء وکذا یجوز تذکیر الفعل وتانیثه فی الحقیقی للضرورة قال جریر ع لقد ولد
الاُخیطل اُمّ سوء + وفی هذا الخیار خلاف للمبرد فانه لا یجوز ترک تانیث الفعل اذا
کان الفاعل مؤنثا حقیقیا وان کان بین الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخیار
ثابت فی المؤنث الحقیقی عند غیر المبرد اذ لم یسم الحقیقی بمثل زید اعاذ اسمی به امرأة
فهذا الخیار غیر ثابت فیه عند الفصل عند غیر المبرد ایضا بل یجب تانیث فعله دفعا
للالتباس بالمذکر نحو قامت الیوم فی الدار زید وکذلک ای ومثل الخیار فی المؤنث
الحقیقی فی التذکیر والتانیث الخیار فی المؤنث الغیر الحقیقی وهو ما لا یکون بازائه
ذکر فی الحیوان لکن الخیار فیه مطلقا ای سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذکیر
بالفصل فیه حسن لانه جائز فی المؤنث الحقیقی بالفصل ففی غیر الحقیقی اولی نحو طلع
الیوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء
وانما ثبت هذا الخیار فی المؤنث الغیر الحقیقی لو کان الفعل مقدما علی الفاعل یعنی اذا
کان الفاعل مظهرا لما ذکرنا من فصول الامتزاج فی مظهر المؤنث الغیر الحقیقی من حیث
الفاعلیة وفصول التانیث لعدم کونه حقیقیا اذ هو تانیث باعتبار اللفظ وعدم تانیث
باعتبار المعنی فلا یلزم فیه سرایة الفاعل الی الفعل بل یجوز فجاز ان یذکر فعله وان یؤنث
عملا بالاعتبارین وان کان ای الفعل متأخرا عن الفاعل یعنی اذا کان الفاعل مضمرا انث
ای الفعل لما قلنا من ان تانیث الفاعل یسری الی تانیث الفعل فی المضمر مطلقا لشدة
الامتزاج فیجب ان یؤنث فعله ولا یجوز ان یذکر نحو الشمس طلعت بالتاء قیل علیه
ان عبارته هذه غیر صحیحة اذ الفعل لا یکون متأخرا عن الفاعل کما صرح به ایضا
حیث قال فی تعریف الفاعل کل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحیحة والقول بعدم صحته
غیر صحیح لان ما صرح به هو فی تعریف الفاعل مستقیم لجواز ان یختار ههنا ما ذهب
الیه الکوفیون من انهم لم یفرقوا فی الاسناد بین قولهم طلع الشمس والشمس طلعت
وجعلوا فی المثالین فاعلا وان کان المختار عنده فی تعریف الفاعل ما ذهب الیه البصریون
وجمع التکسیر ای ظاهر جمع التکسیر وکذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء کان جمع مذکر
یعقل کرجال او جمع مذکر لا یعقل کجمال او ایام او جمع مؤنث کنسوة ومؤمنات کالمؤنث ای کظاهر المؤنث الغیر الحقیقی
وتانیثه تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالی

اذا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ وقال نِسْوَةٌ و قَالَتِ الْاَعْرَابُ وانما جاء جواز الامرين في هذا الجمع لانه في تاويل الجماعة وتانيثه من حيث اللفظ وعدم تانيثه من حيث المعنى فجاء جواز الامرين ههنا عملا بالحيثيتين وانما لم يجز هذا التاويل في جمع المذكر السالم كراهية اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم البناء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى اٰمَنَتْ بِهٖ بَنُوْا اِسْرَآئِيْلَ وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده مؤنث كسنين وارضين وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء اذ الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وانما قلنا وظاهر جمع التكسير وقيدناه به لان مضمره ليس كمضمر المؤنث لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي الايام مضت او مضين فيكون مضمر ذلك الجمع كمضمر المؤنث الغير الحقيقي في الحاق العلامة لا في لحوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول لكونه اقوى الاركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما اشار اليه بقوله ويجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى انه يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل و يجوز ان يتقدم على الفعل والفاعل معا نحو موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندى اذا كانا اى الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول لفقدان الاعراب فيهما لفظا والقرينة الدالة على فاعلية احدهما ومفعولية الاخر فيجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدى سلمى واكرم هؤلاء هؤلاء وضرب من في الدار من على الباب في يجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم يخف اللبس اى التباس الفاعل بالمفعول نحو اكل الكمثرى يحيى لوجود القرينة المعنوية فيه وهي عدم صلاحية الكمثرى للفاعلية وضرب عمرا زيدٌ وكذا ضرب موسى العالم عيسى العالم بنصب العالم في الاول و رفع العالم في الثاني واكرم موسى سلمى و هؤلاء موسى سعدى لوجود القرينة اللفظية فيها وهي نصب عمرو في الاول و نصب

العالم فی الثانی وتذکیر الفعل فی الثالث وتانیثہ فی الرابع فحینئذ یجوز تقدیم المفعول علی الفاعل لا یجب تقدیم الفاعل علی المفعول لعدم الالتباس ویجوز حذف الفعل ای الرافع للفاعل حیث کانت ای وجدت قرینۃ دالۃ علی تعیین الفعل المحذوف اذ القرینۃ ھو ما یدل علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین المحذوف نحو زیدا النحو خبر مبتدا محذوف مضاف الی زیدا ای ھو نحو زید ورفع زید علی الحکایۃ مقول فی جواب من قال من ضَرَبَ کلمۃ مَنْ استفہامیۃ مبتدأ وضَرَبَ خبرہ والجملۃ الاستفہامیۃ مقول قالَ وزَیْدٌ الواقع فی الجواب فاعل الفعل المحذوف ای ضَرَبَ زیدٌ فحذف لوجود القرینۃ وھو ضَرَبَ المذکور فی السوال وانما لم یجعل ھذا من باب تقدیر الخبر لیکون الجملۃُ اسمیۃً فیوافق السؤال وھو من ضَرَبَ لکونہ جملۃً اسمیۃً لان بتقدیر الخبر یلزم حذف الجملۃ وبتقدیر الفعل یلزم حذف شرطھا والتقلیل بالحذف اولی ثم وجود القرینۃ شرط للحذف لا علۃ لہ وانما العلۃ ھو الایجاز والاختصار والاصل ھو الاظھار ویجوز حذف الفعل والفاعل معًا ای جمیعًا وانما قال کذلک احترازا عن حذف الفاعل وحدہ فانہ لا یجوز فی غیر باب التنازع اجماعًا وفیہ ایضًا عند اکثر النحاۃ الا اذا سد شیء مسدہ وکذلک اول کل فعل لا یظھر فاعلہ بانہ مسند الی مصدرہ نحو قولہ تعالی ثم بَدَا لھم مِنْ بَعْدِ مَا رَاَوُا الاٰیٰتِ فانہ اُوِّل بان التقدیر بَدَا لَھُمْ بداءٌ ای ظھر لھم رأیٌ ومنہ ما ھو من موضوعات المؤلفین دَارَ او تَسَلْسَلَ بمعنی دار الدورُ او تسلسل التسلسلُ ای وقعًا ثم اعلم ان ھذا الحذف غیر مختص بالفعل والفاعل بل یوجد فی کل کلام اسمیًا کان او فعلیًا قصیرا کان او طویلا مرکبًا من الفعل والفاعل او من الفعل او جمیع متعلقاتہ واذا عرفت ھذا فنقول معنی کلام المص ویجوز حذف الفعل والفاعل معًا انہ یجوز ذلک حیث کانت قرینۃ الا انہ لم یصرح بہ لظھورہ انہ لا معنی للحذف بدون القرینۃ وکثیرا ما لا یصرح بہ بھذا کنَعَمْ لمن قال اَقَامَ زَیْدٌ تقدیرہ نعم قام زید یجوز حذف الفعل والفاعل لجواز اظھارھما وانما جعل من باب تقدیر الجملۃ الفعلیۃ وھو الفعل والفاعل ولم یجعل من باب تقدیر الجملۃ الاسمیۃ وھو المبتدأ والخبر لیکون الجواب موافقا للسؤال وقد یحذف الفاعل ویقام

المفعول مقامہ ای مقام الفاعل فی اسناد الفعل او شبہہ الیہ اذا کان الفعل المسند الیہ مجہولا نحو ضُرِبَ زَیْدٌ وھو ای المفعول الذی یقام مقام الفاعل عند حذفہ القسم الثانی فی التعداد من المرفوعات

ای من اقسامہا وھو المسمی بمفعول ما لم یسم فاعلہ کما جاء منہ بیان فی الفاعل المضمر وکان باب تنازع الفعلین ما یضمر فیہ الفاعل اورد فیہ فصل التنازع واما بیان سائر الاحوال المتنازع فیہا فللاستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان ارادوا بالفعلین العاملین غیر المصدرین یشمل الملحقات لان التنازع یجری فیہا ایضا نحو زیدٌ معلمٌ ومؤدِّبٌ عمرًا وبکر حکیمٌ وطبیبٌ ابوہ وانما اورد الفعل لاصالتہ فی العمل والفرع داخل تحت حکم الاصل للفرعیۃ والتنازع کما یجری فی الفعلین یجری فی الاکثر من فعلین ایضا کما ورد فی الصلوٰۃ الماثورۃ اللھم صل علی محمد وعلی آل محمد کما صلیت وسلمت وبارکت ورحمت وترحمت علی ابراھیم ھذہ الخمسۃ تنازعت فی ابراھیم وانما ذکر الفعلین بناء علی بیان اقل ما یحصل بہ التنازع ثم الفعلان اعم من ان یکونا متعدیین الی ثلثۃ مفاعیل اولم یکونا کذلک ومن ان یکونا من فعل التعجب ولا خلاف لبعضہم فی الاول لعدم السماع وفی الثانی لقلۃ تصرف فعل التعجب وانما خصصنا العاملین بقولنا غیر المصدرین لان التنازع لا یجری فیہما اذ لا یصح قطع التنازع ھہنا عند البصریین والکوفیین لانہ یضمر الفاعل فی المصدر نحو عجبنی ضربٌ وقتلٌ زیدا فی اسم ظاھر صفۃ اسم غیر مستتر لان المضمر المنفصل قد یحصل فیہ التنازع نحو ما ضربت وما اکرمت الا ایاک واما المضمر المتصل فلا یحصل فیہ التنازع بل الحکم بما یلیہ ولا یکون لکل واحد من الفعلین ان یجوز اعمالہ فیہ بعدھما صفۃ ظاھر ای وقع بعد الفعلین وفیہ احتراز عن المتقدم والمتوسط لانہما ملحقان بالاول فیستحقہ ھو قبل التکلم بالثانی فلیس فیہ مجال للتنازع فلا یکون من ھذا الباب ثم بین الشیخ رح معنی قولہ واذا تنازع الفعلان بقولہ ای اراد یعنی اقتضی او توجہ بحسب المعنی کل واحد من الفعلین ای العاملین ان یعمل فی ذلک الاسم ای الاسم الظاھر المتنازع فیہ قال الفاضل الھندی اذا قصد توجہ الفعلین الی اسم واحد ھذا فی القلب واما بعد الترکیب فلا تنازع اذ کل یستوی فی معمولہ من مضمر وحذف او مذکور

فصل التنازع

فهذا اى تنازع الفعلين وهو مبتدأ وخبره انما يكون على اربعة اقسام وهذه الجملة
جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزاء محذوف
وتقديره واذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما
لكن الاختلاف فى المختار الاول اى القسم الاول من الاقسام الاربع ان يتنازعا اى
الفعلان فى الفاعلية اى فى فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى
المصدرية اى فى كونه فاعلا فقط اى لا فى المفعولية والتنازع فى المفعول ما لم يسم فاعله
داخل فى التنازع فى الفاعلية عند من ادخله فى الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان
يكون حقيقيا او حكميا ولا يجوز ادخاله فى المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم
فاعله غير شائع ولا يجعله اعم من الحقيقى والحكمى لا بغيره نحو ضربنى واكرمنى زيد
والثانى اى القسم الثانى من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى المفعولية اى
مفعولية الاسم الظاهر اى فى كونه مفعولا فقط لا فى الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا
والثالث اى القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية
والمفعولية معا ويقتضى الاول اى الفعل الاول الفاعل والثانى اى الفعل الثانى المفعول
نحو ضربنى واكرمت زيدا والرابع اى القسم الرابع من الاقسام الاربعة عكسه اى عكس الثالث فى
الاقتضاء بان يقتضى الاول المفعول والثانى الفاعل نحو ضربت واكرمنى زيد واعلم ان فى جميع
هذه الاقسام اى الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثانى عند البصريين
والكوفيين جميعا خلافا منصوب على انه مفعول مطلق اى يخالف القول بالجواز خلافا
للفراء فى الصورة الاولى وهى ان يتنازعا اى الفعلان فى الفاعلية وفى الصورة الثالثة وهى
ان يتنازعا فى الفاعلية والمفعولية ويقتضى الاول الفاعل والثانى المفعول ان اعمل الثانى فان
عند الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثانى فى هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عنده
فيهما ودليله اى دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثانى اما
حذف الفاعل اى فاعل الفعل الاول او الاضمار اى اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اى
قبل ذكر الفاعل وكلاهما اى حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اى ممنوعان
وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خبره وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه
مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهى جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية المتن غير مشهورة

عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين
على اثر واحد و روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا اى اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة
سوى الفراء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اى في
مسألة الجواز ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه
ان يبين عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا
الا في العديلين فصاعدا اعاده لئلا يكون ذكر كلمة اما للتفصيل مع عدم العديل
فكانه قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز واما الاختيار اى الاختيار في اعمال اي
منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اى النحاة المنسوبة الى البصرة
والكوفيين اى النحاة المنسوبة الى الكوفة اذ قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى
والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور جميعا
ففي الاختيار فانهم اى البصريين يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل
الاول وانما ابتدأ بمذهب البصريين لانه المذهب المختار لاكثر استعمالا وانما
اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني
اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذه وايضا ان اعمال الفعل
الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الاصل في المعمول اذ الاصل
في المعمول ان يتصل بعامله ولان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام
الفصحاء منه قوله تعالى هَآؤُمُ اقْرَءُوْا كِتَابِيَهْ حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول
لقيل اقرءوه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر شعر قضى
كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفّٰى غَرِيْمَهٗ ÷ وَعَزَّةُ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُهَا ÷ حيث اعمل الثاني في كلا
المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لولا ذلك لقيل فوفاه واما في المصراع الثاني فلانه
لولا ذلك لقيل مُعَنًّى هو غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب

بانّ ای وانّ الکوفیین یختارون اعمال الفعل الاول مع تجویز اعمال الثانی وانّما اختار الکوفیون اعمال الفعل الاول مراعاۃً للتقدیم والاستحقاق یعنی انّ الفعل الاول اسبقُ الطالبین واحقّہما فہو الیق باعطاء المطلوب ولانّ اعمال الثانی یستلزم الاضمار قبل الذکر کذٰلک اعمال الاول فکان ہو اولیٰ ثم لمّا فرغ عن بیان ما ہو المختار عند البصریین وہو اعمال الفعل الثانی اخذ فی تفصیل مذہبہما وبیان کیفیۃ الاعمال ثم لمّا جاء بتقدیم اختیار البصریین بقولہ فانہم یختارون اعمال الثانی جاء بتقدیم قولہ فان اعملت الثانی لیکون فی الکلام نشر علی ترتیب اللف والفاء للتفسیر ای فان اعملت الفعل الثانی کما ہو مختار البصریین فانظر ان کان الفعل الاول یقتضی الفاعل اضمرتہ ای الفاعل فی الاول ای فی الفعل الاول علی موافقۃ الاسم الظاہر الواقع بین الفعلین فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء نحو ضربنی واکرمنی زید وضربانی واکرمنی الزیدان وضربونی واکرمنی الزیدون وفی المتخالفین فی الاقتضاء نحو ضربنی واکرمت زیدا وضربانی واکرمت الزیدین وضربونی واکرمت الزیدینَ ونحو ضربتنی واکرمت ہندًا وضربتانی واکرمت ہندین وضربنّنی واکرمت ہنداتٍ وانّما اضمر الفاعل فی الاول لانّ الاضمار قبل الذکر جائز فی العمدۃ بشرط التفسیر نحو قُلْ ہُوَ اللّٰہُ اَحَدٌ ونِعْمَ رجلًا وعلی تقدیر اظہارہ یلزم التکرار وہو قبیح وحذفہ لایجوز الّا اذا سدّ شیءٌ مسدّہ وقال الکسائی یحذفہ لا باضمارہ تحرزًا عن الاضمار قبل الذکر واثر الخلاف یظہر فی مثل ضربانی واکرمنی الزیدان عندہم وضربنی واکرمنی الزیدان عندہ والقول بان ما ذہب الیہ الجمہور من انّ حذف الفاعل لایجوز الّا اذا سدّ شیءٌ مسدّہ غیر مستقیم فانہ قد جاء حذف الفاعل بدون سدّ شیءٍ مسدّہ فی مواضع کقولہ تعالیٰ اَوْ اِطْعَامٌ فِیْ یَوْمٍ ذِیْ مَسْغَبَۃٍ وقولہ تعالیٰ اَسْمِعْ بِہِمْ وَاَبْصِرْ حیث حذف بہم عن الثانی وہو فاعل علی قول سیبویہ ونحو ما قعد وما قام الّا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقا ونحو اِضْرِبُنَّ وَاَکْرِمُوا القومَ حیث حذف الفاعل ہو الواو وکقولہم بَدَا لَہُمْ ای رأیٌ فانہ فاعلہ وقد حذف کثیرًا واجیب عن الاول بانّ الاطعام مصدر قد

عرفت ان المصدر قاصر فی العمل فلا یجب فیہ وجود الفاعل فیکون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء کما فی الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلۃ المذکورۃ بانہا محمولۃ علی تقدیر الفاعل لا علی حذفہ نسیًا والمحذوف فی باب التنازع انما ہو محذوف نسیًا والی ہذا اشار الشیخ الرضیؒ او نقول ان ذلک نادر قلیل فالتحق بالعدم وان کان الفعل الاول یقتضی المفعول ولم یکن الفعلان ای المتنازعان من افعال القلوب وان کانا منہا فیاتی حکمہا حذفت المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلۃ فلا ضرورۃ فی اضمارہ قبل الذکر فیحذف فالدلالۃ الاسم الظاہر وانما لم یحذف فی ہذا المفعول فرارًا عن شناعۃ التکرار ولم یضمر فرارًا عن الاضمار قبل الذکر فی الفضلۃ واما ورود الاضمار قبل الذکر فی قولہم ربہ رجلا فشاذ کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء ضربت واکرمت زیدا وضربت واکرمت الزیدین وضربت واکرمت الزیدین وفی المتخالفین فی الاقتضاء ضربت واکرمنی زید وضربت واکرمنی الزیدان وضربت واکرمنی الزیدون وان کانا ای المتنازعان من افعال القلوب یجب اظہار المفعول للفعل الاول کما تقول حسبنی منطلقًا وحسبتُ زیدًا منطلقا فان حسبنی وحسبتُ لما تنازعا فی منطلقا الاخیر واعمل فیہ حسبت وجب اظہار مفعول الفعل الاول وہو حسبنی اعنی منطلقا الاول اذ لا یجوز حذف المفعول من افعال القلوب لئلا یلزم الاقتصار علی احد المفعولین من افعال القلوب واعترض علیہ بانہ قد جاء کما فی قولہ تعالیٰ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ عند من قرء الیاء ای بخلہم ہو خیرا لہم فحذف احد مفعولی یحسبن وہو بخلہم وذکر الآخر وہو خیرا لہم وقد اجاب عنہ بعض الفضلاء بانہ یجوز ان یکون المفعول لیحسبن فی ہذہ القراءۃ ضمیرا وعائدًا الی البخل ای لا یحسبن البخل خیرا لہم لکن وضع الضمیر المرفوع موضع المنصوب کانت فی قولہ تعالیٰ اِنَّکَ اَنْتَ الْعَلِیْمُ الْحَکِیْمُ واضمار المفعول ای لا یجوز ایضا اضمار المفعول قبل الذکر لما مرّ وہذا ای ما بیّنّاہ من کیفیۃ اعمال الفعل الثانی ہو مذہب البصریین واما ان اعملت الفعل الاول علی مذہب الکوفیین فانظر ان کان الفعل الثانی یقتضی الفاعل اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی علی موافقۃ

الظاهر بالاجماع کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء ضربنی واکرمنی زید وضربنی واکرمانی الزیدان وضربنی واکرمونی الزیدون وفی المتخالفین فی الاقتضاء ضربت واکرمنی زید او ضربت واکرمانی الزیدین وضربت واکرمونی الزیدین وان کان الفعل الثانی یقتضی المفعول ولم یکن الفعلان ای المتنازعان من افعال القلوب یجوز فیدای فی ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانیهما الاضمار ای اضمار المفعول طبق الظاهر والثانی ای الوجه الثانی وهو الاضمار هو الوجه المختار لا الاول وهو الحذف نحو ضربنی واکرمته زید وانما کان الاضمار مختارًا لیکون الملفوظ ای اللفظ باتیان الضمیر مطابقا للمراد ای موافقا للمعنی الذی هو کونه مکرمًا للضارب الذی هو زید ولئلا یلتبس مفعول الفعل الثانی بغیره فانه لو لم یضمر المفعول بل یحذف لم یعلم ان المفعول بکر او خالد او غیرهما ولان اضماره لیس قبل الذکر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذی هو سابق علی الضمیر فی الفعل الثانی حکمًا فلا یحذف مع امکان اضماره اما الحذف فکما تقول فی المتوافقین نحو ضربت واکرمت زیدا او ضربت واکرمت الزیدین وضربت واکرمت الزیدین وفی المتخالفین ضربنی واکرمت زید وضربنی واکرمت الزیدان وضربنی واکرمت الزیدون واما الاضمار فکما تقول فی المتوافقین ضربت واکرمته زیدا او ضربت و اکرمتهما الزیدین وضربت واکرمتهم الزیدین وفی المتخالفین ضربنی واکرمته زید وضربنی واکرمتهما الزیدان وضربنی واکرمتهم الزیدون اما اذا کان الفعلان من افعال القلوب مع ان ذکر المفعول الاول غیر مطابق للظاهر حتی لو ذکر منطلقا للظاهر یضمر نحو حسبنی وحسبت ایاه زید منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثانی کما تقول حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا وذلك ای وجوب اظهار المفعول الثانی لان حسبنی وحسبتهما تنازعا فی منطلقا واعملت الاول وهو حسبنی وجعلت الزیدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول فی حسبتهما واظهرت الثانی وهو منطلقین لمانع وهو ما اشار الیه بقوله فان حذفت منطلقین وقلت حسبنی وحسبتهما الزیدان منطلقا یلزم حذف المفعول الثانی من افعال القلوب وهو ای حذف المفعول من افعال القلوب غیر جائز اذ حذف المفعول یوجب الاقتصار علی احد المفعولین

فیما ہو من افعال القلوب کما مرّ وان اضمرت ای المفعول فلا یخلو من ان تضمر المفعول مفرد او تقول حسبنی وحسبتہما ایاہ الزیدین منطلقا وحینئذ ای حین اضمرت المفعول مفرداً لا یکون المفعول الثانی مطابقا للمفعول الاول وہو ہما فی قولک حسبتہما ولا یجوز ذلک لوجوب اتحادہما فیما صدقا علیہ فی ہذا الباب وتضمر مثنی معطوف علی قولہ ان تضمر مفرداً ای وان تضمر المفعول مثنی وتقول حسبنی وحسبتہما ایاہما الزیدین منطلقا وحینئذ ای حین اضمرت المفعول مثنی یلزم عود الضمیر المثنی الی اللفظ المفرد وہو منطلقا الذی وقع فیہ التنازع وہذا ای عود الضمیر المثنی الی اللفظ المفرد ایضاً لا یجوز لوجوب التطابق بین الضمیر والمرجع الیہ واذا لم یجز الحذف ای حذف المفعول الثانی والاضمار ای اضمارہ کما عرفت ذلک من التفصیل المذکور وجب الاظہار ای اظہار ذلک المفعول ولقائل ان یقول المشروط فی التنازع جواز اعمال الفعلین فیما تنازعا فیہ المتنازع فیہ ہنا اعنی قولہ منطلقا لا یجوز فیہ اعمال الثانی لمخالفۃ المفعول الثانی والجواب ممکن بالتاویل بکل واحد منہما وفیہ بحث لانہ لو جاز تاویل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار المفعول الثانی علی تقدیر اعمال الاول مفرداً ولا یخالف لمکان التاویل و اجیب بان التاویل مخالف للظاہر فلا یصار الیہ عند امکان الاظہار فان قلت علی تقدیر الاظہار یلزم التکرار وہو قبیح قلت لزوم التکرار ممنوع لاختلافہما افراداً وتثنیۃً نعم انما لا یجوز المصیر الی ما ہو خلاف الظاہر مع امکان الظاہر اذا دار الکلام الصادر من المتکلم بین الظاہر وخلافہ واما اختیار المتکلم ما ہو خلاف الظاہر مع کونہ قادرا علی التکلم بالظاہر فانہ لا یجوز الا تری انہ لا یجوز التکلم بالمجاز مع القدرۃ علی التکلم بالحقیقۃ فینبغی ان یکون التکلم ہہنا باضمار المفعول الثانی للفعل الاول مفرداً بتاویل المفعول الاول بکل واحد مع صحۃ اظہار المفعول الثانی ایضاً و اما وجوب الاظہار لکون الاضمار مفرداً علی خلاف الظاہر باعتبار الاحتیاج الی التاویل فمشکل ویشکل ایضاً ان الضمیر غیر مشتق والمطابقۃ بین المفعولین فی غیر المشتق لیست بواجبۃ فامکن اضمار الثانی مفرداً بان یقال حسبتہما ایاہ الا ان یقال ان الضمیر عبارۃ عن مرجعہ فلو ذکر ایاہ کان ذکرہ کذکر

منطلقا وهو ممتنع فكذا اما ينوب منابه لان الضمير نائب فياخذ حكم
منوبه هذا اعنى التاويل بكل واحد فى المفعول لجواز التنازع وما ذكر فى
بعض الحواشى وله وجه اخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على
اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا بانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير
والتانيث لازما للمنطلق وشئ منهما غير لازم بل هو ما افراده يصح ان يثنى فيصح
تنازع الفعلين المختلفين فى المفعول المفرد ومثنى فى منطلقا حال افراده بان يطلب
احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده بان يطلب الاخر ان
يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع فى بيان القسم الثانى منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله

مفعول ما لم يسم فاعله

وهو كل مفعول حذف فاعله اى ترك فاعل ذلك المفعول وانما اضافه الى المفعول
بملابسة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع فى قولك انبت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقى لانبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقى واقيم المفعول الذى هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل فى الحد هو
الفاعل الاصطلاحى وبالمفعول ما مفعوليته عندنا قامته مقام الفاعل والربيع فى
المثال المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق الحد انما
حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سُرِقَ المتاع او لخساسته نحو شُتِمَ الخليفة
او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختبار غرض السامع نحو قُتِلَ عدوك او للابهام كضُرِبَ
زيدٌ او للاختصار نحو اقيمت الصلوة او لموافقة القوافى كما قيل شعر وما المال
والاهل الا ودائع + ولا بد يوما ان تُرَدَّ الودائع + او لرعاية السجع نحو وما لاحد عنده
من نعمة تُجْزٰى او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بُعْثِرَ ما فى القبور واُقِيمَ
هو اى ذلك المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى كونه مسندا اليه الفعل او شبهه

مفعول ما علیہ قولہ ہو تاکید للمستتر فی اقیم انما جاء بتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل
دفعا لتوہم ان الفعل مسند الی قولہ مقامہ فیلزم خلو الجملۃ المعطوفۃ علی الجملۃ
الواقعۃ صفۃ عن الضمیر نحو ضُرِب زیدٌ وحکمہ ای حکم ذلک المفعول فی توحید فعلہ
وتثنیتہ وجمعہ تذکیرہ وتانیثہ علی قیاس ما عرفت فی الفاعل فانہ اذا کان ہذا
المفعول مظہرا وُحِّد الفعل سواء کان مثنًی او مجموعا نحو ضرب الزیدان ضُرِب الزیدون
علی صیغۃ المجہول وان کان مضمرا یثنی للمثنی ویجمع للجمع نحو الزیدان ضُرِبا
والزیدون ضُرِبوا وان کان مؤنثا حقیقیا انث الفعل مظہرا کان او مضمرا ان لم یفصل
بینہ وبین فعلہ نحو ضُرِبت ہندٌ وہندٌ ضُرِبت وان فصلت فلک الخیار بین تذکیر
فعلہ وتانیثہ نحو ضُرِبت الیومَ ہندٌ وضرب الیوم ہندٌ وکذا ان کان مؤنثا
غیر حقیقی ان کان مظہرا نحو کُوِّر الشمسُ وکُوِّرت الشمسُ وان کان مضمرا انث
الفعل نحو اذا الشمسُ کُوِّرت ثم لما فرغ عن بیان القسم الثانی من المرفوعات وہو مفعول
ما لم یسم فاعلہ شرع فی بیان القسم الثالث والرابع فقال **فصل فی المبتدأ والخبر**
ذکرہما معا فی فصل واحد لکونہما متلازمین کما ہو الاصل لان الاصل فیہما انہ متی
ذکر احدہما ذکر الآخر معہ واما حذف احدہما فخلاف الاصل ولکونہما مشترکین فی العامل
جواب سوال مقدر ۱۲
لان عاملہما معنوی ہما اسمان سواء کانا حقیقیین او حکمیین فدخل فیہ مثل قولہ تعالی
وَاَنْ تَصَدَّقُوْا خَیْرٌ لَّکُمْ فانہ فی تاویل تصدقکم وان تسمع بالمعیدی خیر من ان تراہ
فانہ فی تاویل سماعک بالمعیدی والجملۃ التی وقعت خبرا لانہا فی تاویل الاسم
فزید یضرب فی قوۃ زید ضارب ہذا ما ذہب الیہ جماعۃ من النحاۃ ومنہم المصنف
والشیخ ابن الحاجب لانہ صرح فی شرح المفصل بان الخبر الجملۃ یاؤل
بالاسم وذہب المحققون الی ان الجملۃ لصرافتہا من غیر جعلہا اسما حکمیا تقع خبرا فلم
یتناولہ تعریف الخبر وایضا یخالف ما سبق من ان الکلام لا یحصل الا من اسمین
او من اسم وفعل لان الکلام الذی یکون خبرہ جملۃ یخرج عن القسمین لعدم تاویل
الجملۃ بالاسم مجردان عن العوامل اللفظیۃ السماعیۃ والقیاسیۃ وکلمۃ عن متعلقۃ
بقولہ مجردان وال اللفظیۃ صفۃ العوامل للتطابق بینہما ثابت تعدد اذ العوامل فی
تاویل المفرد ای مجردان عن جماعۃ العوامل اللفظیۃ ثم احترز بہ عما کان بہ العامل

اللفظی کاسمی انّ وکان واخواتہما والمراد بالتجرید اعم من ان یکون لفظاً او معنی بأن لایکون العامل مؤثراً فی المعنی وان کان مؤثراً فی اللفظ فیدخل فیہ بحسبک درہم لان الباء فیہ زائدۃ غیر مؤثر فی المعنی وان اثرت فی اللفظ بالجر فان قلت التجرید یستدعی سبق الوجود ولا شئ من العوامل اللفظیۃ موجوداً فی المبتدأ والخبر سابقاً فکیف یستقیم قولہ ھما اسمان مجردان عن العوامل اللفظیۃ قلت لو دخلت العوامل اللفظیۃ علیہما لکان جائزاً فینزل الامکان منزلۃ الوجود کما فی قولک الحفار ضیق فم الرکیۃ ای البیر وقولک سبحان الذی صغر جسم البعوضۃ وکبر جسم الفیل ھذا ما ذکرہ الفاضل الھندی وقال بعض الفضلاء علی ان الاصل ھو العامل اللفظی وعدل عنہ الی المعنوی فکانہ تجرد الاسم عنہ ثم المراد بالتجرید عن العوامل التجرید عن جنس العوامل حتی یؤل الی السلب الکلی لا الی رفع الایجاب الکلی کما توہم من ظاہر الجمع احدھما ای احد الاسمین الموصوفین بالتجرید مسنداً الیہ ویسمی ای الاسم المسند الیہ المبتدأ والثانی من الاسمین مسند بہ ویسمی ای الاسم المسند بہ الخبر نحو زید قائم فانہما اسمان مجردان عن العوامل اللفظیۃ احدھما مسند الیہ وھو المبتدأ والثانی مسند بہ وھو الخبر والعامل فیہما ای فی المبتدأ والخبر معنوی وھو ای العامل المعنوی الابتداء اعلم ان النحاۃ اختلفوا فی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی ام لا فذھب البصریون الی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی وھو الابتداء ای تجرد الاسم عن العوامل اللفظیۃ لیسند الی شئ او یسند الیہ شئ فمعنی الابتداء عامل فی المبتدأ والخبر وقال بعضہم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ عامل فی الخبر وعلی ھذا القول لا یکون الخبر مما نحن فیہ وذھب بعضہم الی ان کل واحد من المبتدأ والخبر عامل فی الآخر وعلی ھذا القول لا یکونان مجردین عن العوامل اللفظیۃ فلا یکونان مما نحن فیہ ایضاً وفیہ نظر لانہ یلزم علی ھذا القول تقدم الشئ علی نفسہ لان العامل یجب تقدیمہ علی معمولہ فیلزم تقدم الخبر علی المبتدأ بعمل کل واحد منہما فی الآخر فان کان المبتدأ مقدماً علی الخبر والخبر مقدماً علی المبتدأ لزم تقدم الشئ علی نفسہ ضرورۃ ان المتقدم علی المتقدم علی الشئ مقدم علی ذلک الشئ واجیب بان کل واحد منہما مقدم علی الآخر من وجہ ومتاخر من وجہ آخر فلا یلزم الدور لاختلاف الجہۃ اما تقدیم المبتدأ فلان حق المنسوب الیہ ان یکون مع المنسوب الیہ یکون فرعاً لہ واما تقدیم الخبر فلانہ مناط الفائدۃ والمقصو

من الجملة فيرفع كل واحد منهما صاحبه للتقدم الذى فيه فيرفعان كعمل كل من الشرط وكلمته فى الاخر نحو أَيًّا مَّا تَدْعُوا فالاداة متقدمة اذ هى مؤثرة بمعنى الشرط ومتأخرة عن الشرط تأخر الفضلات عن العمدة واصل المبتدأ اى الاولى فى المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون معرفةً لكون المبتدأ محكومًا عليه و الحكم على الشئ انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقديم المحكوم عليه فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص ؟ اعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكومًا عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجئ تخصيصه الذى يصح كونه محكومًا عليه بما يكون متأخرًا عن كونه محكومًا عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقديم الخبر فى حكم المخصوص قبل الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف او التخصيص فى المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينفر السامع عن استماع الحديث فيخل بالغرض هو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع عن اخر الكلام ليصغى اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولًا لا يخل بالغرض لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه فى حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص اخر ثم قوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجئ واصل الخبر اى الاولى فى الخبر وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكومًا به واصل المحكوم به التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سيأتى ولما اختار ما ذهب اليه جمهور النحاة من ان للمبتدأ يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة بالتخصيص تصير قريبًا من المعرفة التى هى القياس فى المحكوم عليه تبين الاول اولًا بقوله واصل المبتدأ ان يكون معرفة وبين الثانى ثانيًا بقوله والنكرة اذا وصفت جاز ان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ فان قوله لعبد تخصص بالوصف لان قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصصًا وحصل له نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف نحو رجيلٌ قاعدٌ كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون فى حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه

آخر یعنی کما ان النکرۃ تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف کذلک النکرۃ تقع مبتدأ
اذا تخصصت بوجہ آخر غیر الوصف فان وجوہ التخصیص علی ما ذکرہ المص صاحب الکافیۃ
ستۃ کما ستقف علیہا والمراد من التخصیص اعم من ان یکون حقیقیا کما یکون فی المثال
المذکور او حکمیا کما فی المثال الآتی نحو ارجل فی الدار ام امرأۃ فان قولہ رجل مبتدأ تخصص
بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسین عند المتکلم لان ام المتصلۃ المتعادلۃ الھمزۃ للسؤال
عن التعیین بعد العلم بثبوت الخبر لاحدہما عندہ فاذا کان الخبر معلوما صار
بمنزلۃ الصفۃ اذ الصفۃ من شانہا ان یکون معلوما للسامع قبل اجرائہا علی
الموصوف بخلاف الخبر فان من شانہ ان یکون مجہولا قبل اجرائہ علی الخبر عنہ ولذا
قیل الصفات قبل العلم بہا اخبار والاخبار بعد العلم بہا صفات فصار المبتدأ
کانہ تخصص بالصفۃ وما احد خیر منک فان قولہ احد مبتدأ تخصص بصفۃ العموم
لان النکرۃ فی سیاق النفی تفید العموم وفیہ بحث لان العموم ضد الخصوص فکیف
یحصل الخصوص بہ وجوابہ انہ لیس المراد بالتخصیص ھھنا ما ھو ضد العموم
وھو ان یجعل لبعض الجملۃ شئ ولم یکن لسائرہا بل المراد قطع الاحتمالات فی المحکوم
علیہ او تقلیلہا فیہ ولا ریب ان بالعموم ینقطع الاحتمالات وتعین ان المحکوم علیہ
کل فرد فان قیل ما الفرق بین المبتدأ المحلی بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
فی سیاق النفی من حیث ان الاول معرفۃ والثانی نکرۃ مخصصۃ مع انہما متساویا
فی المعنی قلنا الفرق بینہما من حیث الوضع فکل ما کان موضوعا لمعین کان
معرفۃ وکل ما ھو غیر موضوع لمعین کان نکرۃ تعین بعارض اولا حتی
لو قلت جاءنی رجل وذکرت اوصافا لم توجد الا فی فلان لم یکن معرفۃ
فاللام وضعت للتعریف فیکون المحلی بہ معرفۃ والنفی لم یوضع لذلک فکان
الواقع فی سیاقہ نکرۃ مخصصۃ ثم ھذا التمثیل علی مذھب بنی تمیم لان ما ولا
المشبہتین بلیس لا یعملان عندھم ومثل النکرۃ فی حیز النفی کل نکرۃ فی الاثبات
لم یقصد بہا واحد مخصص مثل رجل خیر من امرأۃ وتمرۃ خیر من جرادۃ الا ان عموم
النکرۃ مع الاثبات فی المبتدأ کثیر وفی الفاعل قلیل نحو قولہ تعالی عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ
وَاَخَّرَتْ واما فی حیز النفی فانہ یستوی فیہ المبتدأ والفاعل فی شرٌّ واھرّ

ف: الصفات قبل العلم بہا اخبار والاخبار بعد العلم بہا صفات

ذا ناب فانّ قولہ شرّ مبتدأ تخصّص بالصفۃ المقدّرۃ اذ التقدیر شرٌ عظیمٌ اھرّ
ذا ناب بجعل شرّ بدلاً من الضمیر المستکن فی اھرّ والبدل من الفاعل فاعلٌ معنیً
ثم قُدّم لیفید الحصر لانّ تقدیم ما حقہ التاخیر یوجب الحصر فیکون المعنی ما
اھرّ ذا ناب الا شرٌ وانما ذھبوا الی تقدیر التقدیم والتاخیر مع کونہ وجھاً
بعیداً عن الفھم لضرورۃ صحۃ وقوع النکرۃ مبتدأ وفی الدار رجل فانّ قولہ
رجل مبتدأ تخصّص بتقدیم الخبر الذی ھو ظرف متعیّن لکونہ حکماً لانہ اذا قیل
فی الدار علم انّ ما یتبعہ موصوف باستقرارہ فی الدار فکانہ تخصّص بالصفۃ
وانما جوّزوا فی الدار رجل ولم یجوّزوا رجل فی الدار مع انھما سیّان فی المعنی
لئلا یلزم التباس الخبر بالصفۃ فی الثانی ولا یلزم ذلک فی الاول لتقدیم الخبر
والصفۃ یجب ان یکون متأخراً او سلام علیک فانّ قولہ سلام مبتدأ تخصّص بنسبۃ
الی المتکلم لان معناہ سلّمت سلاماً علیک فحذف فعلہ کما تحذف
افعال المصادر فبقی سلاماً علیک بالنصب ثم عدل من النصب الی الرفع لقصد
الاستمرار والدوام فی الدعاء لانّ النصب یدل علی الفعل والفعل یدل علی الحدث
ھذا اذا جعل سلام مصدر سلّمت بمعنی قلت سلام علیک اما لو جعل مصدر
سلمتُ بمعنی قلت سلّمک اللہ تعالی بمعنی جعلک اللہ تعالی سالماً لکان
مخصّصاً بنسبتہ الی الفاعل الغائب ای سلّم اللہ علیک وقد یتخصص النکرۃ
بکونھا مضافۃ نحو غلام رجل خیر من غلام امرأۃ او فی معنی الاضافۃ نحو ضرب
لزید خیر من ضرب لعمرو وبکونھا مشبھۃ بالمضاف نحو عشرون
درھماً فی کیسک ثم اعلم انّ وجوب التخصیص للنکرۃ الواقعۃ مبتدأ بوجہ
من الوجوہ الستۃ المذکورۃ انما ھو مذھب جمھور النحاۃ وذھب ابن البرھان
الی انہ اذا حصلت الفائدۃ فاخبر بایّ نکرۃ شئت لان الغرض الافادۃ فاذا
حصلت جاز الحکم علی الشیء بلا تخصیصہ بوجہ اوّلاً ومن ثم یصح ان یقال
کوکب انقضّ الساعۃ لحصول الفائدۃ ولا یصح ان یقال رجل قائم لعدم حصول
الفائدۃ وھذا ھو اقرب الی الصواب واعلم انہ اذا کان احد الاسمین معرفۃ
والآخر ای آخر الاسمین نکرۃ فاجعل المعرفۃ مبتدأ البتۃ ای لا النکرۃ بل اجعل

فقدیم ما حقہ التاخیر یوجب الحصر ۱۲

سلاماً

النکرۃ خبرًا الا انہ لا یجوز ان یکون المبتدأ نکرۃ والخبر معرفۃ کما مرّ مثالہ
وان کانا ای الاسمان معرفتین سواء کانت متساویین فی المعرفۃ اولا
فاجعل ایّھما شئت مبتدأ والآخر خبرًا یعنی ایّھما قدمتہ ھہنا فھو المبتدأ وایّھما
اخرتہ فھو الخبر وحینئذ یجب تقدیم المبتدأ علی الخبر اذا لم یکن قرینۃ لانہ
لواخر یلزم الالتباس امّا اذا کان قرینۃ معینۃ یکون احدھما مبتدأ والاٰخر خبرًا
فیجوز تاخیرہ لعدم الالتباس نحو بنونا بنوا ابنائنا فان قولھم بنوابنائنا مبتدأ وبنونا
خبرہ لانّہ لوجعل بالعکس لانقلب المعنی لان ابناء الابناء منزلون منزلۃ الابناء
لا ان الابناء منزلون منزلۃ ابناء الابناء وعلی ھذا القیاس قولھم ابوحنیفۃ
ابویوسف فانّ ابویوسف مبتدأ وابوحنیفۃ خبر لانّ الغرض تشبیہ ابویوسف
بابی حنیفۃ لا تشبیہ الثانی بالاول نحو اللہ الٰھنا وآدم ابونا ولکن الحمد نبیّنا
وامّا نحو زید المنطلق والمنطلق زید فھما یقال فیھما انّ الاسم متعیّن للابتداء
والصفۃ للخبر فغیر سدید لانّ الخبر یجوز اشتقاقہ وجمودہ علی الصحیح وقد یکون الخبر جملۃ
لانّ الحکم کما یقع بالمفرد یقع بالجملۃ ولانّ تعریف الخبر یصدق علیھا وکلمۃ قد للتقلیل
اشارۃ الی ان الاصل فی الخبر ان یکون مفردًا لانہ احد جزئی الکلام ولانہ اسرع قبولا
للربط والمراد بالمفرد مالا یکون مرکبًا تامًا فیدخل فیہ نحو حیوان ناطق وغلام رجل
وضاربان وضاربون اسمیۃ وھی التی یکون الجزء الاول منھا اسمًا نحو زید ابوہ قائم فزید
مبتدأ وابوہ مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثانی والجملۃ الاسمیۃ خبر للمبتدأ الاول او فعلیۃ
وھی التی یکون الجزء الاول منھا فعلا نحو زید قام ابوہ فزید مبتدأ وقام فعل وابوہ
فاعلہ والجملۃ الفعلیۃ خبر المبتدأ او شرطیۃ نحو زید ان جاءنی فاکرمتہ فزید مبتدأ
وان جاءنی شرط واکرمتہ جزاؤہ والجملۃ الشرطیۃ خبر المبتدأ فاختلفوا فی وقوع الجملۃ
الشرطیۃ خبرًا فذھب بعضھم الی ان الخبر ھو الشرط او الجزاء جمیعًا لانھما بمنزلۃ جملۃ
واحدۃ وذھب بعضھم الی انّ الخبر ھو الشرط او الجزاء وبعضھم الی ان الجزاء وحدہ ومنھم
من ذھب الی ان الجملۃ الشرطیۃ لا یصح وقوعھا خبرًا کالامر والنھی وغیرھما من الانشاءات
او ظرفیۃ سواء کانت ظرف زمان او مکان او جارًا یجری الظرف کالجار والمجرور فانہ
یجری مجری الظرف فی اقتضاء العوامل واعلم انّ ظرف الزمان لا یصح وقوعہ خبرًا

عن ذات لا یکون متجدداً فلا یصح ان یقال زید یوم الجمعة ویصح ان یقال الهلال یوم الجمعة وانّ حروف الجر التی تقع خبرا عن المبتدأ انما هی من والی وفی واللام والباء والکاف وعلی وعن دون ما دونها ثم اختلف النحاة فی الخبر الظرف فمنهم من ذهب الی ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب الی ان الخبر هو الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الی ان الخبر هو الفعل والظرف جمیعا نحو زید خلفک وعمرو فی الدار فزید مبتدأ وخلفک خبره وکذا عمرو مبتدأ وفی الدار خبره اعلم ان النحو بیین اختلفوا فی تقسیم الجمل فمنهم من ذهب الی انها اربعة اقسام وهی المشهورة المذکورة فی المتن ومنهم من ذهب الی انها ثلثة اقسام وادرج الظرفیه فی المفرد ومنهم من ذهب الی انها علی قسمین وادرج الشرطیة فی الفعلیة والظرفیة فی المفرد والظرف ای الخبر الظرف سواء کان ظرف زمان او مکان او ما یجری مجراه متعلق بجملة ای بفعل مذکور او مقدر من الافعال العامة غالبا لدلالة علیه وهی الکون والثبوت والحصول والوجود ویجوز تقدیر فعل من الافعال الخاصة عند قرینة والظرف المتعلق بالمذکور یسمی ظرفا لغوا لانه اذا تعلق بالعامل المذکور کان العمل للعامل لا له فهو یلغو عن العمل والظرف المتعلق بالمقدر یسمی ظرفا مستقرا بفتح القاف اسم مفعول لمتعلقه بالاستقرار ولان العامل العام اذا حذف انتقل ضمیره الی الظرف فیسمی مستقرا لاستقرار الضمیر فیه وهذا اولی من الاول لانه لا یلزم تقدیر العامل الماخوذ من الاستقرار بخصوصه حتی یختص هذا الاسم عند الاکثر ای عند اکثر النحاة وهی ای تلک الجملة هکذا وجد فی کثیر من النسخ ووجد فی بعضها وهو فتذکیره باعتبار الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ویجوز ان یرجع هذا الضمیر الی الجملة بلا تاویل والتطابق بینه وبین المرجوع الیه غیر واجب لان المؤنث بالتاء علی نوعین احدهما ما لا یکون له مذکر کشبهة فان مذکره غیر مستعمل اذ لا یقال شبه والثانی ما یکون له مذکر کقائمة فان مذکرها مستعمل اذ یقال فی المذکر قائم ووجوب التطابق بین الضمیر والمرجوع الیه انما هو فی النوع الثانی لا فی النوع الاول وما نحن بصدده من النوع الاول استقر مثلا او حصل او ثبت تقول زید فی الدار

تقدیرہ ای تقدیر هذا الکلام زید استقر فی الدار لان اصل الفعل للفعل فتقدیرہ عاملاً فی الظرف احری ولانہ اذا وقع صلۃ یقدر بجملۃ لامحالۃ فکذا اذا وقع خبراً ولان الظرف المستقر یعمل بقیامہ مقام عامل فجعلہ فرعاً للفعل الذی هو الاصل فی العمل اولی من جعلہ فرعاً لفرعہ وانما قال عند الاکثر لان الاقل من النحاۃ ذهبوا الی ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقدیر زید فی الدار زید مستقر فی الدار لان الاصل فی الخبر الافراد ولان المحذوف لو کان فعلاً لافاد نحو زید فی الدار التقوی ولیس کذلک ولان الحذف وقع من الضمیر لانتقالہ الی الظرف والقول بعری الاسم عنہ اولی من القول بعری الفعل عنہ لا یقال ان اسم الفاعل مع فاعلہ مرکب من مسند و مسند الیہ فیکون کلاماً وجملۃ لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا یعمل لکونہ اسماً واصل الاسم ان لا یعمل الا انہ لمشابہتہ الفعل یعمل لکن لما لم یکن عملہ بالاصالۃ بل بالمشابہۃ فرض عملہ کلا عمل ثم علی التقدیرین المذکورین یکون فی الظرف ضمیر عائد الی المبتدأ انتقل من المقدر الیہ مرتفع بہ کاد تقلعہ بالمنتقل منہ ویدل علیہ مجیئ الحال منہ نحو زید فی الدار قاعداً فان قاعداً حال من الضمیر فی الظرف لا مما فی المقدر اذ لو کان لصح تقدیمہ وهو غیر صحیح وجواز الابدال عنہ نحو قولہ تعالی وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ علی الاکثر فان الوزن مبتدأ و یومئذ خبرہ والحق بدل من الضمیر الذی هو مستکن فی یومئذ ولا یجوز ان یکون الحق صفۃ للوزن للزوم الفصل بین الموصوف والصفۃ بالخبر حینئذ وهو ممتنع ولا یجوز ایضاً ان یکون الحق خبراً للوزن و یومئذ منصوباً بالوزن لانہ مصدر معرف بلام التعریف والمصدر المعرف بہا عملہ قلیل و اذا عرفت ذلک فاعلم ان القول بتقدیر العامل فی الظرف سواء کان جملۃ او مفرداً انما هو عند البصریین واما الکوفیون فالظرف عندهم لا یتعلق بشیئ ولا یحتاج الی تقدیر شیئ واختارہ ابو العباس من المتأخرین ولابد فی الجملۃ ای فی الخبر الجملۃ وکذا فی الخبر المفرد والمشتق والماؤل بہ ان الضمیر فی المفرد غیر لازم کما فی المفرد الغیر المشتق نحو زید انسان او حجر ولذا اختص الجملۃ بالذکر من ضمیر ای عائد من الجملۃ رابط لیعود الی المبتدأ فیربطہا بہ وانما اشترط وجود العائد فیہا لان الجملۃ من حیث هی هی مستقلۃ بنفسہا مستغنیۃ عن الربط بغیرہا واذا ارید تعلقہا بشیئ من المبتدأ او ذی الحال فلابد فیہا من عائد رابط

يرتبطها به وهو اعم من ان يكون ضميرا كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مرّ من الامثلة وغيرها
كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر كقوله تعالى اَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ
وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وهذا زيد قائم والشان
زيد عالم ومقولى زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعالى اِنَّ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ
اِنَّا لَا نُضِيْعُ اَجْرَ مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى
ولا ضمير ههنا الا ان عموم مَنْ اَحْسَنَ عَمَلًا قام مقام الضمير لان مَنْ اَحْسَنَ
عَمَلًا وَالَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ ينتظمهما معنى واحد فبهذا العموم
يربط الجملة بالسابقة وحسن ان هو خبر المبتدأ
لانها لا تدخل الا على المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
الكافية وغيره لكان اولى ليكون شاملا لما ذكرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمير
الا ان يقال صرح بالضمير لكثرته بالنظر الى غيره من الروابط وانما اكتفى فى الجملة الواقعة
خبرا بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف فى الجملة الواقعة حالا لان الحال تاتى فضلة
بعد تمام الكلام واحتيج فى الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج
الى زيادة رابطة واذا تقرر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبرا عن اسم ليس
بشرط نحو زيد ان ياتنى اكرمه فيكفى عود ضمير واحد وان كانت خبرا عن اسم الشرط نحو
من يكرمنى اكرمه فلابد من ضمير فى كل واحد من الجملتين المحكية بعد القول نحو قال زيد عمرو
قائم فهو مفعول فى المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما لم يلزم
عود الضمير فى الجملة التى وقعت خبرا او صفة او صلة او حالا لانها اما نفس الاول او بعض منه
ويجوز حذفه اى حذف الضمير الرابط ولا يجوز حذف غيره من الروابط فان كان اللام فلا يحذف
لانه لا ينساق الذهن مع الحذف الا الى الضمير وان كان المظهر موضع المضمر فلنكتة[1]
فانها تفوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف وانما يجوز حذف
الضمير عند وجود قرينة دالة عليه دل كلام المص على ان الحذف شائع كثير كلما وجدت
قرينة والامر ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المجرور بمن اذا كان فى جملة اسمية يكون
المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما فى غيرها ففى المرفوع لا يجوز الحذف وفى المنصوب والمجرور
سماعى نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين اى منه فان قوله السمن مبتدأ

[1] اى فلا يحذف لنكتة ١٢

ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثانی والجملة فی محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول والضمیر محذوف تقدیره السمن منوان منه بدرهم ومنه فی محل الرفع بانه
صفة منوان وهو الذی یصحح وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذکر السمن
ثم جری ذکر منوان بدرهم بعده علم انه منه فاستغنی عنه وکذلک قوله البر الکر
بستین فان البر مبتدأ والکر مبتدأ ثان وبستین خبر المبتدأ الاول والجملة فی محل
الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمیر محذوف وهو منه وانما حذف لانه لما ذکر
البر ثم الکر بستین بعده علم انه منه فاستغنی عنه ومنه فی هذا المثال فی محل
النصب بانه حال وجاز تقدیمه علی بستین وان کان عاملا معنویا وتقدیم الحال
علیه لایجوز الا اذا کانت ظرفا لان لفظ الحال وهو منه ایضا جار ومجرور فاشبه
الظرف ثم الکر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمد المن واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجمل التی لها محل من الاعراب محصورة
فی سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف الیه والشرط والجزاء الجازم
وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب کذا الجمل التی
لیس لها محل من الاعراب محصورة فی سبعة اقسام المستأنفة ویسمی ابتدائیة کما تسمی
الجملة التی صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسیریة نحو قوله تعالی وَأَسَرُّوا النَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ فجملة الاستفهام مفسر للنجوی والمجاب بها
القسم والواقعة جوابا لشرط غیر جازم کلو ولولا ولما وکیف او جازم لم یقترن
بالفاء ولا باذا الفجائیة والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب
وکلمة قد فی قوله وقد یتقدم الخبر علی المبتدأ للتقلیل اشارة الی ان الاصل فی الخبر
ان یکون متأخرا لان بیان قلته یستلزم اصالة تأخیره فکانه قال والاصل فی الخبر
ان یتأخر وقد یتقدم علی المبتدأ وانما کان الاصل فی الخبر ان یکون متاخرا لکونه
صفة فی المعنی والصفة لفظا ومعنی یجب ان یکون متأخرا فلا اقل من ان یکون
اولی به ولکونه محکوما به وحق المحکوم به ان یکون متأخرا کما ان اصل المبتدأ
التقدیم لکونه موصوفا فی اللفظ والمعنی والموصوف لفظا ومعنی یجب ان یکون
مقدما فلا اقل من ان یکون اولی به ولکونه محکوما علیه وحق المحکوم علیه ان

يكون مقدمًا فإن قلت هذا الدليل يجري بعينه في الفاعل فينبغي أن يقدم
على الفعل أيضًا قلت إنما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضي مما يعمل إذا لم يكن
هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملًا وداعيًا إلى ذكره بعد إيراده ومرتبة
العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى ما دعي إليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
وفي الدار خبر مقدم ويجوز أي ولا يمتنع أن يكون للمبتدأ الواحد أخبار كثيرة أي متعددة
سواء كانت اثنين أو أكثر لأن الخبر حكم ويجوز أن يحكم على شيء بأحكام كثيرة كالصفات
وإنما فسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لأن تكثر الأخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر وواجب وهو ما لم يتم المعنى بدونه نحو الخل
حلو حامض والأبلق أسود أبيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
للوجوب والجواز ليتناول القسمين وإنما قيد المبتدأ بالواحد لأنه لو لم يقيده
به ليتبادر الذهن إلى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الأخبار للمبتدأ
المتعدد لأنه شائع كثير لا يحتاج إلى البيان ولذا أصله والمقصود جواز
تكثر الأخبار للمبتدأ الواحد لأنه قليل يحتاج إلى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ
بالواحد لئلا يتبادر الذهن إلى غير ذلك وتصريحًا بالمقصود ويجوز أن يكون المبتدأ
متعددًا والخبر واحدًا نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والحامض من الطعوم ولم
يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه أقل قليلًا في الكلام فالتحق بالعدم ثم اعلم أن النحاة
جعلوا المبتدأ منقسمًا إلى قسمين قسم منه ما يكون مسندًا إليه له خبر مسند إلى ذلك المبتدأ
كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندًا إليه بل هو مسند إلى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ وأما المجرد عن العوامل اللفظية فشرط فيهما فالشيخ رح لما فرغ عن بيان القسم
الأول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيفاء للقسمين بالبيان فقال واعلم أن لهم
أي للنحاة قسمًا آخر من المبتدأ أي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندًا إليه
ليس مسندًا إليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الأول
للمبتدأ اعلم أن القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فإنهم
لم يجدوا فيه وجهًا من الإعراب سوى الابتداء وتابعهم المصنف رح والشيخ ابن الحاجب
وقال بعضهم في توجيه رفعه أنه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو أقائم الزيدان أن بأنه

اصلہ اقائمان الزیدان فوضع المظہر موضع المضمر فقال قائم الزیدان ثم اقتصر علی احدہما تحرزاً عن التکرار فصار اقائم الزیدان فارتکب ذلک التکلف فراراً عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر و اذلک فی بیان المبتدأ علی القسم الاول وتابعہ العلامۃ النحریر سعد الدین التفتازانی رح وھو ای القسم الاخر من المبتدأ صفۃ ھی اعم من ان تکون مشتقۃ کناصر ومنصور وکریم او مایجری مجراھا کالاسم المنسوب نحو مصری فانہ جار مجری المشتقۃ فی توافق المعنی لان نحو مصری یدل علی ان مبہمۃ ماخوذ مع بعض اوصافہا کناصر وقعت بعد حرف النفی کما ولا وان النافیۃ نحو ان ضارب الاعمرو ولو قال بعد النفی لکان اخصر و اشمل لان الشرط ھو الاعتماد علی النفی دون حرفہ سواء کان النفی مستفاداً من حرفہ او ماھو بمعناہ کانما قائم الزیدان ای ما قائم الا الزیدان او من حرف یجری مجری حرفہ نحو غیر قائم الزیدان لانہ بمنزلۃ ماقائم الزیدان نحو ما قائم زید مثال للصفۃ التی وقعت بعد حرف النفی فالصفۃ فیہ مبتدأۃ ولیست بمسندۃ الیہا وزید فاعلہا الساد مسد الخبر فی اتمام الجملۃ ویجوز ان یکون الصفۃ خبراً وبعدھا مبتدأ او بعد حرف الاستفہام وقیل لا خوا اقائم زید مثال للصفۃ التی وقعت بعد حرف الاستفہام فالصفۃ فیہ مبتدأۃ ولیست بمسندۃ الیہا وزید فاعلہا الساد مسد الخبر فی اتمام الجملۃ یجوز ان یکون الصفۃ خبرا وما بعدھا مبتدأ وانما قیدت الصفۃ بوقوعہا بعد حرف النفی او الاستفہام لیتحقق الاعتماد واحترز بہ عن نحو قائم زید فان الصفۃ فیہ لیست بمبتدأۃ لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والکوفیین وانما اشترط اعتمادھا علی احد ھذین الحرفین لانہا اذا اعتمدت علی غیرھما کانت جاریۃ علی صاحبہا خبراً او صفۃ او حالا فلا یکون مبتدأ بشرط ان ترفع تلک الصفۃ اسماً ظاہراً ای غیر مضمر مستتر بالحمل علی عموم المجاز او بارادۃ المعنی اللغوی منہ لیدخل فیہ مثل قولہ تعالی اراغب انت واقائم انت لان المضمر المنفصل غیر مستتر ویخرج عنہ مثل اقائم الزیدان لان الصفۃ فیہ ترفع مضمراً مستتراً فلم یکن مبتدأۃ بل خبراً کذا فی بعض شروح الکافیۃ ولقائل ان یقول لا یصح ھذا الحد بعد ھذا التعمیم و ارادۃ المعنی اللغوی من الظاہر ایضاً لانہ ینتقض جمعا بانہ لم یصدق علی صفۃ ترفع مضمراً مستتراً عائداً الی الفاعل

فی باب التنازع نحو ضارب ومکرم زیدًا اذا اعمل الثانی علی مذهب البصریین وینتقض منعًا بنحو اقائم ابوه زید فان زیدًا مبتدأ واقائم خبره مع انہ یصدق علیه الحد للقسم الثانی من المبتدأ فلم یکن مانعًا واجیب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف النفی او الاستفهام ان تعتمد علیه فی العمل وفی المثال المذکور اعتمدت علی المبتدأ فی العمل وبان القائم فیه مبتدأ وابوه فاعله السّادّ مسدّ خبره وهذه الجملة خبر زید فیکون اقائم قسمًا ثانیًا للمبتدأ فی الجملة فلا اشکال ثم الجار والمجرور فی قوله بشرط ان ترفع حال من ضمیر وقعت ای صفة وقعت حال کونها متلبسةً بشرط الخ او خبر مبتدأ محذوف ای هی متلبسة بشرط الجملة او معترضة نحو ما قائم الزیدان واقائم الزیدان هذان المثالان للصفة التی وقعت بعد حرف النفی وحرف الاستفهام فهی مبتدأة ولیست بمسندة الیها والزیدان فاعلها السّادّ مسدّ الخبر فی اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقدیره هما وهذان ای المثالان متلبسان بخلاف ما قائمان الزیدان فانّ الصفة فیهما ترفع مضمرًا مستترًا عائدًا الی الزیدان ولو کانت رافعة للظاهر لما جاز تثنیتها لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا کان مسندًا الی الظاهر وجب توحیده فلا یکون الصفة الا خبرًا اعلم ان اسماء الافعال عند من جعلها مبتدأ داخلة فی القسم الثانی من المبتدأ واما عدم وقوعها بعد حرف النفی او حرف الاستفهام فلکونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فیکفی وقوعها مبتدأ وکونها مشارکة للقسم الاول فی کونها اسمًا مجردًا عن العامل اللفظیة کما کانت الصفة کذلک ثم لما فرغ عن بیان المبتدأ والخبر شرع فی بیان خبر انّ واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات **فصل خبر انّ واخواتها** ای اشباه انّ وامثالها وهی خمسة انّ وکانّ ولکن ولیت ولعل فهذه الحروف الداخل علی المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ویسمّی اسم انّ واخواتها وترفع الخبر ویسمّی خبر انّ واخواتها وخبر اخواتها وهو المسند جنس یتناول کل ما هو مسند کخبر المبتدأ وخبر کان وغیرهما وقوله بعد دخولها ای بعد دخول احدی الحروف علیه فصل یخرج ما ذکرنا من الاشیاء ومعنی دخولها علیه ورودها علیه لاعطائها حکمها اللفظی لمدخولها فلا یشکل الحد بنحو یضرب فی قولک انّ زیدًا یضرب اخواه فان یضرب فیه من حیث انه مسند الی اخواه لا یکون مما دخل علیه انّ بالمعنی المذکور

خبر انّ واخواتها

بل انما دخلت بذلك المعنى على الجملة اغنى يضرب مع فاعله وهذا الجواب يعنى عما اجاب
بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لا احتياج الى تكلف بعيد
لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف على انه يلزم
ح استدلاله قوله بعد دخولها والى هذا اشار فى الفوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم فان
قائم مسند بعد دخول ان وحكمه اى وحكم خبر ان واخواتها فى اقسامه اى فى كونه مفردا
او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفى احكامه من وقوعه
متعددا او متواحدا او مثبتا او منفيا او محذوفا وفى شرائطه من وجوب العائد عند كونه جملة
او مفردا مشتقا او ماولا به لفظا او تقديرا وعدمه عند عدمه كحكم خبر المبتدأ ولا يجوز تقديمه
اى تقديمه ان واخواتها على اسمها هذا شروع فى ما يخالف به خبر ان واخواتها خبر
المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من وجهين احدهما انه لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها
على اسمها اذا لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيد او يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه كما
عرفت وانما لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها لكراهتهم ان يجعلوا هذه الحروف
متصرفة تصرف الافعال او تنبيها على ان عملها عمل الفعل الفرعى اذ عملها فرعى او على
الفصول بينها وبين ما شبهت به من الفعل والثانى ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى
الاستفهام خبرا عن هذه الحروف فلا يقال ان ابن زيد ويجوز ان يقع خبرا عن المبتدأ نحو
اين زيد الا اذا كان ظرفا اى لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمائها فى جميع الاوقات
الا وقت كونه ظرفا فح يجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو ان فى الدار زيدا و
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من
البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وانما جاز تقديم الخبر على اسمها اذا كان معرفة
لمجال التوسع فى الظروف حيث اتسعوا فيها بما لم يتسعوا فى غيرها لكثرة وقوعها فى
كلامهم وينبغى ان يعلم ان الخبر الظرف لا يتساوى خبر المبتدأ فى التقديم لان خبر
ان اذا كان ظرفا يتقدم تقدما غالبا شائعا حتى يكاد ان لا يجوز تأخيره سواء
كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا
بلام الابتداء لا يتقدم لئلا يزول صدارته نحو ان زيدا لفى الدار ثم اعلم ان البصريين
ذهبوا الى ارتفاع خبر ان بهذه الحروف والكوفيون ذهبوا الى ارتفاعه بما ارتفع به

اسم كان واخواتها

عند كونه خبرًا للمبتدء ولمّا فرغ عن بيان خبر انّ واخواتها شرع في بيان اسم كانَ واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان واخواتها لم يذكر الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لانه ادرجه في الفاعل لانه فاعل عنده وليس بملحق به وذهب بعض النحاة الى انه ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام به اختاره المص؁ فلم يدرجه في الفاعل بل ذكره على حدة وهي كَانَ وَصَارَ وَاَصْبَحَ وَاَمْسىٰ وَاَضْحىٰ وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ وَمَازَالَ وَمَا انفكّ وَمَا برح وما فتئ ومادام وليس فهذه الافعال الناقصة وما اشتق منها تدخل ايضًا على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمّى اسم كان واخواتها وتنصب الخبر ويسمى خبر كان واخواتها فاسم كان واخواتها هو المسند اليه جنس يشمل كل ما هو مسند اليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها اى بعد دخول تلك الافعال يخرج به الاشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشكل الحدّ بنحو زيد في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائمًا فانّ زيدًا مسند اليه بعد دخول كان ويجوز في الكل اى في هذه الافعال بلا اختلاف بين النحاة تقديم اخبارها على اسمائها اى الافعال وتجويز تقديم المنصوب على المرفوع لقوّتها في العمل نحو كان قائمًا زيد وكان لخالد صديقك كان خيرًا من زيد شرّ من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل من الاسم والخبر او واحد منهما لفظيا لعدم الالتباس حينئذ بخلاف ما اذا كانا مقصورين نحو ما كان عيسى موسىٰ فانه يتعين فيه الاوّل للاسمية بقرينة لفظية او معنوية وعلى نفس الافعال عطف على اسمائها اى ويجوز تقديم اخبارها على نفس تلك الافعال ايضًا كما يجوز في الكل تقديم اخبارها على اسمائها الا انّ ذلك لا في الكل بل في التسعة الاول جمع الاولى وهي من كان الى راح نحو قائمًا كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من الافعال التسعة وانما جاز تقديم الاخبار على نفس الافعال لكون العامل فعلا وهو عامل قوىّ يصح تقديم معموله عليه ولا مانع يمنع تقديمه عليه ولا يجوز ذلك اى تقديم الاخبار على نفس الافعال في ما اى في فعل يكون في اوّله ما مصدرية كما في ما دام او نافية كما في نظائرها وانما لم يجز تقديم الاخبار على نفسها في اوّلها ما لوجود المانع وهو كون ما مصدرية او نافية لانّ كليهما يمنع تقديم ما في حيزهما

علیہما لان ما المصدریۃ وحرف النفی یستحقان الصدارۃ خلافًا لابن کیسانَ فی غیر ما دام لعدم المانع معنًی لتاویلہ ایاھا بالمثبت لان معنی ھذہ الافعال النفی ودخول ما النافیۃ علیہما یدل علی الاثبات لان نفی النفی اثبات فکانت بمنزلۃ کان فمعنی مازال زید عالمًا کان زید عالمًا دائمًا واجیب بان صورۃ ما التی یستحق الصدارۃ کافیۃ فی منع تقدیم اخبارھا علیہا واذا کان ذلک فلا یقال قائمًا مازال زید بتقدیم الخبر علی نفس الفعل وھو مازال وفی لیس ای فی تقدیم خبرہ لیس علی نفسہ خلاف ای خلاف النحاۃ فقد ذھب سیبویہ الی ان حکمہ حکم ما فی اولہ ما لکونہ بمعنی النفی فی امتناع تقدیم معمول النفی علیہ وذھب اکثر البصریین الی ان حکمہ حکم کان لعدم کون ما فی اولہ وباقی الکلام فی ھذہ الافعال یجیٔ فی القسم الثانی وھو الفعل ان شاء اللہ تعالی ثم لما فرغ عن بیان اسم کان واخواتہا شرع فی بیان اسم ما ولا المشبہتین بلیس وھو القسم السابع من المرفوعات فقال

اسم ما ولا المشبہتین بلیس

فصل اسم ما ولا المشبہتین بلیس من حیث النفی والدخول علی المبتدأ والخبر یرتفع بہما الاسم عند الحجازیین لذلک الشبہ وعند بنی تمیم اسماھما یرتفعان بالابتداء وھو المسند الیہ جنس یتناول لکل ما ھو مسند الیہ وقولہ بعد دخولہما ای بعد دخول ھذین الحرفین فصلٌ احترز بہ عن غیرہ من المسند الیہ وبما مر من معنی الدخول لا یشکل الحد باخوہ فی مثل ما زید یضرب اخوہ ایضًا نحو ما زیدٌ قائمًا ولا رجلٌ افضل منک فزید ورجل کل واحد منہما اسم مسند الیہ بعد دخولہما ولا ویختص لا بالنکرۃ ویعم ما بالمعرفۃ والنکرۃ اشارۃ الی الفرق بین ما ولا فالفرق بینہما من ثلثۃ وجوہ احدھا ان لا لا تدخل فی المعارف بل یختص دخولہا بالنکرات وھو قلیل ایضًا بخلاف ما فانہا تدخل فی المعارف والنکرات والثانی ان لا للنفی مطلقا وما لنفی الحال والثالث ان لا یجوز دخول الباء فی خبرھا ویجوز ذلک فی خبر ما ولھذا کان مشابھۃ ما بلیس اکثر من مشابھۃ لا لانہ اذا لیس لنفی الحال ویجوز دخول الباء فی خبرہ کذلک ثم اعلم ان لا فی قولہ نعم فنادوا ولاتَ حِینَ مَنَاصٍ ھی لا المشبہۃ بلیس زیدت علیہا تاء التانیث کما زیدت فی ربۃ وثمۃ للتاکید واختلف بذلک حکمہا حیث اختص دخولہا علی الاحیان ولا یکون من معمولیہا الا واحدٌ اولم یجز ظہورھما معًا وھذا ما ذھب الیہ الخلیل وسیبویہ

ذهب الاخفش الى ان لا هى لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخص دخولها بالاحيان ايضاً وقوله حِينَ مَنَاصٍ منصوب بها وخبره محذوف اى لات حين مناص لهم عندة وروى عنه انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولات كان حين مناص وعندهما انه منصوب على انه خبر واسمها محذوف اى ولات الحين حين مناص بمعنى ليس الحين حين مناص وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اى ليس حين مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع فى بيان خبر لا لنفى الجنس ويسمى لا هذا لا التبرية ايضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال

فصل خبر لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى الحكم عن الجنس وصفة عنه اذ لا رجل قائم مثلاً لنفى القيام عن جنس الرجل لا لنفى جنس الرجل نفسه ذلك فى بعض الشرح هذا وان كان مسلماً لكن الشائع الكثير فى خبر لا هذه ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفى الوجود عن الشئ هو نفى نفس الشئ فيكون نفى الوجود عن الجنس هو نفى نفس الجنس فلذلك قالوا لا لنفى الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة حال بعض الافراد والاطراد فى وجه التسمية به غير لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما فى بعض الشرح لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها وهو المسند جنس بيننا ولكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها اى بعد دخول لا فصل خرج به غير المحدود وانطبق الحد على المحدود وبما مضى من معنى الدخول لا ينتقض الحد بنحو يضرب فى مثل لا رجل يضرب لخوفه رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها الذى يليها واختلفوا فى رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فهذه هى مع اسمها فى محل الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشرى انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل على بيان المرفوعات شرع فى بيان المقصد الثانى المشتمل على بيان المنصوبات فقال

المقصد الثانى فى المنصوبات

ذكرها عقيب المرفوعات لاشتراكها فى ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمراً وان المنصوب فى اللفظ قد يكون مرفوعاً فى المعنى وبالعكس كما فى باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمراً ولهذا كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشئ المقصود بالبيان يقتضى كثرة الاهتمام بذكر

خبر لا النفى الجنس

لہ اى لا التى لنفى الجنس

المقصد الثانى فى المنصوبات

ذلك الشئ وكثرة الاهتمام بذكر الشئ يوجب تقديمه ولكون النصب خفيفا باعتبار
الفتحة التي هي الاصل في اعراب النصب والخفيف يعلو على الثقيل ثم واحد
المنصوبات منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو الالف
والنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل رأيت مسلما لانه منصوب مع انه غير مشتمل
على علم المفعولية وعلى طرده مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء
والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة الجر فهو مسلمات
منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية
بلا دخول الجار عليه والمراد بالالف النائبة مناب الرفع والياء النائبة مناب النصب
فلا يرد الف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين الاسماء المنصوبة
اثنا عشر قسما المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه وقد اشار الشاعر بهذه المفاعيل الخمسة بقوله **شعر**

حمدت حمدا احامدا او حميدا + رعاية شكره دهرا مديدا

وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا عنه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه
اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت
البيت اذ اصله دخلت الى البيت وان يقال مفعولا عليه في قول المتلمس ابيت جنب
العراق والدهر اطعمه + اي على جنب العراق فحذف الجار والمجرور واوصل الفعل ولم يقل
احد واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول
المطلق والحال والتميز والمستثنى واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب بلا التي
لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس لما فرغ عن تعداد المنصوبات شرع في تعريفاتها وتفصيل
كل منها فقال **فصل** المفعول المطلق يسمى مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عداه
او لعدم تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر
المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتدأ منها بالمفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول به فانه تارة يقيد بالحرف فاخر عنه ثم ذكر المفعول به مقدما على المفعول فيه
والمفعول له والمفعول معه جميعا تتقيد بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد بحذف فا على
وجه اللزوم كما في لازم النصب فقد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة فجاء تقديمه على المفعول

المفعول المطلق

ثم قوله حمدا مفعول مطلق وقوله حمدت ... وقوله احامدا مفعول به وقوله وحميدا مفعول معه وقوله رعاية مفعول له وقوله دهرا مفعول فيه

له الذی یسوغ ذکره للواسطة فی کل من افراده ثم فذلک علی المفعول معه الذی یجب
فیه ذکر الواسطة وهو ای المفعول المطلق مصدر حقیقة او حکما فلا یرد مثل تربا بمعنی
التراب وجندلا بمعنی ارض ذات حجارة لانه اسم الحدث حکما وان کان اسم العین
حقیقة اذ کل واحد منهما دعاء وفی الدعاء لم یقصد بهما المعنی الحقیقی بل قصد المعنی
المجازی وهو الاهلاک لان الدعاء یقتضی الفعل فاجریا مجری المصدر فاذا قال من دعا علیه
تربا وجندلا فکأنه قال هلکت هلاکا بالتراب والجندل بمعنی فعل مذکور قبله ای قبل
المصدر سواء کان مذکورا حقیقة نحو ضربتُ او حکما نحو فضَرْبَ الرِّقاب ای التقدیر
فاضربوا ضَرْبَ الرقاب او اسما مشتملا علی معنی الفعل نحو زید ضارب ضربا واحترز
به عن المصدر الذی لم یکن الفعل مذکورا قبله لا حقیقة ولا حکما نحو الضرب واقع علی
زید وعن مثل قیامی فی کرهت قیامی لانه وان کان مصدرا والفعل مذکورا قبل لکنه
لیس بمعنی ذلک الفعل لان معنی القیام غیر معنی الکراهة فان قیل ان سوطا فی قولک
ضربت سوطا مفعول مطلق مع انه لیس بمعنی فعل مذکور قبله قیل اصله ضربته ضربا
بالسوط او ضربته ضربَ سوطٍ فکان بمعنی فعل مذکور قبله تقدیرا قال الحدیثی ان کراهتی
فی کرهت کراهتی ان صدرت عن المتکلم بعد صدور الفعل المذکور قبله فهو المفعول المطلق
وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذکور قبله والصادر عن المتکلم الذی یصدر عنه
هذا الفعل کراهة تلک الکراهة فهو المفعول به فان قیل یدخل فی تعریف المفعول المطلق
ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضُرِبَ ضَرْبٌ شدیدٌ فیجب ان ینتصب لانه انما عرف لیعلم
فینتصب کما ان الفاعل انما عرف لیعلم فیرتفع قلنا انه وان کان داخلا فی التعریف لان
نصبه غیر واجب لانه انما عرف لینتصب لکن بعد ان یعلم ان قسما منه یجب رفعه اذا اقیم
مقام الفاعل فکأنه قال وهو منصوب الا فی الموضع الذی قد علمت انه مرفوع فیه وقد
جاء مثل هذا فی المفعول به والمفعول فیه وکذلک فی التمیز فان قسما منه مخفوض وفی المستثنی
فان قسما منه مرفوع علی البدلیة والفاعلیة وقسما منه مجرور کما اذا کان بعد غیر وسوی وسواء
وبعد حاشا فی الاکثر وان کان الغرض من تعریفها تعریف نفسها الا ان ذلک غیر مضر
کما ذکرناه ویذکر ای المفعول المطلق للتاکید اذا لم یکن مدلوله زائدا علی مدلول الفعل
نحو ضربت ضربا او یذکر لبیان العدد ای الوحدة او الکثرة اذا کان مدلول الفعل سواء کان

الفعل مفهومًا من لفظ المصدر نحو جلست جَلسةً او جلستين بفتح الجيم اى جلسة مرة واحدة او مرتين او جَلسات اى مرات كثيرة او من صفة نحو ضربته ضربًا كثيرًا او بذكر لبيان النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القارى بكسر الجيم وقد يكون اى المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرّد والكسائى وعلى قول سيبويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوسًا فى نحو قعدت جلوسًا منصوبٌ بقعدتُ على قولهما وعليه الاكثرون وبجلستُ المقدّر على قوله ثم هذا التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولمّا كان المعلوم من حدّ المفعول المطلق ومن مواضع استعماله ان يكون المفعول المطلق مصدرًا للفعل الذى هو عامله ذكر هذا الكلام تنبيهًا على ان المصدر الذى هو مفعول مطلق قد يكون مغايرًا للمصدر الذى اشتق منه العامل وهذه المغايرة امّا بحسب جوهر الحروف نحو قعدتُ جلوسًا وامّا بحسب الباب نحو قوله تعالىٰ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا او نقول وهذه اشارة الى تقسيم آخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على المقايسة او دفعًا لتوهم من يتوهم ان كونه للتاكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله لانّ التاكيد المعنوى يكون بالفاظ مخصوصة واللفظىّ لا يكون من غير لفظ المؤكد او اشعارٌ بانّه ليس تابعًا لسيبويه فى هذه القاعدة بل كان مخالفًا له وقد يحذف فعله اى عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان اسمًا ايضًا لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازًا منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يحذف حذفًا جائزًا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك خير مقدم خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اى مثل مقولك للقادم اى الذى قدم من السفر خير مقدم فانّ خيرا اسم تفضيل مخفف اخير ولا يتغيّر فى التثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء ومصدريته امّا باعتبار الموصوف كما بيّنه بقوله اى قدمتَ قدومًا خيرَ مقدمٍ ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه وامّا باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لانّ هذا

القول لا یقال الا لمن ظهر علیه امارات القدوم وجوبا عطف علی قوله جوازا فالمعنی وقد یحذف فعله ای عامله الناصب له لقیام قرینة وجوبا ای حذفا واجبا سماعا نحو سقیا وشکرا وحمدا ورعیا ای سقاك الله سقیا وشکرتك شکرا وحمدتك حمدا ورعاك الله رعیا وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلبا للتخفیف لکثرة استعمال هذه المصادر علی السنتهم ولوجود القرینة الدالة وهی دلالة الحال فان سقیا مثلا انما یقال لمن یستحق ان یدعی بالخیر فدلت الحال علی ان التقدیر سقاك الله سقیا لا یقال کیف یجب حذف هذه الافعال وقد جاء اظهارها کما قالوا سقاك الله سقیا وشکرتك شکرا وحمدتك حمدا لانا نقول ذلك کلام المحدثین المولدین ولیس بکلام العرب ولا نحن بصدده فهو کلامهم علی ان بعض النحاة قد ذهب الی ان الحذف انما یجب اذا کان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقیا له وشکرا له وحمدا له وحینئذ لا یتجه الاشکال اصلا ثم لما فرغ عن بیان المفعول المطلق شرع فی بیان المفعول به فقال **فصل** المفعول به الجار والمجرور فی الاصل کان مفعولا لم یسم فاعله للمفعول ای الفعل الذی فعل به ثم صار به فی الاصطلاح بعضا للاسم المصطلح به الضمیر المجرور راجع الی اللام الموصول فی المفعول وعلی هذا القیاس المفعول فیه والمفعول له والمفعول معه وهو اسم ما وقع علیه فعل الفاعل ای تعلق به الفعل بحیث لا یتصور الا به نفیا کان او اثباتا ولهذا لم یکن المفعول به الا للفعل المتعدی فیدخل فیه نحو خلق الله تعالی العالم وما ضربت زیدا فان العالم وزیدا تعلق بهما الفعل بحیث لا یتصور الا بهما وقال بعض المحققین لا امانع من القول بوقوع الخلق علی العالم ولکن وقوعه لا یستدعی وجوبه بل امکانه وکذا لیس المراد بالوقوع النسبة الایجابیة حتی یرد ما ضربت زیدا بل المراد وقوع النسبة اعم من ان یکون سلبیة او ایجابیة ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به اما بغیر واسطة حرف الجر فیکون واحدا کضربت زیدا فصاعدا کاعطیت زیدا درهما واعلمت زیدا عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر کمررت بزید ویسمی ظرفا ایضا وان کان المفعول مع واسطة عاملین وهما الفعل والجار فان کانا ملفوظین یظهر عمل الجار لکونه اقرب ولا یظهر عمل الفعل ای النصب اذ الاسم الواحد لا یقبل اعرابین لکن یظهر نصبه فی تابعه ولذلك یجوز فی المعطوف الجر وهو الاجود والنصب بتقدیر فعل موافق للفعل فی معناه متعد

مفعول بہ

وجوبہ

بنفسه فتقول مررت بزيد عمرو وان شئت قلت وعمرا بالنصب يكون التقدير جاوزت عمرا وان كانا مقدرين كما في قولك خير بالجر لمن قال لك كيف اصبحت فالظاهر الجر ايضا لان المقدر كالملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله وان كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله تعالى وَاخْتَارَ مُوسٰى قَوْمَهُ فالظاهر عمل الفعل لانتفاء ما يمنع ظاهر عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل وذهب هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعهما والبعض الى ان الفاعلية فهو امر معنوي وقد يتقدم على الفاعل كضرب عمرا زيد فذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكره ثانيا فالاولى ان يبدل بيانها ببيان مسئلة تقديم المفعول على الفعل كما فعل غيره الا ان يقال ذكر هذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول وذكرها ثمه من حيث انها من احكام الفاعل وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له حتى يعلم حذف عامله اذا كان شبه الفعل ايضا لكن يجب ان ينبه على ان العامل اعم في الحذف جوازا وفي ما اضمر عامله واما في المحذوف وجوبا سماعيا وفي المنادى والمنصوب بالتحذير فالعامل المحذوف هو الفعل لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب تقديره اضرب زيدا لحذف الفعل بقرينة السؤال ووجوبا عطف على قوله جوازا اي قد يحذف فعله لقيام قرينة حذفا واجبا في اربعة مواضع فان قيل كيف يستقيم الحصر في اربعة مواضع فقد جاء وجوب الحذف في غيرها ايضا كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك والمنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد اي اعني والمنصوب على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي اعني الخبيث والمنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اي اعني المسكين قلنا الاغراء ملحق بباب التحذير لاتحادهما صورة ومعنى لعني باحد الوجوه المذكورة من المدح والذم والترحم ملحق بالمنادى لانه مخصوص من بين امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال من بين امثاله او لان العدد لا يفيد الحصر لما ذهب اليه الجمهور وانما ذكر العدد ليضبط المذكور عند السامع الاول اي الموضع الاول من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به سماعي اي مقصور على السماع وقد مر على القياس لكونه اقل منه نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه والمقصود اما الحث على الفرار عن الرجل ونفسه او على قصر اليد واللسان

عند فعلی لا اول الواو للعطف وعلی الثانی للمصاحبۃ والعطف و انتہوا خیراً لکم معناہ انتہوا یا معشر النصاری من التثلیث ای من قولکم ان اللہ ثالث ثلثۃ وایتوا خیراً لکم وھو التوحید و القرینۃ علی تقدیر الفعل انک اذا نہیت عن شیء ثم جئت بما لا ینہی عنہ بل ھو مما یؤمر بہ انساق الذہن الیہ نحو ایت او اقصد ھذا عند سیبویہ و ذہب الکسائی الی انہ منصوب بتقدیر یکن الانتہاء خیراً لکم و ذہب الفراء الی انہ صفۃ مصدر محذوف ای انتہوا انتہاء خیراً لکم و بعض الکوفیین الی انہ حال و انما اخر ھذا المثال مع انہ عظیم الشان لانہ من القران لان لہ مساساً بما نحن فیہ من وجہ دون وجہ لما ذکرنا من الاختلاف و اھلاً و سہلاً ای اتیت اھلاً لا اجانب ووطیت سہلاً من البلاد لا حزناً وھذا القول یقولہ المزور والمضیف للزائر والضیف لتطیب قلبہ واصابۃ الانس من جہتہ والمعنی انا من اھلک و اتیت اھلاً لا اجانب ومنزلی لک سہل لین لا صعب علیک فی منزلی ونقل المبرد ان ھذا دعاء بنصب علی المصدر تقدیرہ سہلت سہلاً واھلت اھلاً والبواقی من المواضع الاربعۃ وھی ثلثۃ مواضع قیاسیۃ المراد من القیاس ان یکون ھناک ضابطۃ کلیۃ یحذف الفعل حیث حصلت تلک الضابطۃ والثانی ای الموضع الثانی من تلک المواضع التی یجب فیہا حذف الفعل الناصب للمفعول بہ التحذیر ھو فی الاصل تخویف شیء عن شیء و تبعیدہ عنہ و فی عرف النحاۃ صار اسماً لقسم من اقسام المفعول بہ وھو ما ذکرہ و انما کان حذف فعلہ واجباً لفقدان الفرصۃ فی التلفظ بہ و لان المقام یقتضی حذفہ لان ھذا یذکر فیما اذا کانت البلیۃ مشرفۃ والوقت ضیق و المتلفظ بہ یخشی انہ ان یتلفظ الفعل وقع المحذر فی البلیۃ فیحذف الفعل و یکتفی بذکر المحذر منہ وھو ای التحذیر معمول ای مفعول بہ بتقدیر اتق ونحوہ من احذر وباعد وجانب و لو قال بدل قولہ بتقدیر اتق وبعد لکان اولی لا یقال اتقیت زیداً من الاسد بمعنی نحیتہ فلا یخلو قولہ بتقدیر اتق عن سماحۃ واحترز بہ عن المفعول الذی لیس معمولاً بتقدیر اتق نحو زیداً فی جواب من قال من اضرب فانہ معمول بتقدیر اضرب فلا یکون مما نحن فیہ تحذیراً منصوب علی انہ مفعول مطلق او علی انہ مفعول لہ للتقدیر او لذکر مقدر ای ذلک المفعول المحذر تحذیراً مما بعدہ من حرف جر و کلمۃ ما موصوفۃ او موصولۃ والظرف صلۃ او صفۃ لہا والضمیر فی بعدہ راجع الی المعمول والجملۃ

الثانی التحذیر

وقعت صفۃ لقولہ معمول ای ذلک المعمول تحذیراً من لاسم الذی او من اسم ثبت بعد
ذلک المعمول واحترز بہ عن المعمول بتقدیر اتق لکن لا تحذیر مما بعدہ کما تقول ایاک
قال لمن اتقی فانہ لا یکون مما نحن فیہ نحو ایاک والاسد مثال المعمول بتقدیر اتق تحذیراً
مما بعدہ واصلہ اتقک والاسد لکنہ لما لزم اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی شئ واحد
وجب قلب الثانی بالنفس فی غیر افعال القلوب فصار اتق نفسک فی الاسد فاذا حذف
اتق لضیق المقام حذف النفس لانتفاء الضرورۃ وھی اضمار ضمیری الفاعل و
المفعول ثم قلبت المنصل بالمنفصل لفقد ما یتصل بہ ثم قولہ الاسد عطف علی
ایاک ومعنی الکلام اتق نفسک من الاسد اتق الاسد من نفسک وقد یجیئ متکلما
ایضا وایاک والشر وانما اختار التمثیل بالضمیر المخاطب تنبیہا علی ان الاغلب
فی ھذا القسم من التحذیر عند کونہ ضمیراً ان یکون مخاطبا وقد یکون اسما ظاہراً
مضافا الی المخاطب نحو نفسک والشر واما القسم الثانی فیستوی فیہ
الاسماء الظاہرۃ والمضمرات کلہا وانما قدم ھذا القسم من التحذیر علی القسم الآتی منہ
لا تفاقہم علی وجوب الحذف فیہ بخلاف القسم الآتی لان بعض النحو بین جوز اظہار
الفعل فیہ نظراً الی ان تکرار المعمول لا یوجب حذف العامل نحو قولہ تعالیٰ اِذَا دُکَّتِ الْاَرْضُ دَکًّا
دَکًّا واجیب عنہ بان الموجب للحذف ہو عدم الفرصۃ فی ذکر العامل مع ذکر
المحذر منہ علی ابلغ الوجوہ لان التکرار موجب او ذکر علی صیغۃ الماضی المجہول المحذر
منہ مفعول ما لم یسم فاعلہ ومنہ متعلق بالمحذر مکرراً نصب علی انہ حال
من المحذر منہ وھذہ الجملۃ معطوفۃ علی ناصب تحذیرا و فی ھذا احتراز عن قولک
الطریق من غیر تکرار فانہ لا یکون مما نحن فیہ نحو الطریق الطریق مثال المحذر منہ
مکرراً ای اتق الطریق او بعدھا وکذلک نحو الصبی الصبی الجدار الجدار ای اتق
الصبی ان تطأہ واتق الجدار ان یسقط علیک وانما کرر المحذر منہ للتاکید ثم اعلم
ان تعریف التحذیر یشکل بما ذکرہ بقولہ تعالیٰ نَاقَۃَ اللّٰہِ وَسُقْیَاہَا فان المفسرین صرحوا بانہ
منصوب علی التحذیر ای احذروا ناقۃ اللہ وسقیاھا ولم یذکر المحذر منہ مکرراً ولا تکرار
الناقۃ والسقیا فکان ہذہ التعریف نوع من التحذیر وھو ما یجب حذف عاملہ لکن التعلیل
بعدم الفرصۃ فی التلفظ بالعامل یستدعی وجوب حذف العامل فی جمیع مواضع التحذیر

الثالث: ما اضمر عامله على شريطة التفسير

الّا ان يجاب بان المراد من التحذير المعروف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم و ناقة الله ليس بتحذير مصطلح و انما سمّوه تحذيرًا من حيث انّ العامل المقدّر فيه احذر واو الثالث اى للموضع الثالث من المواضع التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اى مفعول اضمر اى قدّر عامله اى اضمارًا واقعًا على شريطة التفسير اى شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده واضافة الشريطة الى التفسير بيانية اى شرط هو تفسير و الشريطة و الشرط لفظان بمعنى واحد و جمع الشرط شروط و جمع الشريطة شرائط و التاء فى الشريطة امّا باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلامة و امّا للنقل من الوصفية الى الاسمية و يجوز ان يكون الشريطة بمعنى الطريقة و الطريق فالاضافة حينئذ لامية و انّما وجب حذف فعله لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر و المفسَّر فانه يجوز فيما اذا حصل الابهام فى الكلام من حذف المفسَّر لانه لو ذكر المفسَّر لم يبق المفسِّر مفسرًا بل صار عبثًا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام فى الكلام من ذكر المفسَّر فانه يجوز الجمع بينه و بين مفسِّره نحو جاءنى رجل اى زيد و هو اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لانّ المبتدأ من المفعول به و ما اضمر عامله اعمّ من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه اذا كان البحث فى ما اضمر عامله الذى هو مفعول به بعده فعل صفة وقع بعد ذلك الاسم فعل و شبهه اى شبه الفعل المراد به اسم الفاعل و المفعول لا المصدر و الصفة المشبهة و اسم التفضيل و معنى الشبه المشابه كالمثال بمعنى المماثل يشتغل اى يعرض ذلك الفعل و شبهه لم يصرح به ههنا اكتفاء بذكره قريبًا و نظيره قوله تعالى وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا اى نباته فلم يصرح به ههنا اكتفاءً بذكره عن قريب عن ذلك الاسم اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بسبب عمله فى ضمير ذلك الاسم احترز به عما يشتغل عنه بذلك الاسم نحو زيدًا ضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتغل بمتعلقه نحو زيدًا ضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوف اى يشتغل عنه بضميره او بمتعلقه و لقائل ان يقول بقى التعريف الآن ناقصًا ايضًا لانه لم يذكر فيه قيد وجب ذكره و هو بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ليحترز به عن نحو زيد هل ضربته و ما ضربته ممّا يتوسط بينه و بين الفعل مصدر كحرف الاستفهام و النفى

الرابع المنادى

عند الشارح والا لم يكن يقول هذا القائل وجه فافهم ۱۲

نحو زیداً اضربتہ فان زیداً اسم منصوب بفعل محذوف مضمر وھو ضربت اذ التقدیر
ضربت زیداً اضربتہ یفسرہ ای یفسر ذلک الفعل المحذوف الفعل فاعل یفسرہ وھو موصوف
بقولہ المذکور بعدہ ای بعد زید وھو ضربتہ لیشتغل عن ذلک الاسم بضمیرہ ولھذا الباب
ای باب ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر فروع کثیرۃ مذکورۃ فی المطولات ولا یلیق
ذکرھا بھذا المختصر الرابع ای الموضع الرابع من المواضع التی یجب فیہا حذف الفعل الناصب
للمفعول المنادی وھو اسم مدعو ای مسئول اجابۃ مسماہ وھو المراد بقولہم المنادی ھو
المطلوب اقبالہ لانہ من باب ذکر الملزوم وارادۃ اللازم فلا یرد نحو یااللہ وامانحو یاجبال
ویاارض ویاسماء فمن باب الاستعارۃ بالکنایۃ ونداؤھا استعارۃ تخییلیۃ وطلب النداء
منہا ادعائی بحرف النداء متعلق مدعو ای بواسطۃ حرف من حروف النداء وفیہ
احتراز عن نحو ادعو زیداً فانہ لیس بمدعو بحرف النداء فلا یکون منادی لفظاً
نصب علی التمیز من الحرف او علی الحال منہ بمعنی الملفوظ نحو یاعبد اللہ او
ادعو عبد اللہ یعنی لن اصل یاعبد اللہ ادعو عبد اللہ او انادی فحذف الفاعل
واقیم یا مقامہ واعترض ھھنا بان الفعل لو کان محذوفا ویاقائماً مقامہ لزم
ان یکون الجملۃ الندائیۃ خبریۃ والامر لیس کذلک وایضاً ان قولنا
ادعو زیداً یحتمل الحکایۃ مع الغیر وقولنا یازید لا یحتمل ذلک فلا یکون
اصلہ ذلک والجواب عن الاول بان تقدیر الفعل لا یستلزم کون الجملۃ خبریۃ لجواز
یراد بالفعل الانشاء کما فی قولک بعت واشتریت لکن الاولی فی الافعال الانشائیۃ
ورودھا علی لفظ الماضی وعن الثانی بان اصل قولنا یازید ادعوک فاقیم المظہر
مقام المضمر وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوک لا یحتمل الحکایۃ مع غیر
المخاطب فکذا ما قام مقامہ وانما وجب حذف الفعل ھناک لکثرۃ الاستعمال ولئلا
یلزم الجمع بین النائب والمنوب ھذا ما ذھب الیہ سیبویہ لان ناصب المنادی عندہ
الفعل وذھب المبرد الی ان ناصبہ حرف النداء فلا یکون حینئذ مما نحن فیہ وحروف
النداء خمسۃ یا وایا وھیا وای والھمزۃ المفتوحۃ وقد یحذف حرف النداء عن المنادی
لفظاً لقیام قرینۃ علی سبیل الجواز للتخفیف اذا لم یکن اسم الجنس ولا اسم الاشارۃ
ولا مستغاثاً ولا مندوباً حیث لا یجوز حذف حرف النداء عن ھذہ الاشیاء فان قلت

ینبغی ان لا یحذف حرف النداء لانہ نائب مناب ادعو والنائب لا یحذف لانہ لو حذف یلزم حذف النائب والمنوب جمیعا وذا لا یجوز قلت انما لا یجوز حذف النائب اذا کان المنوب مما لا یجوز حذفہ کالنائب مناب الفاعل فانہ لا یجوز حذف الفاعل فکذا لا یجوز حذف ما ناب منابہ واذا کان حذف المنوب جائزا کان حذف نائبہ جائزا ایضا کالنائب مناب الفعل فانہ یجوز حذف الفعل فکذا یجوز حذف ما ناب منابہ وما نحن فیہ من ھذا القبیل و ایضا انما لا یجوز حذف النائب اذا کان حذف المنوب مشروطا بوجود النائب کلام التعریف فان حذفہا مشروط بنیابۃ یا منابہا فلو حذف النائب ایضا للزم حذف لام التعریف وانہ لا یجوز واذا کان حذف المنوب غیر مشروط بوجود النائب یجوز حذف نائبہ کالفعل فان حذفہ غیر مشروط بوجود المناب فیجوز حذف نائبہ کما فیما نحن بصددہ او نقول یجوز حذف النائب اذا کان لہ نائبا کما فی ضربی زیدا قائما وھھنا القرینۃ نائبۃ لہ نحو قولہ تعالی یُوْسُفُ اَعْرِضْ عَنْ ھٰذَا ای یا یوسف بقرینۃ للقام والاصح ان یوسف عبرانی وقیل عربی وفیہ نظر لانہ لو کان عربیا لکان منصرفا لخلوہ عن سبب سوی العلمیۃ وقد یجاب عن ھذا بانہ یجوز ان یکون معدولا فی حالۃ العلمیۃ عن یوسف بکسر السین علی زنۃ یوجب وقد یحذف حرف النداء نحو اللھم لان المیم المشددۃ عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبرکا باسم اللہ تعالی وقال الکوفیون اصلہ یا اللہ امنا بالخیر اقصدنا بالخیر فحذف الھمزۃ بعد حذف الضمیر وحذف حرف النداء فاتصلت المیم المشددۃ باسم اللہ سبحانہ فامتزجا وصارا کالکلمۃ واحدۃ ولا یلزم حذف حرف النداء منہ علی قولھم لان المیم فیہ لیس عوضا عنہ عندھم لما فرغ عن تعریف المنادی شرع فی بیان اقسامہ واحکامہ فقال اعلم ان المنادی علی اقسام فان کان ای المنادی مفردا ای غیر مضاف ولا مشبہ بہ فاحترز بہ عن المضاف والمشبہ بہ معرفۃ نعت مفردا او خبر اخر لکان واجب التعلق لان الحکم لا یتم باحدھما واحترز بہ عن النکرۃ نحو یا رجلا لغیر معین والمراد بالمعرفۃ ھھنا اعم من ان یکون معرفۃ قبل النداء او بعدہ ولھذا ذکر نظیرین للمبنی علی الضم یبنی ای المنادی المفرد وھو جزاء الشرط علی علامۃ الرفع ھذا اشمل من قولھم علی الضم لان البناء علی الضم غیر لازم بل یکون بالواو والالف ایضا وقولہ علی علامۃ الرفع یعم الحرکۃ والحرف

کما بیّنہ کالضمۃ ونحوھا ھو الالف والواو نحو یازید نظیر للمنادی المعرفۃ قبل النداء
قال المبرد انّ ھذا العلم یقتضی تنکیرہ لئلا یلزم اجتماع التعریفین والاصح انہ لایلزم
لانّ المحظور ھو اجتماع آلتی التعریف لا اجتماع التعریفین وینتقض قول المبرد بنحو یاھذا
ویاانت لتعذر تنکیر اسم الاشارۃ والضمیر ویارجل نظیر للمنادی المعرفۃ بعد النداء اذا
قصد بہ الرجل المعین ویازیدان ویارجلان نظیران للمنادی المبنی علی الالف یازیدون
نظیر للمنادی المبنی علی الواو فالالف والواو فیھما لیستا للاعراب بل لمجرد التثنیۃ والجمع
وانما ذکر العلم المثنی والمجموع فی التمثیل بدون اللام والمشہور فیما بینہم انّ العلم اذا
ثنّی اوجمع بالواو والنون لزمہ لام التعریف لان ذلک مخصوص بغیر المنادی فلایرد
مایقال انہ لایصح ھذا التمثیل بل الصواب ان یمثّل بیاالرجلان وانما جعل
ھذا القسم من المنادی مبنیا لمضارعتہ بکاف ادعوک فی وقوعہ موقعہا وفی افرادہ
وتعریفہ وخطابہ وانما جعل مبنیا علی الحرکۃ وان کان الاصل فی البناء السکون
للفصل بین ماکان بناءہ لازما وبین ماکان بناءہ عارضا وانما کان الاصل فی البناء
السکون لوجہین احدھما ان البناء ضد الاعراب واصلہ الحرکۃ وضدّھا السکون
فاعطی السکون للبناء تحقیقا للتضاد بینہما والثانی انّ الحرکۃ فی المعرب للحاجۃ الیہا
ولاحاجۃ للمبنی الیہا وانما اختیر بناءہ علی الضمّ لانہ لوکان بناءہ علی الکسر یلزم التباس
بالمنادی المضاف الی یاء المتکلم المحذوف منہ الیاء واکتفی بالکسر نحو یاغلام ولوکان
بناءہ علی الفتح یلزم التباسہ بالمنادی المضاف المحذوف الفہ واکتفی بالفتح
فی بعض اللغات نحو یاغلام ثم لما فرغ عن بیان المنادی المبنی اراد ان یبیّن
مایطرء علیہ ویصیر بہ معربا فقال ویخفض ای المنادی بلام الاستغاثۃ
ای بلام یدخل علیہ حین الاستغاثۃ فالاضافۃ بادنی ملابسۃ والاستغاثۃ من
الغوث وھو استدعاء المظلوم احدًا برفع الظلم عنہ وھو یقتضی مدعوا ومدعوا الیہ
فالمدعو المستغاث والمدعو الیہ المستغاث لہ واللام فی الاول مفتوحۃ وفی الثانی
مکسورۃ فرقا بینہما نحو یالزید ای للمسلمین وکلا اللامین یتعلق بادعو وبیا
النائبۃ عنہ ولایکون الاستغاثۃ الا بکلمۃ یا وانما جعل ھذا القسم من المنادی معربا
مع انّہ مفرد لانّ اللام من حروف الجر وھی غیر ملغاۃ لایقال انما لم یبلغ الجار فی المعربات

والمنادی ههنا مبنیّ والعامل لم یظهر عمله فی المبنی لانّا نقول حرف النداء یقتضی ان یعمل فیه وکان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فیه لاجل القرب وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تکسر اذا دخلت علی الاسم المظهر لانّ هذا المظهر شابه المضمر من حیث وقوعه موقعه فکما ان اللام اذا دخلت علی المضمر کانت مفتوحة نحو لک وله فکذا اذا دخل علی المظهر المشابه للمضمر کانت مفتوحة وانما کسرت اللام الجارة اذا دخلت علی غیر هذا المضمر فرقا بینهما وبین لام التاکید نحو انّ لزید انما لم یفعل الامر بالعکس رعایة لجانب عملها وفتحت هذه اللام فی المضمر رعایة للاصل وانما اختیر اللام من بین سائر الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بین امثاله بالدعاء ویفتح ای المنادی بالحاق الفها ای بسبب الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الالف الفتحة نحو یا زیداه باتصال الهاء معه للوقف وانما قدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلته بالنسبة الی بیان النصب وینصب ای المنادی علی المفعولیة ان کان مضافا فالنحو یا عبد الله مثال المنادی المضاف او مشابها للمضاف نحو یا طالعا جبلا مثال المنادی المشابه للمضاف وهو کل اسم تعلق به شیء هو من تمام معناه وذلک اما معمول للاول نحو یا خیرا من زید او معطوف علیه عطف النسق علی ان یکون المعطوف والمعطوف علیه اسما شیء واحد نحو یا ثلثة وثلثین لان المجموع اسم لعدد معین او نعت هو جملة نحو یا حافظا للانس ویا شاعرا لا شاعر الیوم مثله والا یا غلام من ذات عرف + واما المنعوت بالمفرد نحو یا رجلا صالحا فلیس بمشابه للمضاف فی الصحیح بانه نعت المنادی فی نحو یا حافظا للانس من قبیل هذا المنعوت بتقدیر انه کان منعوتا بالجملة قبل النداء فکان مشابها للمضاف کالمعطوف قبل النداء لامتناع تعرف نعته لان الجملة لا تتعرف بحال فعند قصد التعریف فی المنعوت لابد من هذا التقدیر لئلا یلزم وصف المعرفة بالنکرة بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعریف فیه غیر مضطر الی علة من قبیل هذا الموصوف حتی یکون مشابها للمضاف لامکان تعرف صفته بادخال حرف التعریف علیه کما تقول یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد اشترط لعمله اعتماد علی شیء من الاشیاء الستة المعهودة وهذا لا یعتمد علی شیء منها فکیف یعمل قلت انه معتمد علی موصوف مقدر اذ اصله یا رجلا طالعا جبلا ولا یلزم انه اجتمع باب یا رجلا صالحا لان المنادی فیه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعا جبلا فان المنادی فیه هو

غلام ای غلام

الصفة القائمة مقام الموصوف ولا یخفی انّ امتناع قصد التعریف فی الموصوف لمانع
یوجب امتناعه فی الصفة بعدها اقیم مقام الموصوف وجعلت مستقلة ولعدم فیه
جهة التبعیة الّا انّ الاعتماد علی موصوف مقدّر معتبر عند البعض والجمهور علی انه
غیر معتبر ویجوز ان یکون هذا المثال علی رأی الاخفش والکوفیین فانهم اجازوا عمل اسم الفاعل
بلا اعتماد او نکرةً غیر معیّنة معطوف علی قوله او مشابهًا للمضاف ای ینصب المنادی ان کان نکرة
کذلك کقول الاعمی یا رجلا خذ بیدی مثال للمنادی النکرة الغیر المعینة وانّما خصّ
هذا القسم من المنادی اعنی النکرة لان النکرة خرجت عن المفرد المعرفة بقید التعریف مطلقا
بخلاف المضاف والمشابه له فانهما خرجا عنه بقید الافراد المقدم وان کان معرفا بالالف
واللام قیل یا ایها الرجل للمذکر ویا ایتها المرأة للمؤنث بتوسط ای وایة مع هاء التنبیه
بین حرف النداء والمنادی المعرّف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرّف باللام لزم
ان یتوسط بالمبهم مع هاء التنبیه ولا یلزم ان یقال یا ایها الرجل ویا ایتها المرأة والّا لما جاز ان
یقال یا ایتها الغلام ویا ایها الانسان ویا ایها الرجل ویا ایتها المرأة ویا هؤلاء الکرام ونحو ذلك
والتالی باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الکلام علی وجه التمثیل فکانه قال قیل مثلا
یا ایها الرجل ویا ایتها المرأة فلا یرد ما ذکرت وانما یتوسط بالمبهم مع هاء التنبیه کراهة
اجتماع حرفی التعریف وتحصیل الغرض باجراء ذی اللام المقصود بالنداء علی المأتی به
فی الصورة المجردة منه وهو ایٌّ وایّةٌ وانّ ابهامها تنبیهًا علی انّ المنادی ما بعدها
وخروج ای من بابها اذ کان کالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان یقول ینتقض
هذا بانّ العلم اذا کان مثنی او مجموعًا کان معرّفًا باللام اذا قصد نداءه لا یتوسط بالمبهم عند
النداء هناك بل یحذف اللام فیقال یا زیدان ویا زیدون ولا یقال یا ایها الزیدان ویا ایها
الزیدون واجیب بانّ اللام فی المثنی والمجموع علمین مکمّل للتعریف الذی انتقض بالتثنیة
والجمع ولیس بمعرّف فلا یدخل فی المعرّف باللام او یقال اللازم فی المثنی والمجموع علمین
احد الامرین امّا اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
فلا یکون حرف النداء ثمّ لمّا کان الترخیم من خواص المنادی اخذ فی بیانه
فقال ویجوز ترخیم المنادی فی سعة الکلام ای بدون الضرورة ویجوز فی غیر المنادی
للضرورة کقول ذی الرمة شعر

ما تقدم

له ای لفظ ها ١٢

ف العلم اذا کان مثنی او مجموعا کان معرفا [illegible] ١٢

الترخیم

دِيَارُ مَيَّةَ اذ مَيٌّ تُسَاعِفُهَا ولا يرى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عَرَبُ

ثم الترخيم فى اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعى انه قال لقيت سيبويه فقال ما يقال للمنادى اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال فى القاموس الترخيم من رخم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا صارت سهل المنطق يقال هى رخيمة ومنه الترخيم فى الاسماء لانه سهل المنطق بها وفى الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اى الترخيم حذف فى اخره اى اخر المنادى للتخفيف اى لاجل مجرد التخفيف لا لقانون تصريفى وسماع لغوى والمراد بالحذف فى اخره هو الحذف فى حالة التركيب لا حالة الافراد فلا ينتقض هذا الحد على يد ودم وقاض وداع كما تقول فى مالك يا مالُ وفى منصور يا منصُ وفى عثمان يا عثمُ انما ذكر ثلثة امثلة ايماء الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب فقد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد فى اخره زيادتان فى حكم زيادة واحدة ولا يكون فى اخره حرف صحيح قبله مدة نحو مالك وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى احد هذين القسمين كمنصور وعثمان ويجوز فى اخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل اسما مستقلا بنفسه غير مبنى على ما كان ويجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يحذف منه شئ والحركة الاصلية على ان يجعل المحذوف فى حكم الثابت فيبقى ما قبله على ما كان وهو الاكثر كما تقول فى مالك يا مالُ بالضم ويا مالِ بالكسر وفى حارث يا حارُ بالضم ويا حارِ بالكسر اعلم ان كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد تستعمل فى المندوب اى فى الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه اذ الندبة فى اللغة من ندب الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه ايضا كما تستعمل فى المنادى لاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوا وهو اى المندوب المتفجع عليه اى يتحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له ولعل كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او وا الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالصاق اى المتفجع عليه الملصق بيا او وا ولا يجوز ان يجعل للسببية لان يا ووا ليستا بسببين للتفجع كما يقال يا زيداه ووا زيداه بزيادة الهاء فى اخره لمد الصوت فوا مختص بالمندوب اى المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى فى الاغلب لكونها نصا عليه فالباء داخلة على المختص وهو الاعرف الاشهر ويجوز ان تكون داخلة على المختص اى كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل فى غيره ويا مشتركة بين النداء و

المندوب الا انها لا تستعمل فی المندوب الا مع القرینة وهی الالف فی آخر المندوب
لا تستعمل فی الندبة من حروف النداء سوی یا اما لشهرتها واما لکونها الاصل
وحکمه فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی ثم لما فرغ عن بیان المفعول به شرع فی بیان المفعول
فیه فقال **فصل** المفعول فیه هو اسم ما ای شئ وقع فیه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
اللغوی اعنی الحدث دون الاصطلاحی الذی هو مقابل للاسم والحرف فیعم المصدر واسما
الفاعل والمفعول فیدخل فی الحد مثل یوم الجمعة حسن لانه مما یقع الفعل فیه لو قال
الفعل المذکور کما قال غیره لخرج عنه مثله من الزمان والمکان بیان لما والمراد بالزمان
ما له صلاحیة ان یقع جوابا لمتی وبالمکان ما له صلاحیة ان یقع جوابا لاین ثم الزمان
والمکان اعم من ان یکونا حقیقیین کما تقول سرت یوم الجمعة خلفك او اعتباریین فان
المصدر قد یجعل حینا فی سعة الکلام بحذف المضاف واقامته مقام الظرف للتجانس
بینهما لانهما مدلولا الفعل وقد یجعل الاین مکانا علی ندرة نحو جلست قدوم زید
الشمس ینصب الشمس معناه جلست وقت قدوم زید فی مکان بروز اثر الشمس ویسمی
المفعول فیه ظرفا ایضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة فی باب الساج او سوار الذهب بمعنی من ای الظروف التی هی الزمان اللام فی
الزمان للجنس ای ظروف هذا الجنس وعلی هذا القیاس قوله وظروف المکان
علی قسمین مبهم وهو ما ای ظرف لا یکون له حد معین کدهر وحین ومحدود معطوف
علی قوله مبهم وهو ما ای المحدود ما ای ظرف له حد معین کیوم ولیلة وشهر وسنة
فان لکل واحد منها حد معین وکلها ای ظروف الزمان مبهما کان او محدودا معرفة
کان او نکرة منصوب بتقدیر فی لانها لو کانت ملفوظة یجب الجر لان الغاء حرف الجر غیر شائع
وفی هذا اشارة الی انها لو کانت ملفوظة نحو خرجت فی یوم الجمعة کان مفعولا فیه الا انه غیر
منصوب وهذا علی اختیار المص رح حیث ذکر حد المفعول فیه علی عنوان دخل فیه
ذلك والجمهور علی ان تقدیر فی شرط للمفعول فیه اذا وجدت لفظا کان مفعولا به
بواسطة حرف الجر لا مفعولا فیه اذ المفعول فیه عندهم ما هو المقدر بفی من الزمان
والمکان یقع فیه الفعل المذکور ثم تقدیر فی انما یشترط لکون المفعول فیه منصوبا
فی اللفظ والا فهو منصوب تقدیرا مع وجود کلمة فی ایضا اذ التحقیق ان منصوب المحل

المفعول فیه

العین

الفرق بین المقدر والمحذوف

ھو الجر و رفقط حتی عطف المنصوب علیہ نحو یذھبن فی نجد وغوراً غائراً + ثم
اعلم ان الفرق بین المقدر والمحذوف ان المقدر ما بقی اثرہ
فی اللفظ والمحذوف بخلافہ والشیخ استعمل احدھما مکان الاٰخر کانہ لم یفرق بینھما
تقول صمت دھراً مثال للزمان المبھم وسافرت شھراً مثال للزمان المحدود فی
دھر فی شھر تفسیر للتقدیر وظرف المکان کذلک ای مثل ظروف الزمان علی
قسمین مبھم وھو ای المبھم منصوب ایضاً کظروف الزمان بتقدیر فی نحو جلست
خلفک وامامک نظیر للمکان المبھم فان قولہ خلفک مثلا یتناول لجمیع ما یقابل
الظھر الی انقطاع الارض وکذا البواقی من الجہات الست ومحدود وھو ای المحدود
ما لا یکون منصوباً بتقدیر فی بل لا بد من ذکر فی فیہ نحو جلست فی الدار فی السوق
وفی المسجد نظیر للمکان المحدود وانما کان ظروف الزمان کلھا منصوبۃ بتقدیر
فی وما کان من ظرف المکان منصوباً بہ الا ما ھو مبھم منھا لان المبھم من ظروف الزمان
جزء مدلول الفعل کالمصدر فیصح انتصابہ بلا واسطۃ کالمصدر واما المحدود منھا فیحمل
علی المبھم من الزمان لاشتراکھما فی الذات ای فی الزمانیۃ والمبھم من المکان محمول
علی المبھم من الزمان ایضاً لاتحادھما فی الوصف وھو الابھام وانما لم یحمل المکان المحدود
علی الزمان المبھم لانھما مختلفان فی الذات والوصف ولم یحمل علی المکان المبھم ایضاً مع
اشتراکھما فی الذات لان المکان المبھم یحمل علی الزمان فلو حمل علیہ المکان المحدود کان بمنزلۃ
الاستعارۃ من المستعیر فی السؤال من الفقیر ثم لما فرغ من بیان المفعول فیہ شرع فی بیان
المفعول لہ فقال **فصل** المفعول لہ وھو ما ای اسم لاجلہ ای لقصد تحصیلہ او بسبب وجودہ
وقع الفعل احترز بہ عما لا یقع الفعل لاجلہ کسائر المفاعیل والملحقات وارادہ
بالفعل ھھنا الفعل اللغوی وھو الحدث دون الاصطلاحی فیعم المصدر واسمی
الفاعل والمفعول المذکور قبلہ ای قبل ذلک الاسم واحترز بہ عن مثل اعجبنی
التادیب فانہ وان وقع لاجلہ فعل البتۃ الا انہ غیر مذکور والمراد بالمذکور اعم
من ان یکون حقیقۃ او حکماً فیتناول صورۃ المحذوف ایضاً وینصب ای المفعول لہ
بتقدیر اللام لان التلفظ بھا یوجب جرہ وفی ھذا ایماء الی انہ اذا تلفظت مثل جئتک
للسمن کان مفعولاً لہ الا انہ غیر منصوب وھذا علی اختیار المصنف ویدل علیہ تعریفہ وھو خلاف

المفعول لہ

اصطلاح الجمہور فانہم لا یسمون المفعول لہ الا المنصوب الجامع للشرائط نحو ضربتہ تادیبًا ای للتادیب مثال لما وقع الفعل المذکور قبلہ لقصد تحصیلہ وھو الضرب فان التادیب لا یحصل الا بالضرب فان قلت التادیب عین الضرب فکیف یحصل قلت لا نسلم ان التادیب عین الضرب بل ھو احداث التادیب فی الضرب سببا لاحداث ووسیلۃ و قعدت عن الحرب جبنا ای للجبن مثال لما وقع الفعل المذکور قبلہ بسبب وجودہ فان القعود انما وجد بسبب الجبن قیل لو قال مکان قولہ قعدت عن الحرب جبنا حاربت شجاعۃ لکان احسن لان المقام مقام المنازعۃ للزجاج والظاہر الجلادۃ واجیب بانہ اورد ھذا المثال مقرونا بذکر الزجاج تنبیھا علی انہ قعد عن توفیۃ النظر فی المفعول لہ مکتفیا بظاہر ما لاح لہ من الدلیل جبنا ولو کان شجاعا لما قعد عنہ ففیہ توھین لمذھبہ وعند الزجاج ھو ای المفعول لہ مصدر ای مفعول مطلق من غیر لفظ الفعل للنوع لقرینۃ تادیب وجبن تقدیرہ ای تقدیر المذکور من النظیرین عندہ ادبتہ بالضرب تادیبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او تقدیرہ ضربتہ ضرب تادیب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج بان المفہوم عند العرب من اطلاق ھذا المنصوب ھو العلیۃ وعلی ما ذکرہ لا یفہم منہ ذلک ثم لما فرغ عن بیان المفعول لہ شرع فی بیان المفعول معہ فقال

فصل

المفعول معہ ھو ما ای اسم یذکر بعد الواو الکائنۃ بمعنی مع واحترز بہ عن سائر المفاعیل فانہا غیر مذکورۃ بعد الواو لمصاحبۃ معمول الفعل اللام یتعلق بقولہ یذکر والمصاحبۃ مصدر مضاف الی المفعول وفی الفاعل متروک ای لمصاحبتہ واحترز بہ عن نحو جاء زید وعمرو قبلہ او بعدہ فان عمرا ذکر بعد الواو بمعنی مع لکن لا لمصاحبۃ معمول فعل ثم للفعل اعم من ان یکون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت انا وزیدا ای مع الجبات ومع زید او مفعولا نحو کفاک وزید ادرھم فان کان الفعل لفظا للتفسیر وکان ناقص او تاما واللام للعہد ای فان وجد الفعل الذی قصد مصاحبۃ المفعول معہ معمولہ لفظا منصوب علی انہ خبر کان او علی انہ حال ای لفظیا او ملفوظا او علی انہ تمییز ای من حیث اللفظ وجاز العطف ھو معطوف عطف جملۃ علی جملۃ او حال بتقدیر قد ای وقد جاز عطف ما بعد الواو علی معمول الفعل یجوز فیہ الوجہان العطف وکونہ

المفعول معہ

مفعولاً معہ لانہ لامانع مع واحد منہما نحو جئت انا و زید ابالنصب علی انہ مفعول معہ
وزیدٌ بالرفع علی العطف ویجوز العطف لتاکید الضمیر المتصل بالمنفصل وان لم یجز
العطف ای عطف ما بعد الواو علی معمول الفعل تعین النصب علی انہ مفعول معہ
اذ لا وجہ سواہ نحو جئت و زیداً ابالنصب لا غیر وانما لم یجز العطف ھہنا لعدم
تاکید الضمیر المرفوع المتصل بالمنفصل فتعین النصب علی انہ مفعول معہ وھذا
علی اختیار المصنفؒ والا فالعطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکیدہ بالمنفصل
جائز علی قبح ولیس بممتنع ولھذا ذھب الجمہور الی ان النصب علی انہ مفعول معہ
مختار ولیس بواجب وان کان الفعل ای وان وجد الفعل معنی ای معنویا او من حیث
المعنی بناءً علی ان قولہ معنی حال او تمیز وجاز العطف عطف علی کان او حال بتقدیر
قد ای وقد جاز عطف ما بعد الواو علی ما قبلہ بان لم یمنع مانع تعین العطف حیث
لا یحمل علی عمل العامل المعنوی بلا حاجۃ ولا حاجۃ الیہ مع جواز وجہ اٰخر وھو العطف ولکونہ
الاصل و ذھب الزمخشری الی ان العطف مختار لا متعین نحو ما لزید وعمرو
وکلمۃ ما استفہامیۃ مبتدأۃ ولزید خبرہ وعمرو عطف علیہ ای ای شئ حصل لزید
مع عمرو وان لم یجز العطف فیما یکون الفعل معنی تعین النصب علی انہ مفعول معہ
اذ لا وجہ سواہ و ذھب غیر المصنفؒ الی ترجیح النصب نحو ما لک و زیداً وما شانک
وعمراً بالنصب فی حرہ وانما لم یجز العطف فی المثالین لانہ انما یجوز العطف علی المضمر
المجرور اذا اعید الجار ولم یعد الجار ھہنا فلم یجز العطف فان قلت ھلا یکون قولہ
وعمراً عطفا علی الشان قلت لانہ خلاف المعنی فان المعنی حینئذ ما شانک و نفس عمرو
والسائل یسأل عن شانہما لا عن شان احدھما وعن نفس الاٰخر وانما ذکر نظیرین تنبیہا
علی وجود الفعل مع حرف الاستفہام والجار والمجرور مع حرف الاستفہام والاسم
لان المعنی ما تصنع تعلیل معلل مقدر ای انما تعین نصب الاسم فی ھذین المثالین
لکون معناھما معنی ما تصنع اعلم ان النحویین قسموا المنصوبات الی اصل وملحق و
جعلوا المفاعیل الخمسۃ من الاصل وغیرھا کالحال والتمیز والمستثنی من الملحقات
واعترض بان الفعل الی الحال احوج منہ الی المفعول معہ فرب فعل یکون بلا علۃ
و مصاحب ولا فعل الا وھو وقع علی حالۃ من الموقع والموقع علیہ فما بالھم جعلوا

المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع ان العكس هو
الانسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به لا باعتبار
الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان
بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني مضاف بمعموله في الفعل
فنصبهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لما فرغ عن بيان
اصل المنصوبات وهي للمفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال

الحال

فصل الحال قدمها على التمييز لاستلزامها النصب ولكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان
التمييز ادخل في المنصوبات من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا او مجرورا قدمه على
المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي
لا محلا قدمها على ما سواها من خبر كان واسم ان وخبرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل
مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدم خبر الافعال الناقصة لانها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم
قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا التي لنفي الجنس وما ولا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التي
لنفي الجنس اقوى عملا منهما فانها ناصبة في لغة القبيلتين قدم اسمها على خبرها ثم الحال
في اللغة الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي
هذا القسم لانه صفة اي حال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله
لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ
لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احترز به عن التمييز لانه يدل على بيان
ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاءني زيد الراكب لانها
تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به
جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات
بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان تكون حقيقية او مقدرة
نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وتسمى الاول حالا محققة والثاني
حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ولا يشكل

حال محققہ حال مقدرہ حال مؤکدہ حال منتقلہ

نحو قام زیدٌ والشمسُ طالعةٌ لانّ الجملة الحالیة متضمنةٌ لبیان صفة الفاعل مقارناً بطلوع الشمس وایضاً هی اعم من ان یکون کالدائم لکون الفاعل موصوفاً غالباً ویسمی دائمة منها المذکورة ومن ان یکون بخلافه ویسمی متنقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعمّ من ان یکونا حقیقیّین او حکمیین فلا یرد نحو جئت انا وزید راکبین ونحو ضربت الضربَ شدیداً لانّ الاول لمصاحبة الفاعل فی صدور الفعل عنه فاعل حکما والثانی لکون الکلام فی معنی احدثت الضربَ مفعول به حکماً وکذا قد یقع الحال عن المضاف الیه اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنی علی تقدیر حذفه واقامة المضاف الیه مقامه نحو قوله تعالیٰ بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ إِبْرٰهِیمَ حَنِیفًا وَاَیُحِبُّ اَحَدُکُمْ اَنْ یَّاْکُلَ لَحْمَ اَخِیْهِ مَیْتًا فانه لو قیل بل نتبع ابراهیم حنیفا وکذا لو قیل ان یاکل اخیه میتا لاستقام المعنی فیکون المضاف الیه فی حکم المضاف فیکون مفعولا به حکما

نحو جاءنی زید راکبا مثال لما یدل علی بیان هیئة الفاعل وضربت زیداً مشدوداً مثال لما یدل علی بیان هیئة المفعول به ولقیت زیدا راکبین مثال لما یدل علی بیان هیئة الفاعل والمفعول به جمیعا ثم لما فرغ عن بیان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به اللفظیین شرع فی بیان هیئة الفاعل والمفعول به المعنویین لان الفاعل والمفعول اللذین یقع الحال عنهما قد یکونان لفظا وقد یکونان معنیً وانما لم یصرح بکونهما لفظیین اکتفاءً بالامثلة فقال وقد یکون الفاعل الذی یدل الحال علی بیان هیئة معنویاً نحو زید فی الدار قائماً مثال للحال عن الفاعل المعنویّ فان عامله معنی فعل ماخوذ من الظرف کما اشار الیه بقوله لانّ معناه ای معنی قولنا زید فی الدار قائماً زیدٌ استقر فی الدار قائماً فیکون قائما حالاً من فاعل معنویّ ولیس المراد بالمعنویّ سوی کون عامله معنی الفعل الماخوذ من الظرف وغیره ولیس المراد باللفظی سوی کون عامله فعلا او من ملحقاته فبهذا لا یرد ما یقال ان قائما فی زید فی الدار قائما حال من ضمیر مستکن فی الدار لما مرّ فانّ ضمیر الفعل ینتقل الی الظرف المستقر والضمیر المستکن هو فاعل لفظی فکیف یصح ایراده مثالاً للحال عن الفاعل المعنوی وکذا المفعول به ای الذی یدل الحال علی بیان هیئته قد یکون معنویّاً نحو هذا زید قائماً مثال للحال عن المفعول به المعنویّ فانّ معناه ای معنی قولنا هذا زیدٌ قائماً المشار الیه قائماً وهو زید فیکون زیدٌ ذا حال بتاویل اشیر الی زید او انبه علی زید فهو مفعول به معنیً بواسطة حرف الجر لانّ

عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسبيل الفاعل والمفعول به لفظيين او معنويين فقال والعامل الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم الاشارة والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابدا او صورة فلا يرد ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلا مع كونه معرفة لانه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث الصورة او معنى فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وطلبته جهدك وكلمته فاه الى في فانها وان كانت معارف لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتركة ومررت به منفردا وطلبته مجتهدا وكلمته مشافها وهذا عند سيبويه وعند غيره انها معمولة للافعال المحذوفة والتقدير ارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده وطلبته اجتهد جهدك وكلمته جاعلا فاه الى في فحذفت العوامل واقيمت المصادر والمفعول به مقامها وقيل انها الافعال مجازا وانما اشترط ان تكون الحال نكرة لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا الدليل لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا واجبا وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف والسوال لا يكون عن معلوم وفيه بحث ايضا لان المفعول له يقع جوابا للم وقد صح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل والغرض يحصل به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تعريفه ان كان التعيين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو رايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضا لان اشتراط التنكير لا يدفع الالتباس مطلقا لجواز ان يقع الشئ حالا عن النكرة المخصوصة متاخرا عنه نحو رايت غلام رجل ضاربا مع ان الحال هناك تلتبس بالصفة الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر منه مع تنكيره لان ذا الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير عليه وذو الحال معرفة غالبا كما عرفت في الامثلة المذكورة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدأ

له قوله الاحجام جمع الحاجم امور معظم الحرب وشدة القتل في معركتها والحمام كناية عن فناء الموت ومنه قول الشاعر لم يركب الهوان من يخاف الموت لم يركب الى الحرب في معركتها بل انما يقصد حضورها لان الحرب معلم اظهار الشجاعة وابن الشجاعة

ولئلا تلتبس الحال بالصفۃ فی مثل رایت رجلا ظریفا وقولہ غالبا ظرف متعلق لمفہوم قولہ
وذو الحال معرفۃ ای یتعرف ذو الحال فی غالب الاستعمالات او صفۃ مصدر محذوف ای تعرف
ذو الحال تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان ذا الحال قد یکون نکرۃ فان کان
ذو الحال نکرۃ لان الحال اذا کانت جملۃ وصاحبہا مفردا فالواجب فیہا الواو لا التقدیم نحو
جاءنی رجل وعلی کتفہ السیف نکرۃ محضۃ لانہا لو کانت مخصوصۃ بوصف او اضافۃ او نہی او نفی
او استفہام لا یجب التقدیم نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل قائما وکقول الشاعر شعر
لا یرکنن احد الی الاحجام یوم الوغی متخوفا لحمام
ونحو ما جاءنی رجل الا راکبا ونحو ھل اتاک فقیہ سائلا یجب تقدیم الحال علیہ
علی ذی الحال وھو جزاء لقولہ فان کان نحو جاءنی راکبا رجل وانما وجب تقدیم الحال علی
ذی الحال عند کونہ نکرۃ لئلا تلتبس ای الحال وانما انث ضمیر الحال لان الحال مؤنث سماعی بالصفۃ
فی حالۃ النصب لانہ لم یعلم فی مثل قولنا رایت رجلا راکبا علی تقدیر تاخرہ انہ حال
او صفۃ ای ان راکبا حال من الرجل او صفۃ لہ وعلی تقدیر تقدمہ تعین انہ حال منہ
لا صفۃ لہ لان الصفۃ لا یتقدم علی الموصوف ثم طرد ذلک فی حالۃ الرفع والجر
واعترض ھھنا بانہ یلزم تقدیم الحال منہ مطلقا سواء کانت النکرۃ
مخصوصۃ بشیء من اسباب التخصیص ولم یکن مخصوصۃ بہ لان الالتباس یتحقق
فی حالۃ النصب مطلقا لصحۃ توصیف النکرۃ المخصوصۃ بالمعرفۃ واجیب بان
النکرۃ المخصوصۃ ملحقۃ بالمعرفۃ لم یعتبر فیہ الالتباس للالحاق والحمل علی
صورۃ التعریف کما لم یعتبر عدم الالتباس فی حالۃ الرفع والجر حتی التزم التقدیم
الحاقا لہما بالنصب ثم لما فرغ عن بیان الحال المفردۃ شرع فی بیان الحال الجملۃ فقال
وقد تکون الحال جملۃ خبریۃ لان الحال کما تدل علی بیان الھیئۃ اذا کانت مفردۃ
کذلک تدل علیہ اذا کانت جملۃ وقید الجملۃ بالخبریۃ لان الجملۃ الانشائیۃ لا تقع
حالا ولا صفۃ ولا صلۃ وکذا لا تقع خبرا عند البعض بلا تاویل لانہ لا ثبوت للانشاء
بنفسہا واثبات شیء لشیء فرع ثبوتہ لنفسہ نحو جاءنی زید غلامہ راکب مثال
للجملۃ الخبریۃ الاسمیۃ الواقعۃ حالا او یرکب غلامہ مثال للجملۃ الخبریۃ الفعلیۃ الواقعۃ
حالا وقد یحذف العامل ای العامل فی الحال وانما لم یقل وقد یحذف الفعل لان المتبادر

من الجیاء فقولہ والحال وقع احدی ... نکرۃ مخصصۃ ... بان قولہ یرکب ... وقولہ ... قائما ... تاخر عن الحال ... مولوی محمد نظام الدین الکیرانوی

لا یعلم

فان الجملۃ الانشائیۃ ... ونحو

منه حذف الفعل و شبهه كما شاء اراده فى نظائره المكررة والمقصود جواز حذف
عامل الحال باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيّنا اى
هذا الهلال بيّنا لقيام قرينة اى عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جوازا كما تقول للمسافر
اى لمن يريد السفر سالماً غانماً اى ترجع سالماً غانماً فحذف ترجع بقرينة حال
المخاطب وقوله غانما حال بعد حال او صفة لسالماً كما تقول ايضاً للمسافر
راشداً مهدياً و اذا فرغ عن الحال شرع فى بيان التمييز فقال **فصل** التمييز
ويسمّى بالتبيين والتفسير وامّا المميز بفتح الياء وكسرها ايضا وانما
جعل التمييز من المنصوبات مع انه قد يجئ مجروراً لانّ النصب هو الاصل فيه
واى التمييز نكرة لانّ الاصل فى التمييز هو التنكير اذ تعريفه زائد على الغرض الحاصل منه
وهذا عند البصريين وجوّز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو عين زيد رأيه والم
بطنه وسفه نفسه منصوبات على التمييز وقال البصريون ان عين رأيه بمعنى غبن فى
رأيه وانّ الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او معنى
سفّه نفسه بالتشديد لانّ الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفّه بالتشديد تذكر بعد مقدار وهو ما يعرف به
قدر الشئ ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غير
ذلك اى المذكور مما فيه ابهام اى من شئ يكون فيه ابهام كالمقياس ترفع
اى التمييز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو عندى عشرون درهما مثال للتمييز الذى
يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تمّ الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قيل
انما مثل بعشرون درهما لا باحد عشر درهما لكونه مثالا للامرين العدد والتامّ بالنون
واورد عليه بان احد عشر ايض يصح مثالا للامرين العدد والتامّ بالتنوين
المقدّر و قفيزان برّا مثال للتمييز الذى يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل
ومنوان سمناً مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تثنية
منًا بالقصر وهو افصح من المنّ بالتشديد وجريبان قطناً مثال لتمييز يذكر بعد
المفرد المقدار من الممسوح وقد تم الاسم فى هذه الامثلة بنون التثنية وعلى التمرة
مثلها زبداً مثال لتمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس وقد تمّ فيه الاسم

بالاضافة واعلم ان معنی تمام الاسم ان یکون علی حالة لا یمکن الاضافة معها
والاسم مستحیل الاضافة مع التنوین ظاهرةً او مقدرة ونون التثنیة ونون الجمع
والاضافة کذا فی بعض الشروح ولا یخفی انه لا یدخل علی هذا التفسیر الاسم المحلی
بلام التعریف والاسم التام مع انه مستحیل الاضافة ایضاً فالاولی ان یقال فی تفسیره
ان معنی تمام الاسم ان یکون فی آخره ما یوجب امتناع اضافته ثم اذا تم الاسم
بهذه الاشیاء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمیز الواقع بعده بالمفعول الواقع
بعد تمام الاسم کما ان المفعول معه یکون بعد تمام الکلام فینصبه ذلک الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشیاء تم بها الاسم فتقام مقام
الفاعل الذی تم به الکلام لکونها آخره کما ان الفاعل یکون عقیب الفعل الا تری
ان لام التعریف وان کان تم بها الاسم فلا یضاف معها ولا ینتصب التمیز عنه
فلا یقال عندی الراقود خلاً وقد یکون التمیز عن غیر مقدار ای ما لیس بعدد
ولا کیل ولا وزن ولا مساحة ولا مقیاس وفی کلمة قد للتقلیل اشارة الی ان الغالب
فی التمیز عن مفرد ان یکون عن مقدار فکانه قال التمیز یکون عن مقدار غالباً
ویکون عن غیره نادراً فقوله وقد یکون معطوف علی هذا المقدر وقد استوفی فی
مختصرنا بیان قسمی التمیز عن المفرد لکن بین القسم الاول ضمناً والثانی صریحاً
نحو هذا خاتم حدیداً فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوین فاقتضی تمیزاً
فبین بالاضافة الی نوعه وعلی هذا القیاس قوله سوار ذهباً وآفیر ای فی التمیز
عن غیر المقدار الخفض ای خفض التمیز بالاضافة اکثر استعمالاً من النصب علی التمیز
لحصول الغرض وهو البیان مع الخفة ولقصور غیر المقدار عن طلب التمیز لان الاصل فی
المبهمات المقادیر فهی اولی بالتمیز الذی نصبه نص علی کونه ممیزاً بخلاف غیر المقادیر
فانه لیس بهذه المثابة وقد یجب الخفض فی غیر المقدار نحو قطعة ذهب والاصل ان الممیز
من غیر المقدار ان حصل له اسم خاص بالتبعیض نحو خاتم حدید وباب ساج جاز النصب
والاضافة اکثر وقلیل نصبه والا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ عن بیان
التمیز عن مفرد شرع فی بیان التمیز عن جملة فقال وقد یقع ای التمیز بعد الجملة
الفعلیة لرفع الابهام عن نسبتها ای عن نسبة تلک الجملة نحو طاب زید نفساً او علماً

او ابًا انما ذکر ثلث امثلۃ لھذا التمیز اشارۃ الی کثرۃ اصنافہ حیث یکون اسمًا للمنتصب عنہ فقط او لمتعلقہ فقط او لکل واحد منہما بالاحتمال فالنفس مختصۃ بالمنتصب عنہ والعلم یختص بمتعلقہ والاب یحتمل ان یکون للمنتصب عنہ ویحتمل ان یکون لمتعلقہ فقط و قد یقع التمیز بعد ما شابہ الجملۃ الفعلیۃ وھو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً واسم المفعول نحو الارض مفجرۃ عیونًا او الصفۃ المشبہۃ نحو زید حسنٌ وجھًا او اسم التفضیل نحو زید افضل من عمرو فعلم ان ھذہ الصفات مع ضمائرھا لیست بجملۃ لکن تشابہہا لانہا منسوبۃ الی فاعلہا کما ان الفعل منسوب الی فاعلہ وقد یقع التمیز بعد الاضافۃ نحو یعجبنی طیبہ نفسًا او علمًا او ابًا وانما خص الجملۃ بالذکر لانہا ھی الاصل فی النسبۃ ثم لما فرغ عن بیان التمیز شرع فی بیان المستثنی وانما ذکر سائر احکامہ استطرادًا فقال **فصل المستثنی** فی المصادر ان الباب یدل علی ذکر الشیٔ مرتین او جعلہ شیئین متوالیین او متباینین ولفظ الاستثناء من قیاس الباب فی ذلک لانہ ذکر الشیٔ مرۃ فی الجملۃ ومرۃ فی التفصیل لفظ یذکر بعد الا واخواتہا ای اخوات الا من نحو خلا ولیس ولا یکون وغیر سوی لیعلم متعلق بقولہ یذکر انہ ای المستثنی لا ینسب الیہ ما نسب الی ما قبلہا ای ما قبل الا واخواتہا وعرفہ الشیخ الرضی بالمذکور بعد الا واخواتہا مخالفًا لما قبلہا نفیًا واثباتًا وعرفہ بعضہم بانہ صرف بعض جملۃ مذکورۃ عن دخولہ فی تلک الجملۃ وقال ھذا الحد اولی من قول القائل حدہ اخراج الشیٔ عما دخل فیہ غیرہ لان لفظ الاستثناء مشتق من الثنی وھو الصرف والمنع و لانہ اذا دخل بعض الجملۃ فلا یکن اخراجہ منہا فی وقت الا نادرًا وصرح الشیخ ابن الحاجب بانہ لیس لہ مفہوم عام بل ھو لفظ مشترک بین المتصل والمنفصل فلا یمکن تعریف المطلق ولذا قسمہ اولا الی تقسیم اللفظ المشترک ومنہم من قال المستثنی فی المنقطع مجاز وھو ای المستثنی علی قسمین متصل قدمہ علی المنقطع لکونہ الاصل وھو ای المتصل ما اخرج سواء کان الباقی اقل او اکثر او مساویًا عن متعدد ای عن المراد منہ بان یکون المستثنی قرینۃ علی انہ لیس المراد جمیع المتعدد کما ھو مدلول اللفظ لا عن حکمہ حتی یلزم ان الاخراج یستدعی سبق الدخول فیرد ان یکون المستثنی فی نحو جاء نی القوم الا زیدًا داخلًا ثم خارجًا وانہ یوجب ان یکون اخر الکلام متناقضًا لصدرہ اذ الدخول یستدعی ان یکون جائیًا والخروج یستدعی ان لا یکون جائیًا وانہ تناقض بل الحکم علی المتعدد بعد اخراج

فـ ھذہ الصفات مع ضمائرھا لیست بجملۃ لکن
المستثنی

المسند عنہ منہ واعترض علیہ بانہ لا یصح ذلک فی مثل جاء نی القوم سوی زید
فانہ ظرف للمجیء وکذا ما خلا زید او ما عدا زید ا فلیس الاسناد الی المتعدد المخرج عنہ
زید واجیب بان ھذہ الکلمات صارت بمعنی الا والنصب علی الظرفیۃ رعایۃ
للصورۃ وھذا غیر سدید لان الاسناد الی القوم المراد منہ سوی زید وتقیید المجیء بالظرف
قرینۃ ان المراد سواہ او نقول انہ مخرج عن حکم المتعدد فلا یلزم ما ذکرہ
لانہ من باب تنزیل الاحکام منزلۃ الوجود علی نحو ضیق فم البیر وسبحان الذی کبر
جسم الفیل وصغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لکان المستثنی داخلا فی حکم
الصدر فکانہ کان داخلا ثم اخرج واحترز بقولہ وھو ما اخرج عما لم یخرج عن شیء
ومعنی الاخراج ھو الفصل عن الباطن الی الظاھر وانہ لا یستلزم ان یکون المخرج عنہ
متعددا الا تری انہ یقال اخرجت زیدا عن الدار ولیس بمتعدد فلو اقتصر الشیخ علی
قولہ ما اخرج ولم یتعرض بقولہ عن متعدد لصدق علی کل ما اخرج الا ان المستثنی
لما کان ما اخرج عما دخل فیہ ھو وغیرہ قال عن متعدد فلا یلزم استدراکہ ثم المتعدد
اعم من ان یکون ذوا فراد نحو جاء نی القوم الا زیدا او ذوا جزاء نحو ضربت زیدا الا رأسہ
بالا واخواتہا متعلق باخرج نحو جاء نی القوم الا زید اذ زید اخرج عن متعدد وھو
القوم او منقطع عطف علی قولہ متصل ویسمی المنقطع منفصلا ایضا وھو ای المنقطع
المذکور بعد الا واخواتہا غیر مخرج حال من ضمیر المذکور ای حال کون المنقطع غیر
مخرج عن متعدد لعدم دخولہ ای لعدم دخول المستثنی فی المستثنی منہ فالمستثنی الذی
لم یکن داخلا فی المستثنی منہ قبل الاستثناء منقطع سواء کان من جنسہ کقولک جاء نی
القوم الا زید امشیرا بالقوم الی جماعۃ خالیۃ عن زید او لم یکن من جنسہ نحو جاء نی
القوم الا حمارا فالحمار مذکور بعد الا لم یخرج عن متعدد وھو القوم لکونہ غیر متناول
لہ ولما کان اعراب المستثنی علی خمسۃ اوجہ شرع فی بیان کل واحد منہا
علی التفصیل فقال اعلم ان اعراب المستثنی علی اربعۃ اقسام فان کان ای المستثنی
متصلا وقع بعد الا احترز بہ عما اذا کان بعد غیر وسوی فانہ یکون مخفوضا لا منصوبا
کما سیجیء فی کلام موجب ھو فی الاصطلاح ما لا یکون نفیا ولا نہیا ولا استفہاما او
غیر الموجب ما یقابلہ واراد بالموجب ھہنا ما یکون تاما فلا یدخل فیہ نحو قرئ الا یوم

كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا الا انه غير تام او منقطعا سواء كان فى كلام موجب او فى غيره كما مرّ او مقدما على المستثنى منه نحو ما جاء نى الا زيداً احدٌ او كان اى المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر اى عند اكثر النحاة وانما قال هذا احترازاً عن قول البعض فانهم يجوزون الجر لكونهما حرفى جرّ عند ذلك البعض وقال السيرافى لم اعلم خلافاً فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان المستثنى بعد ماخلا وماعدا وليس زيداً ولا يكون نحو جاء نى القوم خلا زيداً الى آخره اى آخر للمثال نحو ما جاء نى القوم ماعدا زيداً وليس زيداً ولا يكون زيداً كان منصوباً جزاءٌ لقوله فان كان بعد الا مع ما عطف عليها اى فان كان المستثنى بعد الا واخواتها كان منصوباً وجوباً فى هذه الاقسام كلها اما فى الاقسام الثلثة الاول فلاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول فى كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف ولان البدل ممتنع فيها واما فى المستثنى بعد الا فى كلام موجب فلانه فى حكم تكرير العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء نى القوم الا زيداً جاء نى القوم لا جاء نى زيدٌ وهو قلب المقصود لان المقصود الاخبار عن مجئ القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث امكن فيه تكرير الاصل العامل مع ترك النفى العارض فلا يلزم فى المستثنى والمستثنى منه وايضاً ان المبدل منه فى حكم الساقط فيكون المستثنى فى حكم التفريغ وهو فى كلام موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا ان القوم لو سقط فى جاء نى القوم الا زيد بقى جاء نى الا زيد وهو باطل لان معناه جاء نى جميع الناس الا زيد وهو محال وفى كلا التعليلين نظر مذكور فى المطولات واما فى المستثنى اذا كان مقدماً فلان البدل تابع وتقديم التابع على المتبوع لا يجوز واما فى صورة المنقطع فلامتناع كل واحد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد وارادة وانعدام كون بدل الغلط كذلك واما نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر فلكونه مفعولاً به ونصبه واجب واما نصبه بعد ماخلا وماعدا فلان ما مصدرية ولا يكون مدخولها الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلين وفاعلهما مضمراً والمستثنى بعدهما مفعول

مفعول به وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية فان معنى قولك جاء في القوم
ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا وقت خلوهم اي خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
اي مجاوزة مجيئهم عن عمرو وروي عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة وروي ذلك
عن الجرمي ايضًا ولعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافهما ولذا لم يقل
عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون فلانهما فعلان من الافعال الناقصة
الناصبة للخبر فالاسم بعدهما منصوب على الخبرية وهما في تركيبه في موضع النصب
على انهما حالان ولزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير عائد الى بعض مضاف
الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد كفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمهما ههنا
لكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا ولهذا التزموا التضمين في خلا واضمار فاعله
وفاعل عدا ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه
ما كان ولم يكن تحكم وان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد خلا وعدا
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون فانه لا يكون الا منصوبًا وعما اذا كان بعد غير
وسوى وسواء فانه يكون مخفوضًا كما سيجيء في كلام غير موجب احترز به عما
اذا كان بعد الا في كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه مذكور الجملة
الاسمية وقعت حالًا واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى منه
غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سياتي ثم لجواز البدل شرط آخر
لم يذكرها المص ويجب ذكرها احدها ان يكون المستثنى متصلا بالا وثانيها ان لا يكون
مقدمًا على المستثنى منه وثالثها ان يرد كلام نقيض للاستثناء نحو ما قام القوم
الا زيدًا في جواب من قال اقام القوم الا زيدًا اذ النصب هناك اولى لقصد التطابق
بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متراخيًا نحو ما جاءني احد حين كنت
جالسًا الا زيد فان الابدال فيه غير مختار لقصد التطابق بينه وبين
المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزاء
لقوله ان كان النصب على الاستثناء والبدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاءني
احد الا زيدًا بالنصب والا زيدٌ بالرفع على انه بدل عن احد وهو الوجه المختار واما

جواز النصب فعلی الاستثناء المتصل المنصوب علی التشبیہ بالمفعول واما اختیار البدل فلکونه مقصودًا فی الکلام بخلاف ما اذا کان منصوبًا حیث یکون حینئذ فضلة ولقصد التطابق بین المستثنی والمستثنی منه ثم هذا بدل البعض من الکل وهو وان کان بعد الا لا یجب فیه الضمیر بقرینة الاستثناء المتصل لانه یفید ان المستثنی بعض المستثنی منه وان کان ای المستثنی مفرغًا بان یکون بعد الا فی کلام غیر موجب والمستثنی منه غیر مذکور کان اعرابه ای اعراب المستثنی بحسب العامل ای بقدرة اذ الحسب القدر فان العامل علی ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالاعراب علی قدره کتابة عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع اعتراض بعض الناس هٰهنا بانه ان کان المراد عامل المستثنی منه یشکل بقولنا ما مررت الا بزید فانه معرب بعامل نفسه وان کان المراد عامل المستثنی فلیس بمعرب علی حسب العامل مع انه یجوز ان یختار الشق الاول ایضًا ویقال الجار فی بزید عامل المستثنی منه ثم انتقل الی المستثنی بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنی منه لا بعامله وانما سمی هذا القسم من المستثنی مفرغًا لان یفرغ العامل الذی قبل الا له ولا یشغل بالمستثنی منه نحو والمستثنی منه جعل اعرابه لما بعد الا ویسمی باسمه مجاز القیام مقامه ان المستثنی منه مقدر فی التحقیق ولهٰذا یدل علی اعتبار ذلک جواز قولهم ما قام الا هند وامتناع قولهم قام هند لان الفاعل فی الاول المستثنی منه علی التحقیق وفی الثانی هند تقول ما جاء نی الا زید فی الرفع وما رأیت الا زیدا فی النصب وما مررت الا بزید فی الجر وان کان ای المستثنی بعد غیر وسوی فیه اربع لغات فتح السین مع المد وکسرها مع القصر وکسر الاول مع المد والضمة مع القصر وحاشا عند الاکثر ای اکثر النحاة وانما قال ذلک احترازا عما ذهب الیه المبرد ولانه عنده فعل متعد ینصب ما بعدها کما جاء فی الدعاء المأثور اللهم اغفر لی ولمن سمع دعائی حاشا الشیطان کان مجرورا جزاء للشرط وانما کان المستثنی بعد غیر وسوی وسواء مجرورا لکونها اسماء مضافة الی ما بعدها فالاسم بعدها مجرور بالاضافة وما بعد حاشا فلاستعمالها ایاها حرف جر دون فعل ومن یدخل علیه نون الوقایة مع یاء المتکلم فی قوله شعر

من مشعر عبد والصلیب سفاهة + حاشای انی مسلم مقدور

ای عامل المستثنی منه ومنه الاستثناء مفرغًا

ای مختون نحو جاء نی القوم غیر زید و سوی زید و کذلک حاشا زید ثم لما ادرج کلمۃ غیر فی کلمات الا ستثناء وھو اسم متمکن لابد لہ من الاعراب اخذ فی بیان اعراب فقال و اعلم ان اعراب غیر کاعراب المستثنی بالا ای مثل اعراب الاسم الذی استثنی بالا علی التفصیل الذی سبق ذکرہ فی المستثنی بالا من وجوب النصب فی المستثنی من الموجب و المنقطع و المقدم وجوازہ مع اختیار البدل فی غیر الموجب التام و الاعراب علی حسب العامل فی الناقص تقول جاء نی القوم غیر زید مثال للمستثنی من الموجب و غیر حمار مثال للمنقطع وماجاء نی غیر زید القوم مثال للمقدم وماجاء نی احد غیر زید بالنصب و الرفع مثال للاستثناء والبدل وماجاء نی غیر زید مثال للمفرغ وانما کان غیر معربا باعراب المستثنی بالا لانہ لما کان ما بعدہ مستثنی فیکون مستحقا لاعراب المستثنی ای لفظہ وھو مستغن عن اعراب اٰخر لہ وجھا اٰخر لاجل الاضافۃ ولا وجہ لغیر من الاعراب فبالاولی ان یؤثر بوجہ ما بعد غیر علی قرینتہ المحتاج بما فضل عن حاجۃ وھو اعراب المستثنی وانما لم یبن غیر مع انہ بمعنی الحرف لوجود المانع مع البناء وھو الاضافۃ ثم لما ذکر لفظۃ غیر فی الاستثناء بین ان ذلک بطریق الشفاعۃ دون الاصالۃ فقال اعلم ان لفظۃ غیر موضوعۃ للصفۃ لا للاستثناء لانہا بمعنی مغایر و استعمالہا بمعنی المغایر اما ان یکون فی الذات کمررت برجل غیر زید قال اللہ تعالی بواد غیر ذی زرع او فی الصفات کدخلت بوجہ غیر الوجہ الذی دخلت بہ و قد تستعمل ای لفظۃ غیر للاستثناء فالفرق بینہ اذا کان وصفا وبینہ اذا کان استثناء انہ اذا کان وصفا فالمستثنی غیر داخل و اذا کان استثناء فالمستثنی داخل فی جملۃ تقول جاء نی القوم غیر اصحابک بالنصب علی الاستثناء فالاصحاب من جملۃ القوم وجاء نی القوم غیر اصحابک بالرفع علی الصفۃ فالاصحاب لیست من جملۃ القوم و لہذا اذا قلت لفلان علی درھم غیر دانق بالرفع کان درھما تاما اذ تقدیرہ درھم لا دانق واذا قلت علی درھم غیر دانق بالنصب کان درھما ناقصا الا تقدیرہ درھم الا دانق کما ان لفظۃ الا موضوعۃ للاستثناء لا للصفۃ لکونہا حرفا واصل الحروف ان لا تکون صفۃ وقد تستعمل ای لفظۃ الا فی الصفۃ لقرب معنی کل و احد منہما عن الاٰخر فیجوز فی استعمال کل منہما مکان الاٰخر لکنہ انما تستعمل الا فی الصفۃ لتعذر الاستثناء کما فی قولہ تعالی لَوْ کَانَ فِیْہِمَآ اٰلِہَۃٌ اِلَّا اللّٰہُ لَفَسَدَتَا فان کلمۃ الا فی الاٰیۃ الکریمۃ مستعملۃ

ای فی ما قبل غیر "مولوی غلام نبی مرحوم"

في صفة بمعنى غير كما فسره بقوله اى غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر
في اسم بعده واستعملت الا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء لان الجمع اذا كان
منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه
المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا تعذر حمل الا على الاستثناء في الآية الكريمة
لا يجب حملها على الصفة فلم تحمل على البدل قلنا ان كلمة لو بمنزلة ان في ان الكلام معه
موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء وفيه نظر لانه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز
الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض الهة شتى غير
الفرد الذي هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام لوجه التمانع كما تقرر في اصول الكلام
وكذلك قولك لا اله الا الله فان الا هذه مستعملة في الصفة بمعنى غير ايضا فيكون
معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر بقسميه ههنا اما المتصل فلانه ح يكون
المراد من قولك لا اله الا الالهة المحققة فيلزم منه ان يكون الله داخلا فيهم ثم استثنى
منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلانه ح يكون المراد من
قولك لا اله الا الالهة الباطلة وينفي المحققة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله
مرفوع على انه بدل من محل اسم لا التبرئة لارتفاعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوبا
على انه بدل من لفظ اسمها لان لا لا تعمل في المعارف ولان عملها انما يكون لاجل النفي وبطل
النفي الذي عملها لاجله فكيف يعمل مع سلب العلة ولان ابداله من اللفظ يوهم الكفر وبينه
وبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض ولهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء ولايهامه
البدل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستحق للعبودية او في الوجود او موجود
الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب لئلا يتراخى الا عن النفي لانه لو
لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى
على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع
اى الزائدة ١٢
النافية والخطاء المشركين في تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو مساوق للطريقة البرهانية
لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد

يفسد

فلا اله الا الله

ھو اثبات الوجود لہ تعالیٰ و نفیہ عن الہ غیرہ و اثبات الامکان لا یستلزم اثبات الوجود ھذا ما ذھب الیہ جمھور النحاۃ و ذھب بعضھم الی ان کلمۃ التوحید تامۃ مستغنیۃ عن تقدیر الخبر لان اصل الترکیب اللہ الٰہ فادخل لا و الا للقصر فالمسند الیہ ھو اللہ و المسند بہ ھو الٰہ لکن لافادۃ القصر قدم لا و الحق الا اللہ و جعل الا اللہ خبرا ثم لما فرغ عن بیان المستثنی شرع فی بیان خبر کان و اخواتھا فقال

خبر کان

فصل خبر کان و اخواتھا ای نظائر لفظۃ کان وھی التی عرفتھا فی المرفوعات وھو المسند بعد دخولھا ای بعد دخول کان و احدی اخواتھا والمراد بالدخول ما عرفت فی بحث المرفوعات فلا ینتقض التعریف بیضرب فی کان زید یضرب ابوہ نحو کان زید قائما مسند بعد دخول کان و حکمہ ای حکم خبر کان و اخواتھا فی اقسامہ و احکامہ و شرائطہ کحکم خبر المبتداء ثم اشار الی بیان ما یخالف خبر المبتدأ بقولہ الا انہ ای الشان یجوز تقدیمہ ای تقدیم خبر کان و اخواتھا علی اسمہ مع کونہ ای کون خبر کان و اخواتھا معرفۃ او مساویا لہ فی التخصیص نحو کان الخالق صدیقک و کان خیرا من زید شرا من عمرو وھذا اذا کان اعراب کل منھما او احدھما لفظیا لعدم الالتباس لوجود القرینۃ وھی النصب فاذا کانا مقصورین نحو کان عیسیٰ موسیٰ فانہ یتعین فیہ الاول للاسمیۃ الا عند قرینۃ لفظیۃ او معنویۃ الی ھذا قد سبقت الاشارۃ فی المرفوعات و لقائل ان یقول یشکل ذلک بما ذکر فی بعض التفاسیر عند قولہ تعالیٰ فما زالت تلک دعوٰھم من ان یکون دعوٰھم اسم ما زالت و تلک خبرہ بخلاف خبر المبتدأ ای متلبس بمخالفۃ خبر المبتداء فانہ اذا کان معرفۃ او مساویا لہ ملفوظا لا یجوز ان یتقدم علی المبتداء لمکان الالتباس نحو کان القائم زید مثال ما تقدم فیہ خبر کان علی الاسم و الخبر معرفۃ اعلم انہ لا یقع ایضا خبر کان و اخواتھا فعلا ماضیا لدلالۃ کان علیہ الا عند وجود قد نحو کان زید قد فعل لان قد تقرب الماضی الی الحال فیجوز و قوعہ خبرا العدم دلالۃ کان علی الحال او عند وقوعہ شرطا نحو صار زید ان قام قال اللہ تعالیٰ اِنْ کَانَ قَمِیْصُہٗ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ بخلاف خبر المبتدأ فانہ یقع فعلا ماضیا مطلقا و کان من الواجب علینا ان بذکرہ ثم لما فرغ عن بیان خبر کان و اخواتھا شرع فی بیان اسم ان و اخواتھا و قال

اسم ان

فصل اسم انّ واخواتها ای نظائر کلمة إنّ وهی التی عرفتها فی الانواع هو
المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول انّ واحدی اخواتها ولما ذکرنا من معنی
الدخول لا یشکل الحد باخوه فی انّ زیدا یضرب اخوه ونحو انّ زیدا قائم فان زیدا مسند الیه
بعد دخول انّ وسیأتی تمام احکامه فی القسم الثالث ان شاء الله تعالی ثم لما فرغ عن
بیان اسم انّ واخواتها شرع فی بیان المنصوب بلا التی لنفی الجنس فقال

المنصوب بلا

فصل المنصوب بلا التی لنفی الجنس انما لم یصرح باسم لا لانه لم یکن من المنصوبات
علی الاطلاق بموجب التقسیم وقید ههنا لیکون صورة التقیید دلیلا علی صورة الاکتفاء
اونقول لیس کل اسم لا ولا اکثره منصوبا ولا یجوز جعله مطلقا منصوبا لا حقیقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التقیید عنه بالمنصوب بخلاف ما سواه من المنصوبات فان
بعضا وان لم یکن کله من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطی للاکثر حکم الکل منها
مجازا هو المسند الیه بعد دخولها ای بعد دخول لا هذه وخرج عنه اخوه فی
لا غلام رجل اخوه قائم لما عرفت من معنی الدخول ولانّ قوله یلیها نکرة مضافة
او مشابها لها داخل فی التعریف فخرج به اخوه فی المثال المذکور لعدم الاتصال وعدم
کونه نکرة مضافة او مشبهة به یلیها الضمیر المستتر فیه راجع الی المسند الیه والبارز
الی لا وهذه الجملة إما حال من الضمیر فی الیه او من الضمیر فی دخولها وابراز الضمیر
حینئذ لیس بواجب وان جری الفعل علی ما هو له اذ لو لی فعل المسند الیه وجری علی

شرح

الضمیر فی دخولها لانه وقع حالا عنه لفقد الالتباس باختلاف الموصوفین تذکیرا
وتانیثا کما فی قولک هند زید تضربه هی وانما وجب ابراز الضمیر اذا اسند الیه
فعل جری علی غیر من هو له فی صورة الالتباس نحو زید عمرو یضربه هو بخلاف الضمیر
اذا اسند الیه صفة جرت علی من هی له فیجب ابراز الضمیر عند الالتباس وعدمه
نحو زید عمرو ضاربه هو هند زید ضاربته هی ثم احترز بقوله یلیها عما کان مفصولا
بینه وبین لا فانّ حکمه سیجیء نکرة حال من الضمیر المستتر فی یلیها ای حال کون ذلک
المسند الیه نکرة واحترز به عما کان معرفة فان حکمه سیجیء مضافة صفة نکرة
واحترز به عما کان نکرة مفردة فان حکمه سیذکر نحو لا غلام رجل فی الدار مثال
للنکرة المضافة او مشابها لها ای للمضاف فی تعلق شیء هو تمام معناه نحو لا عشرین

درهماً فی الکیس مثال للمشابہ للمضاف ثم هذا التعریف لاسم من حیث انہ منصوب فیشترط فی نصبہ القیود المذکورۃ اذ لا هذہ انما تنصب الاسم لمشابهتہا بان من حیث ان ان لتاکید الاثبات وهذہ لنفی الاستغراق فتدخل علی النکرۃ وتنصبہا لفظاً ولما فرغ عن بیان حد المنصوب بلا شرع فی بیان فوائد القیود المذکورۃ فی ذلک الحد فقال فان کان بعد لا التی لنفی الجنس نکرۃ بالرفع علی انہ اسم کان وخبرہ الظرف المقدم علیہ ویجوز ان یکون تامۃ بمعنی وجد مفردۃ صفۃ نکرۃ ای ما لا یکون مضافاً او لا مشابہاً بہ بنی ای النکرۃ المفردۃ علی الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار وعلی الیاء فی المثنی والمجموع نحو لا غلامین لک ولا مسلمین لک وانما بنیت النکرۃ المفردۃ الواقعۃ بعد لا لنفی الجنس لتضمنہا من الاستغراقیۃ وانما بنیت اذ معنی قولنا لا رجل فی الدار لا من رجل فی الدار لانہ جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقیقۃ او تقدیراً فحذف من تخفیفاً وانما بنیت علی غیر السکون لکون بنائہا عارضیاً وعلی علامۃ النصب للخفۃ والنون فی المثنی والمجموع غیر مانع للبناء فی الصحیح کما فی یا رجل ویا مسلمون وعن ابی الحسن وابی سعید الرمانی انہ معرب وعدم التنوین فی لا رجل لانحطاط الفرع من درجۃ الاصل او للفرق بین النفی المستغرق وغیرہ وتنصبہا لا محلاً لانہ مبنی واعراب المبنی یکون فی المحل لا فی اللفظ وانما اعربت النکرۃ المضافۃ المشبہۃ بہا مع وجود علۃ البناء فیہما لکراهتہم جعل ثلثۃ اشیاء شیئاً واحداً وذلک لان الاتحاد بین المضاف والمضاف الیہ ثابت وکذا بین المتضمن والمتضمن فلو اعتبر التضمن بالبناء یلزم جعل ثلثۃ اشیاء شیئاً واحداً وان کان بعد لا معرفۃ او نکرۃ مفصولاً بینہ ای بین ذلک الاسم النکرۃ وبین لا الاولی ان یقول وان کان نکرۃ مفصولاً او معرفۃ فیکون علی ترتیب الاحتراز فی قولہ یلیہا نکرۃ مضافۃ الا ان یقال انہ اخذ فی البیان عن القریب ثم قولہ بینہ ظرف وقع مفعول ما لم یسم فاعلہ لقولہ مفصولاً کذا فی بعض الشروح ویرد علیہ ان کلمۃ بین لازم النصب علی الظرفیۃ وکل ما هو لازم النصب علی الظرفیۃ لا یصح الاسناد الیہ لانہ منصوب والمسند الیہ یجب ان یکون مرفوعاً الا یری انہ اسند الفعل الی المصدر فی قولہ ع فحیل بین العیر والنزوان ولم یجعل الظرف مفعول ما لم یسم فاعلہ وعلل بان بین لکونہ لازم النصب علی الظرفیۃ

(حاشیہ: المثناۃ — فیہما)

لا يقام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام الفاعل اذا لم يكن
لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه في ذلك المثال وان كان هو
المصدر المدلول عليه الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سوى الظرف جعل مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مفعولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفاسير
في قوله تعالى لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ارتفع بين بتقطع وهو ظرف اتّسع فيه فاستعملت اسما كما
استعملت في هٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله
ظرفا واضمر فاعلا لدلالة الحال عليه اي تقطع وصلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه
الاول لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يَوْمَ الْقِيٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ
وبهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا ويجب تكريره جزاء لقوله وان
كان بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكريره في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
فلفقدان عمل لا فيها لكونها لنفي الجنس ولا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة
فلضعف عملها لانها انما تعمل بمشابهة انّ فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل
عملها فيهما عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب التكرار فللتنبيه
على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفي في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد ولا
عمرو ولا خالد الى اخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفي الجنس
التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريره لمطابقة السؤال لان قولنا
لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل
ولا امرأة جواب من قال افي الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم
وجوب تكريره مع المعرفة والنكرة المفصولة مع اسم آخر تقول لا زيد في الدار ولا عمرو
مثال لتكريره مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال لتكريره مع النكرة المفصولة واعلم
انه كما يجب تكريره في النكرة المفصولة كذلك يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا
عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس فتح الاسم وبناؤه فقد انتفيا
فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكل حد المنصوب بلا حيث يدخل
فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معنى الدخول ويجوز
في مثله اي في كل موضع كرر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مثل

رفعه

فيهما

لاحول ولاقوۃ الا باللہ معناہ لا رجوع لنا عن المعاصی ولا قوۃ لنا علی الطاعۃ الا بعصمتہ وتوفیقہ خمسۃ اوجہ الاول فتحھما ای فتح الاسمین ای المعطوف والمعطوف علیہ علی ان لا فیھما لنفی الجنس والثانی رفعھما ای رفع الاسمین علی عدم البناء والحمل علی الابتداء لمطابقۃ السؤال لانہ جواب سؤال من یسأل الحول لنا ام قوۃ وانما رفع الاسمان فی المکرر غیر المفصول مع مخالفۃ القیاس لمطابقۃ السؤال والثالث فتح الاول علی ان لا ھھنا لنفی الجنس ورفع الثانی بناءً علی زیادۃ لا لتاکید النفی او علی انہ معطوف علی محل الاول وھو مرفوع علی الابتداء والرابع رفع الاول علی ان لا بمعنی لیس وھذا ضعیف لان عمل لا بمعنی لیس قلیل وفتح الثانی علی ان لا فیہ لنفی الجنس والخامس فتح الاول لما ذکرنا آنفا ونصب الثانی بناءً علی ان لا زائدۃ لتاکید النفی او علی انہ معطوف علی لفظ الاول لمشابھۃ الفتحۃ النصب فی العروض والاطراد وقد یحذف اسم لا التی لنفی الجنس لقرینۃ ای وقت حصول قرینۃ دالۃ علیہ قبل حذف المبتدأ لانہ مبتدأ فی الاصل نحو لا علیک ای لا بأس علیک ای ولا شیٔ علیک والقرینۃ ھھنا دخول لا علی الحرف وھذا الکلام یقال لمن یخاف امرأۃ ثم لما فرغ عن اسم المنصوب بلا التی لنفی الجنس شرع فی بیان خبر ما ولا المشبھتین بلیس فقال **فصل** خبر ما ولا المشبھتین بلیس فیما ذکر من المشابھۃ فی المرفوعات ھو المسند بعد دخولھا ای دخول ما ولا نحو ما زید قائما ولا رجل حاضرًا فان قائمًا وحاضرًا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الی بیان ما یبطل عملھما بقولہ وان وقع الخبر ای خبر ما ولا بعد الا نحو ما زید الا قائم ولا رجل الا افضل منک او تقدم الخبر علی الاسم نحو ما قائم زید ولا افضل منک رجل وتقدم ما لیس بظرف علی الاسم المتقدم علی الخبر نحو ما عمرًا زیدٌ ضاربٌ بخلاف ما اذا کان ظرفا نحو قولہ تعالی فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ اَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِيْنَ او زیدت ان بعد ما انما قیل بعد ما لان ان لا تزاد بعد لا بحکم الاستقراء نحو ما ان زید قائم اعلم ان النحاۃ اختلفوا فی ان ھذہ فذھب البصریون الی انھا زائدۃ ولیست ان النافیۃ بل التی تزاد بعد لا وما المصدریۃ ایضًا وذھب الکوفیون الی انھا نافیۃ زیدت لتاکید النفی والا فالنفی علی النفی اثبات بطل العمل ای عمل ما ان وجد معہ شیٔ من الاشیاء المذکورۃ وھو جزاء لقولہ وان وقع الخبر مع ما عطف علیہ کما رایت فی بطلان العمل فی الامثلۃ المذکورۃ اما بطلان العمل فی الصورۃ الاولی فلان النفی الذی لاجلہ یعملان قد

خوب

انتقض بالا الموجبۃ للاثبات بعدا لنفی خلافا لیونس فانہ اجاز عملہا بعد الا تمسکا بقول الشاعر **شعر** وما الدہر الا منجنونًا باھلہ ٭ وما صاحب الحاجات الا معذبا ٭ و الجواب عنہ بانہ لم یکن فی البیت تنصیص علی الاعمال لاحتمال ان یحمل منجنونًا علی حذف الفعل تقدیرہ وما الدہر الا یشبہ منجنونًا فیکون مفعولًا لاخبرًا وان یحمل علی حذف المضاف واقامۃ المضاف الیہ مقامہ تقدیرہ وما الدہر الا یدور دوران منجنونٍ ولاحتمال ان یحمل معذبًا علی انہ مصدر میمی یجعل للترکیب من باب ما انت الا سیرًا تقدیرہ وما صاحب الحاجات الا یعذب معذبًا واما فی الصورۃ فلانہما عاملان ضعیفان لعدم تصرفہما کتصرف لیس لانہا اصلیۃ فی العمل فلایعملان بالتقدم واما فی الصورۃ الثالثۃ فلوقوع الفصل بین ما ومعمولہ مع ضعفہ فی العمل وھذہ ای عاملیۃ ما ولا وفی بعض النسخ وھذا فھو اشارۃ الی عملہما لغۃ من لغی بالکسر اذا ھجی ای مال اھل الحجاز وعلی لغتہم قد ورد التنزیل نحو ما ھذَا بَشَرًا وما ھُنَّ اُمَّھٰتِہِم واما بنو تمیم فلا یعملونہما ای ما ولا المشبہتین بلیس اصلًا ای سواء وجدت الشروط المذکورۃ اولم توجد بل یرفعون ما بعدھما علی الابتداء والخبر کما کان مرفوعًا علیہما قبل دخول ما ولا لان القیاس فی العامل ان یکون مختصًا بالقبیل الذی کان عاملًا فیہ من الاسم والفعل لیکون متمکنا فی مرکز کالجار والجوازم وما ولا تکونان مختصتین بقبیل واحد بل تدخلان فی الاسم والفعل واما اھل الحجاز فہم لعتبروا شبہہما بلیس المختص بقبیل واحد وھو الاسم قال الشاعر وھو ذھیر عن لسان بنی تمیم ای واحد منہم واللسان یکون بمعنی الجارحۃ وبمعنی اللغۃ والمراد ھہنا ھو المعنی الاخیر **شعر**

وَمُھَفْھَفٍ کَالْغُصْنِ قُلْتُ لَہُ انْتَسِبْ ٭ فَاَجَابَ مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامٌ

الواو فی قولہ ومھفھف بمعنی رُبَّ والمھفھف اسم مفعول من الھفھفۃ بفتح الھائین وسکون الفاء الاولی وھی دقۃ الخاصرۃ ورقتہا یقال رجل مھفھف وامرأۃ مھفھفۃ کما یقال رجل خصمان وامرأۃ خصمانۃ وقولہ انتسب امر من الانتساب وھو بالفارسیۃ نسبت داشتن بکسر والضمیر المستتر فی قولہ فاجاب عائد الی مھفھف واضافۃ القتل الی المحب من قبیل اضافۃ المصدر الی المفعول والفاعل متروک ای قتل المحبوب المحب والاستشہاد بان ما

لمجنون بالفتح دولاب کذا فی الصراح ۱۲

المشبہۃ بلیس لیست بعاملۃ لان ما بعدھا یکون مرفوعا علی انہ مبتدأ وخبر علی لغۃ بنی تمیم بیانہ ان القائل الذی ردّ علی الشاعر قولہ من لسانہ عن قوم بنی تمیم ووجہ التناسب بین السوال والجواب فی البیت لفظا ومعنی حاصل اما لفظا فلانہ اجاب بھذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انہ مسند بعد ما بمعنی لیس وما ھذا الا بلغۃ بنی تمیم فکانہ قال انی تمیمی واما معنی فلان المھفھف اجاب باخذ قول المحب کانہ قال انا من قوم یباح قتل المحب عندھم وھم المحبوبون قال بعض الفضلاء یمکن ان یحمل الانتساب ھھنا علی معنی المیل والرجوع فمعنی قولہ انتسب رجع بالوصال ولا یقتلنی بالفراق ولا تؤذینی فان قتل النفس وایذاءہ بغیر حق حرام فاجاب المھفھف ما قتل المحب حرام یعنی انک لو قُتِلتَ فی المحبۃ فلا جناح علی اذ ربّ محبّ یقتل فی محبۃ ورُبّ عاشق تؤذی من معشوقۃ والی ھذا اشیر فی قولہ علیہ السلام ما اوذی نبیّ مثل ما اوذیتُ قط فانہ لا شک فی کونہ علیہ السلام محب اللہ تعالی وھو محبوبہ لکن ما لحقہ الایذاء من اللہ تعالی انما ھو من جھۃ کونہ محبا لان المحبوب یؤذی محبہ لا من جھۃ کونہ محبوبا لان المحب لا یؤذی محبوبہ فلا یرد ما یقال کیف یصح الایذاء من اللہ سبحانہ فی حقہ صلی اللہ علیہ والہ وسلم وھو حبیبہ ثم لما فرغ عن بیان المقصد الثانی المشتمل علی بیان للنصوبات شرع فی بیان المقصد الثالث المشتمل علی بیان المجرورات فقال

المقصد الثالث فی المجرورات

الاسماء المجرورۃ ھی المضاف الیہ فقط فان قیل کیف یستقیم ھذا الحصر لان الاسماء المجرورۃ یکون غیر المضاف الیہ ایضا نحو بحسبک وکفی باللہ وما جاء نی من احد لان المجرور فیھا لم ینسب الیہ شیء بواسطۃ حرف الجر وکذا المجرور فی مثل ضاربُ زیدٍ وحسن الوجہ لم یکن مضافا الیہ حقیقۃ علی اختیار الجمہور قلنا المجرور الاصلی ھو المضاف الیہ الذی عرفہ وما عدا ھذا المضاف الیہ کالمجرور فی الامثلۃ المذکورۃ لیس بمجرور اصلی بل ھو ملحق بذلک

المجرور الاصلی وکلامہ علی القسم الاول فکانہ قال الاسماء المجرورۃ الاصلیۃ ھی المضاف الیہ فقط وھی تنبیہ علی تقسیمہ الی قسمین اصلی وملحق کما ان المرفوع والمنصوب ینقسم کل منھما الی قسمین وقد سبقت الاشارۃ الی ذلک ثم قولہ فقط زائد لا طائل تحتہ لان الحصر المراد منہ مستفاد من ضمیر الفصل فی قولہ ھی المضاف الیہ وھو ای المضاف الیہ کل اسم صرح باسم للتنبیہ علی ان المضاف الیہ لا یکون الا اسما

المقصد الثالث فی المجرورات

لکنہ اعم من ان یکون حقیقۃً اوحکمًا لیتنا ول مثل قولہ تعالیٰ یوم ینفخ فی الصور فان
هذا الفعل فی تاویل الاسم ای یوم النفخ فی الصور نسب الیہ ای الی ذلک الاسم
شیٔ اعلم ان کلام المصنف والشیخ ابن الحاجب فی الکافیۃ یدل علی ان المضاف لا یلزم
ان یکون اسمًا لانہما قالا نسب الیہ شیٔ دون اسم ومثلا بمررت بزید لکن الشیخ
ابن الحاجب قد حقق فی موضع اٰخر ان المضاف والمضاف الیہ لا یکونان الا اسمین
والتحقیق ما ذکرہ الحدیثی حیث قال ان مررت من حیث ان زیدا فی مررت بزید مفعول
لیس ما وّلا بالاسم ومن حیث انہ مضاف الیہ فما وّل بہ ولذا قال فقد اضیف
المرور الی زید فعلم ان المضاف قد یکون اسمًا وقد یکون فعلًا ما وّلا بالاسم
کالمبتدأ بواسطۃ حرف الجر احتراز بہ عما نسب الیہ شیٔ لکن لا بواسطۃ حرف الجر
کنسبۃ الفعل الی الفاعل لفظا نصب علی انہ خبر کان المحذوف وحذفہ فیما وقوعہ
قیاس ولا شک ان وقوعہ فی مثل هذا الترکیب شائع کثیر تقدیرہ سواء کان ذلک
الحرف لفظًا ای ملفوظا او تقدیرًا ای مقدرًا او علی التمیز تقدیرہ بواسطۃ تلفظ
حرف الجر او علی انہ حال تقدیرہ حال کون ذلک الحرف ملفوظا ویرد علیہ ان وقوع
المصدر حالًا سماعی لا قیاسی واجیب بان هذا مذهب سیبویہ وذهب المبرد
الی انہ قیاسی فیما اذا کان المصدر من تقسیمات الفعل نحو اتانا سرعۃ وبطوٴ او قولہ
لفظا او تقدیرا من تقسیمات الفعل ای التوسط وهو اما لفظی وتقدیری فلنا انما نختار
مذهبہ ونحمل کلام الشیخ علیہ فاما اذا لم یکن من تقسیمات الفعل فلا خلاف فی انہ سماعی نحو
اتانا ضحکا وبکاء نحو مررت بزید ولما اطلق اسم المضاف الیہ علی المجرور بحرف الجر لفظ
وهو غیر ما هو المصطلح المشهور بینہم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرور علیہ اشار
الیہ بقولہ یعبر عن هذا الترکیب وهو بزید فی مررت بزید فی الاصطلاح المشهور فیما
بین القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس علی وضع شیٔ لشیٔ
بانہ جار ومجرور لا بانہ مضاف ومضاف الیہ فقد نقل الزوزنی عن الرضی انہ قال سمی سیبویہ
المجرور بحرف الجر لفظا مضافا الیہ لکنہ غیر ما هو المصطلح المشهور لانہ اذا اطلق المضاف
الیہ یراد بہ المجرور بحرف الجر تقدیرًا واما من حیث اللغۃ فنحو بزید فی مررت بزید
مضاف الیہ بلا ریب لانہ اضیف الیہ المجرور بواسطۃ حرف الجر یعلم منہ

م اذا کان المصدر من انواع عاملہ نحو اتانی زید سرعۃ ولم یجیٔ اتانی زید ضاحکا وههنا لیس کذلک واجیب بان العامل ههنا الواسطۃ لانہ بمعنی التوسط ولا شک ان المصدر المذکور من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد یکون لفظا وقد یکون تقدیرا ۱۲ غایۃ ×

لہ ای ملفوظا کان ذلک الحرف او مقدرا ۱۲ ؎ فهذا محمول علی مذهبہ وفیہ نظر لان ذلک لیس مطلقا بل

ان اطلاق المضاف الیہ علی زید فی مررت بزید انما ہو بحسب اللغۃ سواء اوّل مررت باسم او لم یأوّل بہ اما اذا لم یأوّل فظاہر واما اذا اوّل بہ فلان المضاف الیہ المصطلح ینبغی ان یکون العامل فیہ اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافۃ علی الاختلاف فی المشہور وہو منتفٍ ہہنا فیکون مراد الحدیثی من قولہ المذکور قبلہ من حیث انہ مضاف الیہ اُوّل باسم ان زیدًا مضاف الیہ لغۃ وذکر فی بعض الشروح انما اطلق علی المجرور بحرف الجر اسم المضاف الیہ لان حروف الجر تسمی حروف الاضافۃ لانہا تضیف معانی الافعال الی الاسماء

او تقدیرا عطف علی قولہ لفظا نحو غلام زید تقدیرہ غلام لزید ویعبر عنہ ای عن ہذا التركيب ہو غلام زید فی الاصطلاح بانہ مضاف ومضاف الیہ لا بانہ جار ومجرور وکان من الواجب علی المصنف ان یقول او تقدیرا مرادا کما قال غیرہ لیحترز بہ عن الظرف نحو قمت یوم الجمعۃ فان یوم الجمعۃ وان نسب الیہ شیٔ وہو قمت بواسطۃ حرف الجر تقدیرا وہو فی لکنہ غیر مراد والا لکان مجرورا لان المعنی بالمراد ظہر اثرہ ای یکون ما بعدہ مجرورا ویجب تجرید المضاف لاجل الاضافۃ عن التنوین حقیقیۃ کانت او تقدیریۃ فلا یرد کم رجل وضاربك وحواج بیت اللہ حیث لم یکن فیہا تنوین حتی یجب التجرد عنہا لاجل الاضافۃ لانہا مجردۃ عن التنوین التقدیری والمقدر کالملفوظ عندہم المراد بتجرید المضاف عن التنوین اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل ذلك بالحسن الوجہ مع سقوط التنوین عنہ لاجل اللام لا لاجل الاضافۃ وہو جائز وفاقا لانہ حذف ما اضیف الیہ الفاعل الذی ہو کالجزء منہ اذ الاصل الحسن وجہہ المضاف الیہ یقوم مقام التنوین فلما حذف من فاعل المضاف فکانہ حذف من المضاف لمکان الجزئیۃ واما نحو الضارب الرجل فمحمول علی الحسن الوجہ وما یقوم مقامہ ای یجب تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین کنونی التثنیۃ وجمع السلامۃ وکذا عن الالف واللام فان قلت لا حاجۃ الی ذکر تجرید المضاف عن نونی التثنیۃ والجمع ہہنا لانہ قد ذکر فیما سبق من قولہ فی فصل اصناف الاعراب وہما یسقطان عند الاضافۃ فذکرہ ہہنا یوجب التکرار قلت ذکرہ فیما سبق لا یدل علی وجوب التجرید علی اطلاقہ وذکرہ ہہنا یدل علی وجوبہ فلا تکرار وانما وجب تجرید المضاف عن التنوین لان التنوین تؤذن بتمام الکلمۃ بہا

المعنی فی المراد ظہور اثرہ

دون المضاف الیہ والاضافۃ تؤذن بتمامها بالمضاف فیتنافیان ولهذا التعلیل یجب تجرید
المضاف عما یقوم مقام التنوین نحو جاءنی غلام زید مثال لتجرید المضاف عن التنوین
وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثالان لتجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین ولما علم
مما سبق من تعریف المضاف الیہ ان الاضافۃ مطلقا علی قسمین احدهما ما یکون حرف الجر
فیہ ملفوظۃ والثانی ما یکون حرف الجر فیہ مقدرۃ وکان البحث المتعلق بالقسم الاول
قلیلا لانہ لا بحث فیہ سوی الجر بالحروف واهمل بیانہ واحالہ الی بحث الحروف بقولہ فیما
بعد واما ما یذکر فیہ حرف الجر فسیاتی فی القسم الثالث وکان البحث المتعلق بالقسم الثانی کثیرا
لاشتمالہ علی اقسام واحوال خصّہ بالذکر وبیّنہ بقولہ واعلم هی کلمۃ تذکر لتنبیہ
المتعلم ان الاضافۃ التی بتقدیر حرف الجر بدلیل قولہ فیما بعد هذا کلہ بتقدیر
حرف الجر واحالۃ ما کان یتلفظ فیہ حرف الجر الی بحث الحروف لاختصاص ما کان
بتقدیر حرف الجر بالقسمۃ دون غیرہ علی قسمین معنویۃ منسوبۃ الی المعنی لافادتها
معنی فی المضاف تعریفا وتخصیصا ولذا سمیت بالمعنویۃ وسمیت بالحقیقیۃ ایضا وقدمها
علی اللفظیۃ لذلک فانها تسمی غیر حقیقیۃ ولفظیۃ ای منسوبۃ الی اللفظ ای ثابتۃ
فی اللفظ دون المعنی اما المعنویۃ فهی ای علامتها او ذات ان یکون المضاف فیها غیر
صفۃ مضافۃ بالجر علی انہ صفۃ صفۃ الی معمولها ای الی معمول تلک الصفۃ ففی الکلام
اشارۃ الی ان المضاف فیها اما ان لا یکون صفۃ بل یکون اسما جامدا کغلام زید او صفۃ
لکنها مضافۃ الی غیر معمولها نحو کریم البلد فان الکریم صفۃ مضافۃ الی غیر معمولها
لان البلد لیس بمفعول اذ لا یجوز ان یقال کَرُمَ البلدُ بل کَرُمَ مَن فی البلد وهی
ای الاضافۃ المعنویۃ اِمّا کائنۃ بمعنی اللام فیما لم یکن المضاف الیہ من جنس المضاف
ولم یکن ظرفہ نحو غلام زید ای غلام لزید او بمعنی من فیما یکون المضاف الیہ من جنس
المضاف نحو خاتم فضۃ ای خاتم من فضۃ او بمعنی فی فیما یکون المضاف الیہ ظرف
المضاف نحو صلوۃ اللیل ای صلوۃ فی اللیل قال الفاضل الهندی الاولی ان یجعل
الاضافۃ الی الظرف ایضا بمعنی اللام کما فی سائر اصناف الاضافۃ بادنی ملابسۃ فیکون
معنی صلوۃ اللیل صلوۃ لها اختصاص باللیل بملابسۃ الوقوع فی قولک
کوکب الخرقاء سهیل ای کوکب لہ اختصاص بالمرأۃ الخرقاء

بملابسۃ انہا تشرع فی الہیئ لاسباب الشتاء عند طلوعہ لا قبلہ کما ہی شان النساء المدبرۃ المتہیئۃ للامور فی احیانہا و وجہ الاولویۃ ان فیہ تقلیل الاقسام وھو اقرب الی الضبط وفائدۃ ھذہ الاضافۃ ای الاضافۃ المعنویۃ تعریف المضاف الیہ ان اضیف ای الاسم الی معرفۃ کما رای تعریف المضاف فی بعض الامثلۃ المذکورۃ وذلک لان وضع ھذہ الاضافۃ لافادۃ الاختصاص بین المضاف والمضاف الیہ فی مدلول المضاف فتعین بتعیینہ مضمرا کان المضاف الیہ او غیرہ من المعارف فانک اذا قلت غلام زید ترید بہ وضعا غلاما لہ اختصاص بزید اما بکونہ اعظم غلمانہ واشہرلہ او معہودا بینک وبین مخاطبک بحسب الخارج او الذہن ومجیئہ لغیر معین علی خلاف وضع الاضافۃ وانما حکمنا بان غلام زید معرفۃ وغلام لزید نکرۃ لان الثانی یصلح لکل واحد من الغلمان المنسوبین الی زید بطریق البدل وہو معنی النکرۃ واما الاول فلانہ اشارۃ الی معہود ومخصوص بینک وبین مخاطبک فافادۃ الاضافۃ تعریف العہد کما یفید ذلک بالالف واللام نحو الغلام ولولا ھو لم یبق فرق بینہما بحصول اختصاص بزید بالغلام فی الصورتین ثم اعلم ان ھذہ الاضافۃ تفید تعریف المضاف ان اضیف الی المعرفۃ فی کل اسم الا فی غیر ومثل وشبہ ونحو ونظیر وکل ما ھو بمعناہا فان ھذہ الاسماء لا تتعرف لانہا متوغلۃ فی الابہام لکونہا اضافۃ لفظیۃ بمعنی المغایر والمماثل والمشابہ علی الاصح لعدم دخول اللام علیہا حال کونہا مضافۃ بخلاف المغایر والمماثل والمشابہ فانہ یجوز ان یقال مررت برجل المغایر ابیک فتقع صفۃ للنکرۃ تقول مررت برجل غیرک او مثلک او شبہک ویدخل علیہا رب نحو رب مثلک الا اذا اشتہر المضاف بمغایرۃ المضاف الیہ کغَیْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ونحو علیک بالحرکۃ غیر السکون او بمماثلۃ نحو فلان مثل حاتم فحینئذ تتعرف لعدم الابہام او تخصیصہ عطف علی قولہ تعریف المضاف ای وفائدتہا تخصیص المضاف ان اضیف ای الاسم الی نکرۃ لان الاضافۃ الی النکرۃ تفید تقلیل الشیوع کغلام رجل فانک اذا قلت غلام کان شائعا فی غلام رجل وغلام امرأۃ واذا قلت غلام رجل ارتفع عنہ بعض الشیوع حتی لا یبقی صالحا لان یکون غلام امرأۃ فحصل التخصیص وقل الشیوع فی النکرۃ واما اللفظیۃ فہی ای علامتہا

ان یکون المضاف فیہا صفۃً کاسمی الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ مضافۃ
الی معمولہا ای الی فاعلہا او مفعولہا واحترز بقولہ صفۃً عما اذا لم یکن
صفۃً کغلام زید وبقولہ مضافۃ الی معمولہا عما اذا کان الصفۃ مضافۃ الی غیر معمولہا
نحو کریم البلد فان ذلک اضافۃ معنویۃ کما عرفت وھی ای الاضافۃ اللفظیۃ کائنۃ
فی تقدیر الانفصال ای فی حق المعنی ای لا تغیرہ بل المعنی علی ما کان علیہ قبل الاضافۃ
حتی ان الجر بہا اللفظ مرفوع او منصوب فی المعنی لا فی اللفظ ای لا یکون الاضافۃ
اللفظیۃ فی تقدیر الانفصال فی تاثیر اللفظ حتی تسقط عنہ التنوین وما یقوم مقامہ
ثم معنی الانفصال ان المضاف یمکن ان یقدر فیہ الفعل نحو ضارب زید مثال لاضافۃ
اسم الفاعل الی المفعول وحسن الوجہ مثال لاضافۃ الصفۃ المشبہۃ الی الفاعل
وفائدتہا ای فائدۃ الاضافۃ اللفظیۃ تخفیف فی اللفظ فقط ای لا تعریفہ
ولا تخصیصہ لما مر من انہا فی تقدیر الانفصال ثم التخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف
فحسب بحذف التنوین حقیقۃ نحو ضارب زید وحکما نحو حواج بیت اللہ او بحذف نونی
التثنیۃ والجمع نحو ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ المضاف الیہ فحسب بحذف الضمیر واستتارہ
فی الصفۃ نحو القائم الغلام واصلہ القائم غلامہ فحذف الضمیر من غلامہ واستکن
فی القائم واضیف القائم الیہ للتخفیف فی المضاف فقط واما فی المضاف والمضاف الیہ
جمیعا نحو زید القائم الغلام اصلہ غلامہ فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی
المضاف الیہ بحذف الضمیر واستتارہ فی الصفۃ واعترض ھھنا بمررت برجل ضارب
امرأۃ او ضارب المرأۃ لان الاضافۃ فیہ لفظیۃ مع انہا افادت تخصیصا فکیف
یستقیم قولہ وفائدتہا تخفیف فی اللفظ فقط واجیب بان ھذا التخصیص لا یحصل
بالاضافۃ بل ھو حاصل قبلہا ثم فائدۃ قولہ فی اللفظ الاشارۃ الی وجہ التسمیۃ
او نقول لو لم یقل فی اللفظ لتبادر الذھن الی التخفیف فی المعنی قیاسا علی فوائد
ھذہ الاضافۃ تعریف المضاف ان اضیف آہ وتخصیص آہ فصرح بقولہ فی اللفظ ای فی
لفظ المتکلم سواء کان مضافا او مضافا الیہ للتعمیم واعلم انک اذا اضفت الاسم
الصحیح او الجاری مجری الصحیح قدم تفسیر کل منہما فی اصناف الاعراب الی یاء المتکلم
متعلق بقولہ اضفت کسرت آخرہ ای آخر ذلک الاسم وھو الحرف الذی وقع قبل

الیاء لمناسبۃ الیاء واسکنت الیاء لاجل التخفیف او فتحتہا ای الیاء لان الاصل فی الکلمۃ البنیۃ علی حرف واحد ہو الحرکۃ لئلا یلزم الافتتاح بالساکن والاصل فیما بنی علی الحرکۃ الفتح للتخفیف وہو الصحیح لکن فی تقدیم قولہ واسکنت الیاء اشعار بان المختار عندہ ہو السکون کغلامی مثال للاسم الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ودلوی مثال للاسم الجاری مجری الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ثم لما فرغ عن بیان حکم الاسم الصحیح والجاری مجراہ شرع فی بیان حکم المنقوص والمقصور فقال وان اخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم یاء سواء وجدت للتثنیۃ او الجمع او لغیرہما مکسورا ما قبلہا ادغمت تلک الیاء فی الیاء ای فی یاء المتکلم لاجتماع المثلین وفتحت الیاء الثانیۃ وہی یاء المتکلم لئلا یلتقی الساکنان تقول فی قاض قاضِیَّ وانما رجعت الیاء المحذوفۃ فی قاض لان الاضافۃ یسقط بہا التنوین التی یلزم منہا ومن الیاء التقاء الساکنین وان کان اخرہ ای اخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم واوا ساکنۃ مضموما ما قبلہا ای تلک الواو قلبتہا یاءً وعملت کما عملت الاٰن ای فی الیاء یعنی ادغمت الیاء المبدلۃ من الواو فی یاء المتکلم وفتحتہا لاجتماع الواو والیاء وکون اُولٰہما ساکنۃ تقول جاء فی مسلِمِیَّ اصلہ مسلمونَ فاعل اعلال مرمی وفی الاسماء الستۃ التی سبق ذکرہا حال کونہا مضافۃً الی غیر یاء المتکلم تقول عند اضافۃ الخمسۃ منہا الی یاء المتکلم اَخِیْ واَبِیْ وحَمِیْ وہَنِیْ بیاء مخففۃ بلا رد المحذوف وہو الواو الواقعۃ لام الکلمۃ کما یرد عند الاضافۃ اجراء لہا بعد حذف علۃ نسیًا منسیًا کما فی یدی ودمی وفِیَّ بکسر الفاء وتشدید الیاء عند الاکثر وفمی عند قوم الظرف متعلق بقولہ تقول ای تقول فی الاربعۃ الاول بتخفیف الیاء بلا رد المحذوف وفی الخامس بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم من النحاۃ وفی ہذا اشارۃ الی ما اجازہ المبرد فی الاولین وہما اخی وابی من تشدید الیاء برد الواو المحذوفۃ قبلہا یاء ساکنۃ وادغامہا فی یاء المتکلم والی ما ذہب الیہ بعضہم فی الخامس وہو فِیَّ من انہ یقال فمی بقلب الواو میما قبل علی حالۃ الافراد ثم لا یعرف وجہ حسن لتقدم الاخ علی الاب فی الذکر الا ان یقال انہ اقتداء بقولہ تعالٰی یَوْمَ یَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ اَخِیْہِ وَاُمِّہٖ وَاَبِیْہِ ووجہ التقدیم فی الاٰیۃ الترقی من الادنی الی

لا یرد

الاعلیٰ کانّہ یفرّ من اخیہ ومن صاحبتہ وبنیہ اولانّ الاحتیاج الی اضافۃ الاخ الی یاء المتکلم اکثر من اضافتہ الی غیرہ وذو لا یضاف الی مضمر اصلا بل یضاف الی اسم الجنس لانہ موضوع لاجل ان یتوصل بہ الی جعل اسماء الاجناس صفات الاسماء النکرات نحو جعل المال صفۃً لرجل نقول رجل ذو مال فوجب مراعاۃ الصفۃ وھذا التعلیل یوجب ان لا یضاف ذو الی غیر اسم فیہ معنی الجنس ولا یوجب ان لا یضاف ذو الی مضمر خاصۃً فلا وجہ لتخصیص نفی اضافتہ الی مضمر

الا ان یقال انما خصہ المضمر بالذکر لانہ لما کان لبعض تلک الاسماء حکم لم یوجد فی غیرھا حال کونہا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم صرح بنفی اضافتہ الی مضمر اصلا سواء کان المضمر یاء المتکلم او غیرہ اسقاطا لما اختص فیہ بحکم نظرا الی اضافتہ الیہ وکما جاء ن اضافۃ ذو الی المضمر فی بعض الاشعار فینتقض بہ القاعدۃ المذکورۃ من انّ ذو لا یضاف الی مضمر اجاب عنہ بقولہ وقول القائل **شعر**

انما یعرف ذا الفضل ٭ من الناس ذووہ

شاذ ای قلیل لا یقاس علیہ وکذا نحو اللھم صل علی محمد و آلہ وذویہ شاذ وما جاء فی کلام بعض المتاخرین من قولہ اصلی علی محمد و ذویہ ای صحابہ فذلک اقتباس من الدعاء الماثورۃ واذا قطعت تلک الاسماء الخمسۃ عن الاضافۃ قلت اخ واب وحم وھن وفم فجعلت لامھا وجعلت علی عینا تہا اعرابہا وھذا بحث عن غیر المضاف وانما ذکر تقریبا وذو لا تقطع عن الاضافۃ البتۃ لوضعہا لازمۃ للاضافۃ الی اسم الجنس المظہر وان جاء الی الضمیر فی کلام فہو شاذ ھذا ای ما بیّنا من قسمی الاضافۃ المعنویۃ واللفظیۃ کلہ یتقید بحرف قد یقال لا حاجۃ الی ذکر ھذا الکلام لانہ قد علم مما سبق واجیب بانہ انما ذکرہ لیکون ذکر کلمۃ امّا تفصیلیۃ فی قولہ واما ما یذکر فیہ حرف الجر لفظا فسیاتی بیانہ فی القسم الثالث ان شاء اللہ تعالیٰ وھو الحرف مع العدیل لانہا لا تستعمل الّا فی العدیلین او اکثر وعدیل الذکر ھو التقدیر فلو لم یذکرہ لبقیت کلمۃ امّا للتفصیل مع عدم العدیل فکانہ قال فاما ما یقدر فیہ حرف الجرّ فی القسمین والی مذہب الشیخ ابن الحاجب ردّ علی جمہور النحاۃ حیث لم یقولوا بتقدیر حرف الجر فی اللفظیۃ بل للحرفہا بالمعنویۃ فی تقدیرہ بالحرف فعلی ھذا القول لم یکن التعریف المذکور شاملا

للمضاف الیہ بالاضافۃ اللفظیۃ الا ان یجعل التقدیر اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما وانما لم یصرح بتقدیر حرف الجر فی الاضافۃ اللفظیۃ کما صرح بہ فی المعنویۃ لان حرف الجر فی اللفظیۃ لیست منحصرۃ فی الاقسام الثلثۃ المذکورۃ فی المعنویۃ بل یقدر بحسب اقتضاء تعدیۃ اسم الفاعل واسم المفعول کما فی نحو بائع البلاد عند عدم الاقتضاء کما فی احسن الوجہ وضارب زید یقدر اللام الزائدۃ لضرورۃ تصحیح الجر ثم لما فرغ عن مقاصد الثلثۃ المشتملۃ علی بیان المعربات بالاصالۃ شرع فی الخاتمۃ المحتویۃ علی بیان المعربات بالتبعیۃ فقال

الخاتمۃ فی التوابع واعلم ان التی مرت من الاسماء المعربۃ کان اعرابہا

ای اعراب تلک الاسماء یکون بالاصالۃ لا بالتبعیۃ ثم بینہ بقولہ بان دخلہا ای علی نفس تلک الاسماء من غیر واسطۃ العوامل من الروافع والنواصب والجوازم من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بیان للاسماء المعربۃ فقد یکون الفاء للتفسیر او فی جواب شرط محذوف ای اذا کان ذلک فنقول قد یکون اعرابہ ای اعراب ہذا الاسم وہو بالرفع اما علی الابتدائیۃ فمع خبرہ فی محل النصب علی انہ خبر لیکون او علی البدلیۃ من الاسم بتبعیۃ ما قبلہ ای بتبعیۃ الاسم الذی یکون قبل ہذا الاسم فان کان ذلک الاسم مرفوعا فاعرابہ رفع وان کان منصوبا فاعرابہ نصب وان کان مجرورا فاعرابہ جر ثم المراد بالاسم ہہنا اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل بالجمل الواقعۃ اوصافا وبالجمل التی ہی معطوفات علی ما لہ اعراب ویسمی ای ذلک الاسم التابع مفعول ثان لیسمی وانما سمی تابعا لانہ ای ذلک الاسم یتبع ما قبلہ من الاسم فی الاعراب من الرفع والنصب والجر وہو ای التابع فی اصطلاح النحاۃ کل ثان ہو لبیان الحال ہہنا لا للتقصیر فلا یشکل الحد بالصفۃ الثانیۃ والثالثۃ لان کل واحد منہما فی المرتبۃ الثانیۃ لانہ تابع للمتبوع الاول لا لما قبلہ من الصفۃ فلا حاجۃ الی حمل الثانی علی المتاخر ہہنا علی المجاز کما وقع فی بعض الشروح لان الحقیقۃ ممکنۃ ولا یصار الی المجاز الا عند تعذرہا وایضا یندفع بما ذکرنا ما قیل ان المعطوف بالواو والفاء وثم واو یصح تقدیمہ علی المعطوف علیہ نحو قولہ مصرع

وعلیک ورحمۃ اللہ السلام ﴿ علی اوجہ وعلی تقدیر حمل الثانی علی المتاخر

الخاتمۃ فی التوابع

ینتقض بصورۃ التقدیم الا ان یحمل المتاخر رتبۃً فالاولی ان یجعل قولہ ثان لبیان الحال فصار للمسافۃ معرب باعراب سابقہ الجار والمجرور صفۃ ثان ای کل ثان متلبس باعراب سابقہ احترز بہ عن خبری باب کان وان من جھۃ واحدۃ ای من مقتضی واحد فرفع عالم فی قام رجل عالم من جھۃ فاعلیۃ موصوفہ لا من جھۃ فاعلیۃ اخری وکذا نصب عالم فی رایت رجلاً عالماً من جھۃ مفعولیۃ موصوفہ لا من جھۃ اخری وکذا جر عالم فی مررت برجل عالم من جھۃ اضافۃ موصوفہ لا من جھۃ اخری وعلی ھذا القیاس سائر التوابع ثم احترز بقولہ من جھۃ واحدۃ عن خبر المبتدأ والمفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسۃ اقسام انما کانت منحصرۃ فی خمسۃ اقسام لان التابع لا یخلو اما ان یکون مقتضیاً للحکم الاول اولا الاول التاکید والثانی لا یخلو اما ان یکون مبنیا اولا فالاول لا یخلو اما ان یکون مشتقا او لا فان کان مشتقا فھو النعت وان کان غیر مشتق فھو عطف البیان والثانی لا یخلو اما ان یکون بواسطۃ حرف اولا فان کان الاول فھو العطف بالحروف وان کان الثانی فھو بدل النعت والعطف بالحروف والتاکید والبدل وعطف البیان ثم لما فرغ من تعداد التوابع شرع فی تعریفاتھا فقال

فصل النعت

قدمہ علی سائر التوابع لکونہ اشد متابعۃ واکثر استعمالاً واوفر فائدۃ تابع یدل علی معنی حاصل فی متبوعہ فیہ احتراز عن التوابع غیر التاکید فان التاکید یفید اخلافیہ فلو قال مطلقا کما قال صاحب الکافیۃ وغیرہ لخرج اذ معنی مطلقا ای غیر مقید بحال النسبۃ والتاکید فی جاء نی القوم کلھم اجمعون یدل علی معنی فی متبوعہ ھو الشمول والاجتماع الحاصلان فی المتبوع لکنہ مقید بحال النسبۃ وما یقال من ان مطلقا قید للاحتراز بہ عن الحال فغیر سدید لانہ خرج بقولہ تابع نحو جاء نی رجل عالم او یدل علی معنی حاصل فی متعلق متبوعہ بان قام بالذی بینہ بین متبوعہ علاقۃ اما قرابۃ عن نسب نحو جاء نی رجل عالم ابوہ او ملک نحو جاء نی رجل حسن غلامہ او مخالطۃ نحو جاء نی رجل طویل ثوبہ او تعبیۃ نحو جاء نی رجل عالم غلام ابیہ او ابو غلام ابیہ والقسم الاول من النعت وھو ما یدل علی معنی فی متبوعہ یتبع

متبوعہ فی عشرۃ اشیاء ای یتبعہ فی اربعۃ من عشرۃ اشیاء ثلثۃ منہا ذکرت
مجملۃ بقولہ فی الاعراب ای فی الرفع والنصب والجر والسبعۃ الباقیۃ التعریف والتنکیر
جوّزہ الکوفیون وصف النکرۃ مطلقا بالمعرفۃ والاخفش وصف النکرۃ المخصوصۃ بہا
والافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا کانت النعت مصدرا
فانہ یستوی فیہ جمیع ہذہ الامور نحو رجل عدل و رجال عدل او افعل التفضیل مِن
فانہ مفرد مذکر لاغیر او افعل التفضیل المضاف للزیادۃ علی من اضیف الیہ او وجد صفۃ
یستوی فیہ المذکر والمؤنث او فعول بمعنی فاعل نحو رجل صبو و امرأۃ صبو او فعیل بمعنی
مفعول کرجل جریح وامرأۃ جریح او کان مؤنثہ یطلق علی المذکر کعلامۃ ونسابۃ وانما
وجب تبعیۃ ہذا النعت للمنعوت فی ہذہ الاشیاء لمکان الاتحاد بین الصفۃ والموصوف
فیما صدق علیہ وقیامہ بالموصوف ویوجد منہا فی کل ترکیب اربعۃ الواحد
من الاعراب والواحد من التعریف والتنکیر والواحد من الافراد والتثنیۃ
والجمع وواحد من التذکیر والتانیث نحو جاء فی
رجل عالم وامرأۃ عالمۃ ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء
عالمات وزید العالم وامرأۃ عالمۃ **والقسم الثانی** من النعت وہو ما یدل علی معنی فی
متعلق متبوعہ انما یتبع متبوعہ فی الخمسۃ الاول فقط ای لا یتبع القسم الثانی النعت
فی الخمسۃ الاخر وہی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث بل کان حکمہ فیہا
حکم الفعل لانہ اذا اسند الی الظاہر الذی بعدہ یجب افرادہ ولم یجز تثنیتہ ولا جمعہ
الا علی ضعف فکذلک الصفۃ لانہا واقعۃ موقع الفعل وعاملۃ عملہ وکما ان الفعل
اذا کان مسندا الی الظاہر یجب تذکیرہ عند کون الفعل مذکرا ویجب تانیثہ ان کان
مؤنثا حقیقیا ویجوز اذا کان مؤنثا غیر حقیقی فکذلک الصفۃ ثم لا فائدۃ فی قولہ
فقط لان الحصر المراد ہہنا مستفاد من کلمۃ انما اعنی الاعراب والتعریف والتنکیر
بیان للخمسۃ الاول ویوجد منہا فی کل ترکیب اثنان الواحد من الاعراب والواحد
من التعریف والتنکیر کقولہ تعالی مِنْ ہٰذِہِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ اَهْلُهَا وفائدۃ النعت
غالبا تخصیص المنعوت ان کانا ای النعت والمنعوت نکرتین التخصیص فی عرف النحاۃ
عبارۃ عن قلۃ الاشتراک فی النکرات نحو جاء نی رجل عالم فان قولہ رجل کان بحسب

فائدۃ النعت

الوضع مشترکاً بین کل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراک وخصص بفرد من الافراد المتصفۃ بالعلم ولتوضیحہ ای فائدۃ النعت توضیح المنعوت ان کانا ای النعت والمنعوت معرفتین التوضیح عبارۃ عن رفع الاحتمال فی المعارف نحو جاءنی زید الفاضل فان قولہ زید یحتمل الفاضل وغیرہ فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال وقد یکون النعت لمجرد الثناء والمدح ای لمحض الثناء والمدح لا للتخصیص ولا للتوضیح هذا اذا کان المنعوت معلوماً عند المخاطب بذلک النعت واذا لم یکن معلوماً لم یکن لمحض الثناء والمدح بل یکون للثناء والتوضیح معاً نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم وقد یکون ای النعت للذم نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم وقد یکون ای النعت للتاکید اذا دل النعت علی ما یدل علیہ المنعوت نحو قولہ تعالی نفخۃ واحدۃ فان الواحدۃ تدل علی ما یدل علیہ النفخۃ لان التاء فی نفخۃ للوحدۃ فیدل علی الواحد ولما کان استعمال هذہ الثلثۃ الاخر قلیلا واستعمال الاولین کثیراً ذکرها بکلمۃ قد للتقلیل وقد یجیئ النعت للتعمیم نحو کان زید یجیئ یوم من الایام ای لقصد مجرد کونہ یوماً لا افراد زائداً علی ذلک من کونہ یوم الخمیس ویوم الجمعۃ وقد یجیئ للترحم نحو انا زید الفقیر وقد یجیئ لکشف الماهیۃ نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق بین الصفۃ الکاشفۃ والصفۃ المؤکدۃ ان الاولی موضحۃ مفسرۃ والثانیۃ مقررۃ وهو الفرق بین الایضاح والتقریر واعلم ان النکرۃ توصف بالجملۃ الخبریۃ وهی التی تحتمل الصدق والکذب ولا بد فیها من ضمیر حینئذ لیعود الی الموصوف فیحصل الربط بینهما وینبغی ان یصرح بہ کما صرح بذلک عند کون الخبر جملۃ نحو مررت برجل ابوہ عالم فی مثال الجملۃ الاسمیۃ او قام ابوہ فی مثال الجملۃ الفعلیۃ وانما وصف النکرۃ بالجملۃ الخبریۃ لان الدلالۃ علی معنی فی متبوعہ کما یوجد فی المفرد کذلک یوجد فی الجملۃ وانما قید الجملۃ بالخبریۃ احترازاً عن الجملۃ الانشائیۃ کالامر والنهی والاستفهام والتمنی وغیرها فانها لا تقع صفۃ ولا خبراً ولا صلۃ ولا حالا الا بتاویل وانما خص النکرۃ بالذکر لامتناع وصف المعرفۃ بالجملۃ الخبریۃ لکون الجملۃ نکرۃ ووجوب المطابقۃ بین الموصوف والصفۃ فی التعریف والتنکیر والمضمر لا یوصف بشیئ لان فائدۃ الصفۃ الاصلیۃ فی المعارف هو التوضیح وضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضیحہما تحصیل الحاصل واما المضمر الغائب فیحمل علیہما طرداً للباب ولا یوصف شیئ بہ ای بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساو لہ

خصص

توضیح

ولا شیٔ اعرف من المضمر ولا مساوٍ له حتی یوصف به ثم لما فرغ عن بیان النعت
شرع فی بیان العطف بالحروف فقال **فصل العطف بالحروف**
ای المعطوف باحدها والعطف فی اللغة الامالة لقب هذا القسم من التوابع بہ تا لتہ
حرف العطف ما بعدہ الی ما قبله وفی عرف النحاة تابع جنس یشمل التوابع کلها
ینسب الیہ ما ینسب الی متبوعہ اعترض علی هذا الحد بانہ غیر شامل لبعض افراد
الحد مثل عامل فی قولك زید عالم و عامل واجیب بان الکلام محمول علی حذف المعطوف
فقد یرہ تابع ینسب الیہ ما نسب الی متبوعہ او ینسب الی شیٔ نسب الی شیٔ نسب متبوعہ الیہ
فیشمل الصورة المذکورة ثم المراد بالنسبة اعم من ان یکون علی وجه الایجاب او علی وجه السلب
فیدخل فیہ المعطوف بلا لانہ وقع النسبة هناك سلبًا وکلاهما ای المتبوع والتابع مقصودان
بتلك النسبة فیہ احتراز عن سائر التوابع فانها لیست کذلك لان غیرہ ان کان بدلًا فالمقصود
هو التابع فقط وان کان غیر البدل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض علیہ بالمعطوف ببل
لکون متبوعہ غیر مقصود وبالمعطوف باو وام واما لکونہ غیر مقصود مع متبوعہ بل المقصود
احدهما واجیب عن الاول بان المتبوع فی المعطوف ببل یکون مقصودًا ابتداءً وان لم یکن مقصودًا
انتهاءً بتبدل الرأی وهو الفرق بینہ وبین بدل الغلط لان متبوعہ غیر مقصود اصلا ابتنائہ
علی سبق اللسان وعن الثانی بان المراد بکونہ مقصودًا بالنسبة مع متبوعہ ولو بطریق البدلیة
والمقصود بالمعطوف باو واخواتہ احد الامرین فکل منهما مقصود بطریق البدلیة ویسمی ای العطف
بالحروف عطف النسق لانہ یکون مع متبوعہ علی نسق واحد لان کلا منهما مقصود بالنسبة
ولما فرغ عن بیان حد العطف شرع فی بیان شرطہ فقال وشرطہ ای شرط العطف
بالحروف ان یکون بینہ وبین متبوعہ احد حروف العطف وسیاتی ذکرها ای
ذکر تلك الحروف فی القسم الثالث ان شاء اللہ تعالی نحو قام زید وعمرو فعمرو تابع
ینسب الیہ ما نسب الی متبوعہ وهو القیام المنسوب الی زید وکلاهما مقصودان بالقیام
واذا عطف علی الضمیر المرفوع المتصل بارزًا کان او مستترًا وجب تاکیدہ ای تاکید الضمیر
المرفوع المتصل بالضمیر المنفصل اولا ثم عطف نحو ضربت انا وزید فان زید عطف
علی تاء الضمیر بعد تاکیدہ بمنفصل لان الضمیر المرفوع المتصل غیر مستقل بنفسہ اذ هو
بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسہ والمستقل قوی وغیر المستقل

ضعیف فلو عطف علیہ لزم عطف القوی علی الضعیف فیلزم انحطاط المتبوع عن التابع و مزیۃ التابع علی المتبوع وھو قبیح فیجب تاکیدہ بمنفصل لیحصل فیہ جھۃ الانفصال فیکون عطفا علی المنفصل من ھذا الوجہ فلا یلزم العطف علی جزء الکلمۃ من کل وجہ و انما قید الضمیر بالمرفوع احترازا عن المنصوب والمجرور لان العطف علیہما یجوز بغیر التاکید نحو ضربتک و زیدا ومررت بک و بزید و انما قید المرفوع بالمتصل لانہ لو کان منفصلا جاز العطف علیہ بلا تاکید نحو انا و زید اخوان ثم اعلم ان ھذا التاکید واجب عند المصنف رح وھو اختیار الشیخ ابن الحاجب وذھب البصریون الی انہ مستحسن لا واجب فیجوزون العطف بلا تاکید ولا فصل لکن علی قبح و اما الکوفیون فیجوزونہ بلا تاکید ولا فصل من غیر قبح الا اذا فصل استثناء مفرغ ای یجب تاکیدہ بالضمیر المنفصل فی جمیع الاوقات الا وقت وقوع فصل بین المعطوف و بین المرفوع المتصل المعطوف علیہ فحینئذ یجوز ترک التاکید بالمنفصل نحو ضربت الیوم و زید فانہ عطف علی التاء فی ضربت بدون التاکید بالمنفصل لمکان الفصل و انما یجوز ترک التاکید عند الفصل نظرا بان فتور فی المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع فلا یلزم من مزیۃ التابع علی المتبوع فی الجملۃ باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضۃ ھذا الفتور و انما قلنا فحینئذ یجوز ترک التاکید بالمنفصل فانہ قد یؤکد بالمنفصل عند الفصل کقولہ تعالی فَکُبْکِبُوا فِیهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ وقد لا یؤکد الا مران متساویان ثم ھذا الفصل سواء وقع قبل حرف العطف کما فی المثال المذکور فی المتن او وقع بعدہ کما فی قولہ تعالی مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ولا زائدۃ بعد حرف العطف للتاکید واذا عطف ای اذا ارید عطف الاسم علی الضمیر المجرور یجب اعادۃ حرف الجر نحو مررت بک و بزید و انما لم یقل اعادۃ الخافض کما قال غیرہ لاحتمال ان یکون المختار عندہ ما ذھب الیہ بعضھم من ان الجار اذا کان اسما لا یجب اعادتہ ولان حرف الجر کثیرا ما یعطف علی الضمیر المجرور فاعتبر الاغلب وانما وجب اعادۃ حرف الجر لئلا یلزم عطف المستقل علی جزء الکلمۃ لان الضمیر المجرور کالجزء من الجار لشدۃ اتصالہ بہ من حیث انہ لا ینفصل عن الجار اصلا و ان العطف علی الجزء بعد اعادۃ حرف الجر ایضا و لکن عطف الجزء علی عطف

المستقل و هذا جائز واما قراءة حمزة تَسَاۤءَلُوْنَ بِهٖ وَالْاَرْحَامِ بالجر عطف على ضمير المجرور فی قوله بِهٖ بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو فی قوله تعالیٰ والارحام للقسم وفيه نظر مذكور فی المطولات وكذا ما جاء فی بعض الاشعار ع

فاذهب فما بك والايام من عجب + فشاذ لا يقاس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة الجار فی حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها فی حال الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرمی انه يجوز بغير الاعادة اذا اكد الضمير المجرور بظاهر نحو مررت بك نفسك وزيد واعلم ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه اذا كان الاول ای المعطوف عليه صفة لشیٔ نحو جاء نی زيد العالم او كان الاول خبرا الامر نحو زيد عاقل وشاعر او كان الاول صلة نحو قام الذی صلی وصام او كان حالا نحو قعد زيد مشددا او مضروبا والثانی ای المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا وجب ان يكون فی الاول ضمير وجب ان يكون فی الثانی ايضا ضمير لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الی ما تقدم فيجوز ان يقال قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد عمرو واما نحو رب شاة وسخلتها فيتقدير التنكير لعدم قصد التعيين ای رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ ثم اعلم ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعدى الى غيره كبناء لا رجل وزيدا او يا زيد وعبد الله فان البناء فی اسم لا التی لنفی الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الی ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء فی المنادی لقيامه مقام كاف ادعوك كما يختص بالمنادی المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة للبناء كالتجرد عن اللام فی يا زيد والحارث فان التجرد لدفع اجتماع آلتی التعريف وذا يختص بالمنادی فلا يتعدى الی عطف عليه وكاشتمال الضمير فی زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير فی الخبر مختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه الا ان ينفرد فی وجود السبب علته بان يوجد سبب البناء او سبب

المجرور عن اللام او بسبب اشتمال الضمیر فی المعطوف علیہ دون المعطوف فحینئذ لا یکون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ ثم اشار الی الاصل الذی یقتضی ان یکون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ و یوجب ان یاخذ المعطوف حکمہ بقولہ والضابطۃ ای الاصل والقاعدۃ فیہ ای فی کون المعطوف علیہ انہ ای الشان حیث یجوز ان یقام المعطوف مقام المعطوف علیہ جاز العطف فیکون المعطوف قائما مقام المعطوف علیہ تقدیرا وھو یقتضی ان یاخذ المعطوف حکم المعطوف علیہ لان الشیء اذا قام مقام غیرہ یاخذ حکمہ الا یری الی ان مفعول مالم یسم فاعلہ لما قام مقام الفاعل یاخذ حکمہ والی المضاف الیہ الذی ھو القریۃ فی قولہ تعالیٰ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ فانہ لما قام مقام المضاف المحذوف الذی ھو الاھل اخذ حکمہ وھو الاعراب وحیث لا یجوز ان یقام مقام المعطوف علیہ فلا یجوز العطف ولہذا وجب الرفع فی ذاھب فی قولک مازید بقائم او قاعد ولا ذاھب عمرو علی انہ خبر مبتدأ وھو عمرو والجملۃ معطوفۃ علی الاولی عطف جملۃ اخری اذ لو نصب او خفض لکان معطوفا علی قائم او قائما فیکون خبرا عن زید فیکون تقدیرہ حینئذ مازید ذاھبا عمرو وھو ممتنع لخلوہ عن العائد الواجب فی الخبر الی اسم ما فاذا لم یجز ان یقام ذاھب عمرو مقام القائم الذی ھو الخبر للمعطوف علیہ لم یجز عطفہ علیہ والعطف بحرف واحد علی معمولی عاملین مختلفین جائز اذا کان بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما علی بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف کذلک بان کان المجرور فیہ مقدما علی المرفوع او المنصوب نحو فی الدار زید والحجرۃ عمرو فالحجرۃ عطف علی الدار والعامل فیہ فی و عمرو عطف علی زید والعامل فیہ الابتداء وکان بعض المعطوف علیہ مجرورا مقدما کالمعطوف وانما جاز العطف فی ھذہ الصورۃ لانہ مسموع من العرب کما جاء فی بعض الاشعار **شعر**

اَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَءً ✦ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فان قولہ نارٍ عطف علی امرءٍ المجرور والعامل فیہ کل وقولہ نارًا عطف علی امرءً المنصوب والعامل فیہ تحسبین وکما فی مثال ما کلُّ سوداءَ تمرۃٌ ولا بیضاءَ شحمۃٌ فان قولہ بیضاء عطف علی سوداء المجرور والعامل فیہ کلّ وقولہ شحمۃ عطف علی

ثمرۃ والعامل فیہ مّا فاقتصر الجواز علی صورۃ السماع لان ما خالف القیاس یقتصر علی مورد السماع ولم یسمع الا فی صورۃ تقدیم المجرور ولھذا قال اذا کان مجرورًا مقدمًا وفیہ اشارۃ الی انہ لو لم یکن بعض المعطوف علیہ مجرورًا مقدمًا لم یجز العطف فی صورۃ مّا وان کان العطف علی معمولی عامل واحد فیجوز نحو ضرب زیدٌ عمرًا وبکرٌ خالدًا لعدم المانع وھو قیام حرف العطف مقام العاملین وانما وصف العاملین باختلاف لبیان العموم فانّ الوصف قد یکون لبیان المقصود بان یوصف الشیٔ الجنس لبیان عموم الحکم وشمولہ الجنس منہ قولہ تعالیٰ وَمَا مِنْ دَآبَّةٍ فِی الْاَرْضِ وَلَا طٰٓئِرٍ یَّطِیْرُ بِجَنَاحَیْهِ وقال بعض الفضلاء ولا یبعد ان یقال ھو الاحتراز عن مثل ضَرَبَ وَاَکْرَمَ علی ما نقل عن الفراء انہ تشریک العاملین فیجوز العطف علیھا علی معمولی عاملین مختلفین بل متحدین فی المعمول ثم اعلم انّ جواز العطف فی صورۃ تقدیم المجرور انما ھو مذھب الاعلم وغیرہ من البصریین المتاخرین وھو الذی اختارہ المصنف رحمہ اللہ وھھنا مذھبان اٰخران کما اشار الیھما بقولہ وفی ھذہ المسئلۃ ای وفی مسئلۃ العطف علی معمولی عاملین مختلفین مذھبان اٰخران وھما ان یقال یجوز ذلک العطف مطلقًا ای سواء کان المجرور مقدمًا اولا عند الفراء قیاسًا علی العطف علی معمولی عامل واحد الا اذا وقع الفصل بین العاطف والمجرور نحو انّ زیدًا فی الدار وعمرًا فی الحجرۃ ونحو ذھب زید الی عمرو وبکر الی خالد فانّ العطف ھھنا غیر جائز اتفاقًا للفصل بین العاطف الذی ھو الجار وبین المجرور ولا یجوز ذلک العطف مطلقًا ای سواء کان المجرور مقدمًا اولا عند سیبویہ والیہ ذھب البصریون المتقدمون لانّ حرف العطف نائب مناب العامل الواحد فلم تقوّ ان تقوم مقام العاملین ثم لمّا فرغ عن بیان العطف بالحروف شرع فی بیان التوکید فقال

فصل التوکید جاء بالواو والھمزۃ وانما عقب بہ العطف لان العاطف وھو ثم والفاء قد یزداد وفی التاکید اللفظی کما یقال ثم واللہ واللہ وکقولہ تعالیٰ کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِیْنَ یَفْرَحُوْنَ بِمَآ اَتَوْا وَّ یُحِبُّوْنَ اَنْ یُّحْمَدُوْا بِمَا لَمْ یَفْعَلُوْا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ تابع جنس یتناول التوابع کلھا وقولہ یدل علی تقریر المتبوع فصل خرج بہ العطف بالحروف والبدل لانھما لا

تاکید

۵ یا معنوی ۱۲

يد لاَنّ على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعتُ وعطفُ البيان لانهما وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلا على تقريره فيما نسب اليه بل في تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فاَن قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب ضرب زيد ونحو انّ زيدا قائم لانه لا يدلّ على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لانّ البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف التوكيد شرع في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل الّا من تقرير اللفظ وهو مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين وبنفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اي التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاوّل ويجري في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء ني زيد زيد وجاء ني جاء ني زيد انّ انّ زيدا قائم ونحو جاء زيد جاء زيد ورجل قائم رجل قائم والمراد بتكرير اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربتُ انا وضربتك اياك فانّ ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنوي اي منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اي التاكيد المعنوي يكون بالفاظ معدودة اي مخصوصة محدودة وهي تسعة المذكورة في المتن وما اخذ منها بالتثنية والجمع وقال المالكي كلمة جميع وعامة بمنزلة كلّ عند سيبويه وان غفل عنها سائر النحاة وهي اي وتلك الالفاظ النفس والعين يستعملان للواحد والمثنى والمجموع متلبسين باختلاف الصيغة اي صيغتهما من حيث الافراد والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرهما الراجع الى المتبوع المذكر نحو جاء ني زيد نفسه للمذكر الواحد والزيدان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر او نفساهما بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاوّل اولى لما سياتي في بحث المثنى والزيدون انفسهم لجمع المذكر وكذلك اي مثل النفس في الامثلة عينه نحو جاء ني زيد عينه للمذكر الواحد وجاء ني زيدان اعينهما وعيناهما للتثنية

کتبہ خیرہ وبلی آلہ و صحبہ ما

المذکر وجاء فی زید ون اعینہم لجمع المذکر ولما ذکر امثلۃ تاکید المذکر بالنفس والعین شرع فی بیان امثلۃ تاکید المؤنث بہما فقال وجاءتنی الھند نفسہا وجاءتنی الھندان انفسہما او نفساھما وجاء تنی الھندات انفسھن وکذلک عینہا واعینہما اوعیناھما واعینھن وکلا للمذکر وکلتا بزیادۃ التاء للمؤنث للمثنی خاصۃ ای یستعملان لتاکید المثنی خاصۃً باختلاف الضمیر باعتبار من ھو غائب او مخاطب او متکلم نحو قام الرجلان کلاھما وقامت المرأتان کلتاھما وقمتما کلاکما وقمتما کلتاکما وقمنا کلانا وقمنا کلتانا ثم قولہ خاصۃً منصوب علی انہ حال من المثنی لانہ مفعول بہ صریحا لیستعملان مقدرًا فان قلت کون ذی الحال مذکرا وکون الحال اعنی خاصۃً مؤنثا لایجوز لانہ وجبت المطابقۃ بینہما قلت التاء فی خاصۃٌ لیست للتانیث بل ھی للمبالغۃ کما فی علامۃ ویجوز ان یکون خاصۃً مصدرًا علی وزن فاعلۃ بمعنی الخصوص کالباقیۃ فی قولہ تعالی ھَلْ تَرٰی لَھُمْ مِنْ بَاقِیَۃٍ بمعنی البقاء منصوبًا بما یفعل مقدرًا ای خص المثنی بتاکیدھما خصوصًا وانما قال خاصۃ احترازا عن المفرد والجمع فانہما لا یؤکدان بکلا وکلتا وکل واجمع واکتع من حول کتیع ای تام وابتع من البتع بفتحتین وھو طول العنق مع الشدۃ مفردۃ والجامع بینہما الوکادۃ والظہور وابصع بالصاد المہملۃ وقیل بالضاد المعجمۃ من بضع العرق ای سال لغیر المثنی ای یجیئ ھذہ الالفاظ لغیر المثنی من واحد وجمع مذکر او مؤنث باختلاف الضمیر فی کلمۃ کل دون الصیغۃ والصیغۃ ای وباختلاف الصیغۃ فی کلمات البواقی دون الضمیر نحو جاء نی القوم کلھم اجمعون اکتعون ابتعون ابصعون للجمع والمذکر وقامت النساء کلھن جُمَعُ کُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ لجمع المؤنث وھذا انما یجوز فی جمع المؤنث بتاویل الجماعۃ وفی الواحدۃ المؤنث یجوز بدلہ نحو اشتریت الجاریۃ کلھا جمعاء کتعاء بصعاء وفی جمع المؤنث خاصۃ کتع بتع بصع واذا اردت تاکید المضمر المرفوع المتصل سواء کان مستکنا او بارزا بالنفس والعین لا بکلا وکلتا وکل واجمع واخواتہ یجب تاکیدہ ای تاکید المضمر المرفوع المتصل بالضمیر المنفصل اولا ثم اکد بالنفس والعین نحو ضربت انت نفسک فان نفسک تاکید لتاء الضمیر بعد تاکیدہ بمنفصل وکذا زید ضرب ھو نفسہ وانما یجب تاکیدہ بمنفصل لان النفس والعین یقعان فاعلین کثیرا نحو زید ضرب

ای کلمۃ یستعملان ۱۲

ای ولوقع بعد کل ۱۲

جمع اکتع وابصع ۱۲

نفسُه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسُه وبشر جاء هو عينُه ولمّا لزم الالتباس في هذه الصورة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمر المرفوع المتصل البارز طردًا للباب وبخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قيّد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيّد بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل اٰخر نحو انت نفسُك فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا ما اي شيء مفردًا كان او جمعًا يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الامور المتعددة ليعم الافراد والاجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حسًا كالقوم وكالرجال فان كل واحد منهما يصح افتراق اجزائه وابعاضه اي افراده في الحس وهي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حسًا منصوب على انه تمييز من فاعل يصح او على انه مفعول مطلق اي يصح افتراقها افتراق حس وعلى انه خبر كان المحذوف فتراو على انه حال بحذف المضاف اي يصح افتراقها حال كونها ذات حس وقوله حكمًا عطف على حسًا او حكمًا كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما تقول اشتريت العبد كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجئ والذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربعه ولذا لا يصح ان يقال جاء زيد كله وذهب زيد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيد لا حسًا ولا حكمًا وانما لا يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء وابعاض لان وضعهما لافادة الشمول وقد تعذر ذلك فيما لا اجزاء له حسًا او حكمًا ولا تقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكتع وابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة جمع لاجمع لم يرد به انها تواكيد لاجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها اتباع له استعمالًا يعني انها لا تستعمل تاكيدًا ابدًا ونه لانها لا تدل على معنى الجمع ظاهرًا الا اذا ضمت الى اجمع والى هذا اشار بقوله وليس لها اي لتلك الالفاظ معنى ههنا اي فيما استعملت

تاکیداً ابداً ونذا ای بدون اجمع وانما قال ہہنا لان ہذہ الالفاظ الثلثۃ موضوعۃ لمعانی الاصل من غیر اجمع کما اشرنا الیہ فلایجوز الفاء للنتیجۃ تقدیمہا ای تقدیم تلک الالفاظ علی اجمع لکونہا اتباعاً لہ ثم تقدیم اکتع علی اخویہ فی الفصیح ثم ابتع علی ابصع عند الزمخشری وعند البغدادیۃ والجزولی یقدم ابصع علی ابتع وقال ابن کیسان ابتدء بایتہن شئت بعد اجمع ولایجوز ذکرہا ای ذکر اکتع وابتع وابصع بدونہ ای بدون ذکر اجمع لانہ یلزم ذکر التابع بدون ذکر المتبوع ثم لما فرغ عن بیان التاکید شرع فی بیان البدل فقال

فصل البدل تابع جنس یشمل التوابع کلہا ینسب الیہ ما نسب الی متبوعہ اعترض علی ہذا الحد بانہ لایشمل البدل من المنسوب نحو ضیفی زید اخوک فی جوابہ ما ہو فی حد العطف بالحروف ولو قال البدل تابع مقصود بالنسبۃ دون متبوعہ لکان اشمل واخصر وہو المقصود بالنسبۃ احترز بہ عن النعت والتوکید وعطف البیان لانہا لیست مقصودۃ بما نسب الی المتبوع دون متبوعہ احترز بہ عن العطف بالحرف لانہ ان کان تابعاً مقصوداً بالنسبۃ لکن المتبوع کذلک مقصود بالنسبۃ ولما فرغ عن تعریف البدل شرع فی تقسیمہ فقال و اقسام البدل اربعۃ وذلک لان البدل اما ان یکون مدلولہ مدلول المبدل منہ اولا فالاول بدل الکل من الکل و الثانی اما ان یکون مدلولہ بعض مدلول المبدل منہ اولا فالاول بدل البعض من الکل و الثانی اما ان یکون بین المبدل والمبدل منہ تعلق غیر الکلیۃ والبعضیۃ اولا فالاول بدل الاشتمال والثانی بدل الغلط احدہا بدل الکل من الکل و ہو ما مدلولہ مدلول المتبوع نحو جاء نی زید اخوک فان قلت کیف یکون مدلول اخوک مدلول زید لانہ یدل علی اخوۃ المخاطب ولایدل علیہا زید وایضاً لو کان مدلولہ عین مدلول المتبوع لکان تاکیداً ولم یکن بدلاً قلت المراد بقولہ وہو ما مدلولہ مدلول المتبوع انہما متحدان فیما صدقا علیہ ای یطلقان علی ذات واحدۃ وثانیہا بدل البعض من الکل و ہو ما مدلولہ جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زیداً راسہ وثالثہا بدل الاشتمال و ہو ما یکون بینہما ای بین البدل و المبدل منہ تعلق و نسبۃ غیر الکلیۃ والبعضیۃ کسلب زید ثوبہ واعجبنی زید علمہ و انما سمی ہذا بدل الاشتمال لاشتمال المبدل منہ علی البدل باعتبار تشوقہ الی البدل و کونہ دالاً علیہ اجمالاً بحیث یبقی سامع المبدل منہ منتظراً الذکر البدل ہذا

هو الوجه المشهور المطرد فی افراد هذا البدل وبه اخذ الحاجبی وابو البقاء وقيل
لاشتمال البدل على المبدل منه قال الجرجانی فی قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصح البدل وقال المبرد لاشتمال
الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان أعجب فی قوله اعجبنی زيد علمه
مسند الى زيد ولا يكتفی من حيث المعنی لانه لا يعجبك الا العلم واليه ذهب الاندلسی
الفجدوانی ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبنی زيد رأسه فان الاعجاب بالنسبة
الى الرأس مثله الى العلم فی الاشتمال لكنه لا يقدح هذا فی اختصاص التسمية
لان الاطراد فی وجه التسمية غير لازم كما مر غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينهما بحيث
يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فتبقی النفس عند ذكر المبدل
منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبنی زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون
زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا
غلامه او حماره لان نسبة الضرب الى زيد تامة ای غير مجملة لا يلزم فی
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتمال فی بعض
افراده ورابعها بدل الغلط وهو ما يذكر بعد الغلط كجاءنی زيد جعفر ورايت
رجلا حمارا وانما سمی بدل الغلط لكون الغلط سببا للاتيان به لا انه غلط ولذا ذكره
ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغی ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة فی جميع
الابدال مطردة بمعنی اللام لكن بادنی ملابسة ای بدل يختص بان ينسب الى الكل
او الى البعض او الى الاشتمال او الى الغلط والبدل ان كان نكرة من معرفة يجب نعته ای نعت
ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعته كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهی الناصية فنعتت بكاذبة وذلك
لكراهتهم كون المقصود قاصرا فی الدلالة عن غيره وكون النعت كالجابر لذلك فان قلت
يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله فی بعض الوجوه
ولم ينعت بشیء وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب
بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشیء قلت كل من ذلك بدل على

الاعجاب

العجدوانی

ف: المراد فی وجه التسمية غير لازم كما مر ١٢

ف: الغلط مما لا ثبوت له

ف: الاضافة فی جميع الابدال بادنی ملابسة ١٢

التسامح وبالحقیقۃ ھو صفۃ البدل والنقد یرقل ھو اللہ احد والہ شدید العقاب۔
ثم النعت انما یجب اذا ابدلت النکرۃ من المعرفۃ بدل الکل بخلاف غیرہ فانہ لایجب نعتہ
نحو مررت بزید حمار ونحوہ ولایجب ذلک ای نعت البدل فی عکسہ ای فی عکس ما اذا کان
البدل نکرۃ عن معرفۃ وھو ان یکون البدل معرفۃ عن نکرۃ نحو قام رجل غلامک ولا یجب ذلک یعنی
النعت فی المتجانسین ای فی المتماثلین بان یکونا معرفتین نحو ضرب زید اخوک او نکرتین
نحو جاء نی رجل غلام لک ثم لما فرغ عن بیان البدل شرع فی عطف البیان فقال

فصل عطف البیان تابع جنس یتناول التوابع کلہا غیر صفۃ احترز بہ عن الصفۃ
یوضح متبوعہ احترز بہ عن بواقی التوابع اذ غیر صفۃ منہا لیس بموضح وھو ای عطف
البیان اشہر اسمی شئ ھذا ھو المفہوم من المفصل والمذکور فی البواقی ولایجب
ان یکون علماً ولا اعرف وبہ افصح فی الوجیز حیث قال ولا یلزم ان یکون
اوضح من المتبوع بسبب مجیئہ بعلم مشترک اذ قد یوضح الشئ ماھو افصح منہ
متفرقا عند اجتماعہما کما اذا کنی کل من المسلمین بعبد اللہ وعبد الرحمن وعبد الرحیم
وابی محمد عبد اللہ یوضح الثانی الاول وان کان الاول اوضح منہ مفرداً نحو قام
ابو حفص عمر رض فقولہ عمر عطف علی ابو حفص وھو کنیۃ امیر المؤمنین عمر بن الخطاب
رضی اللہ تعالی عنہ وقولہ وقام عبد اللہ بن عمر علی ھذا القیاس ولا یلتبس عطف
البیان بالبدل لفظاً ای من حیث اللفظ وقید بہ لانہ لا التباس بینہما معنی مطلقاً
ای فی کل صورۃ وذلک لما مر فی الحد من ان البدل مقصود بالنسبۃ وذکر المبدل منہ للتوطئۃ
وعطف البیان غیر مقصود بہ المتبوع وذکرہ لتوضیح المتبوع فی مثل قول الشاعر
متعلق بقولہ ولا یلتبس والشاعر المراد الاسدی **شعر**

أَنَا ابْنُ التَّارِکِ الْبَکْرِیِّ بِشْرٍ ... عَلَیْہِ الطَّیْرُ تَرْقُبُہٗ وُقُوْعًا

فان قولہ بشر عطف بیان للبکری ولا یصح ان یکون بدلاً اذ البدل مقصود فی حکم
تکریر العامل فیکون المعنی التارک بشر فلا یصح لکونہ من باب الضارب زید الا عند من
یجیزہ والمراد بقولہ فی مثل ما کان عطف بیان من المعرف باللام الذی اضیف الیہ الصفۃ
المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقولہ علیہ الطیر مفعول ثان للتارک ان جعل بمعنی المصیر
والا فہو حال وقولہ ترقبہ حال من الطیر وان کان مبتدأ فہو حال من الضمیر المستکن

فی علیۃ وقوعاً اجمع واقع حال من فاعل تر فیہ ای واقعۃ حولہ مترفیۃ لازھاق روح الانسان مادام بہ رمق فان الطیر لا یقربہ ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت فی الاسم المعرب شرع فی باب الثانی الثابت فی الاسم المبنی فقال

الباب الثانی فی الاسم المبنی

الباب الثانی فی الاسم المبنی وھو اسم وقع حال کونہ غیر مرکب مع غیرہ ترکیباً اسنادیاً او مع عامله او ترکیب تحقق معه العامل علی ما عرفت من لاختلاف الاقاویل فی حد المعرب نحو اب ت ث لعلہ اراد اسماء ھذہ الحروف لامسمیاتہا والا فلا یستقیم التمثیل بحروف الھجاء لانہ بحث عن الاسم المبنی علی انہ وقع فی بعض النسخ نحو الف وبا وتا وثا و واحد واثنان وثلثۃ وکلفظ زید حال کونہ وحدہ فانہ ای نحو ھذہ الاسماء مبنی بالفعل علی السکون ومعرب بالقوۃ ای بالامکان ھذا ما ذھب الیہ الشیخ ابن الحاجب وتبعہ المصنف اعتبار الحصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحیۃ ولھذا اخذ الترکیب فی تعریف المعرب وذھب صاحب الکشاف الی ان الاسماء المعدودۃ العاریۃ عن المشابھۃ بمبنی الاصل معربۃ بالفعل اعتبار المجرد صلاحیۃ الاعراب بعد الترکیب او شابہ مبنی الاصل ای ناسبہ مناسبۃ مؤثرۃ فی البناء وانما فسرنا قولہ شابہ بقولنا ناسب لیتناول ما تضمن معنی مبنی الاصل کاین وما وقع موقعہ کنزال وما اضیف الیہ نحو یومئذ فان کلا منہا مناسب لمبنی الاصل ولیس بمشابہ لہ وانما وصفنا المناسبۃ بمؤثرۃ فی البناء احترازاً عن المناسبات التی لم تؤثر فی البناء لضعف او معارض کمناسبۃ اسم الفاعل الذی بمعنی الماضی ومناسبۃ غیر المنصرف الفعل الماضی والامر فی الفرعیتین ومناسبۃ ای للحرف مع لزوم الاضافۃ المنافیۃ للبناء اما الضعف ففی اسم الفاعل الذی بمعنی الماضی فانہ وان کان بمعنی الماضی لکنہ جار علی المضارع ای یوازنہ فی حرکاتہ وسکناتہ فھو مناسب للماضی فی المعنی ومخالف لہ فی اللفظ فکان مناسبۃ اسم فاعل للماضی ضعیفۃ واما المعارض ففی غیر المنصرف فانہ یناسب الفعل مطلقاً فی الفرعیتین ومناسبۃ الماضی تقتضی البناء ومناسبۃ المضارع تقتضی الاعراب فلم تؤثر ھذہ المناسبۃ مع المعارضۃ وکذا یتحقق فی مناسبۃ ای معارض وھو الاضافۃ المانعۃ للبناء لکونہ لازم الاضافۃ کما مر ثم کلمۃ او فی قولہ او شابہ لمنع الخلو دون الجمع بان یکون متعلقا بقولہ شابہ وھذا شروع فی بیان مشابھۃ الاسم بمبنی الاصل ای بان یکون الاسم فی الدلالۃ علی معناہ محتاجاً الی قرینۃ کالاشارۃ

الباب الثانی فی الاسم المبنی

فنشابہ الحرف فی الاحتیاج فمبنی لهذہ المشابہۃ نحو هؤلاء ونحوها ای ونحو قرینۃ الاشارۃ کقرینۃ الصلۃ اونحو کلمۃ هؤلاء مثل هذا وذاک من اسماء الاشارۃ او یکون ای ذلک الاسم مبنیا علی اقل من ثلثۃ احرف او تضمن الاسم معنی الحرف تحقیقا لا توهما فلا یرد بناء التثنیۃ لان تضمنها واو العطف وهمی لا حقیقی نحو او کون مثالان لما هو مبنی علی اقل من ثلثۃ احرف فشابہ الحرف کمن وعن فی البناء علی ذلک فمبنی لهذا واحد عشر الی تسعۃ عشر مثال لما هو متضمن لمعنی حرف العطف لان معناہ احد وعشر فمبنی لهذہ المشابہۃ واذا عرفت ذلک فاعلم ان وجوہ المشابہۃ سبعۃ بالاستقراء احدها تضمن الاسم معنی مبنی الاصل وثانیها الافتقار فی الدلالۃ علی المعنی وثالثها وقوعہ موقعہ ورابعها مشاکلتہ لما وقع موقعہ وخامسها وقوعہ موقع ما اشبہہ کالمنادی المضموم وسادسها اضافتہ ما اشبہ وسابعها بناؤہ علی اقل من ثلثۃ احرف وهذا القسم ای ما شابہ بمبنی الاصل لا یکون معربا اصلا ای لا بالفعل ولا بالقوۃ بخلاف القسم الاول ای ما وقع غیر مرکب مع غیرہ فانہ مبنی بالفعل ومعرب بالقوۃ کما عرفت وحکمہ ای حکم الاسم المبنی ان لا یختلف اخرہ باختلاف العوامل فی اولہ لا لفظا ولا تقدیرا لکونہ مقابلا للمعرب فجعل حکمہ مقابلا لحکم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانہ یجوز ان یختلف اخر المبنی لا باختلاف العوامل نحو مِنَ الرجل ومن المرءُ ومَن زیدٌ ثم الحق ان یؤخر حکم المبنی عن تقسیمہ الا انہ قد مر ان غیرہ خبطہ تعریفا للمبنی فنبہ علی انہ الحکم الذی لا یعرف المبنی الا بعد معرفتہ فعقب تعریفہ بقولہ وحکمہ تنبیها علی وجہ العدول وحرکاتہ ای حرکات المبنی تسمی ضما سمی بہ لحصولہ بضم الشفتین وفتحا سمی بہ لانفتاح الفم فی التلفظ بہ وکسرا سمی بہ لانکسار الشفۃ السفلی فی التلفظ بہ وسکونہ ای سکون المبنی یسمی وقفا سمی بہ لتوقف النفس بہ وانما هی علی اصطلاح البصریین یعنی ان التسمیۃ المخصوصۃ بهذہ الالقاب المبنی انما هی علی اصطلاح البصریین من المتقدمین والمتاخرین واما الکوفیون فیطلقون القاب الاعراب علی البناء وبالعکس وانما قال وحرکاتہ تسمی الخ لان المبنی قد یکون مع الالف والیاء نحو یا زیدان ولا رجلین ولا تسمیان ضما وفتحا حقیقۃ وقد وقع ذلک التسمیۃ فی کلام المتقدمین مجازا وقال الشیخ الرضی وعندی ان

فمبنی
فمبنی
فمبنی
اشبہہ

اطلاق الرفع والنصب والجر علی الحرکات الاعرابیۃ حقیقۃ وعلی الحروف الاعرابیۃ
مجاز وھو ای الاسم المبنی مطلقا لا المشابہ مبنی الاصل فقط لان الاصوات داخلۃ
تحت قولہ وقع غیر مرکب مع غیرہ فمن خص المبنی بالمشابہ لمبنی الاصل فقد سہا
سہوًا بیّنًا علی ثمانیۃ انواع خبر لقولہ وھو المضمرات بدل من الانواع فہو مجرور
او خبر علی تقدیر احدھا فمرفوع وکذا ما عطف علیہ واسماء الاشارۃ والموصولات
واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع علی انہ معطوف علی الاسماء ویرد علی ھذا
انّ الاصوات لیست باسماء لانہا لم توضع لمعنی بل ھی حکایۃ علیہ بالتبع فکیف یکون
ذکرھا فی الاسماء المبنیۃ واجیب بانہا ملحقۃ بالاسماء لحصول الفائدۃ بہا کالاسماء
فعوملت معاملتہا واجریت مجراھا فی البناء فلہذا عدھا منہا ولا یجوز ان یکون الاصوات
اصواتًا علی انہ معطوف علی الافعال لانہ صدّر بحث الاصوات فیما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات والمرکبات والکنایات وبعض الظروف وانما قال وبعض
الظروف لانّ جمیع الظروف لیست بمبنیۃ بل المبنی بعضہا وانما لم یقل بعض الموصولات
مع ان ایًّا وایّۃً منہا معربتان ولم یقل ایضًا وبعض الکنایات مع ان فلانا وفلانۃ منہا
معربتان لانّ اکثر کل من الموصولات والکنایات مبنیۃ وللاکثر حکم الکل بخلاف الظروف
وانّ اکثرھا معربۃ فافترق ولئلا یوھم انہ اختار ما ذھب الیہ بعضہم من ان اللذین واللتین من
الموصولات معربتان لکن ینبغی ان یقول وبعض المرکبات لانّ المرکبات قسمان قسم مبنی
من نحو خمسۃ عشر وقسم معرب وھو بعلبک واذا عرفت ذلک فاعلم انّ حصر المبنی
فی ثمانیۃ انواع لا یشکل بما الشرطیۃ الاستفہامیۃ والصفتیۃ والتامۃ ومن واقسامہا
سوی الموصولۃ لانّ المراد بالموصولات لیس مجرّد الموصول بل ھو باب فی بیان طائفۃ
من الاسماء المبنیۃ موصولۃ کانت او غیرھا ولا یشکل ایضًا بفعال التی لیست بمعنی
الامر لان المراد باسماء الافعال لیس مجرد اسم الفعل بل ھو باب فی بیان طائفۃ من الاسماء
المبنیۃ ولا یشکل ایضًا بخمسۃ فی خمسۃ عشر وبعل فی بعلبک فانہ مبنی مع انہ
لم یدخل فی اقسام المبنی لانّ المرکبات باب فی بیان طائفۃ من الاسماء المبنیۃ
ولا یقتصر علی بیان المرکب لا بمثل غیر مع ما وانّ لدخولہا ھکذا فی بعض الظروف ولما فرغ
عن تعدّد المبنیات شرع فی تعریف کل واحد منہا فقال **فصل**

المضمر قدّمه على سائر المبنيّات لانّ افراده كلها مبنيّة من غير اختلاف وانما بنى المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف فى الاحتياج اسم صرح باسم ليخرج عنه كاف الخطاب فى ذلك وويلك وورائك لانه حرف وضع ليدل على متكلم او مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما الدلالة عليهما بالصيغة لا بالمادة او يراد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيهما جهة الغيبة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهى غيّبٌ او يراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد انّ لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا فى الاصطلاح او غائب تقدم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وانّ كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها لفظا او معنى او حكما المراد بتقدم ذكره لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيدٌ غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيدٌ لتقدم الفاعل تقديرا والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معنى الضمير نحو قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى اى العدل لتضمن اِعْدِلُوْا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ اى لابوى الميّت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميّت والمراد بتقدم ذكره حكما ان يعود الضمير الى ما حضر فى الذهن من الشان والقصة او غيرهما او لم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اوّلًا ثم التفسير ثانيا فى مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فى المفسّر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى ما تقدم ذكره حكما كقوله تعالى قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ وكقولك نِعْمَ رَجُلًا ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع فى تقسيمه فقال وهو اى المضمر على قسمين منصل وهو اى المتصل ما لا يستعمل وحده اى الذى لا يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح اى ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه انما قلنا فى الاصطلاح لانه صح التلفظ بالمضمر المتصل البارز عقلا ايضا ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة اِمّا مرفوع نحو ضربت على صيغة الماضى المعروف وضربت على صيغة الماضى المجهول المتبنين اولهما الى ضربن على صيغة الماضى المعروف الغائب وثانيهما الى ضربن على صيغة الماضى الغائب فيكون كلمة الى حينئذ للاسقاط لا لمد الحكم فيلزم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها تصريفه ضربتُ ضربنا

ضربتُ ضربتُما ضربتم ضربتِ ضربتُما ضربتنّ ضربَ ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربن
وعلی ہذا القیاس تصریف المجہول و انما بدأ بالمتکلم لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف فلذلک
قدّمه فی الجدّ واخّر ضمیر الغائب لانه تحت الکل و منصوب وهو اِمّا متصل بالفعل
نحو ضربنی الی ضربهنّ تصریفه ضربنی ضربنا ضربکَ ضربکما ضربکم ضربکِ
ضربکما ضربکنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ او متصل بالحرف نحو انّنی
الی انهنّ تصریفه اِنّنی اِنّنا اِنّکَ اِنّکما اِنّکم اِنّکِ اِنّکما اِنّکنّ انّه انّهما اِنّهم
اِنّها انّهما اِنّهنّ او مجرور وهو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامی ولی الی غلامهنّ
ولهنّ تصریف الاول غلامی غلامنا غلامکَ غلامکما غلامکم غلامکِ غلامکما غلامکنّ
غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهنّ وتصریف الثانی لی لنا لکَ لکما لکم لکِ لکما لکنّ
له لهما لهم لها لهما لهنّ و منفصل عطف علی قوله متصل وهو ای المنفصل ما یستعمل
وحده ای الذی یصح التلفظ به منفرداً فی الاصطلاح وهو باعتبار الاعراب قسمان اِمّا مرفوع
نحو انا الی هنّ تصریفه انا نحنُ انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هی هما هنّ
او منصوب نحو ایّای الی ایاهنّ تصریفه ایّای ایانا ایاکَ ایاکما ایاکم ایاکِ ایاکما
ایاکنّ ایّاه ایاهما ایاهم ایاها ایاهما ایاهنّ ثم اذا ثبت انقسام ضمیری المتصل
والمنفصل الی الاقسام الخمسة المذکورة فذلک ای المضمر مطلقا ستون ضمیراً اثنا عشر للمرفوع
المتصل و اثنا عشر للمرفوع المنفصل و اثنا عشر للمنصوب المتصل و اثنا عشر للمنصوب المنفصل
و اثنا عشر للمجرور المتصل و اما المجرور المنفصل فلم یجئ فی کلامهم و ذلک لئلا یلزم تقدیم
المجرور علی الجار لان معنی المنفصل ان لا یحتاج فی التلفظ به الی شئ فلمّا کان التلفظ
به مستقلا یجوز ان یتقدم علی العامل وان یتاخر عنه فاذا جاء تقدیمه علی
العامل یلزم تقدیم المجرور علی الجار وهو غیر جائز ولمّا فرغ عن بیان اقسام الضمیر
شرع فی بیان محل اتصال الضمیر المتصل فقال واعلم ان المرفوع المتصل خاصة ای دون
المنصوب والمجرور المنفصلین لعدم الاستتار فیهما یکون مستترا فی الماضی الغائب
ای للواحد الغائب والغائبة ای الواحدة الغائبة دون تثنیتهما وجمعهما وانما یکون
مستترا فیهما لان الغائب ضعیف فالخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له و انما
لم یستتر فی تثنیتهما وجمعهما دفعاً للالتباس ولم یعکس الامر لان المفرد

باولویۃ السبق استحق الخفۃ وانما لم یستتر فی المخاطب والمتکلم لانہما قویان فالقوۃ الحاصلۃ بالابراز مناسبۃ لہما لا الضعف الحاصل بالاستتار کضرب ای ھو مثال للماضی الغائب وضربت ای ھی مثال للماضی الغائبۃ وفی المضارع عطف علی قولہ فی الماضی ای ویکون مستترا فی المضارع المتکلم مطلقا ای زمانا مطلقا او استتارا مطلقا یعنی سواء کان المتکلم واحدا او مثنی او مجموعا او مذکرا او مؤنثا نحو اضرب ای انا ونضرب ای نحن والمخاطب عطف علی قولہ المتکلم ای یکون مستترا فی المضارع للمخاطب اذا کان مفردا مذکرا کتضرب ای انت والغائب والغائبۃ کیضرب ای ھو وتضرب ای ھی انما استتر فی المضارع للصیغ المذکورۃ لوجود القرائن الدالۃ علی الضمائر وھی الھمزۃ والنون والتاء والیاء بخلاف المخاطبۃ فی لا تضرب وتثنیۃ الغائب والغائبۃ وجمعہما وتثنیۃ المخاطب والمخاطبۃ وجمعہما وفی اسم الفاعل والمفعول ولکن انما فی الصفۃ المشبہۃ وافعل التفضیل مطلقا ای سواء کان واحدا او مثنی او جمعا او مذکرا او مؤنثا لوجود قرینۃ دالۃ علی الضمیر وھی علامۃ التثنیۃ والجمع کالالف والواو وحمل المفرد علی المثنی والمجموع طردا للباب تقول زید ضارب والزیدان ضاربان والزیدون ضاربون وھند ضاربۃ والھندان ضاربتان والھندات ضاربات والالف والواو فی ضاربان وضاربون حرفان زیدتا علامۃ للمثنی والمجموع کالالف والواو فی الزیدان والزیدون ولیستا بضمیرین بدلیل اختلافہما بالعامل نحو جاء نی الضاربان والضاربون ورایت الضاربین والضاربین ومررت بالضاربین والضاربین ولایجوز استعمال الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا الا عند تعذر المتصل استثناء مفرغ ای ولایجوز استعمال المنفصل فی جمیع الاحیان الا حین تعذر المتصل وذلک لان وضع الضمائر للایجاز والمتصل اخصر من المنفصل لکونہ اقل حروفا من المنفصل فمتی امکن المتصل لایجوز العدول عن الاصل الا عند تعذرہ فلا یقال ضربت انت ولا ضربت ایاک نعم تعذر المتصل وذلک التعذر اما بسبب تقدم الضمیر علی عاملہ کایاک نعبد لانہ اذا تقدم علی عاملہ لایمکن ان یتصل بالاول انما الاتصال یکون باخر العامل فان المتصل کالجزء منہ او بسبب الفصل بین الضمیر وعاملہ لغرض لایحصل الا بہ ونظیرہ ما ضربک الا انا اذ لو حصل بغیرہ لم یتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر الاتصال بالفصل اذ

الفصل بينا فى الانفصال وبترك الفصل يفوت الغرض الذى لا يحصل الا به أو بسبب كون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا ونظيره ما انت قائما لعدم ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور لانه يجوز اتصالهما بالحروف نحو اننى وانك ولى ولك او كون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد او بسبب كون فى عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر فان جميع هذه الصور يجوز فيه استعمال المنفصل لتعذر المتصل واعلم ان لهم اى للنحاة ضميرا منفردا غائبا لان المراد به الشان او القصة وهو مفرد غائب فيلزم الافراد والغيبة يقع قبل جملة من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما وقع قبل الجملة للتعظيم والاجلال لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلة وانما وقعت الجملة بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده وانما قلنا من غير تقدم معاد لئلا ينتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ عائدا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير يقع قبل جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع الابهام بجملة زيد قائم تفسره صفة جملة اى تفسر تلك الجملة وذلك الضمير لابهامه وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان او القصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء اجاز تفسيره بالمفرد المأول بالجملة لانه عائد الى الشان او القصة ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشان فى المذكر وضمير القصة فى المؤنث سمى هذا ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو معهود فى الذهن من الشان او القصة نحو قُلْ هُوَ اللّٰهُ اَحَدٌ مثال لضمير الشان وانها زينب قائمة مثال لضمير القصة ولما فرغ عن بيان ضمير الشان والقصة شرع فى بيان ضمير الفصل فقال ويدخلون اى العرب بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع اثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق كونها ضميرا فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة مرفوع متفق عليه وان اختلف فى كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا مرفوعا وانما سمى الفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف واختير صورة المرفوع لتناسب ليناسب

الطرفین اعنی المبتدأ والخبر منفصل تعیّنت صیغۃ مرفوع المنفصل لانہ اقل حرف
موضوع علی صورۃ الانفصال او اسم مبتدأ واذا کان ضمیرا کان حقہ الانفصال
مطابق للمبتدأ فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والتکلم والخطاب و
الغیبۃ وانما کان مطابقا للمبتدأ لانہ عبارۃ عنہ وقد یجعل مطابقا للخبر ایضًا
اذا کان الخبر ای خبر المبتدأ معرفۃً اوملحقًا بالمعرفۃ فی امتناع دخول اللام علیہ مثل
افعل او افعل من کذا وھذا اشرط للادخال وانما اشترط ذلک لان الفصل انما یحتاج الیہ
اذا کان الخبر معرفۃً اذ لولم یکن معرفۃً لم یلتبس الخبر بالنعت فلا یحتاج الی الفصل وافعل
من کذا بالمعرفۃ لامتناع دخول اللام علیہ فانہ یوجد فیہ من یقوم مقام اللام ولھذا لایسوغ
الجمع بینھما فلا یقال زید الافضل من عمرو فان قلت قد یکون المبتدأ نکرۃ مخصّصۃ
واذا کان مخصصۃً والخبر حینئذ لایکون الا نکرۃ مخصصۃ او غیر مخصصۃ فیلتبس
بالنعت ایضا اذ النکرۃ توصف بمثلھا مطلقا قلت الغالب فی المبتدأ ھو التعریف فی کونہ
نکرۃ مخصصۃ بالنسبۃ الی التعریف نادر والعبرۃ للغالب و اجاز ابو عثمان المازنی وقوع
الفصل قبل المضارع لانہ مشابہ للاسم فی امتناع دخول اللام علیہ کقولہ تعالی وَمَکْرُ اُولٰٓئِکَ ھُوَ
یَبُوْرُ وفیہ نظر لانہ لا یتعیّن فی الاٰیۃ لکونہ فصلا لاحتمال کونہ مبتدأ وتاکیدا کما فی
قولہ تعالی اِنَّہٗ ھُوَ اَضْحَکَ وَاَبْکٰی ونسمی ای تلک الصیغۃ فصلا عند البصریین
فقال المتاخرون منھم انما تسمی فصلا لانہ یفصل ای یفرق بین الخبر والصفۃ وقال
الخلیل انما تسمی فصلا لانہ یفصل بین ما قبلہ وما بعدہ ببیان ان ما بعدہ لیس فی حیز الاول
ولیس من صفاتہ ومتماتہ وقال کلا الوجھین واحد انما الفرق فی العبارۃ ونسمی عمادًا
عند الکوفیین لکونہ حافظا لما بعدہ حتی لا یسقط عن الخبریۃ نحو زید ھو القائم مثال
لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظیۃ علیھا وکان الخبر معرفۃ
وکان زید ھو افضل من عمرو ومثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول
العامل اللفظی وکان الخبر افعل من کذا وقال اللہ تعالی کُنْتَ اَنْتَ الرَّقِیْبَ
عَلَیْھِمْ مثال لادخال صیغۃ المرفوع بین المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظی وکان
الخبر معرفۃ ولما فرغ عن بیان المضمرات شرع فی بیان اسماء الاشارۃ فقال

فصل اسماء الاشارۃ ما ای اسماء وضع لیدل علی مشار الیہ کلمۃ ما جنس

تعیّن

متعلق مفعول شانی ۱۰۲

وقولہ لیدل علی مشار الیہ فصل خرج بہ ما عدا المحدود من الاسماء فان قلت هذا اذا
كان المراد بالمشار الیہ الاشارة الاصطلاحیة وان كان المراد الاشارة اللغویة لا یستقیم
الحد حیث یدخل فیہ ضمیر الغائب ونحوه قلت المراد هو الاول والتعریف لفظی وهو
تعریف اللفظ بلفظ اجلی منه ویجوز ان یكون المراد هو الثانی ویخرج عنه ضمیر الغائب
ونحوه بقید الحیثیة فان ضمیر الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنی اللغوی لكن
لم یرد بہ ذلك بل یراد كونه كنایة عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد بہ الاشارة
الحسیة وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا یدخل ضمیر الغائب ونحوه فانہ یشیر الی
المعاد اشارة ذهنیة ولا یرد علیہ نحو ذلكم الله مما لم یوجد فیہ الاشارة الحسیة لان
ذلك محمول علی التجوز بتنزله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شیء الا ویدل علیہ
وانما بنیت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحمل البقیة
علیہ او لاحتیاجها الی ما تبین بہ من قرینة الاشارة فاشبهت بالحروف فی الاحتیاج
وهی ای اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار الیہ لا یخفی من
ان یكون مذكرا او مؤنثا وعلی كلا التقدیرین لا یخلو من ان یكون مفردا او مثنی او مجموعا
والمجموع مشترك بین المذكر والمؤنث فیحصل خمسة الفاظ لستة معان ذا للمذكر
المفرد عن الكوفیین ان اصلہ الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصلہ
ذیّ بالتشدید فحذف اللام فبقی ذی مثل كی فقلبت الیاء الفا لیخرج عن صورة
الحرف وعن بعضهم ان اصلہ ذوی بفتح العین اذ واوی العین ویائی اللام اكثر من
بابیهما فحذف اللام وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ذا وذان فی
حالة الرفع وذین فی حالتی النصب والجر لمثناه ای لمثنی المذكر وعن بعضهم انہ معرب
لانقلاب الفه یاء جرا ونصبا كسائر الاسماء المثنیات والاخرون علی انہ مبنی لوجود
علة البناء فیہ كالمفرد والجمع وعن ابی اسحق الزجاج ان المثنی مطلقا مبنی لتضمنه
معنی واو العطف اذ اصل زیدان زید وزید ویجیء فی بعض اللغة ذان فی الاحوال الثلث
ومنه قولہ تعالی ان هذان لساحران علی احد الوجوه وتا وتی وذی بقلب الالف یاء
الاصل فی لغات المؤنث الواحدة ذی لكونها بازاء ذا للمذكر الواحد قیل تا لانہ
لم یثن منها الا هی وقیل كلاهما اصلان وته وذه بقلب الالف الواو هاء من غیر

وصل الیاء بہا وذہی وتہی بوصل الیاء بہما للمؤنث الواحدۃ وتان فی حالۃ الرفع وتین فی حالتی النصب والجر لمثناہ ای لمثنی المؤنث واولاء بالمد والقصر واذا کان بالقصر یکتب بالیاء واذا کان بالمد یبنی فکسوراً کصبح ان کان اولاء معرفۃ وصبح منوناً نکرۃ لافادۃ البعد تنزیلہ منزلۃ النکرۃ لجمعہما ای لجمع المذکر والمؤنث عاقلا کان اوغیرہ وقد یلحق باوائلہا ای باوائل اسماء الاشارۃ ہاء التنبیہ لیدل علی تنبیہ المخاطب کہذا وہذان وہذین وہاتا وہاتی وہاتان وہاتین وہؤلاء ویتصل باواخرہا ای باواخر اسماء الاشارۃ حرف الخطاب وہو الکاف لیدل علی احوال المخاطب من الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والدلیل علی کون ہذہ الکاف حرفاً امتناع وقوع الظاہر موقعہ ولو کان اسماً لما امتنع ذلک ولانہ غیر مستقل بالمفہومیۃ الا تری انک تقول فی ترجمۃ ذاکَ این ست وذلکَ آنست ولا یبعد ان یقال لا یکون فی ترکیب اسمٌ لا محل لہ من الاعراب فیکون الکاف حرفا وہی ای حروف الخطاب ایضاً کاسماء الاشارۃ خمسۃ الفاظ لستۃ معانٍ والقیاس یقتضی ان یکون حروف الخطاب ستۃ واشتراک خطاب اثنین فبقی خمسۃ الفاظ نحو کَ کِ کما کم کُنَّ فذلک ای المجموع من اسماء الاشارۃ مع حروف الخطاب خمسۃ وعشرون الحاصل من ضرب خمسۃ حروف الخطاب فی خمسۃ اسماء الاشارۃ وہی ای وتلک الخمسۃ والعشرون ذاکَ الی ذاکُنَّ یعنی ذاکَ ذاکما ذاکم ذاکِ ذاکما ذاکُنَّ وذانکَ الی ذانکُنَّ یعنی ذانکَ ذانکما ذانکم ذانکِ ذانکما ذانکُنَّ وکذا البواقی من الامثلۃ تقول تاکَ تاکما تاکم تاکِ تاکما تاکُنَّ اولئکَ اولئکما اولئکم اولئکِ اولئکما اولئکُنَّ واعلم انَّ ذا للقریب وذلک للبعید ای للمشار الیہ القریب والبعید وذاکَ للمتوسط ای الذی بین القریب والبعید لا یستعمل الکاف الا للمتوسط والبعید ویستعمل اللام للتنصیص علی البعید وانما اخر ذکر المتوسط عن الطرفین والقیاس ان یذکر فی الوسط کما ہو واقع فی بعض النسخ لتوقف معرفتہ علی الطرفین ثم لما فرغ عن بیان اسماء الاشارۃ شرع فی بیان الموصولات فقال **فصل** الموصول انما بنیت لمشابہتہا بالحروف من حیث افتقارہا الی الغیر وہو الصلۃ اسم ہو کالجنس قولہ لا یصح ان یکون جزءاً تاماً من جملۃ الا بصلۃ بعدہ ای بعد الموصول کالفصل یخرج

لا یکون فی ترکیب اسم لا محل لہ من الاعراب

الموصولات

به الاسماء التی تصلح ان تکون جزءً تامًّا من جملة بدون صلة کزید و رجل فی قوله جزءً تامًّا اشارة الی ان الموصول یصلح لان یکون جزءً بدونها لکن لا یکون جزءً تامًّا والمراد بالجزء التام من جملة ان یکون مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلک ولما کانت الصلة ماخوذة فی تعریف الموصول وهی غیر بینة احتاج الی تعریفها بقوله وهی ای الصلة جملة خبریة

الجملة

معلومة مضمونها للمخاطب لئلا یکون تعریف الشئ بما یساویه فی المعرفة والجهالة وبما اخفی منه وانما وجب ان یکون صلة الموصول جملة خبریة لان الذی والتی مثناهما او مجموعهما موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فیحتوی علیها وانما وصف الجملة الخبریة لان الانشائیة لا ثبوت لها فی نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فی نفسه واما وقوع الجملة القسمیة صلة لقوله تعالٰی وَاِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَّيُبَطِّئَنَّ فان الصلة هی جواب القسم وهو جملة خبریة وانما قلنا معلومة مضمونها قیاسا علی سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تکون معلومة للمخاطب قبل جریها علی الموصوف ولا بد من عائد فیها ای فی الصلة لیعود الی الموصول وذلک العائد ضمیر غالبا ویجئ ایضا مظهر موضع المضمر نادرا نحو جاء فی الذی ضرب زیدًا وقال المالکی فی التسهیل فرق بین العائد الی المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد ولم یقل من ضمیر لان العائد اعم من الضمیر وانما احتاجت الصلة الی عائد لیربط بالموصول والا لکانت اجنبیة غیر مفیدة مثاله ای مثال للموصول المعرف الذی الواقع فی قولنا جاء فی الذی ابوه قائم او قام ابوه ذکر مثالین لان الاول مثال للموصول الذی صلته جملة اسمیة والثانی مثال للموصول الذی صلته جملة فعلیة. ولما فرغ عن بیان تعریف الموصول وتمثیله شرع فی تعداده فقال وهی ای الموصولات الذی للمذکر الواحد اصلها لذی کعمی فهی اسم منقوص فیها لغات أخر الذی بتشدید الیاء والذ بحذف الیاء وبقاء الکسرة والذ بسکون الذال واللذان فی حالة الرفع واللذین فی حالة النصب والجر والتی للمؤنث واللتان واللتین لمثناه ای لمثنی المؤنث والاولی علی وزن العلی والهدی والذین کلاهما لجمع المذکر السالم واللاتی واللواتی واللائی واللاء بالهمزة والیاء او بالهمزة او بالیاء مکسورة او ساکنة لجمع المؤنث وما ومن هما بمعنی الذی یستوی فیه المفرد والمثنی والمجموع والمذکر والمؤنث غیر ان من تختص بذوی العقول وما بغیرها بطریق الحقیقة وقد تستعمل احدهما مکان الاخر مجازا وای مضاف الی معرفة لفظا او تقدیرا المذکر

بمعنی الذی وفرعہ کقولہ تعالیٰ ایہم اشد علی الرحمن عتیا وایۃ للمؤنث بمعنی التی وفرعہ
نحو ایتہن احسن من ہند عندی وذو بمعنی الذی فی لغۃ بنی طی اعلم ان کلمۃ ذو
تستعمل لمعنیین احدہما بمعنی صاحب کما عرفت فی الاسماء الستۃ وہی معربۃ وثانیہما
بمعنی الذی فی لغۃ بنی طی خاصۃ وہو المراد ہہنا وہذہ مبنیۃ لا تتغیر نحو جاءنی ذو قام ورأیت
ذو قام ومررت بذو قام یستوی فیہ المذکر والمؤنث والواحد والمثنی والجموع الغائب والحاضر
کقول عبد المطلب شعر فان الماء ماء ابی وجدی + وبیری ذو حفرت وذو طویت
ای الذی حفرتہ والذی طویتہ قال المید فی المعنی الماء الذی فیہ النزاع ماء ابی وجدی
ای ورثتہا ابا ویروی ابی والبیر المتنازع فیہا بیری التی حفرتہا وطویتہا یقال طویت
البناء بالمدر والبیر بالحجر ای دورت بناءہا والالف واللام ای مجموعہما بمعنی الذی
والتی وفرعیہما وہو معطوف علی ما ذکر من الموصولات وموصوف بقولہ صلتہ ای
صلۃ الالف واللام وافراد الضمیر نظرا الی انہما موصول واحد اسم الفاعل واسم
المفعول وہما بمعنی الفعل ولہذا کانا بمرفوعہما مرکبا تاما ولو لم یکونا بمعنی الفعل
لما جاز وقوعہما صلۃ وانما اورد الفعل فی صورۃ اسم الفاعل والمفعول لان اللام
الموصولۃ فی الحقیقۃ اسم موصول وہو لا یدخل الا فی الجملۃ لان ہذہ اللام مشابہۃ
بلام الحرفیۃ وہی لام التعریف وہی لا تدخل الا فی المفرد فجعلت صلتہا ما کان جملۃ
معنی مفردا صورۃ عملا بالحقیقۃ والشبہۃ جمیعا والاولی ان یقول صلتہ اسم
الفاعل والمفعول لا غیر لانہ لا یجوز ان یکون صلتہا صفۃ مشبہۃ واسم
التفضیل لانہما لبعدہما عن الفعل لعدم الدلالۃ علی الحدث لانہ بینا ولان الفعل
فلا یصیران بمعنی الجملۃ نحو جاءنی الضارب زیدا ای الذی یضرب زیدا وکذا نحو
جاءنی المضروب غلامہ ای الذی یضرب غلامہ وعن المازنی ان الالف واللام فی
الصفۃ من الحروف والضمیر الذی فیہا یرجع الی الموصوف المحذوف فاذا قلت الضارب
تقدیرہ الرجل الضارب ویجوز حذف العائد من الصلۃ الی الموصول من اللفظ دون
المعنی سوی عائد الالف واللام فانہ لا یجوز حذفہ لخفاء موصولیتہا والضمیر احد
دلائل موصولیتہا وسوی الضمیر المنفصل الواقع بعد الا نحو الذی ما ضربت الا
ایاہ فانہ لا یجوز حذفہ اذ لو حذف لم یعلم انہ حذف ضمیر منفصل بعد الا لجواز ان

يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذى لاجله لا انفصال ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذى ضربته فى داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم الموصول دليلا على المحذوف ولا يكون عائدا الى غير الموصول وان كان عائدا اليه نحو قوله سَمِعَ اللّٰهُ لِمَنْ حَمِدَهٗ لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف لاستغنائه عنه ان كان اى العائد مفعولا وهو شرط تقدّم جزاؤه عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذى ضربت اى الذى ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على المحذوف ثم قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فرد بان الحذف لا يختص بالمنصوب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص فى حذف المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اىّ وبطول الصلة كقوله تعالى وَهُوَ الَّذِىْ فِى السَّمَآءِ اِلٰهٌ وَّفِى الْاَرْضِ اِلٰهٌ فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى اَنَسْجُدُ لِمَا تَاْمُرُنَا اى به او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضاربٌ زيدٌ اى ضاربه واعلم ان اىًّا واَيّةً اى كلمة ايا واية الموصولة معربة وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافى للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة عهنا مانعة لا رافعة الّا اذا حذف صدر صلتها اى صلة كلمة اىّ واية فحينئذ يجوز بناؤها على الضم ان كانت مضافة ويكون الصدر عائدا كقوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اى هو اشدّ اى لننزعنّ من كل طائفة عن طوائف الغىّ هو اشدّ على الله فى الطغيان والغلوّ فى الكفر بتاديبه فى ادخاله فى النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه يكون فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبيّنه وهو الصلة فانها مبينة للموصول فجبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع فى بيان اسماء الافعال فقال

اسماء الافعال

فصل اسماء الافعال قدّمها على الاصوات لانّ وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء

فی الاصوات کما سیجئ وھو کل اسم بمعنی الامر والماضی قولہ اسماء مبتدأ مضافٌ
الی الافعال قولہ ھو ضمیر فصل لامحل لہ من الاعراب وھو عائد الی اسماء الافعال
وانما افردہ مع ان الاسماء جمع نظراً الی اٰخر الاسماء ولانہ عائد الیھا بتاویل کل واحد
ولانہ عائد الی الاسم المذکور معنی لدلالۃ الاسماء علیہ لانھا جمع اسم وانما اعاد الضمیر
الی الاسم دون الاسماء لان التعریف انما یکون للجنس والماھیۃ لا للافراد واما ایراد الاسماء
علی صیغۃ الجمع فلتناول الباب علی جمیع مسائلھا ثم المراد بکون اسماء الافعال
بمعنی الامر والماضی ان یکون بمعنی احدھما وضعاً فیخرج عنہ بقولہ کل اسم نفس الامر والماضی
ومثل ضارب فی قولک زید ضارب امس بقولنا وضعاً فان ضارباً ھھنا یدل علی الماضی
بالقرینۃ لا بالوضع لانہ صار بمعنی الماضی بعارض لحوق الامس والدلیل علی کونھا
اسماء الافعال ان صیغھا مغایرۃ لصیغ الافعال ولان بعضھا ینون عند التنکیر نحو
مہٍ وصہٍ ومنھا ما یدخل علیہ اللام ومنھا ما کان منقولاً عن المصدر والظرف والجار
والمجرور کرُوَیدَ فانہ منقول عن المصدر لانہ فی الاصل تصغیر اِرواد تصغیر الترخیم
بحذف الزوائد کقولہ تعالٰی اَمْھِلْھُمْ رُوَیْدًا او نحو وراءَ فانہ منقول عن الظرف ومثل
عَلَیْکَ فانہ منقول عن الجار والمجرور وانما بنیت لکونھا واقعۃً مواقع الفعل ولکون
وضع بعضھا وضع الحروف ثم حمل الباقی علیہ ولما کان اکثر اسماء الافعال بمعنی الامر جاء بتقدیمہ
واعترض علی ھذا الحد بان اسماء الافعال قد تکون بمعنی المضارع نحو اُفٍّ بمعنی اتضجر واوہ
بمعنی اتوجع فکیف یستقیم الحصر واجیب بانھما فی الاصل کانا بمعنی تضجرت وتوجعت
والتعبیر عنھما بالمستقبل کرُوَیدَ زیداً ای امھلہ مثال مایکون بمعنی الامر وھو متعدٍ
والمنقول عنہ فیہ مستعمل وھَیْھَاتَ زیدٌ ای بَعُدَ مثال مایکون بمعنی الماضی وھو لازم
والمنقول عنہ فیہ غیر مستعمل ففی اختیار ھذین المثالین اشارۃ الی اقسام اسماء
الافعال وفی موضع ھذہ الاسماء من الاعراب للنحاۃ مذھبان احدھما الرفع علی الابتداء
فتکون مع فاعلھا السادّ مسدّ الخبر جملۃ کما قائمٌ الزیدانِ والثانی النصب علی المصدریۃ
فرُوَیدَ زیداً مثلاً فی تقدیر اَرْوِدْ اِرْوَاداً ثم حذف الفعل وصُغّر اِرْوَاداً تصغیر
الترخیم بحذف الزوائد وقال بعض الشارحین والحق انہ لا محل لھا من الاعراب
لصیرورتھا بمعنی الامر والماضی فاخذ حکمہ او کان علی وزن فَعَالِ بمعنی الامر الحاضر

التعریف انما یکون للجنس والماھیۃ لا للافراد

[illegible]

والمجرد وصفة فَعَالِ ای فعال الکائن بمعنی الامر وھو ای فَعَالِ بمعنی الامر من الثلاثی المجرد قیاس ای قیاسی اذ وقیاس ای مجئ فَعَالِ بمعنی الامر من کل ثلاثی مجرد قیاس عند سیبویہ بمعنی ان کل فعل ثلاثی مجرد یصح ان یشتق عنہ فَعَالِ بمعنی الامر کنَزَالِ الکائن بمعنی اِنْزِلْ وتَرَاكِ بمعنی اُتْرُكْ وکضَرَابِ بمعنی اِضْرِبْ وحَلَالِ بمعنی حل وکتابِ بمعنی اُکتُبْ ومن غیر الثلاثی سماعی لم یجئ الا قرقارِ بمعنی صَوِّتْ من التصویت وعرعارِ بمعنی تلاعبوا ایھا الصبیان بالعرعرۃ وھی لعبۃ لھم وقال المبرد قرقارِ حکایۃ صوت الرعد وعرعارِ حکایۃ صوت الصبیان ویلحق بہ ای بفعال بمعنی الامر فی البناء فَعَالِ حال کونہ مصدرًا معرفۃ ای علمًا للمعانی کفجارِ بمعنی الفجور او الفجرۃ وھما من المعانی وانما قال مصدرًا لان العدل بغیر الصیغۃ بدون تغیر المعنی فیکون بمعناہ وانما قال معرفۃ لانہ یدل علی ذلک فجار القبیحۃ لزوم التانیث فیہ باعتبار ان سائر اقسام فَعَالِ مؤنثۃ او صفۃ عطف علی قولہ مصدرًا ای یلحق بہ حال کونہ صفۃ للمؤنث مختصۃ بالنداء نحو یا فَسَاقِ بمعنی فاسقۃ ویا لکاع بمعنی لاکعۃ او غیر مختصۃ بالنداء وھی علی نوعین احدھما ما صار علم جنس بالغلبۃ کحِبَاذِ للسنۃ وھی فی الاصل لکل ما تجبذ ای تجذب ثم اختصت بالغلبۃ لجنس المنایا والنوع الثانی ما بقی علی وصفیتہ نحو قطاطا ای قاطۃ بمعنی کافیۃ او علمًا عطف علی قولہ صفۃ ای یلحق بہ فَعَالِ حال کونہ علمًا للاعیان مؤنثًا الجار والمجرور صفۃ لقولہ علما وقولہ مؤنثا صفۃ ثانیۃ لہ ای علما کائنًا للاعیان مؤنثًا معنویًا واللام فی قولہ للاعیان الجنس فبطل معنی الجمعیۃ ای علمًا للعین المؤنث المعنوی فما قیل من ان قطام لیس علما للاعیان بل علم للعین فلا یجوز التمثیل بہ فھو مدفوع کقطامِ وغلابِ قال فی الصحاح غلاب مثل قطام اسم امراۃ وحضار ھو اسم کوکب تشبیہ بسھیل وتانیثہ بناویل الکوکبۃ یقال کوکب وکوکبۃ کطمارِ اسم للمکان المرتفع وتانیثہ باعتبار المکانۃ لترافعھا قال اللہ تعالی ولو نشاء لمسخنٰھم علی مکانتھم ای مکانھم وھذہ الثلٰثۃ ای الفعال المصدر للمعرفۃ والفعال الصفۃ والفعال العلم للاعیان المؤنثۃ لیست من اسماء الافعال وانما ذکرت ھھنا ای فی فصل اسماء الافعال للمناسبۃ ای لمناسبۃ ھذہ الثلٰثۃ بفَعَالِ بمعنی الامر عدلا ووزنہ وبھذا الحقۃ فی البناء ولما فرغ عن بیان اسماء الافعال شرع فی بیان الاصوات فقال **فصل**

فجار الفجور مؤنث

لترفعھا

الاصوات انما بنيت لجريها مجرى مالا تركيب فيه من الاسماء فان قيل لم بنيت
اسماء الاصوات عند التركيب واعربت اسماء الحروف كالباء فانها اسم ب وكالتاء
فانها اسمات وت الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمياتها
كوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه يستحقه بخلاف اسماء
الاصوات فانها اذا ركبت لم يرد بها مسمى وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت
للبهيمة فلا يليق بها التغيير كل اسم حكى به صوت اى اسم لصوت به مثل بهيمة او
طائر او غيرهما فالمراد به يحصل ما يشبه به انسان بصوت غيره من بهيمة ونحوها ولم يرد
به حكاية الصوت فى نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولانه لا يحصل التفاوت بين القسمين
فيقال قال زيد نخ وقال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق لصوت الغراب فانه
حكاية عن صوت الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به البهائم اى
لزجرها ودعائها او خشيتها او وحشيتها او غير ذلك كنخ بالتخفيف والتشديد بيد
لاناخة البعير اى وقت اناخة البعير ثم المتبادر من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع
فلا يشمل التعريف ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين فالاولى
ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث
وهو ما صوت به الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره كوى صوت المتعجب وكاوه صوت
المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذان القسمان
المذكوران ملحقين بالاسماء المبنية لجريها مجرى مالا تركيب فيه من الاسماء فكون
القسم الثالث ملحقا بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محمول
على حذف المعطوف بتقديره او صوت به البهائم او غيرها فيدخل فيه ما صوت به للتعجب او لوجع
وللحزن وفى تقريبه ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما فرغ عن بيان الاصوات شرع فى
بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس بمستقيم
الا بتاويل ان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون
المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم وهو جزئى على المركب وهو كلى ايضا ليس بمستقيم الا على
التسامح فان المركب لما كان صادقا على كل اسم فحمل كل اسم عليه ليس بمستقيم الا بالتسامح
ويحتمل ان يكون اللام للعهد فالتقدير هذا فصل المركبات المذكورة فى حصر المبنيات وقوله كل

الحرف
المركبات

اسم مبتدأ محذوف الخبر ای کل اسم کذا فہو کذا او خبر مبتدأ محذوف فی تقدیرہ المرکب کل اسم رکب من کلمتین لم یقل من اسمین لید خل فیہ بخت نصر لان ثانی جزئیہ فعل لا اسم وقیل لید خل فیہ سیبویہ لان ثانی جزئیہ صوت لا اسم لیست بینہما نسبۃ الجملۃ صفۃ کلمتین ای لیس بین الکلمتین نسبۃ اسناد ولا اضافۃ ولا عمل ولا افادۃ معنی فیخرج عنہ مثل تابط شرا وعبد اللہ وبزید والنجم اعلاما وکلامنا فی المبنی الذی سبب بنائہ الترکیب فلا یرد ان مثل تابط شرا من المبنیات فکیف یحترز عنہ لانہ لیس مما نحن فیہ فان تضمن الثانی ای الجزء الثانی من المرکب حرفا یجب بناؤہما ای بناء الجزئین علی الفتح اما بناء الجزء الاول فلانہ صار وسطا بالترکیب والوسط لیس محل للاعراب واما بناء الجزء الثانی فلانہ متضمن للحرف کاحد عشر الی تسعۃ عشر فان اصل احد عشر مثلا احد وعشر فحذف الواو وقصد الامتزاج الاسمین وترکیبہما الا اثنی عشر استثناء من قولہ یجب بناؤہما فانہا ای کلمۃ اثنا عشر وکذا اثنی عشر معربۃ کالمثنی یعنی کما ان المثنی معرب کذلک الجزء الاول من ہذہ الکلمۃ معرب ایضا مشابہۃ بالمضاف من حیث حذف النون لان حذفہا من احکام الاضافۃ فاعطی لہ حکم المضاف وبنی الجزء الثانی علی الفتح لتضمن الحرف وانما خص مشابہتہما بالمثنی فی الاعراب لکون علۃ الاعراب فیہما واحدا وہی مشابہتہما المضاف من حیث حذف النون عنہما لان حذفہا من احکام الاضافۃ التی ہی المانعۃ للبناء او ردا علی من قال مع ما فیہ من حسن التناسب بین المشبہ والمشبہ بہ بیانا انہ کما ان تلک الکلمۃ ذو جہتین جہۃ الاعراب فیہا باعتبار الجزء الاول وجہۃ البناء فیہا باعتبار الجزء الثانی کذلک المثنی فانہ ذو جہتین ایضا جہۃ الاعراب وجہۃ خلافیۃ فیہ علی اختلاف القولین قوۃ وضعفا وان لم یتضمن الجزء الثانی من المرکب ذلک ای حرفا ففیہا ای فی تلک الکلمۃ لغات احدہا اعراب الجزئین معا وفیہ اضافۃ الاول الی الثانی وضع صرف المضاف الیہ والثانیۃ اعراب الجزئین واضافۃ الاول الی الثانی وصرف المضاف الیہ والثالثۃ وہی افصحہا ای افصح اللغات بناء الاول علی الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطۃ بین الاعراب والبناء واعراب الثانی

فالوسط لیس محل للاعراب

لثنی عشر

غیر منصرف کبعلبک نحو جاء نی بعلبک ورأیت بعلبک ومررت ببعلبک لعدم
موجب الاعراب وکون الاصل فی الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غیر منصرف لوجود السببین
العلمیۃ والترکیب ثم قولہ غیر منصرف إمّا مرفوع علی انہ خبر مبتدأ محذوف ای ھو یعنی
الجزء الثانی غیر منصرف او مجرور بانہ صفۃ للجزء الثانی او منصوب بقیامہ مقام المصدر
المضاف المنصوب بفعل مقدر ای اعرب اعراب غیر منصرف ولمّا فرغ عن المرکبات شرع فی
الکنایات فقال **فصل** الکنایات لم یرد بالکنایات ھھنا معانیہا المصدریۃ
بل اراد ما یکنی بہا بل ما ھو مبنی منہا اذ جمیع الکنایات لیست بمبنیۃ نحو فلان وفلانۃ
کنایۃ عن الاعلام وھن وھنۃ کنایۃ عن الاجناس فانہا معربات وھی ای الکنایات
فی اللغۃ والاصطلاح اسماء تدل علی عدد مبہم وھی ای تلک الاسماء کم بنیت
کم الاستفہامیۃ لتضمنہا ھمزۃ الاستفہام وبناء کم الخبریۃ تشبیہا لھا بأختہا لانہا
مثلہا فی اللفظ ولکون وضعہا وضع الحروف وکذا بنیت کذا لترکیبہا عن مبنیین
الکاف وذا وجاءت کنایۃ عن غیر العدد نحو خرجت یوم کذا کنایۃ عن یوم السبت
او الاثنین ونحوھما او علی حدیث مبہم وھو کیت وذیت اصلہما کیۃ وذیۃ بالتشدید
فخففتا ولا تستعملان الا مکررتین بواو العطف تقول کان بینی وبین فلان کیت وکیت
وذیت وذیت کنایۃ عما جری بینک وبینہ عن الحدیث والقصۃ وذلک لئلا یتوھم انہ
کنایۃ عن لفظ مفرد ویجوز فی کل منہا الضم والفتح والکسر وانما بنیتا لاجرائہما مجری المکنی عنہا
بہا وھو الجملۃ وھی مبنیۃ فکذا ما کان عبارۃ وحکایۃ عنہا واعلم ان کم علی قسمین استفہامیۃ
ای التی علی الاستفہام وما بعدھا ای ممیز کم الاستفہامیۃ مفرد منصوب علی التمییز نحو
کم رجلا عندک وخبریۃ معطوف علی استفہامیۃ وما بعدھا ای ممیز کم الخبریۃ مجرور
مفرد مرۃ نحو کم مال انفقتہ ومجموع مرۃ اخری نحو کم رجال لقیتہم وانما کان ممیز کم
الاستفہامیۃ مفردا منصوبا وممیز کم الخبریۃ مجرورا مفردا او مجموعا لانہما لمّا
حملتا علی العدد باعتبار کونہما کنایتین عنہ اخذتا حکم العدد وھو نوعان احدھما
المضاف الی الممیز والثانی الممیز بالمنصوب ففرق بین کم الاستفہامیۃ والخبریۃ
حیث اعطی الاستفہامیۃ حکم العدد المنصوب فتنصب تمیزھا واعطی الخبریۃ حکم
العدد المضاف الی الممیز فخفض ممیزھا علی الاضافۃ ولمّا حملت الخبریۃ علی عدد المضاف

وهو نوعان مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة
والالف جرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق بالعكس لان الاستفهامية لما حملت
على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين دون العدد القليل وهو مادون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما
فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح لان خير الامور اوسطها وقد جاء الجر في
تميز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل بجرة بمن المحذوفة
لا باضافة كم وقال الجزولي بالباء الداخلة على كم لانها ومميزها كشئ واحد واجاز
الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز
محذوف وهو نفسا اى كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية
ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا
لم يقع الفصل بينها وبين مميزها بشئ فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب
بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل نحو كم في الدار رجلا
ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين ان جره بمن
المقدرة وسيبويه معهم في دخول حرف الجر على كم ومعناه اى معنى كم الخبرية
وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اى معنى هذا اللفظ او هذا
الاسم والاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة النحاة
لتاويله بالكلمة فقول كما الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير التكثير اى انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء التكثير فما وجه
الجمع بين كم الخبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت
المنافاة بينهما منتفية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير
من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فالجهة مختلفة وتدخل كلمة من البيانية
فيهما اى في مميز كم الاستفهامية والخبرية جوازا فيجرّان بها والفرق حينئذ يعرف
من المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية وكم من مال انفقته في الخبرية هذا
اذا لم يكن الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد اما اذا كان الفصل بينهما به فدخول من
في مميزها واجب لئلا يشتبه مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم اهلكنا من

فيتجرّان

قريبة وكم اتيناهم من اية بينة قال الحديثي لو قيل المراد بقولهم وتدخل من فيهما اى فى مميز الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا لان السيبويه والخليل وكثيرا منهم لا يجوزون دخول من ظاهرا فى مميز الاستفهامية ويجوزونه مقدرا كما عرفت وقد يحذف مميزه اى مميز كم استفهامية كانت او خبرية لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اى كم دينارا مالك نظير حذف مميز كم الاستفهامية وكم ضربت اى كم ضربة ضربت نظير حذف مميز كم الخبرية وكم فى الوجهين اى فى الاستفهام والخبر يقع منصوبا محلا وكذا مجرورا ومرفوعا اذا كان بعده اى بعد كم فعل او شبهه غير مشتغل عنه اى غير معرض عن كم بضميره او متعلقه اى بسبب تعلق ضميره او متعلقه وانما قيد به احترازا عن نحو كم رجلا او رجل ضربته اذا جعل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت مفعولا به اى يقع كم فى المثالين حال كونه مفعولا به ونحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت مصدرا وكم يوما سرت وكم يوم صمت مفعولا فيه ومجرورا عطف على قوله منصوبا اى تقع كم فى الوجهين مجرورا اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحو بكم رجلا مررت وعلى كم رجل حكمت وغلام كم رجل ضربت ومال كم رجل سلبت فان قلت يكون صدر الكلام واذا كان قبله حرف جر او مضاف زال صدارته قلت اذا دخل عليه حرف جر او مضاف انتقل الصدارة اليه لمكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه ومرفوعا عطف على قوله مجرورا اى تقع كم فى الوجهين مرفوعا اذا لم يكن شئ من الامرين اى اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف فتقع مرفوعا عند فقد ان هذه الامور الثلثة واطلاق الامرين عليها باعتبار ما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضى النصب والجر والمراد بقوله مرفوعا انه يرفع على الوجوب مرة كما فى كم رجلا او رجل غلامك او غلامى وعلى اولوية مرة اخرى كما فى نحو كم رجلا او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع فى مثل هذا اولى سلامة عن الحذف فهذا اندفع ما يقال انه يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون النصب مضمرا على شريطة التفسير نحو

بمضمر

کم رجلاً او رجل ضربته فیکون منصوباً علی شریطۃ التفسیر لا مرفوعاً مبتدأ ان لم یکن
ای کم فی الوجهین ظرفاً لصدق حد المبتدأ علیه نحو کم رجلاً اخوك وکم رجل ضربته وخبراً
ان کان کم فی الوجهین ظرف لصدق حد الخبر علیه نحو کم یوماً سفرك وکم شهر صومی
ویعلم کونه ظرفاً بالممیز ان کان هو ظرفاً فظرف والا فلا وقیل فی الکلام حذف مضاف
ای مبتدأ ان لم یکن ممیز کم ظرفاً وخبراً ان کان ممیزها ظرفاً ولما فرغ عن الکنایات
شرع فی الظروف فقال **فصل** الظروف المبنیۃ علی اقسام قید الظروف بالمبنیۃ

اقسام ما یبنی

لیغنی عن تعبیرها بالبعض ههنا منها ما ای ظرف قطع عن الاضافۃ بان حذف المضاف الیه
کقبل وبعد وفوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وکذا
فوق وتحت وامام وقدام وخلف واسفل ودون واول بمعنی قبل قال الله تعالی لله الامر
من قبلُ ومن بعدُ ای قبل کل شیء وبعد کل شیء وانما بنیت هذه الظروف لتضمنها
معنی حرف الاضافۃ وتشبیهها بالحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیه واختیر بناؤها علی الضم لجبر
النقصان حیث تمکن فیه نقصان بحذف المضاف الیه هذا ای بناء الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ
اذا کان المحذوف ای المضاف الیه منویاً ای مقصوداً للمتکلم الا ای وان لم یکن
المحذوف منویاً للمتکلم بل یکون نسیاً منسیاً لکانت ای تلك الظروف معربۃ
مع التنوین لزوال علۃ البناء حینئذ نحو رُبَّ بعدٍ کان خیراً من قبلٍ ای رُبَّ متأخرٍ کان
خیراً من متقدم ومنه قول الشاعر **شعر** فساغ لی الشراب وکنت قبلاً ۔ اکاد اغص بالماء
الفرات وکذا اذا کان ما اضیفت الیه مذکوراً کانت معربۃ نحو قبل هذا وبعد هذا ولم یذکره
لانه فی بیان ما قطع عن الاضافۃ وعلی هذا التقدیر قرئ لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ بکسر
اللام والدال منونتین بناءً علی الاعراب وتسمی ای الظروف المقطوعۃ عن الاضافۃ غایاتٍ
لانها تصیر بعد حذف المضاف الیه بلا عوض غایات فی النطق واما ما عوض فیه عن
المضاف الیه ککلٍّ وبعض واذ فالغایۃ ههنا المضاف الیه بعد لانه لوجود العوض کان
مذکوراً اذ الغایۃ العوض ومنها ای من تلك الظروف حیث بالحرکات الثلث وجاء
بالواو کذلك وهی للمکان وقد تستعمل للزمان عند الاخفش بنیت ای کلمۃ حیث
تشبیهاً لها بالغایات لملازمتها الاضافۃ الی الجملۃ فی الاکثر معنیً لا لفظاً اما الاول
فلان معنی اجلس حیث زید جالس ای اجلس مکان جلوس زید واما الثانی وهو

عدم الاضافۃ لفظا فظاھر لان حق الظروف اضافتھا الی المفردات واضافتھا الی الجملۃ
کلا اضافۃ ولذا اختیر بناؤھا علی الضم قال اللہ تعالی سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
لَا يَعْلَمُونَ فحیث فی الآیۃ مضافۃ الی الجملۃ معنی وھو لا یعلمون وَقَدْ تُضَافُ
ای حیث الی المفرد کقول الشاعر شعر
اَمَا تَرٰى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ۔ ای مکان سہیل واخرج نجما یضیئ کالشہاب ساطعا
فحیث فی البیت مضافۃ الی مفرد وھو سہیل ویروی فہ سہیل علی انہ مبتدأ محذوف
الخبر ای حیث سہیل موجود فحذف لدلالۃ الحالۃ علیہ وھی طالعا ومع الاضافۃ الی المفرد
ویعرب بعضھم لزوال علۃ البناء اعنی الاضافۃ الی الجملۃ والاشھر بناؤہ ولا تری من الرویۃ
البصریۃ یقتضی مفعولا واحدا وھو طالعا ونجما بدل منہ ویضیئ وساطعا من صفات
وحیث ظرف تری وبعضھم علی انہ مفعول بہ لتری وعلی روایۃ الرفع طالعا حال کما مر
وشرطھا ای شرط حیث فی الاستعمال الغالب ان یضاف الی الجملۃ اسمیۃ کانت او
فعلیۃ کاجلس حیث یجلس زید وکاجلس حیث زید جالس وانما کانت شرط حیث
ان تضاف الی الجملۃ لاحتیاجہ الیھا لتعیین معناھا کاحتیاج الموصول الی ما یتم بہ لانہ موضوع
لمکان یقع فیہ النسبۃ ومنھا ای من الظروف المبنیۃ اذ ووجہ بنائھا ما مر فی حیث وھی ای
کلمۃ اذا للمستقبل ای للزمان المستقبل واذا دخلت علی الماضی صار ای الماضی مستقبلا
غالبا نحو قولہ تعالی اِذَا جَاءَ نَصْرُ اللّٰهِ وقد تستعمل فی الماضی من غیر ان یصیرہ مستقبلا نحو قولہ تعالی
حَتّٰى اِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وَحَتّٰى اِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ ولہ امثال کثیرۃ وفیھا ای فی کلمۃ
اذا معنی الشرط وھو ترتب مضمون جملۃ علی جملۃ اخری فتضمنت معنی حرف الشرط وھو وجہ
آخر لبنائھا ویجوز ان تقع بعدھا ای بعد اذا الجملۃ الاسمیۃ لعدم وضعھا للشرط کان ولو نحو
اٰتِيْكَ اِذَا الشَّمْسُ طَالِعَةٌ والمختار بعدھا الجملۃ الفعلیۃ لان الشرط یقتضی الفعل
لکنہ لما لم یکن اذا موضوعا للشرط لا یکون وقوع الفعل بعدھا واجبا بل کان مختارا
والمنقول عن المبرد اختصاصھا بالفعلیۃ نحو آتیک اذا طلعت الشمس وقد یجیئ اذا
لمجرد الزمان نحو آتیک اذا احمر البسر ای وقت احمرارہ وقد تکون ای اذا للمفاجاۃ
لوجود الشیئ فجاءۃ ای بغتۃ مصدر مھموز اللام من باب المفاعلۃ معناہ الاتیان بغتۃ
والمفاجاۃ بالمد معناہ الادراک بغتۃ من باب فتح وسمع فیختار المبتدأ بعدھا

الفاء للعطف او فی جواب شرط محذوف ای اذا کان اذ للمفاجاة
فالحکم کذا فرقا بین اذ هذه وبین اذا الشرطیة وفی الکلام اشارة الی ان وقوع المبتدأ
بعد اذا للمفاجاة غیر لازم بل یکون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موجود
وظاهر کلام سیبویه ان اذا للمفاجاة ظرف زمان الحاضر والعامل فیها الفعل
المقدر وهو فاجأت وقال الحدیثی تقدیره فاجأت اولی من جعل اذا بمعنی فاجأت
ویمنع اظهاره استغناء بقوة ما فی اذا فی الکلام من الدلالة علیه فیکون
الفاء لعطف الجملة علی الجملة واذا مفعولا به لفاجأت فکأنک قلت خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا کما یشعر به قول الجامی فانه قال یلزم وقوع
المبتدأ بعد اذا التی للمفاجاة وهی ظرف معمول لما دل علیه من فاجأت هذا
کلامه وقال المبرد وعلیه اکثر المتاخرین هی ظرف مکان ولا یجوز علی هذا القول
اضافتها الی الجملة الاسمیة لان ظروف المکان لا تضاف الی الجملة الا حیث فحینئذ
لا یخلو من ان یذکر بعدها الجملة نحو خرجت فاذا زید قائم او اسم مفرد بعده حال نحو
خرجت فاذا زید قائما ای خرجت فبحضرتی زید قائما وقال الاندلسی وان شئت رفعت
قائما علی انه خبر مبتدأ وابقیت الظرف کما تبقی فی نحو فی الدار زید قائم وعلی الثانی
اذا هو الخبر لان ظرف المکان یقع خبرا عن الجثث وقائما حال عن الضمیر فی الظرف
والعامل فی الحال ما فی الظرف من معنی الفعل ای فی اذا الفعل الدال علیه اذ او هو فاجأت
وعن الاخفش ومن تبعه ان اذا للمفاجاة حرف دال علی المفاجاة ومنها ای من الظروف
المبنیة اِذْ وهی للماضی ای للزمان الماضی وان دخلت علی المستقبل صار ماضیا نحو اتیت
اذ یقوم زید ای قام زید ولا یشکل هذا بقوله تعالی فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلَالُ فِیْ
اَعْنَاقِهِمْ لان اِذ وان دخلت علی المستقبل ههنا لکنه نزل منزلة الماضی لان اخبار
من عند المستقبل کالماضی ولانه یمکن ان یمنع کونه فی الآیة للمستقبل لجواز ان یکون
لمطلق الوقت کانه قیل فسوف یعلمون زمان الاغلال فی اعناقهم فهو یمنع کونه
مستقبلا بقرینة فسوف ثم بناؤها لما قلنا فی حیث اولا لان وضعها وضع الحروف
ویقع بعدها الجملتان الجملة الفعلیة نحو جئتک اذ طلعت الشمس والجملة الاسمیة نحو جئتک
اذ الشمس طالعة وقد یکون اذ للمفاجاة قال الرضی الاغلب مجیئ اذ فی جواب بینما ٢

الزمان

٢ بینا و

تقول كنتُ واقفًا اذ جاء نى عمرٌو وقال فى اللباب وهما يعنى اِذْ واِذَا كائنتان للمفاجاة ويختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايفاعًا للمبالغة بينهما وبين الزمانية ولما كان مجيئ اذ للمفاجاة قليلًا فى كلامهم لم يذكره المصنف ومنها اى من الظروف المبنية وأينَ للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اى لكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اى حال كونهما متلبسين بمعنى الاستفهام وانما بنيتا لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو أينَ تمشى وأنّى تقعُدُ ويجيئ أنّى بمعنى كيف اذا كان بعد فعل كقوله تعالى فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ اى كيف شئتم وبمعنى الشرط معطوف على قوله بمعنى الاستفهام نحو اين تجلس اجلس وانى تقم اقم ومنها اى من الظروف المبنية متى للزمان استفهامًا او شرطًا انتصابهما على انهما تمييزان اى من حيث الاستفهام والشرط او على انهما حالان اى حال كون الزمان ذا استفهام وشرط نحو متى تسافر مثال لمتى للزمان استفهامًا ومتى تصم اصم مثال لمتى التى للزمان شرطًا ووجه بنائها ما ذكرنا فى أينَ وأنى ومنها اى ومن الظروف المبنية كيف للاستفهام حالًا نحو كيف انت اى فى اىّ حال واىّ صفة انت من الصحة والسقم وغيره فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال ويستعمل كيفَ للشرط مع ما على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين وهو ظرف مكان بدليل عملها فى الحال فى قولك كيف زيد ضاحكًا كما فى اين زيد قائمًا وعند سيبويه انها اسم صريح لا ظرف لوقوع مثل صحيح او سقيم فى جوابه ولو كان ظرفًا لما صح وقوع مثل ذلك فى جوابه بل اجيب بنحو الظرف وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اى من الظروف المبنية أيّانَ وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهامًا اى من حيث الاستفهام او حال كون الزمان ذا استفهام او صفة استفهام والفرق بين أيّانَ وبين متى ان الاولى مختصة بالزمان المستقبل وبالامور العظام بخلاف الثانية فانها اعم نحو أيّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ ولا يقال ايّان قيام زيد ووجه بنائها ما مرّ فى كيف ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ قدم مذ على منذ مع كونه فرعًا له اذ اصل مذ منذ بدليل تصغيره على مُنَيذٍ فان التصغير يردّ الاشياء الى اصولها غالبًا لانه مقصور لكونه لخفة من منذ و انما بنيتا اسمين لموافقتهما اياهما حرفين او لكون وضع مذ وضع الحروف ثم حمل منذ على مذ او لمشابهتهما بالغايات فى القطع عن الاضافة المعنوية الا انهما لم يجيئا الا

التصغير يرد الاشياء الى اصولها

مبنیتین لانہما ابدا مقطوعتان عن الاضافۃ للعنویۃ بخلاف الغایات بمعنٰی اول المدۃ
ای مذ و منذ کائنتان بمعناہ و یستعملان لمعنیین احدھما بمعنٰی اول المدۃ ان صلح
ای الزمان الذی بعدھما جوابا لمتی نحو ما رایتہ مذ او منذ یوم الجمعۃ فی جواب من
قال متی رایت زیدا ای اول مدۃ انقطاع رؤیتی ایاہ یوم الجمعۃ وثانیہما بمعنٰی جمیع المدۃ
ان صلح ذلک الزمان جوابا لکم نحو ما رایتہ مذ او منذ یومان فی جواب
من قال کم مدۃ ما رایت زیدا ای جمیع مدۃ ما رایتہ یومان ومنہا ای من الظروف المبنیۃ
لدی بالالف المقصورۃ ولَدُنْ بفتح اللام وضم الدال وسکون النون بمعنٰی عند
ای لدی ولدن الکائنتان بمعنٰی عند او ھما الکائنتان بمعناہ نحو المال لدیک
ای عندک والفرق بینہما ای الفرق استعمالا بین لدی وعند ان عند لا یشترط فیہ
الحضور حتی یقال المال عند زید فیما یحضر کما اذا کانت فی خزانتہ ویشترط ذلک
ای الحضور فی لدی ولدن حتی لا یقال المال لدی زید اولدن زید الا فیما یحضر عندہ
فیکون عِنْدَ اعم من لدی ولدن مطلقا وجاء فیہ ای لدن لغات اخر لَدْنِ بفتح
اللام وسکون الدال وکسر النون ولَدَنْ بفتح اللام والدال وسکون النون ولُدْ بضم اللام
وسکون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤھا لوضع بعض لغاتہا وضع الحروف
والبقیۃ محمولۃ علیہ ومنہا ای ومن الظروف المبنیۃ قَطُّ بفتح القاف وضم الطاء المشددۃ
وھی اشہر لغاتہا وفیہا لغات وھی قُطُّ بضم القاف والطاء المشددۃ المضمومۃ وقَطْ بفتح القاف
وسکون الطاء مثل قَطُّ الذی ھو اسم فعل للماضی المنفی عموما نحو ما رایتہ قط فان معناہ
ما رایتہ فی جمیع الازمنۃ الماضیۃ والمراد بالنفی اعم من ان یکون لفظا او معنٰی لیتناول مثل
قول الشاعر ع جاؤا بمذق ھل رایت الذئب قَطّ + وقد تستعمل فی الاثبات نحو کنت
اراہ قط ای دائما وانما بنی قط مخففۃ لوضعہا وضع الحروف وبنی المشددۃ لمشابہتہا
باخیہا اولتضمنہا فی او لام التعریف لکونہا دالۃ علی الزمان المعین ومنہا ای من الظروف
المبنیۃ عَوْضُ بفتح العین وقد جاء بالضم للمستقبل المنفی علی سبیل الاستغراق نحو لا
اضربہ عَوْضُ فان معناہ لا اضربہ فی جمیع الازمنۃ المستقبلۃ وانما بنی عوض لتضمنہا معنٰی حرف
الاضافۃ ولشبہہا الحرف فی الاحتیاج الی المضاف الیہ مثل قبل وبعد اذ المعنٰی عوض العائضین
کدھر الداھرین ویدل علی ذلک استعمالہا کذلک واعرابہا مثل قبل وبعد واعلم

انہ اذا اضیف الظروف التی لیست بمبنیۃ الی الجملۃ او الی اذ المضافۃ الی الجملۃ جاز
بناؤھا ای بناء تلک الظروف علی الفتح لاکتساب بناءھا من المضاف الیہ المبنی ولو بواسطۃ
کما فی اذ لان الجملۃ من حیث ھی ھی مبنیۃ حتی قال بعضھم انھا من مبنیات الاصل
واختیر بناؤھا علی الفتح المخففۃ وفی قولنا جاز بناؤھا اشارۃ الی انہ جاز اعرابھا ایضا لاصالۃ
اضافتھا الی المفرد وعارضیۃ الاضافۃ الی الجملۃ نحو قولہ تعالی یَوْمَ یَنْفَعُ الصّٰدِقِیْنَ صِدْقُھُمْ
ونحو یَوْمَ یُنْفَخُ فِی الصُّوْرِ وکیومئذٍ وحینئذٍ ای یوم اذ کان کذا وحین اذ کان کذا و
کذلک مثل وغیر مع ما وانْ وانّ یعنی کما ان الظروف المذکورۃ یجوز بناؤھا علی الفتح مع جواز
الاعراب کذلک کلمۃ مثل وغیر مقرونۃ مع ما وان المفتوحۃ المخففۃ والمثقلۃ ای مضافۃ
الی احدھما فی جواز بناءھا علی الفتح مثل تلک الظروف وان لم یکونا ظرفین تقول ضربتہ
مثل ما ضرب زید ومثل ان ضرب زید وغیر ان ضرب زید وغیر ما ضرب زید وانما بنیا لاضافتھما
الی الجملۃ صورۃ لتشبیھھما بالظروف للابھام والاحتیاج الی المضاف الیہ لرفع الابھام ولھذا
ذکر بناءھما فی بحث الظروف المبنیۃ مع انھما لیسا من الظروف ویجوز اعرابھما ایضا
لکونھما اسمین مستحقین للاعراب ومنھا امس بالکسر عند اھل الحجاز ثم لما فرغ عن
البابین فی الاسم المعرب والمبنی شرع فی الخاتمۃ فقال **الخاتمۃ** فی سائر احکام الاسم ولواحقہ
غیر الاعراب والبناء صفۃ للاحکام وسائر مشتق من السوء بمعنی بقیۃ ما اکل
ومعناہ البواقی وفیھا ای فی الخاتمۃ فصول

فصل اعلم ان الاسم علی نوعین معرفۃ ونکرۃ قد کان شدۃ الاحتیاج الی المباحث المذکورۃ
فیما سبق الی المعرفۃ والنکرۃ مقتضیۃ ذکرھا قبل المنصرف وغیرہ لکنہ لما کان معرفۃ بعض
اقسام المعرفۃ متوقفۃ علی مباحث المبنی اخرھا الی ھذا الموضع ثم لما کان المعرفۃ ھو
المطلوب لاصلی الاھم الافید کثیرۃ الاستعمال قدمہ علی النکرۃ فقال المعرفۃ اسم
وضع لشیء معین قیدبہ احترازا عن النکرۃ فانھا لم توضع لشیء معین والمراد بشیء معین
اعم من ان یکون فردا معینا کزید والرجل معھود الخارجی وکانا وانت وھو او علما
معینا کاسامۃ فانہ علم لجنس الاسد وکالاسد المحلی بلام الجنس او جملۃ معینۃ
من کل افراد جنس او بعضھا کالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعھود وھو ای اسم وضع
لشیء معین او المعرفۃ فتذکیر الضمیر باعتبار الخبر فانہ مذکر لما عرفت ان تانیث العلم

من الثلثة الی العشرة علی عکس تانیث جمیع الاشیاء اولان تانیث المعرفة غیر حقیقة
ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعنی اسماء الاشارة والموصولات
وانما سمیا مبهمین لان اسم الاشارة من غیر اشارة حسیة الی مشار الیہ مبهم
عند المخاطب حین التلفظ بہ فان عند المتکلم اشیاء یحتمل ان یکون مشارا الیہا
وکذا الموصول من غیر الصلة مبہم عند المخاطب اذا تلفظ بہ والمعرف بالنداء
نحو یا رجل عند قصد المتعیین واما عند عدم قصده فیکون نکرة بالالف واللام العہدیة
او الجنسیة او الاستغراقیة اعلم ان لام التعریف معناہ الاشارة الی ما یعرفہ المخاطب
فاما ان یشار بہا الی مفہوم اللفظ الذی دخلت علیہ فہی لام الجنس اما ان یقصد
الی الجنس باعتبار لغة کما فی الانسان حیوان ناطق فہی لام الحقیقة
من حیث ہی ہی واما ان یقصد باعتبار فرد فہی اللام الذہنی کما فی ادخل السوق
واما ان یقصد الیہ باعتبار کل فرد لہ فہی لام الاستغراق کما فی قولہ تعالیٰ اِنَّ الْاِنْسَانَ
لَفِیْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ الایة واما ان یشار الی قسم من مفہوم
اللفظ معہودا بینک وبین مخاطبک سبق الفہم الیہ عند سماع اللفظ فہی لام
العہد الخارجی نحو کَمَآ اَرْسَلْنَآ اِلٰی فِرْعَوْنَ رَسُوْلًا فَعَصٰی فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ وانما لم یتعرض
للمعرف بالمیم نحو قولہ علیہ السلام لَیْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِیَامُ فِیْ امْسَفَرِ لان المیم مبدل من
اللام فلا یعد ما دخلت علیہ ہی قسما اٰخر من المعارف ولم یذکر المتقدمون المعرف بالنداء
لرجوعہ الی المعرف باللام اذ اصل یا رجل یا ایہا الرجل فی الرضی ومن لم یعدہ من النحویین
فلکونہ من فروع المضمرات لان تعرفہ لوقوعہ موقع کاف الخطاب فی ہذا اظہر من الاسماء
الظاہرة والمضاف الی احدہا ای احد ہذہ الاقسام المذکورة للمعارف غیر النداء اضافة نصب
علی انہ مفعول مطلق معنویة صفة اضافة الا نحو غیر ومثل وشبہ فیہ احتراز عن المضاف الی احد
اقسام المعارف الاربعة المذکورة اضافة لفظیة فانہا لا تفید تعریفا ثم لما ذکر تعریف المعارف
غیر العلم فیما سبق وکان المعرف بالنداء والالف واللام مستغنیا عن التعریف خص
العلم بذکر التعریف فقال العلم ما ای اسم او لفظ وکلمة ما موصولة او موصوفة
وضع لشیء معین ہو جنس یتناول المعارف کلہا وبقولہ لا یتناول غیرہ یخرج عنہ ما سوی
العلم من المعارف لانہ لا یتناول غیرہ بوضع واحد انما قال ہذا لیدخل فیہ العلم

المعارف

الذی وقع فیہ الاشتراک نحو زید اذا سمی بہ رجل ثم سمی بہ رجل اٰخر فانہ وان کان متنا ولاً غیرہ لکن لیس بوضع واحد بل باوضاع کثیرۃ ثم المراد بالعلم المعرفۃ اعم من ان یکون منقولاً کفضل او مرتجلاً کعمران مفرداً نحو زید او مرکباً نحو عبد اللّٰہ اسما نحو زید او لقباً نحو صدیق او کنیۃ نحو ابو بکر موضوعاً للمعنی ذات نحو زیداً وللمعنی حدث کسبحان علم التسبیح او وقتاً کبکرۃ او یوزن بہ نحو فعلان الذی مؤنثہ فعلیٰ او مراداً محض لفظ کسعید کذا ومحض عدد کستۃ ضعف ثلثۃ واعرف المعارف ای اکملہا تعریفاً المضمر المتکلم نحو انا ونحن لاستحالۃ الاشتباہ فیہ عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لامکان الاشتباہ فیہ ثم الغائب نحو ھو ثم العلم ثم المبہمات ای اسماء الاشارۃ والموصولات ثم المعرف باللام ثم المعرف بالنداء والمضاف الی احد ھذہ الاربعۃ فی قوۃ المضاف الیہ فتعریفہ مثل تعریف المضاف الیہ لانہ لا تکتسب التعریف الا منہ ھذا ھو المشہور عن مذہب سیبویہ وعندہ انہ یستوی بین المضمر والعلم وھٰہنا اختلافات کثیرۃ لا یلیق ذکرہا بھذا المختصر والنکرۃ ما وضع لشیء غیر معین کرجل وفرس فقولہ وضع لشیء جنس یتناول النکرۃ والمعرفۃ وقولہ غیر معین فصل یخرج بہ المعرفۃ ومن علامات النکرۃ قبولہا حرف التعریف ودخول رب علیہا وکم الخبریۃ ووقوعہا حالاً وتمیزاً واسم لا بمعنی لیس ولما ذکر النکرۃ اردفہا بذکر اسماء العدد التی یلزم اکثرہا التفسیر بالنکرۃ ولو اخرہا عن المذکر والمؤنث لکان اولیٰ لتعلقہا ببحث التذکیر والتانیث ایضاً وانما ذکرہا علی حدۃ لاختصاصہا باحکام لم توجد فی غیرہا فقال

فصل

اسماء العدد ما وضع لیدل علی کمیۃ احاد الاشیاء ای اسماء العدد وضعت لیدل علی مقدار افراد الاشیاء ای علی مقدار المعدودات فیدخل فی الحد الاثنان لانہ یفہم منہما جواباً لمن یقول کم عندک ولیس الواحد بعدد عند کثیر من الحساب والاثنان عند بعضہم وخرج بقید الوضع نحو رجل لانہ وان فہم عنہ الکمیۃ باعتبار سیاق الاثبات لکن لا بالوضع وکذا رجلان لانہ لم یقصد فیہ ھذا القدر بل الکمیۃ مع الذات وھذا الجواب یجری فی رجلا ایضاً ومنہم من عرف العدد بانہ المقدار المنفصل الذی لیس لاجزائہ حد مشترک ومنہم من عرفہ بانہ کثیرۃ مرکبۃ من الاحاد واصول العدد مبتدأ وقولہ اثنا عشرۃ کلمۃ خبرہ واحد خبر مبتدأ محذوف ای احدہا واحد او بدل بعض من

نیستوی

بحث اسماء العدد

اثنا عشر کلمۃ الی عشرۃ کلمۃ الی ھذہ للاسقاط لان المعنی واحد غیرہ علی حذف المعطوف الی عشرۃ ولو لم یقل بذلک لزم خروج عشرۃ عن اصول العدد عملا بالغایۃ فلا یرد ان الی ھذہ لیست لاسقاط ما وراء الغایۃ علی نحو الی المرافق لان شرط الاسقاط ھو ان یتناول ما بعدھا ما قبلھا لولا الغایۃ اذ العشرۃ لا یتناولھا واحد لیست للامتداد ایضا لانہ یوجب خروج العشرۃ عن الاصول وھی داخلۃ فیھا والا لم یتم العدد المذکور وھو اثنا عشر کلمۃ ومائۃ والف عطف علی قولہ واحد لا علی قولہ عشرۃ وما عدا تلک الکلمات فھو متولد منھا اما بتثنیۃ کمائتین والفین او بجمع قیاسی کالاف ومئین او مئات او غیرقیاسی کعشرین الی تسعین او بعطف کاحد وعشرین او ترکیب کاحد عشر او باضافۃ کثلثمائۃ وثلثۃ الاف واستعمالہ ای استعمال العدد من واحد الی اثنین علی القیاس ای مبنی علی ما یقتضیہ القیاس فی الافراد والترکیب والعطف اعنی للمذکر بدون التاء ای یستعمل الواحد والاثنان للمذکر بدون التاء ویستعملان للمؤنث بالتاء لان القیاس فی الاصل تذکیر المذکر وتانیث المؤنث تقول علی صیغۃ الخطاب دون الغیبۃ فی رجل واحد وفی رجلین اثنان بدون التاء وفی امرأۃ واحدۃ وفی امرأتین اثنتان وثنتان بالتاء واستعمالہ ای العدد من ثلثۃ الی عشرۃ علی خلاف القیاس فی الاصل اعنی للمذکر بالتاء تقول ثلثۃ رجال الی عشرۃ رجال وللمؤنث بدونھا ای بدون التاء تقول ثلث نسوۃ الی عشر نسوۃ وذلک لان الثلثۃ مأولۃ بالجماعۃ فیکون مؤنثا فیلزم الحاق التاء وبعد الحاقھا بالمذکر لم یجز ان تکون ملحقۃ بالمؤنث فرقا بینھما وانما لم یعکس لان یکون المذکر سابقا فی التخلیق ولا یشکل ھذا بقولہ تعالی مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا لان الامثال عبارۃ عن الحسنات او لاکتساب المضاف التانیث من المضاف الیہ وبعد العشرۃ تقول احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا وثلثۃ عشر رجلا الی تسعۃ عشر رجلا واحدی عشرۃ امرأۃ واثنتا عشرۃ امرأۃ وثلث عشرۃ امرأۃ الی تسع عشرۃ امرأۃ علی القیاس والاصل من احد عشر الی اثنی عشر بتذکیر الجزئین فی المذکر وتانیثھما فی المؤنث وتغییر الواحد الی احد والواحدۃ الی احدی طلبا للتخفیف وفی من ثلثۃ عشر الی تسعۃ عشر باسقاط التاء عن الجزء الثانی واثباتھا فی الاول فی المذکر وبالعکس فی المؤنث لرجوع العشرۃ بعد الترکیب الی الاصل فیھما دون الجزء الاول تقلیلا لخلاف الاصل وبعد ذلک ای بعد تسعۃ عشر تقول عشرون رجلا و

عشرون امرأة بلا فرق بین المذکر والمؤنث الی تسعین رجلا وامرأة وتقول احد وعشرون
رجلا واحدی وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة وثلثة
عشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الی تسعة وتسعین رجلا وتسع وتسعین امرأة
یعنی انک اذا عطفت عشرین واخواتها علی النیف وهو ما دون العشرة ای من واحد الی تسعة
تستعمل ما دون العشرة علی ما عرفت وتعطف علیه عشرین واخواتها وانما لم یرکب الاحاد
مع العشرات فی العقود کما یرکب الاحاد مع العشرات لان الواو والیاء فی عشرون واخواتها علامة
للاعراب والترکیب موجب للبناء فالجمع بینهما محظور ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة والف
رجل والف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة بلا فرق متعلق بقوله تقول
ای ثم تقول ما ذکر بلا فرق بین المذکر والمونث فاذا زاد ای العدد علی المائة والالف وما
یتولد عنهما من تثنیة وجمع یستعمل ای ذلک العدد علی قیاس ما عرفت فی النیف من
التذکیر فی المونث والتانیث فی المذکر والافراد والاضافة والترکیب والعطف کما عرفت ویقدم الالف
علی المائة والمائة علی الاحاد والاحاد علی العشرات تقول عندی الف ومائة واحد وعشرون رجلا والفان
ومائتان واثنان وعشرون رجلا وثلثمائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس
واربعون امرأة وعلیک بالقیاس کما تقول فی الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان
اثنتان وفی الاضافة الف ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفی الترکیب الف ومائة واحد عشر رجلا
واحدی عشرة امرأة والف ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وکما تقول الفان
ومائتان وثلث الاف وثلث مائة الی تسع الاف وتسعمائة ویجوز ان تعکس العطف
فی الکل فتقول واحد والف ومائة واثنان والف ومائة واثنتان الی اخر ما ذکرنا ولما
فرغ عن کیفیة استعمال اسماء العدد شرع فی حال ممیزاتها وهی المعدودات ولما کان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببیان حکمها لیعرف اولا انه لا ممیز لهما فقال واعلم ان الواحد
والاثنین وکذا الواحدة والاثنتین لم یذکرهما اکتفاء بذکر الافضل لا ممیز لهما ای لم یذکر تمیز
الواحد والاثنین بعدهما لان لفظ الممیز یغنی عن ذکر العدد فیهما ای فی الواحد والاثنین کما
تقول عندی رجل ورجلان ولا تقول عندی واحد رجل والاثنان رجلین وذلک لان لفظ
التمیز یفید النص الذی یفیده ذکر العدد فیهما وهو بیان الکمیة اعنی الواحد فی ممیز الواحد
والاثنین فی ممیز الاثنین فلا یجوز ان یکون تمیز الا انه لا یجوز ان یکون مغنیا عن الممیز فان حکم

فیما ذکر فی المذکر منهما

قصد الامر بين التميز والمميز لا يحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر
وأما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فمحمول على التاكيد لما كان كلام السابق يوهم انه
لا مميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضاً وقد كان له مميز دفعه بقوله وأما سائر الاعداد
اى باقى الاعداد غير الواحد والاثنين فلابد لها اى لتلك الاعداد من مميز يذكر بعدها
فتقول مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى مميز انها مجموع لفظاً
نقول ثلثة رجال وثلث نسوة او معنى نقول تسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما
جعل مميز الثلاثة الى العشرة مخفوضاً ولم يجعل منصوباً كمميز ما بعد العشرة لان مميز الاعداد
موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التميز منصوباً
لكان على صورة الفضلة فجعل مخفوضاً لئلا يكون على صورتها وانما كان مميز ما بعد
العشرة منصوباً لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجئ وانما جعل مميز الثلثة الى العشرة
مجموعاً ولم يجعل مفرداً كسائر ما بعد العشرة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فالاولى
ان يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدود فان العدد عبارة من المعدود معنى وأما ما
جعل مميزها بعد العشرة مفرداً فلتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اى مميز الثلثة الى
العشرة لفظ المائة فح يكون اى ذلك المميز مخفوضاً مفرداً نقول ثلث مائة وتسعمائة
ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف والقياس اى قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمؤنث ومئين للمذكر على انه رفض هذا القياس
لكراهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التميز في احد عشر الى تسعة وتسعين
فهرب الى المجموع الذى طال عهده في ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب وهو
احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلاً في لزوم افراد التميز
انما رجعوا الى خفض التميز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلاً واحدى عشرة
امرأة وتسعة وتسعون رجلاً وتسع وتسعون امرأة اما كون هذا التميز منصوباً
فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج
المعنوى الناشى من الاضافة الى المفسر وأما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين
فلتعذر حذف النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزم حذف

قوله يعنى في احد عشر فانه تركيب ثلثة اشياء وهى احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء العدد الامتزاج الاضافة الى المفسر

نون اصلیۃ وضعت الکلمۃ علیہا ولو اضیف مع بقائہا لزم بقاء نون شبیہۃ بنون الجمع وکل منہما مستقبح واما کون ہذا التمیز مفردًا فلان المفرد ہو الاصل والخف من الجمع والمقصود من التمیز ہو التفسیر وہو یحصل بہ فلا رخصۃ للعدول عنہ من غیر حاجۃ ومیزمائۃ والف وتثنیتہما ای تثنیۃ المائۃ والالف وہما مائتان والفان وجمع الالف وہو الاٰف والوف وانما لم یقل وجمعہما کما قال وتثنیتہما لان جمع المائۃ مرفوض استعمالاً حتی لایقال ثلث مِئَاتٍ او مِئِیْنَ بل یقال ثلثمائۃ مخفوض مفرد تقول مائۃ رجل ومائۃ امرأۃ والف رجل والف امرأۃ ومائتا رجل ومائۃ امرأۃ والفا رجلٍ والفا امرأۃٍ وثلثۃ الاٰفِ رجلٍ وثلث الاٰفِ امرأۃٍ وانما جعل ہذا التمیز مخفوضًا لوجود الاضافۃ ومفردًا لکراہتہم جعل ممیز العدد الکثیر جمعًا وقس علی ہذا ای اذا علمت کیفیۃ استعمال الاعداد وحال الممیزات فی بعض الامثلۃ فقس علیہ سائر الاعداد الی مالا یتناہی ولما جری ذکر التذکیر والتانیث فی فصل العدد ذکرہما بعدہ فقال **فصل** الاسم اما مذکر واما مؤنث قدم المذکر علی المؤنث فی التقسیم لتقدمہ علی المؤنث خلقۃً ورتبۃً ولانہ عدمی لانہ عبارۃ عما لا یوجد فیہ شئ من علامات المؤنث وعدم الممکنات سابق علی وجودہا المؤنث ما فیہ ای اسم وجدت فی اٰخرہ علامۃ التانیث قدم المؤنث علی المذکر فی التعریف رومًا للاختصار بیانہ اولاً فی البیان عن القریب لان المؤنث وجودی لانہ عبارۃ عما یوجد فیہ علامۃ التانیث والمذکر عدمی کما م والوجود راجح علی العدم والمراد بعلامۃ التانیث کما ذکرہ التاء والالف المقصورۃ والممدودۃ وکذا الیاء فی ہٰذِی وہِیَ عند البعض ولم یذکرہا المصنفؒ فی العلامات لجواز ان یکون التانیث فی ہٰذِی وہِیَ صیغیًا عندہ لا بالعلامۃ کتانیث ہِیَ وَاَنتِ ولان الکلام فی المذکر والمؤنث اللذین من اقسام المتمکن وہذی وہی من قسم المبنی فلا وجہ لذکرہما معہا لفظًا او تقدیرًا ہذا تفصیل لعلامۃ التانیث ای سواء کانت العلامۃ ملفوظۃ او مقدرۃ ثم المراد بقولہ لفظًا اعم من ان یکون حقیقۃ کامرأۃ وناقۃ وغرفۃ وطلحۃ او حکمًا کعقرب لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث ومن ثم لا یظہر التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیۃ لئلا یجتمع علامتا التانیث وکحائض فانہ صفۃ مختصۃ بالمؤنث وککلاب واکلب لانہ ماول بالجماعۃ والمذکر ما بخلافہ ای اسم

المذکر والمؤنث

ہی

ہی

متلبس بمخالفة المؤنث ای ما لا یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا ولا حکما ولما
کان علامة التانیث ماخوذة فی تعریف المؤنث وکان معرفتها مطلوبة احتاج الی عدها
فقال وعلامة التانیث ای العلامة التی ذکرت فی حد المؤنث ثلثة ای ثلث اشیاء
احدها التاء ای التی تصیر عند الوقف هاءً فلا یشکل بنحو مسلمات وفی ذکر التاء رد
علی الکوفیین حیث جعلوا علامة التانیث الهاء والتاء مغیرة عنها والبصریون علی
ان العلامة هی التاء والهاء مغیرة عنها کطلحة الکاف فی محل الرفع علی انه خبر مبتدأ محذوف
ای نظیر المؤنث بالعلامة وهی التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر علی انه صفة طلحة او بالنصب
علی انه حال وانما جاء به لان المقصود هو التمثیل بطلحة للمؤنث بالعلامة اذ التعریف المذکور
مخصوص به وهذا المقصود انما یحصل اذا کان طلحة اسم رجل فانه اذا کان اسم امرأة کان مؤنثا حقیقیا
فلا یصلح لتمثیل المؤنث بالعلامة واهتمامه بشان تانیث طلحة حال التسمیة لرجل لمظنة
الاشتباه فی اعتبار التانیث فیه مع التذکیر الحقیقی ولذا لا یعتبر تانیثه فی تانیث الفعل
قالت طلحة ثم التاء علامة للتانیث وان لم یکن بمعنی التانیث فانها تاتی لمعان فقد تکون للفرق
بین المذکر والمؤنث فی الاسم کشیخ وشیخة وامرء وامرأة وانسان وانسانة وهی سماعیة او فی الصفة
کقائم وقائمة وهی قیاسیة او بین الواحد والجمع کبغال وبغالة او لتاکید الصفة کعلامة وللتا
کنبعة او للعلامة العجمة کجواربة فی جمع جوارب او للنسبة کالمغاربة جمع مغربی او للعوض
کفرازنة فی جمع فرزان والاصل فرازین او لتاکید الجمع کجمالة وثانیها الالف المقصورة ای التی
بعد ثلثة ولا یکون للالحاق فلا یرد بنحو فتی وبارطی الملحقا بجعفر ولا لمجرد الزیادة فلا یتجه بنحو
قبعثری کحبلی وثالثها الالف الممدودة کحمراء ولا یخفی ان الالف الممدودة التی قبل الهمزة
وعلامة التانیث الهمزة وان اختلف فی انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلیة ففی قوله الالف
الممدودة نظر الا ان یجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق ای الالف
الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقدیرا التفصیل علامة التانیث
مطلقا وقد تقرر ان علامة التانیث المقدرة هی التاء وحدها قال المقدرة ای العلامة التی
تقدر من الثلثة انما هی التاء فقط ای لا غیرها من العلامات لیندفع ما یتوهم من جعل
قوله المذکور تفصیلا لمطلق العلامة ویعلم بیان الواقع کارض ودار وانما حکم بتقدیر
العلامة فیهما بدلیل تصغیرهما علی اریضة ودویرة لان التصغیر یرد الاشیاء الی اصولها

عددها

غالبًا والمؤنث علی قسمین حقیقی وهو ای المؤنث الحقیقی ای الخلقی ما بازائہ ای بمقابلتہ

من ذکر فی الحیوان سواء وجد فیہ علامۃ التانیث لفظا اولم یوجد کامرأۃ فی الاناسی وناقۃ

واتان فی البهائم وقد تبین ما فی الشرح لهذا الکلام فلا نعید فی هذا المقام ولفظی وهو

ای المؤنث اللفظی ما ای مؤنث بخلافہ ای متلبس بمخالفۃ المؤنث الحقیقی یعنی مالیس

من بازائہ ذکر فی الحیوان سواء وجد فیہ علامۃ التانیث اولم یوجد بل تانیثہ لیس الا لوجود العلامۃ

فی لفظہ حقیقۃ اوحکما ونقد یرا بلا تانیث خلقی فی معناہ کظلمۃ نظیر التانیث حقیقۃ

وعین نظیر التانیث اللفظی تقدیرا بدلیل تصغیرہ علی عیینۃ ولم یکن نظیرا للتانیث حکما

کعقرب لقلتہ وقوعہ کالجمع المکسر والصحیح بلا لفظ التاء کرجال ومسلمات وان کان حالہ مؤنثا حقیقیا

وقد عرفت احکام الفعل فی فصل الفاعل اذا اسند الی المؤنث فلا نعیدها ای اذا عرفت تلک

الاحکام فلا نعیدها لان اعادۃ الشئ یوجب التکرار وهو قبیح واما اعادۃ تعریف المؤنث الحقیقی

ههنا بعد ذکرہ فی بحث الفاعل کذلک فهو غیر موجب لذلک لانہ ذکرہ هنالک تقریبا وذکرہ

ههنا ای فی المؤنث قصدا ولو لم یتعرض لہ هنالک واکتفی بذکرہ ههنا لکان هذا الاکتفاء

مستغنیا عن ذلک التعرض ثم لما فرغ عن تقسیم الاسم باعتبار التذکیر والتانیث شرع فی تقسیم

آخر لہ باعتبار الافراد والتثنیۃ والجمع فان الاسم علی ثلثۃ اقسام مفرد ومثنی ومجموع وذکر

المتن الفرعین وهما المثنی والمجموع لیفهم ان ماعداهما مفرد طلبا للاختصار فقال **فصل المثنی** قدمہ

علی المجموع لکون عددہ سابقا علی عدد المجموع ولکونہ قریبا من المفرد ولسلامۃ لفظ المفرد فیہ

البتۃ ولکثرتہ بالنظر الی المجموع اسم الحق بآخرہ ای باخر مفردہ علی حذف المضاف وفیہ احتراز

عن اثنان وکلتا اذ لا مفرد لهما الف او یاء مفتوح ما قبلها ونون مکسورۃ لیس الا متعلق بقولہ

الحق والضمیر منہ عائد الی المفرد ای یدل هذا المفرد بسبب ذلک الالحاق

علی ان معہ ای مع المفرد آخر مثلہ اراد بہ مماثلہ فی الواحدۃ والجنس جمیعا ولذا لم یقل من جنسہ

لانہ یفید اشتراط الجنسیۃ فی اللفظ والمعنی وفیہ اشارۃ الی انہ لا یجوز تثنیۃ الاسم المشترک

باعتبار معنیین مختلفین فلا یقال قرءان ویراد بہ الطهر والحیض بل یراد طهران او حیضان

ولا ینتقض ذلک بنحو القمرین الشمس والقمر والعمرین لابی بکر وعمر رضی اللہ عنهما

والابوین للام والاب لانہ من باب اطلاق احد اللفظین علی الآخر تغلیبا للمذکر علی

المؤنث کما فی القمرین والابوین او للمفرد علی المرکب کما فی العمرین نحو رجلان فی حالۃ

الرفع ورجلين في حالتي النصب والجر هذا اي لحاق الالف والياء المفتوح ما قبلها والنون
المكسورة باخر المفرد من غير تغيير في الصحيح اي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم
كما يجري في الصحيح يجري في الجاري مجرى الصحيح والمنقوص اليائي ايضا فلا وجه لتخصيصه
بالصحيح اما المقصور اي في الاسم المقصور وهو ما في اخره الف واحدة لازمة وسمي
مقصورا لانه ضد للممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالمسمى بلدى
لدى وكان ثلاثيا اي وقد كان الاسم المقصور ثلاثيا مجردا اي ذا ثلاثة احرف لا
الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي المزيد نحو معلى ومصطفى رد اي ذلك
الاسم الى اصله حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى
الاصل لوجود الثقل كمعلى ومصطفى وان كانت اي الفه منقلبة عن ياء حقيقة
كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كالمسمى بمتى وبلى او عن
واو وهو اكثر من الثلاثي الواو للحال اي الحال ان ذلك الاسم المقصور اكثر من الثلاثي
بان كان على اربعة احرف فصاعدا او ليست الفه منقلبة عن شيء من واو وياء تقلب اي
الالف ياء عند التثنية كرحيان في رحى نظير لما كان الفه منقلبة عن ياء وملهيان
في ملهى نظير لما كان الفه منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثي وحباريان في حبارى
بالضم نوع من الطير وحبليان في حبلى وهو نظير لما لم يكن الفه منقلبة عن شيء وانما
قلبت الالف ياء في هذه الصورة اعتبارا بالاصل فيما اصل الياء حقيقة او حكما تخفيفا
فيما كان الاكثر من الثلاثي وفيما ليست الفه منقلبة عن شيء واما الممدود اي الاسم الممدود
فان كانت همزته اي همزة الممدودة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقراء
جمع قارئ تثبت اي الهمزة لكونها اصلية كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض
العرب قلبها واوا حملا على نظائره من الحمراء والصحراء وان كانت همزته
للتانيث تقلب واوا كحمراوان في حمراء وصحراوان في صحراء وانما
لم يثبت الهمزة بل تقلب واوا لكراهة وقوع صورة علامة التانيث

فی الوسط واما وقوع التاء فی مسلستان فی الوسط فلئلا یلتبس تثنیۃ المؤنث بتثنیۃ المذکر وانما جعلت الھمزۃ واوًا لا یاءً تحرزًا عن اجتماع الیائین فی النصب والجر ولکن الواو اقرب الی الھمزۃ من الیاء للمشاکلۃ بینہما فی تعویضہا فی اجوہ ووجوہ واقتت و قتت وان کانت ھمزتہ بدلًا من اصل ای من حرف اصلی واوًا کما فی کساء اصلہ کساو او یاءً کرداء اصلہ ردای جاز فیہ ای فی ذلک الاسم الممدود الوجھان الثبوت والقلب ککسائین فی الثبوت وکساوین فی القلب اما الثبوت فلکونہا فی مکان اصلیۃ باعتبار الالحاق بہا والانقلاب عنہا واما القلب فلتشبہہا بھمزۃ التانیث فی عدم کونہا اصلیۃ ویجب حذف نونہ ای نون المثنی عند الاضافۃ تقول جاء فی غلاما زید ومسلما مصر فقد مر وجہ وجوب حذف نون المثنی وکذا الجمع فی المجرورات والاعادۃ خالیۃ عن الافادۃ کما یخلو اعادۃ ھذہ القاعدۃ عنہا لانہ ذکرھا فیما سبق مرۃ بعد اخری الا ان یقال انہا ذکرت فی المجرورات من حیث انہا من احکام المضاف وفی المثنی والمجموع من حیث انہا من احکامہا وکذلک ای مثل حذف نون المثنی تحذف تاء التانیث فی تثنیۃ الخصیۃ والالیۃ علی غیر القیاس والشذوذ مع جواز اثباتہا فیہما علی القیاس اتفاقًا نحو خصیان والیان فیراد مماثلۃ حذف التاء عنہما بحذف نون المثنی فی مجرد الحذف فلا یرد ما یقال ان قول المص وکذلک تحذف تاء التانیث فی تثنیۃ الخصیۃ والالیۃ لا یخلو عن خلل خاصۃ ای دون غیرھما من الاسماء المثنیات التی فیہا تاء التانیث کشجرتین وتمرتین وجارحتین والقیاس ان لا تحذف فیہما لئلا یلزم التباس تثنیۃ المذکر بالمؤنث الا انہ جاز حذف التاء فی تثنیتہما لانہما متلازمان ای لان کل واحد من الخصیین والالیین متلازم للآخر بمعنی ان واحدا من الخصیین متلازم للآخر وکذا واحد من الالیین متلازم للآخر فکانہما لشدۃ اتصالہما شیء واحد فنزلتا لذلک منزلۃ المفرد وتاء التانیث لا تقع فی وسط المفرد وقیل انما حذفت التاء فی تثنیتہما لئلا یکونا مصرحین بذکر ما یستہجن ذکرہ کل التصریح واعلم انہ اذا ارید اضافۃ مثنی الی مثنی ای الی ضمیر مثنی مع الاتصال التام بین المضاف والمضاف الیہ ونکر مثنی لیعلم مراعاۃ الحکم الآتی فی کل مثنی مذکرا کان او مؤنثا مرفوعا او منصوبا او مجرورا یعبر عن الاول ای عن المثنی الاول المضاف لا الثانی المضاف الیہ بلفظ الجمع

الافادۃ

او المفرد ایضاً لا بالمثنی اصالۃً واولویۃً وجوباً کقولہ تعالیٰ فقد صغت قلوبکما
ای قلباکما وقولہ تعالیٰ فاقطعوا ایدیہما ای یداهما وذلک یشیر بہ الی علۃ الحکم المذکور یعنی
انما یعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنی عند تلک الاضافۃ لکراهۃ اجتماع تثنیتین
لکونہما متماثلین فیما تاکد الاتصال بینہما لفظا ومعنی اما لفظا فبالاضافۃ واما معنی
فلان معنی المضاف جزء المضاف الیہ ثم لفظ الجمع اولیٰ من لفظ المفرد لمناسبتہ بالتثنیۃ
فی انہ ضم الی اخرہ حتی قال بعض الاصولیین ان المثنی جمع واذا کان المضاف الیہ کالمثنی
یکون الافراد هو الاولی نحو قولہ تعالیٰ علی لسان داؤد وعیسی ابن مریم قال ابو البقاء فی
بعض مصنفاتہ لوجوب الافراد مثل ذلک ثم لما فرغ عن بیان المثنی شرع فی بیان الجمع
فقال **فصل** المجموع اسم دل علی آحاد مقصودۃ بحروف مفردہ بتغییر ما الآحاد جمع احد وهو
الفرد وقولہ بحروف متعلق بقولہ دل او بقولہ مقصودۃ وقولہ بتغییر ما صفۃ مفردہ ومعنی الحد
اسم دل علی افرادہ تقصد بحروف مفردہ متلبس بتغییر ما ای ای تغیر کان سواء کان لفظا
کما فی رجال او تقدیرا کما فی فُلک علی وزن اُسد فان مفردہ ایضا فلک لکنہ علی
وزن قفل حیث اعتبرت الضمۃ فی الجمع عارضیۃ مثل الضمۃ فی اُسد وفی الواحد اصلیۃ مثل
الکسرۃ فی حمار ثم قولہ دل علی آحاد مقصودۃ احترز بہ عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانہا علی
آحاد غیر مقصودۃ اذ المراد بہا هو الجنس وضعا والآحاد انما یدل بہ باعتبار صدق الجنس علیہا
والاستعمال فیہا وقولہ بحروف مفردہ احترز بہ عن اسم الجمع کما فرع علیہ قولہ فنحو رهط و
نحوہ من نفر وابل وغنم وخیل وان دل ای القوم ونحوہ علی آحاد لکنہ لیس بجمع اذ لا مفرد لہ
حتی یقصد الآحاد بحروفہ والمراد بحروف مفردہ اعم من حروف مفردہ المحقق کما فی رجال
ومن حروف مفردہ المقدر کما فی نسوۃ فانہ یقدر لہ مفرد لم یوجد فی الاستعمال وهو نساء بضم
النون علی وزن غلام فان الفعلۃ من الاوزان المشہورۃ للجمع المفرد علی وزن فُعال ثم الجمع
علی قسمین مصحح ویقال جمع السلامۃ ایضاً وهو ما ای جمع لم یتغیر بناء مفردہ ومکسر
ویقال جمع التکسیر ایضاً وهو ما ای جمع یتغیر بناء مفردہ بسبب الجمعیۃ لا بعدها
فلا ینتقض بمصطفین وباعتبار المفرد دون الامور الخارجیۃ فلا ینتقض بالجمع
المصحح بتغیر مفردہ بلحوق الحروف الخارجیۃ الزائدۃ والمصحح ای الجمع المصحح علی قسمین مذکر وهو
ای جمع المذکر الصحیح ما الحق باخرہ ای باخر مفردہ واو مضموم ما قبلہا فی حالۃ الرفع لموافقۃ

الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون او یاء مکسور ما قبلها فی حالتی النصب والجر لموافقه
الیاء ونون مفتوحة نحو مسلمین لیدل متعلق بقوله الحق والضمیر فیه راجع الی المفرد
ای لیدل هذا المفرد بسبب ذلک الالحاق علی ان معه مفرده اکثر منه ینبغی
ان یقول من جنسه لیکون اشارة الی اخراج الاسم المشترک فانه لایجمع کما لایثنی
الا ان یقال هنا یقل جنسه لانه اراد ههنا تعریف ماهیة الجمع مطلقا بقطع النظر عن کونه
صحیحًا او ممتنعًا فلا یحتاج الی هذا القید لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضیل یقتضی
ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیه والکثرة منتفیة فی الواحد قلت ثبوت اصل الفعل
اما ان یکون محققًا او مفروضًا وههنا ثابت علی طریق الفرض یعنی لو فرض الکثرة فی
الواحد لکان ذلک فی المثنی اکثر منه کما یقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار نحو
مسلمین وهذا ای الحاق الواو والیاء والنون المفتوحة باخر المفرد بلا تغیر کائن فی الصحیح اما
المنقوص ای الاسم المنقوص فتحذف یاؤه حال الجمع لالتقاء الساکنین بعد النقل
والاسکان للاستثقال مثل قاضُونَ جمع قاضٍ اصله قاضِیُونَ فنقلت حرکة الیاء
الی ما قبلها لاستثقال الضمة علی الیاء ثم حذفت لالتقاء الساکنین وعلی هذا القیاس
قوله دَاعُونَ جمع دَاعٍ والمقصور ای الاسم المقصور الذی فی اخره الف مقصورة تحذف الفه
لالتقاء الساکنین ویبقی ما قبلها ای ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحًا لیدل الفتح علی
الالف المحذوفة مثل مُصْطَفَوْنَ جمع مصطفی اصله مُصْطَفَیُوْنَ فقلبت الیاء الفًا ثم
حذفت لالتقاء الساکنین ویبقی ما قبل الالف مفتوحًا للدلالة علی الالف المحذوفة ویختص ای
الجمع الذی الحق باخره واو مضموم ما قبلها او یاء مکسور ما قبلها ونون مفتوحة باولی العلم اعلم
انّ المفرد الذی ارید جمعه هذا الجمع لایخلو من ان یکون اسمًا محضًا من غیر معنی الوصفیة فیراد
بکون صفة من صفات غیر علم کاسم الفاعل والمفعول فان کان اسمًا فشرط صحة
جمعه هذا الجمع ثلثة اشیاء المذکورة والعلمیة والعقل لکون هذا الجمع اشرف المجموع
لصحة بناء الواحد فیه والمذکر العالم العاقل اشرف من غیره فاعطی الاشرف للاشرف
ولو انتفی فیه جمیع هذه الثلثة کالعین او اثنان منها کالمرأة او واحد منها نحو اعوج
علم للفرس لم یجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة وارضة وثبة وقلة
لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشروط المذکورة لهذا الجمع فیها اجاب عنه بقوله

کذلک

اعوج اسم فرس ... اعوجیات منسوبة الیه ولیس فی العرب فحل اشهر ولا اکثر نسلاً منه کذا فی الصحاح

وهی اسم جنس مؤنث لا واحد لها وکان حق وحدان الارض ان یقال ارضة ولکنهم لم یقولوا کذا فی الصحاح ۱۲ مولوی غلام محمد مرحوم

واما قولہم سنون بکسر السین جمع سنۃ وارضون بفتح الراء وقد جاء باسکانہا جمع ارض بسکونہا وثبون جمع ثبۃ لجماعۃ الناس وقلون جمع قلۃ وہی عود ان یلعب بہما الصبیان فشاذ من وجہین احدہما انہ قد لایحذف نونہا بالاضافۃ نحو دعانی من نجد فان سنینہ ۔ وثانیہما ظاہر فعلی ہذا ینبغی ان یؤخر بیان الشذوذ عن بیان حذف النون کما اخرہ صاحب الکافیۃ وبہذا علم انہ لایتجہ ان حق بیان الشذوذ ان یقدم علی بیان حذف النون لانہ تعلق بحذف النون ثم اعلم ان ارتکاب ہذا الشذوذ فی نحو سنین وارضین لجبر النقصان الواقع فی واحدہ وہو حذف الآخر کالتاء المقدرۃ فی ارض لانہا فی الاصل ارضۃ ویدل علیہ تصغیرہ علی اُرَیْضَۃ وکاللام فی سنۃ فانہا فی التقدیر سنوۃ فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرًا لما کان لہ من النقص بحذف التاء واللام واما نحو العالمین فمن باب التغلیب حیث غلب العقلاء علی غیرہم لانہم اشرف الموجودات فجمع لہم ہذا الجمع واما قولہ تعالٰی رَاَیْتُہُمْ لِیْ سَاجِدِیْنَ مأوّل بجماعۃ فانہ لما صدر فعل العقلاء من الکواکب وہو السجود اجریت مجری العقلاء فجمع لہم ہذا الجمع وان کان صفۃ فشرط جمعہ ہذا الجمع خمسۃ اشیاء احدہا ان یکون مذکرا عاقلا لما ذکرنا والثانی ان لایکون بتاء التانیث مثل علامۃ فانہ لایجمع بالواو والنون لانہ لو جمع بذلک اما ان یجمع بالتاء او بغیرہا فان جمع بالتاء لزم اجتماع صیغۃ جمع المذکر وتاء التانیث وہو مستنکر وان جمع بغیر التاء لفات الغرض وہو المبالغۃ ولزم اشتباہہ جمع ما فیہ التاء بجمع ما لاتاء فیہ کعلام والبواقی من الشروط الثلثۃ ما اشار الیہ بقولہ ویجب ان لایکون ای ذلک الاسم الذی لایکون صفۃ وارید جمعہ ہذا الجمع علی صیغۃ افعل الذی مؤنثہ علی صیغۃ فعلاء کاحمر حمراء فانہ لایقال احمرون لیحصل الفرق بین افعل ہذا وبین افعل التفضیل حیث یجوز لافعل التفضیل ہذا الجمع کافضلون وانما لم یعکس الامر لان معنی الصفۃ فی افعل التفضیل کامل ولاینتقض ذلک باجمع جمعاء حیث یجئ جمعہ بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعہ بالواو والنون علی غیر القیاس ولایکون فعلان الذی مؤنثہ فعلی کسکران سکری فانہ لایقال سکرانون فرقا بین فعلان ہذا وبین فعلان فعلانۃ حیث یصح جمعہ ہذا الجمع کندمانون ولایکون فعیلا کاثنا

لہما

لہ ای الارض والسنۃ ۱۲ ک عطف علی قولہ فان کان اسما فی الصفحۃ السابقۃ سطر سادس عشر ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح فانه لا يقال رجال جريحون اذا كان بمعنى المفعول لان
المذكر فيه مستو مع المؤنث فانه جمع مذكره بالواو والنون فجمع مؤنثه بالالف والتاء
حينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كائنا بمعنى فاعل كصبور بمعنى صابر
فانه لا يقال رجل صبورون لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح
بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف الى مصر حذف النون فصار
مسلمو... مصر ومؤنث عطف على قوله مذكر وهو اي جمع المؤنث الصحيح ما اي جمع الحق بآخره
اي باخر مفرده الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهندات في جمع هند ويعم هذا
لغير اولي العلم وان كان مذكرا نحو الكواكب الطالعات وشرطه اي شرط
الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع ان كان
الاسم الذي جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر الواو للحال
اي ولذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون كمسلمات
فان مفرده مسلمة ومذكره وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل
والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد
فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع
التكسير لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل واما الخضراوات في قوله عليه السلام ليس في الخضراوات
صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكره اخضر ولم يجمع بالواو والنون فلغلبة
الاسمية الحق بالاسماء وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له اي
لذلك المؤنث في الصفة مذكر جمع بالواو والنون تشترط ان لا يكون مؤنثا مجردا عن التاء
اذ لو جمع المؤنث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحائض
والحامل يقال في جمع حائضة التي اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل
في جمع حائض التي اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على
حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء
مما فيه التاء تقديرا وكذا الحال في الحامل وان كان اي ذلك المؤنث او الاسم اسما
لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات في جمع هند ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح

شرع فی بیان الجمع المکسر فقال و المکسر ای الجمع المکسر صیغتہ ای صیغۃ الجمع المکسر فی
الثلاثی المجرد کثیرۃ تعرف بالسماع کرجال فی جمع رجل و افراس فی جمع فرس و فلوس فی جمع
فلس و صیغتہ فی غیر الثلاثی المجرد تجئ علی وزن فعالل و فعالیل قیاسا ای من القیاس
کما عرفت فی التصریف ولا حاجۃ ههنا الی تقیید العلم لان التصریف صار علما لعلم
التصریف و انما قال فی التصریف ولم یقل فی الصرف مع انہ المعروف المشهور
لان فی التصریف مبالغۃ من الصرف فالاولی ان یذکر فیہ بلفظ مبالغۃ من الصرف اذ علم الصرف
علم شریف و فیہ تصرفات کثیرۃ و لما کان للجمع تقسیمان احدهما باعتبار اللفظ و هو ما مر
و الثانی باعتبار المعنی اشار الیہ بقولہ ثم الجمع ای الجمع مطلقا لا المکسر خاصۃ ایضا لتقسیمہ
الی القسمین فیما سبق علی قسمین و تقیید الجمع بالمکسر ههنا کما ظن بعضهم غیر سدید لانہ
یوجب دخول جمعی الصحیح فی المکسر حیث ادرجها فی جمع القلۃ الذی هو القسم
الاول فیکون قسیم الشئ قسما منہ لان الصحیح قسیم المکسر و ذلک لا یجوز احدهما جمع
القلۃ و هو ما ای جمع یطلق بطریق الحقیقۃ علی العشرۃ و ما دونها ای علی ما دون العشرۃ
الی الثلثۃ و ابنیتہ ای ابنیۃ جمع القلۃ ستۃ اَفعُل کاَکلُب فی کلب و اَفعال
کاجسام فی جسم و اَفعِلۃ کاَمثِلۃ فی جمع مثال و فِعلۃ کغِلمۃ فی جمع غلام و جمعا
الصحیح اصلہ جمعان ثم سقطت النون باضافتہ الی الصحیح و هو معطوف علی قولہ و
فِعلۃ یعنی ان ابنیۃ جمع القلۃ هذہ الامثلۃ الاربعۃ و کلا نوعی جمع الصحیح المذکر
و المؤنث و زاد الفراء فَعَلۃ کاَکَلۃ جمع اٰکل و زاد بعضهم اَفعِلاء کاصدقاء جمع
صدیق بدون اللام یعنی ان هذہ الابنیۃ الاربعۃ و جمعا الصحیح تجمع ای تطلق علی
العشرۃ و علی ما دونها ای اذا استعملت بدون لام التعریف اما اذا استعملت مع لام التعریف
فحکمها لیس کذلک لان الاصل فی المعرف باللام مطلقا جمعا کان او مفردا هو
الاستغراق و الاحتیاج الی هذا القید انما هو ثابت فی جمع القلۃ و الکثرۃ جمیعا و لذا
قال بعض المصنفین فی تعریف جمع القلۃ هو ما غلب استعمالہ منکرا فی العشرۃ و ما دونها
و فی تعریف جمع الکثرۃ هو ما غلب استعمالہ منکرا فیما فوق العشرۃ و المصنف لم یذکر هذا
القید فی جمع الکثرۃ اکتفاء بذکرہ فی جمع القلۃ و ثانیهما جمع الکثرۃ و هو ما ای جمع یطلق
بطریق الحقیقۃ علی ما فوق العشرۃ ای ما لا نهایۃ لہ و ابنیتہ ای ابنیۃ جمع الکثرۃ

قلّۃ

ماعدا هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعي الصحيح واذا لم يوجد في الاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما موضع الاخر مع وجود ذلك الاخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم اخذ في تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متعلقا بالفعل او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة بالفعل متصلا بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والالة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا ما كان عاملا منها لدلالتها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والالة لانهما لا يعملان فقال **فصل المصدر** قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على راى البصريين او لكونه مظنة للاصالة لمكان الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط انما ادرج الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم يقيد الحدث بجريانه على الفعل كما قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بجريانه على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل وَيْحَكَ وَوَيْلَكَ عن الحد فلم تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المصادر فيه نحو الوضوء والغسل لانهما يدلان على الحدث ايضا فلو قيده بجريانه على الفعل لخرجا عنه فلم يكن تعريف المصنف للمصدر مانعا ولا تعريف غيره جامعا وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتقات ويشتق منه اى من المصدر الافعال كالضرب والنصر مثلا وكذا يشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقاتها ايضا واختار الشيخ ههنا ما ذهب اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر واعرض عما ذهب اليه الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه لان مذهبهم غير ثابت بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عورض بها باجوبة قوية ثم اعلم ان الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق وابنيته اى ابنية المصدر من الثلاثي

لم یخفی علی الفطن العارف بلطائف الکلام لطف ایراد لفظ الحدث فیھا المقام یعنی ذکر الوضوء والغسل والحدث مع الایھام ۱۲ مولانا

المجرد ای من الفعل الثلاثی من بناء الثلاثی المجرد غیر مضبوطة ای غیر محفوظ تعرف بالسماع من العرب ولا یقاس علیہ وھی ترتقی عند سیبویہ الی اثنین وثلثین بناءً کما عرفت فی کتب التصریف ومن غیرہ ای وابنیتہ من غیر الثلاثی المجرد وھو الثلاثی المزید فیہ والرباعی المجرد والمزید فیہ قیاسیٌ ای قیاسیۃ او مقیسۃ او ذات قیاس ای شانہا ان تثبت من غیر سماع بالقیاس کالافعال من افعل والانفعال من انفعل والاستفعال من استفعل والفعللۃ من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلاً ای مثلنا ھا مثلاً لان الابنیۃ من غیر الثلاثی المجرد تجئ الی غیر ذلک ما عرفت فی علم التصریف فالمصدر ان لم یکن مفعولاً مطلقاً یعمل عمل فعلہ المشتق منہ سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال وذلک لان المصدر انما یعمل لکونہ فی تقدیر اَنْ مع الفعل والفعل المقدر اِمّا ماضٍ واِمّا حال واِمّا مستقبل فاذن یعمل بمعنی کل واحد منہا وانما قید عملہ بقولہ ان لم یکن مفعولاً مطلقاً لانہ اذا کان مفعولاً مطلقاً فحکمہ یجئ فی المتن ثم اشار الی کیفیۃ عمل المصدر بقولہ اعنی یرفع فاعلاً ان کان لازماً نحو اعجبنی قیام زید فان القیام مصدر لازم یرفع الفاعل وھو زید وینصب مفعولاً ایضاً ان کان متعدیاً نحو اعجبنی ضربُ زیدٍ عمراً فان الضرب مصدر متعدّ یرفع الفاعل وھو زید وینصب المفعول ایضا وھو عمرو ولا یجوز تقدیم معمول المصدر علیہ ای علی المصدر فلا یقال اعجبنی زیدٌ ضربُ عمراً بتقدیم الفاعل علی المصدر ولا یقال اعجبنی عمراً ضربُ زیدٍ بتقدیم المفعول علی المصدر وذلک لکونہ فی تقدیر اَنْ مع الفعل وشیٔ مما فی حیز ان لا یتقدم علیہا لان حرف اَنْ موصولۃ والفعل بعدھا صلتہا وشیٔ مما فی حیز الموصول من الصلۃ ومعمولہا لا یتقدم علیہا ھذا کلام النحاۃ وخالفہم الرضی فی الظرف وجوّز تقدیمہ علیہ لتوسعہم ویجوز اضافتہ ای المصدر الی الفاعل مع ذکر المفعول منصوباً وترکہ وھی اقوی المصادر فی العمل لا المنوّن کما ظن وصرح بہ الرضی واذا اضیف المصدر الی معمولہ الارجح یجعل تابع ذلک المعمول تابعاً للفظہ وجاز جعل تابعاً للمحل عند الاکثر نحو کرھت ضرب زیدٍ عمراً فان الضرب مصدر اضیف الی الفاعل مع ذکر مفعولہ منصوباً ومثال المصدر الذی اضیف الی فاعلہ مع ترک مفعولہ نحو کرھت ضربَ زیدٍ والی المفعول ای ویجوز اضافتہ الی المفعول مع ذکر

الفاعل مرفوعًا و ترکہ اذا قامت القرینۃ علی کونہ فاعلاً و المفعول اعم من ان یکون مفعولاً او ظرفًا و علۃً لکن اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ الی المفعول کون افتقار الفعل و شبہہ الی الفاعل اکثر و لہذا قال صاحب الکافیۃ و قد یضاف الی المفعول کلمۃ قد موضوعۃ للتقلیل نحو کرہت ضَرْبَ عمرٍو زیدٌ فان الضرب مصدر اضیف الی المفعول و ذکر الفاعل مرفوعًا و مثال المصدر الذی اضیف الی المفعول و ترک الفاعل قولہ تعالی لَا یَسْأَمُ الْاِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَیْرِ و اما ان کان المصدر مفعولاً مطلقًا فالعمل للفعل الذی قبلہ ای قبل المصدر و لیس لعمل المصدر لان المعمول لا یتعلق بالعامل الضعیف اذا وجد العامل القوی و ہذا اذا کان مفعولاً مطلقًا حقیقۃً و اما اذا کان مفعولاً مطلقًا مجازًا نحو ضربت ضَرْبَ الامیر اللص فیعمل نص علیہ الرضی نحو ضربت ضربًا عمرًا فعمرًا منصوب بضربت لا بضربًا ثم لما فرغ عن بیان المصدر شرع فی بیان اسم الفاعل فقال

فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز بہ عن غیر مشتق فانہ لا یسمی اسم الفاعل من فعل لم یقل من مصدر و ان کانت الصفات کلہا مشتقۃ من المصدر اشارۃ الی جریان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطۃ الفعل لیدل متعلق بقولہ مشتق و الضمیر للاسم علی من قام بہ الفعل احترز بہ عن اسم المفعول فانہ اسم مشتق من فعل لیدل علی من وقع علیہ الفعل بمعنی الحدوث الجار و المجرور حال ای حال کون ذلک الاسم کائنًا بمعنی الحدوث و احترز بہ عن نحو الصفۃ المشبہۃ بالفعل لانہا بمعنی الثبوت لا بمعنی الحدوث نحو حَسَن و کریم فان معنی حسن و کریم من ثبت لہ الحسن و الکرم و لیس معناہ حدث لہ الحسن و الکرم بعد ان لم یکن و اذا ارید الحدوث قیل حاسنٌ و کارمٌ الآن او غدًا و کذا احترز بہ عن اسم التفضیل الذی بمعنی الثبوت نحو احسن و اکرم و یجب ان یعتبر قید الحیثیۃ فی ہذا الحد فانہا منظورۃ فی جمیع الحدود سیما فی الحدود النحویۃ لیخرج عنہ اسم التفضیل الذی صیغتہ لتفضیل الفاعل بمعنی الحدوث بعد دخولہ فیہ نحو اَضْرَبُ و اَقْتَلُ مما اشتق من فعل لمن قام بہ بمعنی الحدوث لکن مع زیادۃ فیتغیر الحیثیۃ فیکون معنی الحد اسم مشتق من فعل لیدل علی من قام بہ الفعل ای من حیث انہ قام بہ الفعل لا من حیث انہ قام بہ بزیادۃ الفعل علی الغیر

اسم الفاعل

قید الحیثیۃ منظورۃ فی جمیع الحدود

وَاَمَّا نحو حائض وطالق وطامث مما یدل علی الثبوت مع انها اسماء الفاعلین فمعنی
الثبوت فیہ انما ھو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا یخرج عن الحد لکن لا یخرج عنہ نحو
خالد و دائم و ثابت و راسخ و مستمر لانہ یدل علی حدوث الخلود الدوام والثبوت والرسوخ
والاستمرار وَاَمَّا صفات اللہ تعالٰی نحو الخالق والرازق والعالم والقادر وان دلت علی الاستمرار
فیھا لکنہ لیس بصیغۃ بل واقعی باعتبار الموصوف القدیم المنزہ من التغیر و
الحدوث وصیغتہ ای صیغۃ اسم الفاعل ویعنی بالصیغۃ الصیغۃ المشہورۃ کثیرۃ
الاستعمال وفعول نحو حذر ونحو ذلک ایضًا من صیغ اسماء الفاعلین من الثلاثی المجرد وانما
تعرض لبیان الصیغۃ مع انہ من وظائف التصریف دون النحو استطرادًا وضمنًا وقال
بعض الفضلاء بیان الصیغۃ بالتعریف تصویر وتعیین لموضوع الاحکام النحویۃ من
الثلاثی المجرد الجار والمجرور صفۃ للصیغۃ ای الصیغۃ الکائنۃ من کل او اقعۃ علی وزن
فاعل وبہ یسمّٰی لکثرتہ کضارب وناصر ومن غیرہ علی صیغۃ المضارع عطف جملۃ علی جملۃ
وصیغتہ من غیر الثلاثی المجرد یعنی المزید فیہ واقعۃ علی صیغۃ المضارع الکائن
من ذلک الفعل بمیم مضمومۃ ای الکائنۃ مع میم مضمومۃ اذ الباء بمعنی مع مکان
حرف المضارعۃ وان لم یکن حرف المضارعۃ مضمومۃ کما فی یستخرج وکسر ما قبل الاخر ای
ومع کسر الحرف التی یکون قبل الحرف الاخر وان لم یکن فیما قبل اٰخر المضارع کسرۃ کما فی یتقبل
ویتقابل فان ما قبلہ مفتوح کمُدخِل ومُستخرِج ذکر المثالین لان احدھما علی
صیغۃ المضارع ولا یخالفھا الا بالمیم مکان حرف المضارعۃ والثانی ما یخالفھا
بحرکۃ المیم ایضًا وینبغی ان یذکر قولًا ثالثًا وھو ما یخالفھا فی حرکۃ ما قبل الاخر نحو
متفاصل وَاَمَّا نحو اَشْھَبَ فھو مُشْھِبٌ وَاَحْصَنَ فھو مُحْصِنٌ وَانْفَتَحَ فھو مُنفِتحٌ فشاذ
وھو ای اسم الفاعل یعمل عمل فعلہ المعروف ای المعلوم الذی اشتق ھو منہ لازمًا کان
او متعدیًا مقدمًا کان او مؤخرًا فی الاظھار والاضمار ان کان ای اسم الفاعل بمعنی
الحال او الاستقبال وانما اشترط احدھما بعمل اسم الفاعل لان عملہ لمشابھۃ المضارع
فیجب ان لا یخالفہ فی الزمان لانہ لو خالفہ فیہ لفاتت قوۃ المناسبۃ وھو المشابھۃ
لفظًا ومعنًی والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان یکون تحقیقًا او علی سبیل الحکایۃ
لئلا یشکل بمثل قولہ تعالٰی وَکَلْبُھُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَیْہِ بِالْوَصِیْدِ فان باسطًا ھھنا وان

سمّٰی

کان ماضیاً لکن المراد حکایۃ الحال او معناھا ان المتکلم باسم الفاعل العامل بمعنی الماضی کانہ موجود فی ذلک الزمان و یقدر ذلک الزمان کانہ موجود الآن ومعتمداً علی المبتدأ خبر بعد خبر لکان نحو زید قائم ابوہ او ذی الحال عطف علی للمبتدأ ای او معتمدا علی ذی الحال نحو جاء نی زید ضارباً ابوہ عمراً او الموصوف عطف علی ذی الحال ای او معتمداً علی الموصوف نحو عندی رجل ضارب ابوہ عمراً او الھمزۃ ای او معتمداً علی ھمزۃ الاستفھام نحو اقائم زید او حرف النفی ای و معتمداً علی حرف النفی نحو ما قائم زید وانما شرط الاعتماد لعمل اسم الفاعل علی احد ھذہ الاشیاء لانہ یتقوی بذلک فی العمل اما فی الصور الثلثۃ الاول فلانہ یستعمل فی اصل وضعہ لانہ صفۃ فی المعنی فلابد من شیٔ محکوم بہ علیہ وھو مذکور و اما فی الصورتین الاخریین فلوقوعہ موقع ما ھو بالفعل اولی وانما اشترط قوۃ جھۃ الفعل فیہ تنبیہاً علی کونہ فرعاً فی العمل و منحطاً عن الاصل ثم اعلم انہ لو قال و ان لا یکون موصوفاً بصفۃ ولا یکون مصغراً لکان الاولی لخروجہ بالوصف والتصغیر عن مشابہۃ الفعل اما خروجہ بالوصف فظاھر و اما بالتصغیر فلکونہ وصفاً بالمعنی ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل لعملہ علی ما ذکرہ انما ھو مذھب سیبویہ وسائر البصریین و اما الاخفش والکوفیون فقد ذھبوا الی جواز اعمالہ من غیر الاعتماد علیہ فکانھم اعتبروا نفس الشبھۃ لاعمالہ فان کان الفاء للتعقیب فی الاخبار ای فان کان اسم الفاعل بمعنی الماضی وجبت الاضافۃ ای اضافتہ الی المفعول معنی ای اضافۃ معنویۃ لفوات شرط الاضافۃ اللفظیۃ وھو اضافۃ الصفۃ الی معمولھا لان اسم الفاعل ح غیر عامل لانتفاء شرط عملہ مع ذکر مفعولہ خلافاً للکسائی فانہ اعمل اسم الفاعل مطلقاً ولم یوجب اضافتہ ولو اضیف لا یکون الاضافۃ عندہ معنویۃ بل یکون لفظیۃ لانہ یقول ان اصلہ الحال و الاستقبال و اما الماضی فعارض لا یثبت بدون قرینۃ والعارض لا یعتبر نحو زید ضارب عمرو امس فان الضارب ھھنا بمعنی الماضی فوجب اضافتہ الی عمرو وھذا ای اعمال اسم الفاعل بشرط معنی الحال والاستقبال اذا کان ای اسم الفاعل منکراً اما اذا کان معرفاً باللام الموصولۃ لا بلام التعریف فانہ اذا دخل علی اسم الفاعل لا یغنیہ عن شرط من شرائط العمل صرح بہ الرضی فیستوی فیہ جمیع الازمنۃ یعنی الماضی والحال والاستقبال لان اسم الفاعل یجری مجری الفعل مطلقاً من حیث انھا موصولۃ وصلھا

اسم المفعول

ان توصل بفعل الّا انہ عدل الی الاسم کراھۃ ادخالھا علی الفعل وھو ایضاً مما یتمسک بہ الکسائی نحو زید الضارب ابوہ عمراً الآن او غداً او امس مثال لاسم الفاعل المعرف باللام الذی جمیع الازمنۃ فیہ مستو ثم لما فرغ عن بیان اسم الفاعل شرع فی بیان اسم المفعول فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احترز بہ عما لم یکن مشتقا فانہ لا یسمی اسم مفعول من فعل متعدٍ انما قال من فعل ولم یقل من مصدر مع ان الصفات کلھا مشتقۃ منہ لما مر فی حق اسم الفاعل وانما قید الفعل بکونہ متعدیاً احترازا عن فعل لازم فان اسم المفعول لا یشتق منہ لیدل علی متعلق بقولہ مشتق والضمیر فیہ راجع الی الاسم وقولہ علی من وقع علیہ الفعل خرج بہ الفاعل والصفۃ المشبھۃ واسم التفضیل الذی صیغۃ لتفضیل الفاعل ویخرج عنہ ایضا اسم التفضیل الذی صیغۃ للمفعول نحو اشھر واعذر واعرف بقید الحیثیۃ ای من حیث انہ وقع علیہ الفعل بخلاف اشھر واعرف فانہ لیس بھذہ الحیثیۃ بل من حیث انہ وقع علیہ زیادۃ الفعل علی الغیر وکذا یندرج فی ھذا التعریف اسماء المفاعیل التی ھی من صفات غیر العقلاء نحو ھذا القرطاس مضروب تبعا علی سبیل التغلیب والا فمن موضوعۃ للعقلاء لا یدخل فیہ ذلک حقیقۃ وصیغتہ ای صیغۃ اسم المفعول الکائنۃ من مجرد الثلاثی الاضافۃ من باب جرد قطیفۃ اذ الاصل من الثلاثی المجرد علی وزن المفعول غالباً ای واقعۃ غالبۃ علی وزن مفعول وبہ سمی ایضا لما مر وانما قلنا غالباً لان صیغتہ قد تجیء علی وزن فعیل نحو قتیل وجریح وھذا مشتق من فعل لمن وقع علیہ الفعل لانھما بمعنی مقتول ومجروح والصفۃ المشبھۃ مشتقۃ من فعل لمن قام بہ الفعل فلا یرد ما یقال انہ صفۃ مشبھۃ لا اسم مفعول لفظا ای من حیث اللفظ کمضروب او تقدیراً کمقول ومرمی فان اصلھما مقوول ومرموی علی وزن مفعول والقیاس ان یکون صیغۃ اسم المفعول من الثلاثی المجرد علی وزن مُفعل لیصیر علی وزن المضارع المجھول لکن غیروا ھا بزیادۃ الواو ولئلا یلتبس بالرباعی وضم ما قبلھا للمناسبۃ وفتح المیم لیتعادل ثقل الواو دون الرباعی لاولویتھا لقلتہ فیکون علی وزن المضارع تقدیرا ومن غیرہ ای صیغتہ من غیر مجرد الثلاثی کاسم الفاعل ای صیغۃ اسم الفاعل منہ ای من غیر مجرد الثلاثی بفتح ما قبل الآخر للفرق بینہ وبین اسم الفاعل ولموافقۃ المضارع الذی یعمل عملہ اعنی المضارع المجھول ثم ذلک الباب

لفظا کمدخل ومستخرج اوتقدیرا کمختار فان اصلہ مختیر بفتح الیاء ویعمل ای اسم المفعول

عمل فعلہ المجہول بالشرائط المذکورۃ فی اسم الفاعل لعملہ من اشتراط کونہ بمعنی الحال

او الاستقبال الا اذا کان معرفا باللام واشتراط کونہ معتمدا علی المبتدأ او ذی الحال

او الموصوف او الھمزۃ او حرف النفی وعدم کونہ موصوفا او مصغرا لما قلنا فی اسم الفاعل

وکذا وجوب الاضافۃ الی مفعولہ معنی ان کان بمعنی الماضی وانما یعمل اسم المفعول بتلک

الشرائط لان عملہ لمشابہۃ الفعل المجہول مع احتیاجہ الی مایحتاج الیہ اسم الفاعل

فیشارکہ فی مشابہۃ الفعل والاحتیاج الی الشرائط فلا یعمل الا بتلک الشرائط ثم اعلم

ان اشتراط معنی الحال والاستقبال بعمل اسم المفعول لم یوجد فی کلام المتقدمین لکن صرح

ابوعلی الفارسی ومن بعدہ من المتاخرین باشتراط ذلک کما فی اسم الفاعل نحو زید

مضروب غلامہ الان او غدا او امس لما فرغ عن بیان اسم المفعول شرع فی بیان الصفۃ

المشبہۃ فقال **فصل** الصفۃ المشبہۃ التی تشبہ باسم الفاعل من حیث انہا تثنی

وتجمع وتذکر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم احترز بقولہ مشتق عما لم یکن مشتقا

فانہ لا یسمی صفۃ مشبہۃ وبقولہ لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعدیین وافعل

التفضیل المشتق من المتعدی لیدل متعلق بمشتق والضمیر عائد الی اسم علی من قام بہ

الفعل بمعنی الثبوت خرج بالقید الاول اسماء الزمان والمکان والآلۃ وبالقید الثانی اسم الفاعل

المشتق من الفعل اللازم واسم التفضیل المشتق من اللازم کذاہب وافضل ثم الجار

والمجرور اعنی قولہ بمعنی الثبوت حال ای حال کون ذلک الاسم کائنا بمعنی الثبوت ای دالا علی صفۃ

ثابتۃ لا حادثۃ فمعنی زید کریم لہ الکرم ولیس معناہ حدث لہ الکرم بعد ان لم یکن واذا ارید

ذلک قیل کارم الان او غدا ویخرج عن الحد اسم التفضیل الذی صیغتہ لتفضیل

الفاعل بمعنی الثبوت نحو احسن واشرف بقید الحیثیۃ ثم المراد من اللازم فی قولہ مشتق

من فعل لازم اعم من ان یکون بالاصالۃ او بالرد لان الفعل المتعدی قد یجعل لازما

وینقل الی فعل بالضم فیبنی منہ الصفۃ المشبہۃ کالرب والسید والرحیم والعلیم ونحو

ذلک وصیغتہا ای صیغۃ الصفۃ المشبہۃ تجئ علی خلاف صیغۃ اسم الفاعل والمفعول

لان صیغتہا لیست علی وزن صیغ اسم الفاعل والمفعول ولان صیغتہا سماعیۃ وقیاسیۃ

انما تعرف بالسماع فہو خبر بعد خبر لقولہ وصیغتہا یتضمن حکما علیحدۃ علی الوجہ الاول

تحقیق

صفۃ مشبہۃ

الفعل المتعدی قد یجعل لازما

وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها سماعية دون صيغة اسم الفاعل والمفعول كحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل في ما كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه بالفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انها فرع اسم الفاعل فحينئذ يلزم مزية الفرع على الاصل لانا نقول اشتراط الزمان فيها يوجب اخراجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدوث فمزية اعمالها مطلقا عن الزمان متحملة ضرورة ولما توهم من قوله هذا عدم الاشتراط لعملها ايضا وهي لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل لعملها اشترط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل واعلم انه يزيد عمل الصفة المشبهة على فعلها فانها تنصب معمولها لتشبيهه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل الصفة واقسامها ويسمى كل قسم منها مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن ومعمول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه او مضاف نحو وجهه او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه الاسماء ستة اقسام بضرب الاثنين في الثلثة ومعمول كل منها اى الستة المذكورة اما مرفوع او منصوب او مجرور فذلك اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول من حيث الاعراب في الثلثة الحاصلة بضرب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلثة ثم قوله فذلك ثمانية عشر جملة مستانفة كان سائلا يسال كم كانت الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة

ولا

فذلك

الثلث

المشبہۃ الثامنۃ عشر نحو جاءنی زید الحسن وجہہ الصفۃ باللام والمعمول بالاضافۃ
مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ثلثۃ ای وہذہ ثلثۃ وکذلک ای ومثل المثال المذکور فی
الاوجہ الثلثۃ من الاعراب فی المعمول نحو جاءنی زید الحسن الوجہ الصفۃ والمعمول کلاہما
باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وکذلک الحسن الوجہ الصفۃ باللام و
المعمول مجرد عن اللام والاضافۃ مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا وحسن وجہہ الصفۃ
مجردۃ عن اللام والمعمول بالرفع علی الفاعلیۃ او بالنصب علی التشبیہ بالمفعول
او بالجر علی الاضافۃ کذلک وحسن الوجہ الصفۃ مجردۃ عن اللام والمعمول باللام
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجہ بوجوہ ثلثۃ من الاعراب وہی ای مسائل
الصفۃ المشبہۃ من حیث الاحسنیۃ والحسن والقبح والاختلاف والامتناع خمسۃ
اقسام قسم منہا ممتنع نحو الحسن وجہہ الصفۃ تکون باللام والمعمول مجرور مضاف
والحسن وجہ تکون الصفۃ باللام والمعمول مجرور مجرد عن اللام والاضافۃ وانما کان
ہذا القسم ممتنعًا لان الاضافۃ غیر مفیدۃ ہہنا للتخفیف مع ان الثانی یتضمن اضافۃ
المعرفۃ الی النکرۃ وہو خلاف وضع الاضافۃ وان کانت لفظیۃ لکنہا جاریۃ مجری
المعنویۃ فکما لا یجوز اضافۃ المعرفۃ الی النکرۃ فیہا کذا لا یجوز فی اللفظیۃ وقسم منہا
مختلف فیہ مثل حسن وجہہ تکون الصفۃ مجردۃ عن اللام والمعمول مجرور مضاف
فقال بعضہم انہ غیر جائز لان ہذہ الاضافۃ تستلزم اضافۃ الشیء الی نفسہ وقال
بعضہم انہ جائز ومنعوا استلزامہ اضافۃ الشیء الی نفسہ بکون الحسن اعم من الوجہ
وہو الصحیح وعلیہ الاکثر والبواقی من الثمانیۃ عشر بعد اسقاط مسئلتین منہا اوثلث
علی حسب الاختلاف ثلثۃ اقسام قسم منہا احسن ان کان فیہا ای فی الصفۃ المشبہۃ
ضمیر واحد لحصول المقصود وہو الربط بالموصوف لفظا مع قلۃ الاعتبار وخیر الکلام
ما قل ودل وقسم منہا حسن ان کان فیہ ضمیران لحصول المقصود واما عدم
احسنیتہ فلوجود الزائد علیہا وقسم منہا قبیح ان لم یکن فیہ ضمیر
لعدم حصول المقصود وہو الربط بالموصوف لفظا ولما لم یکن وجود الضمیر ظاہرا
فی الصفۃ کظہورہ فی المعمول مست الحاجۃ الی ضابطۃ کلیۃ فیظہر بہا وجود الضمیر
وعدمہ فیہا فاشار الیہا بقولہ والضابطۃ ای القاعدۃ فی الصفۃ المشبہۃ انک

اسم التفضيل

متى رفعت بها اى بالصفة معمولها فلا ضمير فى الصفة المشبهة والا يلزم تعدد الفاعل وهو ممتنع لعامل واحد ومتى نصبت اوجررت بها معمولها ففيها اى فى الصفة ضمير الموصوف لاحتياج الصفة الى الفاعل نحو زيد حسن وجهه ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع فى بيان اسم التفضيل فقال **فصل** اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه احتراز عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وانما قال ليدل على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع عليه ليتناول نوعى اسم التفضيل يعنى ما كان صيغته لتفضيل الفاعل وما كان صيغته لتفضيل المفعول نحو اضرب و اشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثانى لتفضيل المفعول ثم احترز به عن اسماء الزمان والمكان والآلة لانها لا تدل على الموصوف وبقوله بزيادة على غيره عن اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه فى ذلك الفعل الذى هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة على الغير فى الفعل الذى هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل فى امر اخر واما نحو ضرّاب وضروب من اسماء الفاعلين الموضوعة للمبالغة وان دلت على الزيادة فلا يدخل فى الحد لانه لم يقصد فيهما الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة اما صلة الموصوف اى ليدل على ما وضعت بزيادة على غيره فى ذلك الفعل و بمعنى مع وحينئذ صلة الموصوف محذوف اى على امر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيه واما ما جاء مما لا فعل له كاحنك الشاتين او البعيرين اى اكلهما من الحنك وابل من حنيف الحناتم اى اعلم باحوال الابل فشاذ والابل اسم التفضيل والحنيف على صيغة التصغير اسم رجل حسن الدراية فى رعى الابل وتربيتها يقال لمن يكون فى غاية الحسن ونهاية الاحتياط فى رعى الابل ابل من حنيف الحناتم وصيغته اى صيغة اسم التفضيل افعل على وزن أفعل للمذكر وعلى وزن فُعلى للمؤنث ويدخل فيه خير و شر لان اصلهما اخير واشر ولا يبنى اى اسم التفضيل الا من الثلاثى المجرد فلا يبنى من الرباعى نحو دحرج ولا من مزيد الثلاثى نحو اخرج وذلك لاستحالة بناء افعل منهما لانه لو نقص لاختل لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لو قيل اخرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج

اوكثيرا لاستخراج ولو لم ينقص لان داخل على بناء أفعل وأمّا ما جاء من فعل غير الثلاثي المجرد كاعطاهم للدّنانير والدّراهم وأولاهم للمعروف اى اعطاءً او ايلاءً من زيد اى اشدّ اكرامًا منه وهذا المكان أقفر من غيره اى اشدّ اقفارًا من القفر وهو الموضع الذى لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام أخصر اى اشدّ اختصارًا وأفلس من ابن المزاق اى اشدّ افلاسًا وهو اسم رجل لم يجد مدّة عمره قوت يوم وليلة وكان ابوه واجداده معروفين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن سيبويه انه يجوز بناؤه ممّا فيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه الاحذف احدى الهمزتين وهو جائز كما فى متكلم مضارع أكرم وعن المبرد والاخفش جواز بنائها الا من ثلاثى من نحو عمى واعور الذى ليس بلون ولا عيب لجملة صفة اخرى للثلاثى وخرج بقوله ليس بلون عن مثل احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو عمى واعور لان من اللون والعيب يبنى افعل الصفة فلو يبنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يدر ان المراد منه ذو حمرة او زائد فى الحمرة لا يقال يمكن ان يرفع هذا الالتباس لان افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع اللام او الاضافة او من وافعل الصفة لا يكون مستعملا باحد هذه الثلاثة فلا التباس لانا نقول قد يحذف من افعل التفضيل وايضا يقال زيد الاحول كما يقال زيد الافضل فحينئذ يحصل الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو اجهل وابلد فان الجهل والبلادة من العيوب الباطنة ولا يلزم من ذلك وجوب ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه يبنى منه احمق للتفضيل وكان ينبغى ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا بلجة لانه لا يبنى من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجوز من البياض والسواد الذين هما اصل اللون وقال غيرهم ما جاء منهما فشاذ ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى حق الكوثر ماؤه ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان الافضل بنى من الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب ظاهر وهو الفضل فان كان الفعل الذى قصد تفضيل اصله لاحد على غيره زائدا على الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب بان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه او كان ذلك الفعل الثلاثى المجرد

الثلاثى

لوناً وعیباً یجب ان یبنی افعل من الثلاثی لیدل علی مبالغۃ او شدۃ او کثرۃ ثم یذکر
بعدہ ای بعد افعل مصدر ذلک الفعل الذی قصد منہ معنی التفضیل حال کونہ
منصوباً علی التمیز بانہ مفعول علی وجہ ممکن کما تقول ھو اشد استخراجاً مثال لغیر الثلاثی المجرد
واقوی حمرۃ مثال للون واقبح عوجاً مثال للعیب وقیاسہ ای قیاس اسم التفضیل
ان یکون للفاعل ای لتفضیلہ لا لتفضیل المفعول کما مر من الامثلۃ وذلک لان
التفضیل لمن لہ تاثیر فی الفعل بالزیادۃ والنقصان وھو الفاعل ولانہ لو یبنی لکل
منہما لزم الالتباس ولو رجح المفعول لبقی اکثر الافعال بلا تفضیل لانہ فی اکثر الامور
للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضیل کما یجئ لتفضیل الفاعل قیاساً کذلک یجئ قیاساً
لتفضیل الصفۃ المشبہۃ نحو اکرم واحسن فکان الاولی علی المصنف ان یقول وقیاسہ
ان یکون للفاعل والصفۃ المشبہۃ الا ان یقال کلامہ محمول علی حذف المعطوف
ای قیاسہ ان یکون للفاعل والصفۃ المشبہۃ وقد جاء ای اسم التفضیل علی غیر
القیاس للمفعول ای لتفضیلہ قلیلاً ای زماناً قلیلاً او مجیئاً قلیلاً نحو اعذر ای اکثر
معذوریۃ واشغل ای اکثر مشغولیۃ واشہر ای اکثر مشہوریۃ واستعمالہ ای استعمال
اسم التفضیل فی کلام العرب واقع علی ثلثۃ اوجہ الجار والمجرور خبر لقولہ استعمالہ
اما مضاف خبر مبتدا محذوف ای ھو یعنی اسم التفضیل اما مضاف نحو زید افضل
القوم او معرف باللام ای بلام العھدیۃ لان ھذا اللام لیست الا للعھد لیکون
بالعھد مشتملاً علی ذکر المفضل علیہ فیکون معنی قولہ نحو زید ن الافضل ای
زید ن الذی عھد کونہ افضل من عمرو مثلاً او مستعمل بمن نحو زید افضل من عمرو
ومن ھی الاصل من تلک الاستعمالات ثم الاضافۃ ثم اللام وکلمۃ او ھھنا
لمنع الخلو والجمع فلا یخلو اسم التفضیل من احد ھذہ الوجوہ الثلاثۃ ولا یجتمع
اثنان منہا فیہ فلا یجوز زید افضل مستعملا بدون واحد منہا ولا زید ن الافضل
من عمرو مستعملا مع اثنین منہا ویستثنی عن القاعدۃ المذکورۃ صورتان
احدھما ما اذا علم المفضل علیہ فیقدر حینئذ بناء علی القرینۃ نحو اللہ اکبر
ای اکبر من کل کبیر ونحو زید کریم وعمرو اکرم ای من زید والثانیۃ ما اذا جرد
اسم التفضیل عن معنی التفضیل بالعدل لاستغناء عن استعمالہ باحد ثلثۃ

عرجا

اوجہ حینئذ لان الاستعمال باحدھا لبیان التفضیل فاذا زال عن معنی التفضیل استغنی عن ھذا الاستعمال کما فی اُخَرَ وجُمَعَ فانہ خرج عن معنی التفضیل و ما بمعنی غیر والدنیا والحبلٰی لصیرورتہما اسمین ولانمحاء معنی التفضیل عنہما وانما وجب استعمال اسم التفضیل علی احد ھذہ الاوجہ الثلاثۃ لیدل علی المقصود من اسم التفضیل وھو اثبات الزیادۃ للموصوف علی المفضل علیہ فی المعنی المشتق ھو منہ وھذا المقصود لا یحصل الا باحد ھذہ الامور الثلثۃ لانہا تدل علی المفضل علیہ وھذا فی الاضافۃ ومن ظاھر وکذا فی اللام لما ذکرنا من انہا للعہد فیکون المفضل علیہ معہودا مذکورا ویجوز استعمال اسم التفضیل عاریا عن الوجوہ الثلاثۃ بجعلہ بمعنی اسم الفاعل قیاسا عند المبرد وسماعا عند غیرہ وھو الاصح ومنہ قولہ تعالٰی وَھُوَ اَھْوَنُ عَلَیْہِ اذ لیس شئ اھون علیہ تعالٰی من شئ ویجوز فی الاول ای فی اسم التفضیل المضاف المقصود بہ الزیادۃ علی ما اضیف الیہ الافراد ای افراد اسم التفضیل وکذا التذکیر مع وجود تانیث الموصوف ای یجوز فیہ الافراد والتذکیر والتانیث لکونہ موافقا لاَفْعَلَ مِنْ فی کون المفضل علیہ مذکورا مع کل واحد منہما ومطابقۃ اسم التفضیل للموصوف فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث لکونہ مخالفا لاَفْعَلَ مِنْ حیث وجود الاضافۃ ھنا وعدمہا فی اَفْعَلَ مِنْ وانما قیدنا المضاف بقولنا المقصود بہ الزیادۃ علی ما اضیف الیہ لان الزیادۃ مقصودۃ علی کل ما سواہ مطلقا لا علی المضاف الیہ وحدہ کقولنا محمد صلی اللہ تعالٰی علیہ وآلہ وسلم ھو افضل قریش ای افضل الناس من بین قریش ولم یقصد التفضیل علی قریش فقط وان کان النبی صلی اللہ تعالٰی علیہ وآلہ وسلم واحد منہم فحینئذ لا یجوز فیہ الوجہان بل حکمہ حکم المعرف باللام نحو زید افضل القوم والزیدان افضلا القوم والزیدون افضل القوم وافضلوا القوم وفی الثانی ای فی اسم التفضیل المعرف باللام یجب المطابقۃ ای مطابقۃ اسم التفضیل للموصوف افرادا وتثنیۃ وجمعا وتذکیرا وتانیثا لوجوب مطابقۃ الصفۃ موصوفہا مع عدم وجود المانع وھو الامتزاج بمعنی التفضیلیۃ لفظا او معنًی لعدم ذکر المفضل علیہ بعدھا بخلاف المضاف لامتزاجہ بمعنی التفضیلیۃ معنًی من حیث ذکر المفضل علیہ بعدہ وبخلاف المستعمل بمن لامتزاجہ بہا لفظا نحو جاءنی زید الافضل والزیدان الافضلان والزیدون الافضلون وفی الثالث ای فی اسم التفضیل

المستعمل بمن یجب کونہ ای کون اسم التفضیل مفرداً وان کان الموصوف مثنیً او مجموعاً مذکراً وان کان الموصوف مونثاً ابداً ای فی احوال الموصوف کلہا کما اشرنا الیہ وانما وجب کونہ مفرداً مذکراً لان من التفضیلیۃ بمنزلۃ الجزء من اسم التفضیل لکونہا ھی الفارقۃ بین افعل التفضیل و افعل الصفۃ فکانہا من تمام الکلمۃ فصار اسم التفضیل باعتبار امتزاجہا بہ فی حکم وسط الکلمۃ ولحوق علامۃ التثنیۃ والجمع والتانیث مختص باٰخر الکلمۃ دون وسطہا فلو لحقہ علامۃ التثنیۃ والجمع والتانیث لزم لحوقہا فیما ھو فی وسط الکلمۃ وھو مستنکر ولان افعل التفضیل مشابہ لافعل التعجب فی الوزن وفی انہ لم یبن الا مما ینبی منہ فلا یعتبر لفظہ ایضاً مثل نحو زید والزیدان وہند والہندان والزیدون والہندات افضل من عمرو علی الاوجہ الثلثۃ المذکورۃ التی یجب استعمال اسم التفضیل باحدہا یضمر فیہ ای فی اسم التفضیل لفاعل وھو ای اسم التفضیل یعمل فی ذلک المضمر الذی ھو فاعل ولا یعمل ای اسم التفضیل فی الاسم المظہر اصلاً ای فاعلاً کان ذلک الاسم المظہر او مفعولاً بہ کما لا یعمل فی المفعول المضمر فالحاصل ان اسم التفضیل لا یعمل فی المفعول مظہراً کان او مضمراً اذا لم یکن بواسطۃ حرف الجر ویعمل فی الفاعل المضمر بلا شرط لان العمل فی المضمر ضعیف لا یظہر اثرہ فی اللفظ فلا یحتاج الی قوۃ العامل وفی الفاعل المظہر بشرط اشار الیہ فی المتن لان العمل فی المظہر قوی فاحتیج الی الشرط وینبغی ان یراد بالمظہر فی قولہ لا یعمل فی مظہر معناہ اللغوی وھو الملفوظ ای لا یعمل فی ملفوظ اصلاً ای مظہراً کان او مضمراً بارزاً وانما لا یعمل اسم التفضیل فی مظہر غیر ما استثنی فی المتن لان الصفات انما تعمل بمشابہۃ الفعل کاسمی الفاعل والمفعول او بمشابہۃ ما یشابہ الفعل کالصفۃ المشبہۃ علی ما مر واسم التفضیل یخالف الفعل من حیث الزیادۃ فیہ والفعل عار عنہا وکذا یخالف اسم الفاعل لانہ لا یثنی ولا یجمع فیما ھو اصل استعمالہ ای افعل من فلا یعمل فی مظہر اصلاً لا فی الفاعل المظہر ولا فی المفعول بہ بلا واسطۃ حرف الجر مطلقاً مظہراً کان او مضمراً لانہما معمولان قویان الا فی صورۃ الاستثناء فحینئذ یعمل فی الفاعل المظہر لانہ یصیر بمعنی الفعل کما ستعرفہ الا انہ یشبہ الفعل من حیث انہ یدل علی الحدث وکذا یشبہ فعل التعجب فی الزنۃ واختصاص مجیئہ فی الثلاثی المجرد مما لیس بلون ولا عیب فلاجل ھذا الشبہ

حاشیہ: ۱؎ اشار بہ الی ان الضمیر راجع الی اسم التفضیل ۱۲ ۔ ۲؎ وھذا لاجل ان الفصل بینہ وبین الحرف الاجنبی لا یجوز ۱۲

الضعیف یعمل فی المعمولات الضعیفۃ وھی الفاعل المضمر المستکن والظرف والحال والتمیز والمفعول بہ بواسطۃ حرف الجر لان مثل ھذا الفاعل لا یظھر فیہ اثرہ والظرف مما یکفیہ رائحۃ من الفعل والحال والمفعول بالواسطۃ ملحقان بالظرف فتکون معمولات ضیعفۃ فلا یحتاج الی قوۃ عمل العامل وانما یعمل فی المفعول معہ والمفعول لہ لان العامل الضعیف یقوی علی العمل بواسطۃ حرف الجر لفظا کما فی المفعول معہ او تقدیرا کما فی المفعول لہ وقیل انما لا یعمل فی الفاعل المظھر لانہ فی الاسم نظیر افعل التعجب فی الفعل من حیث ان کلاھما لا یبنی الا من الثلاثی المجرد مما لیس بلون ولا عیب وافعل التعجب لا یعمل فی الفاعل المظھر لقصور الفعلیۃ فیہ من حیث الجمود وعدم التصرف فکذا ھذا الا فی مثل قولھم ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل منہ فی عین زید استثناء من قولہ ولا یعمل فی مظھر ای اسم التفضیل لا یعمل فی مظھر الا اذا کان فی اللفظ جاریا علی شیء بان یکون صفۃ لہ او خبرا عنہ او حالا وھو فی المعنی لمسبب ذلک الشیء ای لمتعلقہ مفضل باعتبار ذلک الشیء ومفضل علیہ ای علی نفسہ باعتبار غیر ذلک الشیء حال کون ذلک التفضیل منفیا فاحسن فی المثال المذکور جرٰی فی اللفظ علی الشیء وھو رجل حیث وقع صفۃ لہ وھو فی المعنی صفۃ لمسببہ ای لمتعلقہ وھو الکحل وھذا المتعلق مفضل ومفضل علیہ ای الکحل احسن من الکحل لکن باعتبارین اما کونہ مفضلا فباعتبار تعلقہ بما جرٰی علیہ اسم التفضیل وھو رجلا حیث نفی کونہ مفضلا باعتبار عین رجل ما واما کونہ مفضلا علیہ فباعتبار غیر ما جرٰی علیہ وھو کونہ فی عین زید حیث نفی کون الکحل مفضلا علیہ فی عینہ فالمقصود من ھذا الکلام مدح الکحل فی عین زید بنفی تفضیلہ فی عین رجل ما علیہ وھو قولہ علیہ السلام ما من ایام احب الی اللہ فیھا الصوم منہ فی عشر ذی الحجۃ ثم کلمۃ ما فی المثال نافیۃ وقولہ رجلا مفعول ما رأیت وقولہ احسن صفۃ قولہ رجلا وھو عامل فی الفاعل المظھر وھو الکحل کما فسرہ بقولہ فان الکحل فاعل لاحسن لانہ صار بمعنی حسن وھو الفعل الذی لاحسن من مصدرہ فیعمل فی المظھر مثل الفعل وھھنا ای فی مسئلۃ الاستشھاد بحث البحث فی الاصل ھو عبارۃ عن الجدال وھو تعارض المتنازعین فی الکلام لظھور الحق او تغلب الظن والمقصود منہ فی مثل ھذا المقام ما یتضمن شیئا من

الکلام کما یقع هذا بحث الفاعل و هذا بحث المفعول الی غیر ذلک ولا شک فی انه مشتمل علی التعارض ثم البحث المتروک مجملاً للکلام الکثیر من الاحکام ههنا ما بین فی بعض کتب النحو سیما فی الکافیة وهو انه یجوز فی هذه المسئلة ان یقال بعبارة اخری اخصر من الاولی مع کون معناهما واحدا وهی ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید فاختصر بحذف المضاف من مجرور من وهو العین اذ التقدیر من کحل عین زید لان المقصود من هذا الکلام تفضیل الکحل علی الکحل لا تفضیل الکحل علی العین وایضا یجوز ان یقال فیها عبارة ثالثة وهی ما رأیت کعین زید احسن فیها الکحل بتقدیم ذکر العین علی اسم التفضیل من غیر ذکر من معها ثم لما فرغ عن القسم الاول فی الاسم وقد ذکر احکام قسمیه من المعرب والمبنی فی بابین وخاتمة شرع فی القسم الثانی فی الفعل فقال

القسم الثانی فی الفعل

ای الکائن فی بیان الفعل وقد سبق تعریفه ای تعریف الفعل وکذا بعض علاماته فی المقدمة فلا حاجة الی ذکره ما سبق ههنا واقسامه ای اقسام الفعل ثلثة ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل فی الاقسام الثلثة لان الفعل لا یخلو من ان یکون اخباریا او انشائیا فان کان الاول فلا یخلو اما ان یتعاقب علی اوله احدی الزوائد الاربع اولا فان لم یتعاقب علی اوله فهو الماضی وان تعاقب فهو المضارع وان کان انشائیا فهو الامر الاول ای القسم الاول من تلک الاقسام الثلثة الماضی قدمه علی المضارع لانه اصل ولتقدم زمانه وهو ای الماضی فعل صریح بفعل لئلا ینتقض بمثل امس فی قوله دل علی زمان یشمل جمیع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبر به خرج ما عدا المحدود فقوله قبل ظرف مستقر وقع صفة لزمان ای دل علی زمان حاصل فی زمان سبق زمان الخبر به ای الاخبار بالفعل ولا یضر لزوم وقوع الزمان فی الزمان لمکان العموم والخصوص والکلیة والبعضیة کما یقال وقت الظهر یوجد فی یوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة انما هو بحسب الوضع لئلا ینتقض الحد طردا بمثل لم یضرب لان دلالته علی المضی حصل لعروض لم وعکسا بمثل ان ضربت ضربت لان دلالته علی الاستقبال حصل بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الی بیان بعض خواص الماضی بعد بیان تعریفه بقوله وهو ای الماضی مبنی علی الفتح لفظا او تقدیرا وانما قال هو مبنی لان الاصل فی الافعال البناء

القسم الثانی فی الفعل

الماضی

لعدم ما یوجب الاعراب ولا مقتضی للعدول عنہ وھو المشابھۃ التامۃ فی الماضی علی الحرکۃ مع ان الاصل فی البناء السکون لمشابھتہ بالاسم فی وقوعہ صفۃ للنکرۃ نحو مررتُ برجلٍ ضَرَبَ مکانَ ضاربٍ وعلی الفتح لانہا اخف الحرکات اولانہ اخ السکون وانما لم یعرب بھذہ المشابھۃ لان اسم الفاعل لم یاخذ منہ العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منہ العمل فاعطی الاعراب لہ عوضًا عن العمل او لکثرۃ مشابھتہ اسم الفاعل وبنی الماضی علی الحرکۃ لقلۃ مشابھتہ بان لم یکن معہ ای مع الماضی ضمیر مرفوع متحرک بخلاف ما اذا کان معہ ضمیر منصوب متحرک نحو ضَرَبَہٗ وضَرَبَکَ فہو لم یتغیر بناؤہ عما کان علیہ وبخلاف ما اذا کان معہ ضمیر مرفوع ساکن غیر الواو نحو ضَرَبَا فہو بقی بناؤہ ایضًا علی ما کان علیہ ولا یکون معہ واو کضَرَبَ مثال للماضی المبنی علی الفتح لفظًا ومثال الماضی المبنی علی الفتح تقدیرًا کرمی ومع الضمیر المرفوع المتحرک مبنی علی السکون کضَرَبْتُ تحرزًا عن توالی اربع حرکات فیما ھو کالکلمۃ الواحدۃ لکون الفاعل کالجزء وعلی الضم ای وھو مبنی علی الضم مع الواو لفظًا کضَرَبُوا او تقدیرًا کرَمَوْا لارادۃ موافقۃ الواو مع الضم اذ الخروج من الضمۃ الی الواو اخف من اختہا الیہا ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وھو الماضی شرع فی القسم الثانی انہ وھو المضارع فقال الثانی ای القسم الثانی من تلک الاقسام الثلثۃ المضارع قدمہ علی الامر لانہ ماخوذ من المضارع والماخوذ متاخر من الماخوذ منہ وھو ای المضارع فعل یشبہ الاسم باحد حروف اَتَیْنَ فی اولہ ای بسبب زیادۃ احد الحروف الاربعۃ التی مجموعہا اتین فی اول المضارع لقصد المضارع فیخرج عن الحد نحو یزید ویشکر علما او نقول انہ مضارع فی اصل الوضع ثم نقل عنہ الی الاسمیۃ فجعل علما وبقی غلبۃ الاسمیۃ فیدخل فی الحد لان المراد من قولنا ان یکون احد الحروف الاربعۃ التی یجمعہا لفظ اتین فی اولہ باعتبار الوضع فیخرج عنہ نحو اکرم وتَقَبَّلَ وتَبَاعَدَ بالجواب الاول عن نحو یزید ویشکر ونحو نَصَرَ بزیادۃ احدھا لان نونہا اصلیۃ وانما اثر اتین علی نایت لان ترکیبہ یناسب المقام لفظا ومعنی واما لفظا فظاھر لتضمن الحروف الاربعۃ واما معنی فلصلاحیتہ صفۃ الحروف المذکورۃ لانہا آتیۃ فی اول المضارع فہذا ترکیب لیس باجنبی من المقام من کل وجہ بخلاف نایت اذ لا خفاء فی بعدہ عن ھذا المقام معنی لانہ مشتق من النای بمعنی البعد لا یخفی

صدر

لایضرہ

لتضمن

ان ذکر البعد بعید عن هذا المقام جداً ثم لما کان المضارع یشبه الاسم باحد حروف ابین فی اول من جهتین اللفظی والمعنی اشار الی بیانهما بقوله لفظاً نصب علی التمیز ای من حیث اللفظ فی اتفاق الحرکات والسکنات متعلق بقوله یشبه اللام فی الجمعین للجنس ای فی الحرکة والسکون الواقعین فیهما المشترکین بینهما نحو یَضرِبُ ویستخرج کضارب و مستخرج انما اورد مثالین لان فی اول ثلث حرکات وسکونا واحدا وفی الثانی اربع حرکات وسکونین وفی دخول لام التاکید فی اولهما ای فی اول الاسم المضارع تقول ان زیدا لیقوم فی المضارع کما تقول ان زیداً لقائم فی الاسم وفی تساویهما فی عدة الحروف ومعنی عطف علی قوله لفظاً ای المضارع یشبه الاسم من حیث المعنی ایضاً فی انه ای المضارع مشترک بین الحال والاستقبال فانه ایضاً مشترک بین الحال والاستقبال وفی وقوعه صفة للنکرة کاسم الفاعل نحو مررت برجل یضرب مکان ضارب وفی العموم والخصوص باسم الجنس فانه یختص بالسین وسوف کما یختص اسم الجنس بلام العهد وفی الاصل الاشتراک بلفظ العین ولذلک ای لاجل المشابهة المذکورة سموه ای النحاة المضارع مضارعاً لانه مشتق من المضارعة وهی المشابهة وسموه مستقبلا ایضاً لوجود معنی الاستقبال فی معناه وحالاً ایضاً وان قل فیه الاستعمال والسین وسوف اذا دخلتا علی المضارع تخصصه ای کل واحد منهما المضارع بالاستقبال والفرق مامر نحو سیضرب وسوف یضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو لیضرب ولقائل ان یقول لو کان اللام مخصصاً للفعل المضارع بالحال لم یقع مع سوف لمکان المنافاة بینهما والثانی باطل لقوله تعالیٰ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ وَلَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا فالمقدم مثله ویمکن ان یجاب عنه بان اللام تغیبنا التاکید دون الحال وفی الاٰیتین قد جرد تبغی للتوکید وحروف المضارعة ای التی یصیر الماضی بزیادتها فی اوله مضارعاً مضمومة فی الرباعی ای فیما هو علی اربعة احرف اصلیة کانت او زائدة کید حرج ویخرج لان اصله یأخرج ثم حذف الهمزة لاجتماع الهمزتین او ثلث همزات عند همزة الاستفهام فی صیغة المتکلم الواحد فاحذف الهمزة فیما سواه فلا طراد الباب مفتوحة فیما عداه ای فیما عدا الرباعی سواء کان ثلاثیا او خماسیا او سداسیا کیضرب ویستخرج انما فتحنا حرف المضارعة فی غیر الرباعی مطلقاً لخفة الفتحة وضمها فی الرباعی لان الرباعی فرع

له ای قوله لتقصد المضارع ۱۲ ع قال فی الحقیقة فیه ح وله ادرایہ فی الجوابی عن الاعتراض الوارد فی هذا المقام یان هذا التعریف صادق علی زید و بکر مع انهما لیس من افراد المعرف فلا یکون مانعا من المضارع مضارعا مرانها فی اصل الوضع ثم استعمل فی الاشتراک ثم نقل الی الاصطلاح اسما لما دخل علیه فی التعریف فی قولنا للفعل المضارع لانه ان الاصل فیه انه فی اول اسما الاصل فی الرباعی باعتبار الضم والکسر نظر الی الوجه الاول و بالنظر الی الوجه الثانی

الثلاثی والضم فرع الفتح لان الضم ثقیل و الفتح خفیف و الثقیل فرع الخفیف فناسب الفرع
وانما قلنا ان الرباعی فرع الثلاثی لوجهین احدهما ان الثلاثی قبل الرباعی و ثانیهما ان
وجود الرباعی یفتقر الی وجود الثلاثی لان وجوده غیر متصور بدون وجود الثلاثی
فیکون مفتقرا الی وجوده فکان الثلاثی اصلا والرباعی فرعا و منهم من قال اذا ضمت
حروف المضارعة فی الرباعی لقلة استعماله فتحت فی غیره لکثرة استعماله و لقائل
ان یقول لو کان ضم حروف المضارعة فی الرباعی لقلة استعماله لوجب ضمها فی
الخماسی والسداسی لان استعمالهما اقل من استعمال الرباعی فاذا ضمت فی الرباعی فضمها
فیهما یکون بالطریق الاولی والجواب عنه ان الخماسی والسداسی اثقل من الرباعی لکثرة
حروفهما بالنسبة الی حروفه فلو ضمت احروف المضارعة فیهما لادی الی الجمع بین
الثقلین فاعطی فیهما ما هو اخف الحرکات وهو الفتح دفعا لثقل کان فیه من کثرة
الحروف وانما اعربوه ای المضارع مع ان اصل الفعل ای الاصل فی الفعل البناء
لانه لم یوجد فیه ما یقتضی الاعراب کما ذکرنا قبل و هو الفاعلیة والمفعولیة والاضافة
ولما یوجب العدول عن الاصل و هی المشابهة التامة لمضارعته ای لمشابهته ای
المضارع الاسم مشابهة تامة فیما عرفت انفا من وجه المشابهة باسم الفاعل و اصل
الاسم الاعراب فیکون المضارع به معربا و ذلک ای اعراب المضارع اذا لم یتصل به
ای المضارع نون تاکید ثقیلة کانت او خفیفة ولا ای ولا یتصل به نون جمع المؤنث لانه
اذا اتصل به احدهما صار مبنیا اما بناؤه فی الصورة الاولی فلانه بدخول نون التاکید
یصیر مشابها بالماضی اذ هو الاصل فی لحوق الضمائر المتحرکة و لیس
باصل فی لحوق الضمائر الساکنة ولهذا لم یعتبر مشابهة یضربان و یضربون بضربا
و ضربوا واعرابه ای واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ایضا ای کاعراب الاسم
رفع و نصب یشارک الاسم فیهما و جزم یختص به مکان ما و جد
من الجر الذی یختص بالاسم لئلا یلزم مزیة اعراب الفعل علی اعراب الاسم نحو هو یضرب
فی الرفع ولن یضرب فی النصب لم یضرب فی الجزم و لما فرغ عن بیان تعریف المضارع و حکمه
شرع فی بیان اصناف اعرابه فقال فقال فی اصناف اعراب الفعل المضارع و هی ای تلک
الاصناف اربعة اصناف الاول ای الصنف الاول من تلک الاصناف ان یکون الرفع

بالضمۃ والنصب بالفتحۃ والجزم بالسکون علی حسب العوامل ویختص ای ھذا الصنف
بالمفرد الصحیح غیر المخاطبۃ انما قال بالمفرد احترازا عن التثنیۃ والجمع وفی تقییدہ
بالصحیح احترازعن الناقص نحو یَدْعُوْ ویَرْمِیْ ویَخْشٰی وبغیر المخاطبۃ من نحو تَضْرِبِیْنَ
تقول ھو یضرب فی الرفع وفی النصب لن یضربَ وفی الجزم لم یضربْ والثانی ای الصنف
الثانی منھا ان یکون الرفع بثبوت النون والنصب والجزم بحذفھا ای بحذف النون ویختص
ای ھذا الصنف بالتثنیۃ مذکرا کان اومؤنثا وجمع المذکر غائبا کان او مخاطبا
والمفردۃ المخاطبۃ صحیحا کان ای کل واحد منھا اوغیرہ ای غیر الصحیح تقول ھما
یفعلانِ وھم یفعلون وانتِ تفعلین فی الرفع ولن یفعلا ولن یفعلوا ولن تفعلی فی
النصب ولم یفعلا ولم یفعلوا ولم تفعلی فی الجزم وانما جعلت اعراب ھذہ الامثلۃ بالحرف
لانھا شابھت صورۃ المثنی والمجموع فی الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانھا بمنزلۃ الحرکۃ
فی المفرد فکما تحذف الحرکۃ فی المفرد حال الجزم سقطت النون ھھنا وانما حذفت النون حال
النصب لکون النصب فی الافعال بمنزلۃ الجر فی الاسماء فکما یتبع النصب الجر فی الاسماء کذلک
یتبع الجزم فی الافعال والثالث ای الصنف الثالث منھا ان یکون الرفع بتقدیر الضمۃ
والنصب بالفتحۃ لفظا والجزم بحذف اللام ویختص ای ھذا الصنف بالناقص الیائی والواوی
فیہ احتراز عن الناقص الالفی غیر التثنیۃ والجمع والمخاطبۃ فی تقییدہ الناقص بغیر ھذہ
الثلثۃ احتراز عما اذا کان الناقص واحدا منھا تقول ھو یرمی ویغزو لاستثقال الضمۃ علی الیاء
والواو ولن یرمی ولن یغزو لخفۃ الفتحۃ ولم یرم ولم یغز لانہ اذا لم یجد الجازم الحرکۃ
حذف الحرف والرابع ای الصنف الرابع منھا ان یکون الرابع بتقدیر الضمۃ والنصب
بتقدیر الفتحۃ والجزم بحذف اللام ویختص ای ھذا الصنف بالناقص الالفی فیہ
احتراز عن الیائی والواوی غیر تثنیۃ وجمع ومخاطبۃ فیہ احتراز عن الناقص الذی کان
واحدا منھا نحو ھو یسعی ولن یسعی لعدم قبول الالف الحرکۃ ولم یسع بحذف اللام
لفقدان الحرکۃ ثم لما فرغ عن بیان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع فی ما
یحصل بہ اعرابہ فقال **فصل** المرفوع ای المضارع المرفوع
عاملہ معنوی وھو ای العامل المعنوی کونہ ای کون المضارع مجردا عن الناصب والجازم
ای عن کل ناصب وعن کل عامل جازم وھذا قول الفراء واکثر الکوفیین علی ذلک

ومنهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
يضرب ويغزو ويرمي ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا
ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقع الاسم ولا يشكل هذا بخبر كاد حيث يلزم في خبره كونه
مضارعاً وتمتنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد
بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل
فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كالاسم
فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل** المنصوب اي المضارع المنصوب
عامله خمسة اي خمسة احرف أنْ وهي الاصل في هذا الباب لمشابهتها أنّ المخففة
من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونهما مصدريتين وحمل عليها الباقية في العمل
لانها للاستقبال وتنصب أنْ متحتماً اذا لم يكن قبلها فعل علم وظن ولن هي تنصب مطلقاً
ومعناه نفي المستقبل وهي آكد من لا فيه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل
وهو الصحيح وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل اصلها لا أنْ فقصر
بحذف الالف الهمزة لكثرة الاستعمال كأيش في اي شيء وعلماء في على الماء وكي معناه
سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار أنْ واذن تنصب اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب وجزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب
كقولك لمن قال أنا آتيك أنا اِذَنْ أُحسِنُ اليك وكذا ان كان الفعل حالاً كقولك لمن يحدثك
اِذَنْ أَظُنُّكَ كاذِباً وهي ايضاً حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا الظرفية
فحذفت المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الازمنة
بعدما كانت مختصة بالماضي فاذَنْ ههنا هي اذ في يومئذٍ وحينئذٍ الا انه كسر
الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم
يكن قبله ظرف فكسره نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة الظرف المنصوب
لان معناها الظرف وان المفسرة بان نص على انه صفة أنْ اي الذي

تقدّر بعد سبعۃ مواضع ثم ذکر امثلۃ المضارع المنصوب بالعوامل المذکورۃ فمثال ان نحو ارید ان تحسن الیّ ومثال لن نحو انا لن اضربک ومثال کی سلمت کی ادخل الجنۃ مثال اذن اذن یغفر اللہ لک ولما فرغ عن تعداد العوامل وتمثیلہا الا انہ لم یمثل لأن مقدرۃ اکتفاء بما یمثل لہا فی مواضع تقدیر بعدہا شرع فی بیان تلک المواضع فقال وبتقدر ان فی سبعۃ مواضع بعد حتی نحو اسلمت حتی ادخل الجنۃ ولام کی ای بعد لام کی نحو قام زید لیذھبا ای کی یذھب ولام الجحد ای بعد لام الجحد وھی التی تکون لتاکید النفی و تختص من حیث الاستعمال بخبر کان المنفیۃ کان ماضیۃ لفظا نحو قولہ تعالیٰ وما کان اللہ لیعذبہم او معنی نحو لم یکن لیذھب وبعد الفاء الواقعۃ فی جواب الامر و النہی والاستفہام والنفی والتمنی والعرض نحو اسلم فتسلم مثال للفاء الواقعۃ فی جواب الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعۃ فی جواب النہی وھل تتعلم فتنجح مثال للفاء الواقعۃ فی جواب الاستفہام وما تزورنا فنکرمک مثال للفاء الواقعۃ فی جواب النفی ولیت لی مالا فانفقہ مثال للفاء الواقعۃ فی جواب التمنی والا تنزل بنا فتصیب خیرا مثال للفاء الواقعۃ فی جواب العرض وبعد الواو الواقعۃ فی جواب ھذہ المواضع ای وبتقدر انّ بعد الواو الواقعۃ فی جواب المواضع الستۃ المذکورۃ من الامر الی العرض کذلک ای مثال الواو وتسمی ھذہ الواو واو الجمع وواو الصرف ایضا نحو اسلم وتسلم الی اخر ما ذکرنا من الامثلۃ فی الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنی الی انّ او الا انْ نحو لاحبسنّک او تعطینی حقی ای الی ان تعطینی حقی او الا انْ تعطینی حقی وبعد واو العطف اذا کان المعطوف علیہ اسما لئلا یلزم عطف الفعل علی الاسم نحو اعجبنی قیامک وتخرج بتقدیر انْ لیکون فی تاویل الاسم فیستقیم عطفہ علی الاسم ومنہم من قیّد الاسم ھھنا بالصریح لیخرج نحو اعجبنی ان یضرب زیدا ویشتم فانہ لا یقدر انْ لجواز عطفہ علی مدخول انْ ونصبہ بکلمۃ انْ السابقۃ وفیہ نظر لانہ لیکن نحو اعجبنی انک انسان فانہ یجب فیہ تقدیر انْ فالاولی ان لا یقید الاسم بالصریح ویمنع کون المعطوف علیہ فی اعجبنی ان یضرب زیدا ویشتم اسما بل المعطوف علیہ ھو الفعل والتاویل بالاسم متاخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع کما ینصب بتقدیر انْ بعد واو العطف المعطوف علیہ اسما کذلک ینصب بتقدیرھا بعد سائر حروف

العطف اذا کان المعطوف علیہ اسماً فلو قال بعد حروف العطف لکان اصوب
وانما وجب تقدیر أن بعد حتی ولام الجحد لانہما من الحروف الجارۃ فیمتنع دخولہا
علی الفعل الا ان یجعل مصدراً بتقدیر أن المصدریۃ فیکون فی تاویل الاسم فیصح دخولہا علیہ
وبعد الفاء والواو لانہما عاطفتان واقعتان بعد الاشیاء الستۃ التی ھی انشاء وھی الامر و
النہی والاستفہام والتمنی والعرض والنفی وھو وان لم یکن انشاء الا انہ محمول علی النہی
لما بینہما من التناسب فی الدلالۃ علی العدم فیکون انشاء حکماً وقد امتنع عطف الاخبار
علی الانشاء فاول الانشاء بما یشتمل علی اسم وجعل الاخبار مصدراً باضمار أن فیکون
عطف المفرد علی المفرد فیکون المعنی فی اسلم فتسلم مثلاً لیکن منک اسلام فسلامتک
من النار وبعد او لانہا بمعنی الی الجارۃ فاخذت حکم حروف الجارۃ او بمعنی الی ان علی
حسب الاختلاف فکانت فی حکمہا من حیث لزوم المفرد بعدھا ویجوز اظہار ان مع لام
کی وکذا مع الملحق بہا وھو اللام الزائدۃ نحو اسلمت لان ادخل الجنۃ ونظیر اللام الزائدۃ[1]
اردت لان تقوم ومع واو العطف بل جمیع حروف العطف نحو اعجبنی قیامک وان
تخرج وانما یجوز اظہار أن فی ھذہ الصور لان لام کی والملحق[2] بہا وحروف العطف
تدخل علی الاسماء الصریحۃ نحو جئتک للاکرام ونحو ردف لکم وھذہ اللام زائدۃ لان
ردف متعد بنفسہ ونحو اعجبنی شتم زید وضربہ فیصلح ان تدخل علی الفعل مع أن انہ
بتقدیر الاسم ولہذا لا یجوز اظہار أن مع لام الجحد لاختصاصہا بخبر کان المنفی اذا کان
فعلاً ولا مع الفاء التی للسببیۃ والواو التی للجمعیۃ الواقعتین فی جواب الاشیاء
الستۃ ولا مع او التی بمعنی الی أن لانہا لما اقتضت نصب ما بعدھا للتنصیص علی
معنی السببیۃ والجمعیۃ والانتہاء صارت کعوامل النصب فلم یظہر الناصب بعدھا
ویجب اظہار أن مع لام کی اذا اتصلت بلا النافیۃ ای اذا کان قبل لا لام کی تحرزاً عن
اجتماع اللامین نحو قولہ تعالی لئلا یعلم اھل الکتب واعلم ان ان الواقعۃ بعد العلم
تقیید العلم ھھنا بما اذا لم یکن بمعنی الظن کما ذھب الیہ بعضھم یشعر بان العلم جاء بمعنی الظن
والمشہور انہ لا یستعمل الا فی الیقین ولو سلم فالمراد لیس لفظ العلم حتی یصح تقییدہ
بہ بل ما یدل الیقین سواء کان لفظ العلم او غیرہ من الرؤیۃ او الوجدان او الیقین او
التبیین او التحقیق او الانکشاف او الظہور او الشہادۃ او النظر الی غیر ذلک لیست ھی

[1] ای اللام الزائدۃ مع
[2] ھذا امثال واو العطف التی دخلت علی الاسم الصریح
مولوی غلام رسول مرحوم مغفور

ای ان الواقعۃ بعد العلم کلمۃ ان المصدریۃ الناصبۃ للفعل ای للفعل المضارع و
قولہ ھی تاکید لضمیر لیست وانما ھی المخففۃ من ان المثقلۃ لمناسبتہ للعلم وما
ھو بمعناہ لامتناع اجتماع الناصبۃ مع العلم لکون الناصبۃ للرجاء والطمع الدالین
علی ان ما بعدھا غیر معلوم التحقیق وکون العلم دالا علی ان ما بعد
معلوم التحقیق ثم صیغۃ ھذہ للحصر ای ھی المخففۃ لا غیر وقولہ من المثقلۃ متعلق
بالاخذ ای المخففۃ الماخوذۃ من المثقلۃ واعلم انہ یجب فصل نحو عن الفعل حینئذ اما
بالسین نحو علمت ان سیقوم وقال اللہ تعالی عَلِمَ اَنْ سَیَکُوْنُ مِنْکُمْ مَّرْضٰی او بسوف نحو
علمت ان سوف یقوم او بقد نحو قولہ تعالی لِیَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا او بحرف النفی نحو
علمت ان لو تقم وان لا تقوم عوضا عما زال عنہا من حذف فاحد نونیہا واسمہا ھو ضمیر
الشان فرقا بینہا وبین ان المصدریۃ اول الامر ان المصدریۃ لا یفصل بینہا وبین فعلہا بشئ
من الحروف المذکورۃ لکونہا من الفعل بتاویل المصدر یعنی فلا یفصل بینہا وبین ما
یؤثر فیہا لضعفہا وشذ نحو علمت ان یخرج بالرفع بلا فصل کما نقل عن المبرد وان الواقعۃ
بالنصب علی انہ معطوف علی الواقعۃ السابقۃ او بالرفع علی انہ مبتدأ ای وان الواقعۃ بعد الظن
وما بمعناہ کالحسبان وکالعلم المأول بالظن جاز فیہ ای فی لفظ ان ھذہ او فی ھذا القسم
من ان الوجھان احدھما ان تنصب بہا ای بان ھذہ الفعل حتی ان تجعلہا مصدریۃ والثانی
ان تجعلہا کالواقعۃ بعد العلم فی کونہا مخففۃ من المثقلۃ فترفع الفعل نحو ظننت ان
سیقوم بالنصب علی انہ مصدریۃ ناصبۃ لامکان الجمع بین دلالتیہا او بالرفع علی انہ
مخففۃ من المثقلۃ بجواز کونہا بمعنی علمت ثم اعلم ان ان الواقعۃ بعد غیر العلم والظن من
الرجاء والطمع والخشیۃ والخوف والشک والوھم والاعجاب ونحوھا فہی مصدریۃ
لا مخففۃ من المثقلۃ نحو رجوت ان تقوم وطمعت ان تقعد وخشیت ان ترجع ولما
فرغ عن بیان عامل المضارع المنصوب شرع فی بیان عامل المضارع المجزوم فقال
فصل المجزوم ای المضارع المجزوم عاملہ لم ولما ولام الامر اضاف اللام لانہا نکرۃ
صالحۃ للاضافۃ ولا المستعملۃ فی معنی النہی لم تضف لانہا علمت بنفسہا فلا تقبل
الاضافۃ واحترز بہا عما استعمل بہ فی معنی النفی وعما لم یستعمل فی شئ نحو اقسم ھذہ
الکلمات الاربع تجزم فعلا واحدا بالاصالۃ والا فقد یتعدد مجزومہا بالعطف فیقال لا تضربہ

معنی

وتقتل وكلم المجازاة اى الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزاءً والجملة الاولى سببًا لها يعنى كلمات الشرط والجزاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف جاء بالكلم ليتناولهما وهى تجزم الفعل بنفسها والمراد ههنا بعضها فان كيف واذا واذ وما ايضا من كلم المجازاة مع ان الجزم بهما شاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد وهى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى وما ومن واى وانى وان المقدرة بالرفع صفة لان

نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب الخ

الى المنتهى الى آخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازاة ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع فى بيان معانيها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع ماضيا منفيا صفة ماض او حال من المفعول اى حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان لفظه مضارعا ولما كذلك اى مثل لم فى قلب المضارع ماضيا منفيا ثم اشار الى ما يختص بلما بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله الا ان فيها اى فى لما دون لم توقعا بعدها اى ينفى بها فعل مترقب متوقع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ودواما قبله اى استمرارا او امتدادا قبله يعنى استمرار الفعل الذى ينفى بها من الابتداء الى زمان التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاع الندم الى زمان التكلم بها واذا قلت لما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكير الضمير الراجع الى ما فى بعده وقبله باعتبار اللفظ وايضا يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه دليل خاصة اى دون لم يعنى لا يجوز حذف الفعل بعد لم وذلك لان اصل لما لم زيدت عليها ما فناب مناب الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد ولم يعنى لا يجوز حذف الفعل واما قوله شعر

احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعازة ان وصلت وان لم

على الحذف اى ان لم تصل فشاذ وايضا تختص لما بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ومن لما يضرب ويجوز ان يقال ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم ان لما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا لكن اذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع واذا كان اسما فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك

ل نفیہ الازیاد معناها انہا ذاته ما
ع اى حروف الشرط
ع اى الفعل
المجزوم بحروف الشرط ١٢ مولوى غلام ... مرحوم

جملۃ اسمیۃ مقرونۃ مع اذا المفاجاۃ قال اللہ تعالیٰ فَلَمَّا کُتِبَ عَلَیْہِمُ الْقِتَالُ اِذَا فَرِیْقٌ مِّنْہُمْ او مع الفاء وربما کان ماضیا مع الفاء وقد یکون مضارعا واما کلم المجازاۃ ای کلمات الشرط والجزاء معدودۃ من قبیل حرفا کان او اسما حق العبارۃ ان یقول حروفا کانت او اسماء فہی ای تلک الکلمات تدخل علی جملتین فعلیتین لتدل متعلق بقولہ تدخل الضمیر للکلمات علی ان الاولی ای الجملۃ الاولی سبب للثانیۃ ای الجملۃ الثانیۃ فیکون الاول سببا والثانی مسببا ویرد علیہ قولہ تعالیٰ وَمَا بِکُمْ مِّنْ نِّعْمَۃٍ فَمِنَ اللّٰہِ جواب المبتدأ المتضمن بمعنی الشرط وھو ما الموصولۃ ای ما حصل بکم من نعمۃ فہی صادرۃ من اللہ ولا یستقیم سببیۃ الاول للثانی لان النعمۃ الحاصلۃ بالمخاطبین لیست سببا لصدور النعمۃ من اللہ سبحانہ بل الامر بالعکس فان صدورہا من اللہ سبب لحصولہا بہم و الجواب عنہ ان المراد سببیۃ ولو باعتبار الحکم بہ والاخبار عنہ ای وما بکم من نعمۃ فیحکم فیہ بہا من اللہ تعالیٰ وتسمی ای الجملۃ الاولی بعد کلم المجازاۃ شرطا من حیث انہ مشروط لتحقق الثانی وتسمی الجملۃ الثانیۃ بعد کلم المجازاۃ جزاء من حیث انہ یبتنی علی الاول ابتناء الجزاء علی الفعل ثم ان کان الشرط والجزاء مضارعین یجب الجزم فیہما ای فی الشرط والجزاء لوجود الجازم وکون المضارع معربا قابلا للجزم بکلم المجازاۃ وعن سیبویہ ان الجزاء مجزوم بہا وبالشرط جمیعا لفظا نحو ان تکرمنی اکرمک وان کانا ای الشرط والجزاء ماضیین لم تعمل ای تلک الکلمات فیہما لفظا ای لا فی الشرط ولا فی الجزاء لان الماضی مبنی کما مر فلا یظہر فیہ اثر العامل نحو ان ضربت ضربت وان کان الجزاء حال کونہ وحدہ ای دون الشرط ماضیا وکان الشرط مضارعا یجب الجزم فی الشرط لا فی الجزاء لما قلنا وعن بعضہم انہ یجب الرفع فی الشرط اذا کان الجزاء ماضیا فقط وھذا ضعیف الوجوہ فی الشرطیۃ لم یات فی الکتاب الکریم وقیل لا یجیٔ الا فی ضرورۃ الشعر لانہ فی صورۃ سببیۃ المستقبل للماضی مع ان تاثیر الحرف فی جعل البعید بمعنی المستقبل مع عدم التاثیر فی القریب بعید وفیہ بحث لان للحرف تاثیرا فی محل قابل للتاثیر وان کان بعیدا ولا تاثیر فی محل غیر قابل للتاثیر وان کان قریبا ولا شک ان القریب ھہنا غیر قابل للتاثیر لانہ مستقبل وجعل المستقبل مستقبلا تحصیل لحاصل والبعید قابل للتاثیر لانہ ماض نحو ان

تضربنی ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضيًا وكان الجزاء مضارعًا جاز فی الجزاء لا فی الشرط الوجهان الجزم والرفع اما الجزم وهو الافصح فلكونه قابلًا واما الرفع فلانه لما بطل الجزم فی الشرط لكونه ماضيًا يبطل فی الجزاء ايضًا تبعًا له نحو ان جئتنی اكرمك بالجزم واكرمُك بالرفع ثم لما فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم انجزامه شرع فی بيان دخول الفاء وعدمه فقال واعلم انه ای الشان اذا كان الجزاء ماضيًا لفظًا او معنًى نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيًا ای كائنًا بغير قَدْ وستعرف فائدة التقييد لم يجز الفاء فيه ای دخول الفاء فی الجزاء لتاثير حروف الشرط فيه فی المعنى حيث جعل الماضی بمعنى المستقبل فلا حاجة الی الربط بالفاء نحو ان اكرمتنی اكرمتك قال الله تعالى وَمَنْ دَخَلَهٗ كَانَ اٰمِنًا وان كان ای الجزاء مضارعًا مثبتًا ينبغی ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر وبغير الدعاء والتمنی فانهما مستقبلان تحقيقًا قبل دخول اِنْ فلا تاثير لها فيهما او منفيًا بلا فيه احتراز عما اذا كان منفيًا بلم فانه مندرج فی الماضی معنًى وبلَنْ حيث تجب فيه الفاء[1] كما سياتی فی المتن جاز فيه ای فی الجزاء الوجهان ای اتيان الفاء وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة فی تغيير معناه كما كانت مؤثرة فی الماضی فتؤتی بالفاء ومؤثرة فی تغيير المعنى حيث يخصه بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التاثير قويًا واعلم انه لو قال وان كان مضارعًا مثبتًا بغير السين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعًا بالسين او سوف لم يجز فيه ترك الفاء كقوله تعالى وَاِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهٗٓ اُخْرٰى نحو ان تضربنی اضربك فی المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك باتيان الفاء وان تشتمنی لا اضربك فی المضارع المنفی بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك باتيانها وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهما الماضی بغير قد والمضارع المثبت او المنفی بلا فيجب الفاء فی الجزاء وذلك ای عدم كون الجزاء واحدًا من القسمين حاصل فی اربع صور الصورة الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضيًا متلبسًا مع قد لفظًا كقوله تعالى اِنْ يَّسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ اَخٌ لَّهٗ او معنًى كقوله تعالى اِنْ كَانَ قَمِيْصُهٗ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ای فقد صدقت والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعًا منفيًا بغير لا ای بحرف غير لا وهو ما

[1] لسببه تأثير اداة الشرط فيه معنى ويخصصه بالاستقبال لا يتمكن ان يدخل عليه ... الفوائد الضيائية والتكملة ١٢ منه ...

ولن دون لم لما مرّ من المنفی بہا انہ یدخل فی الماضی معنی فلو قال منفیا بما
ولن لکان اظہر کقولہ تعالی وَمَنْ یَّبْتَغِ غَیْرَ الْاِسْلَامِ دِیْنًا فَلَنْ یُّقْبَلَ مِنْهُ والصورۃ
الثالثۃ ان یکون الجزاء جملۃ اسمیۃ کقولہ تعالی مَنْ جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهٗ عَشْرُ اَمْثَالِهَا
لکنہ یجوز العطف علیہا بالجزم لکونہا فی محل مجزوم ومنہ قولہ تعالی مَنْ یُّضْلِلِ اللّٰهُ
فَلَا هَادِیَ لَهٗ وَیَذَرُهُمْ فی قراءۃ من یجزم وقرئ مرفوعا حملا علی ظاہر الجملۃ
وعن سیبویہ جواز حذف الفاء فی الشعر کقولہ ع من یفعل الحسنات اللّٰهُ یشکرہا
وعن الفراء مطلقا واما ترک الفاء فی قولہ تعالی وَاِذَا مَا غَضِبُوْا هُمْ یَغْفِرُوْنَ وَاِذَآ
اَصَابَهُمُ الْبَغْیُ هُمْ یَنْتَصِرُوْنَ مع کون الجزاء جملۃ اسمیۃ فلان اذا ہذہ لمجرد الظرفیۃ ولا شیء
فیہا من معنی الشرط کقولہ تعالی وَالَّیْلِ اِذَا یَغْشٰی والصورۃ الرابعۃ ان یکون الجزاء فیہا
جملۃ انشائیۃ اما امرا کقولہ تعالی قُلْ اِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّوْنَ اللّٰهَ فَاتَّبِعُوْنِیْ یُحْبِبْكُمُ
اللّٰهُ واما نہیا کقولہ تعالی فَاِنْ عَلِمْتُمُوْهُنَّ مُؤْمِنٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوْهُنَّ اِلَى
الْكُفَّارِ واما استفہاما کقولہ علیہ السلام ان ترکتنا فمن یرحمنا
واما دعاء نحو ان اکرمتنا فیرحمک اللّٰه وکذا یجب الفاء فی الجزاء فی الصورۃ الخامسۃ
وہی ان یکون مضارعا مثبتا بالسین او سوف کما سبقت الاشارۃ الیہ وانما وجب الفاء فی
ہذہ الصور من الجزاء لان حرف الشرط غیر مؤثرۃ فیہ معنی لانہ تجعلہ بمعنی الاستقبال
ولا لفظا لانہ لم یجعلہ مجزوما فوجبت الفاء لتدل علی انہ جواب الشرط والضابطۃ ہہنا
ان حرف الشرط ان کانت مؤثرۃ فی الجزاء لم یجز دخول الفاء فیہ وان کانت تحتمل
التاثیر وعدمہ جاز فیہ الوجہان وان کانت غیر مؤثرۃ قطعا یجب دخول الفاء وعلیہ
وقد یقع اذا التی للمفاجاۃ مع الجملۃ الاسمیۃ التی وقعت جزاء موضع الفاء ای فی محل
الفاء لان اذا للمفاجاۃ تدل علی التعقیب کالفاء وان المفاجاۃ مبنیۃ علی حدوث امر
عادی فاشبہ الجزاء ولذا قارنتہا الفاء غالبا وانما قال مع الجملۃ الاسمیۃ لان اذا
المفاجاۃ لا تدخل فی الغالب الا علی الجملۃ الاسمیۃ فلا تقع موقع الفاء فی غیرہا وفی کلمۃ
قد المفیدۃ للتقلیل اشارۃ الی ان وقوع الفاء اکثر وفی قولہ موضع الفاء اشعار بان اذا
والفاء لا یجتمعان ولہذا لم یقل قد یکتفی باذا مع الجملۃ الاسمیۃ مع انہ اخصر
کقولہ تعالی وَاِنْ تُصِبْهُمْ سَیِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ اَیْدِیْهِمْ اِذَا هُمْ یَقْنَطُوْنَ ای فہم یقنطون ولما

ذکر معانی الجوازم الملفوظۃ ارادان یذکر المواضع التی تقدر ان الشرطیۃ التی یجزم بہا المضارع بعدہا فقال وانما تقدر ان بعد الافعال الخمسۃ التی ہی الامر تحقیقاً او قوۃ لیدخل فیہ نحو حَسْبُکَ یُنَمِّ النَّاسُ فان حسبک ینزل منزلۃ اکتف کانہ قال اِکْتَفِ یُنَمِّ النَّاسُ نحو تَعَلَّمْ تَنْجُ ای ان تتعلم تنج والنہی نحو لا تکذب یکن خیراً لک ای ان لا تکذب و الاستفہام نحو ہل تزورنا نکرمک ای ہل ان تزرنا والتمنی نحو لیتک عندی اخدمک ای ان تکن عندی والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خیراً ای ان تنزل بنا تصب خیراً الا کلمۃ العرض وہی ہمزۃ الاستفہام دخلت علی حرف النفی تفید الاثبات فقدر الشرط مثبتاً مع انہ منفی لا یدل علی الاثبات وقد وقع فی بعض النسخ بعد مثال العرض وبعد النفی فی بعض المواضع نحو لا تفعل شراً یکن خیراً لک وہو سہو لان تقدیر ان لا یصح بعد النفی مطلقاً کما سنذکرہ وذلک ای تقدیر ان بعد الافعال الخمسۃ المذکورۃ اذا قصد ان الاول من الخمسۃ التی ہی الامر واخواتہ سبب للثانی ای لمضمون الثانی وہو المضارع فیتأتی معنی الشرط کما رایت ذلک فی الامثلۃ ثم اثبت سببیۃ الاول للثانی بقولہ فان معنی قولنا تعلم تنج ہو ان تتعلم تنج فیکون تقدیر ان بعد فعل فتعین سببیۃ الثانی اذ التعلم سبب للنجاۃ وکذا البواقی ای مثل ہذا المثال فی وجوب السببیۃ معانی البواقی من الامثلۃ فلذلک ای فلاجل ان قصد سببیۃ الاول للثانی شرط لتقدیر ان بعد الافعال الخمسۃ امتنع قولک لا تکفر تدخل النار فی النہی وکذا امتنع النفی ای لم یقع الجزم فی جواب النفی بتقدیر ان بعدہ نحو لا تفعل یکن الخیر لک بالجزم لامتناع السببیۃ ای کون الاول سبباً للثانی فی ہاتین الصورتین اذ لا یصح بحسب المعنی ان یقال فی تقدیر لا تکفر تدخل النار ان لا تکفر تدخل النار بتقدیر الشرط علی وفق لفظ النہی لان المقدر یجب ان یکون من جنس الملفوظ وہذا لا یصح معنی لان عدم الکفر لیس بسبب لدخول النار وانما سببہ الکفر وکذا لا یصح ان یقع فی تقدیر لا تفعل یکن خیراً لک اِنْ لا تفعل یکن خیراً لک لانہ لا یصح تقدیر ان بعد النفی مطلقاً اذ ہو خبر محض فلا یدل علی السببیۃ و ان لم یقصد السببیۃ لم یجز الجزم فی الجمیع بل یجب ان یرفع اما بالصفۃ ان صلح للوصفیۃ کقولہ تعالی فَهَبْ لِيْ مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَّرِثُنِيْ فیمن قرء مرفوعاً ای ولیاً وارثاً او بالحال کقولہ تعالی فَذَرْهُمْ فِيْ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُوْنَ او بالاستیناف نحو قم یدعوک الامیر فان یدعوک کلام مستانف مقطوع عما قبلہ لما فرغ عن القسم الثانی للفعل وہو المضارع

لہ الاضمار بعدہا
الاشیا ما المذکورۃ
لہ کان المخاطب
نفعہ ایسال عن سبب
القیام فیقال نے
جوابہ بل ہو دعوت الامیر
وہو کلام مستانف
لہ لانہ منع عن
الفعل لہ وہو
الامر المخاطب
المنہی للمفعول بہ
لہ لانہ نفی فعل
مولوی غلام رسول
مرحوم

شرع فی بیان القسم الثالث وهو الامر فقال والثالث ای القسم الثالث من تلک الاقسام
الامر وهو فی اصطلاح النحاة فعل هکذا فی اکثر النسخ وفی بعضها وهو صیغة وهذا
هو الموافق لما فی کتب القوم فی تعریف الامر یطلب به ای بواسطته فان الباء
للاستعانة الفعل ای صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
الجنس یشمل المقصود وغیره وباقی القیود کالفصل فقوله یطلب به یخرج الماضی والمضارع
وقوله الفعل یخرج به النهی وقوله من الفاعل احتراز عما یطلب به قبول الفعل عن
مفعول ما لم یسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب والمتکلم لدخولهما فی الفعل
المضارع لبقاء حرف المضارعة فیهما وان دخلهما جازم بان تحذف من المضارع حرف
المضارعة الجار والمجرور صفة ثانیة لقوله فعل ای فعل متلبس بحذف حرف
المضارعة من المضارع والحق ان هذا لیس من تتمة التعریف والتعریف قد تم بدونه
بل هو شروع فی کیفیة الاشتقاق للامر وما قیل من انه احتراز عن صه ومه ورویدا فغیر
سدید لخروجه من مورد التقسیم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الی اخراجه بزیادة بعض
القیود فی الحد اما نحو قوله تعالی فلتفرحوا فیمن قرء بالتاء فلا یرد به لانه شاذ وانما
حذف حرف المضارعة لانه امارة المضارعة فلا بد من ازالتها حتی لا یکون اثر
الصیغة باقیا ثم ای بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ینظر فان کان
ما بعد حرف المضارعة ساکنا ای حرفا ساکنا زیدت همزة الوصل فی اوله بعد حذف حرف
المضارعة لئلا یلزم الابتداء بالساکن واما تعین الهمزة للابتداء فللمناسبة اذ الهمزة
مختصة بالمبدأ من المخارج مضمومة ای حال کون تلک الهمزة مضمومة وهذا ان انضم ثالثه
ای ثالث المضارع لئلا یلزم التباسه بالمضارع المتکلم علی تقدیر الفتح ولا الاستثقال علی
تقدیر الکسر ولیحصل الاتباع نحو اُنصُر ومکسورة ای وزیدت همزة الوصل حال کونها
مکسورة ان انفتح ای ثالثه کاعلم او انکسر ثالثه نحو اِضرِب واستخرِج وانما کسرت
همزة الوصل لان الکسر اصل فی همزة الوصل لئلا یلزم الالتباس فیما کان ثالثه
مفتوحا بالمضارع المجهول علی تقدیر الضمة وبالماضی الرباعی علی تقدیر الفتحة وفیما
کان ثالثه مکسورا بالامر من الرباعی علی تقدیر الفتحة والماضی الرباعی المجهول
علی تقدیر الضمة وان کان ای ما بعد حرف المضارعة حرفا متحرکا فلا حاجة الی الهمزة

ای الی زیادۃ ہمزۃ الوصل ح بعد حذف حرف المضارعۃ لانہ لا یلزم الابتداء بالساکن بل اسکن اخرہ وجعل باقیہ امرا نحو عِدْ فی تَعِدُ وحَاسِبْ فی تُحَاسِبُ والامر من باب الافعال من القسم الثانی ہذا جواب نقد یر السوال ان یقال ما ذکرتم من ان ہمزۃ الوصل مکسورۃ اذا کان ما بعد حرف المضارعۃ ساکنا ویکون عین المضارع غیر مضموم منقوض بمثل اَکْرِمْ امر من الاکرام لانہ ماخوذ من تُکْرِمُ وما بعد حرف المضارعۃ فیہ و ہو الکاف ساکن وعین المضارع غیر مضموم فوجب ان یقال فی الامر الماخوذ منہ اِکْرِمْ بکسر الہمزۃ وتقریر الجواب ان یقال ان الہمزۃ مکسورۃ اذا کان ما بعد حرف المضارعۃ ساکنا ویکون عین المضارع غیر مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعۃ فی تکرم لیس ساکنا لان الکاف لیس بما بعدہ بل ما بعدہ محذوف وہو الہمزۃ المفتوحۃ لان اصل تُکْرِمُ تُاَکْرِمُ علی وزن تُأَفْعِلُ لکون ماضیہ علی اَفْعَلَ اذ المضارع ہو الماضی بزیادۃ احد حروف اتین فی اولہ من غیر حذف شیء منہ الا ان الہمزۃ لما حذفت من المتکلم الواحد کراہۃ لاجتماع الہمزتین فی نحو اُکْرِمُ حذفت من البواقی نحو یُکْرِمُ تُکْرِمُ الخ وان لم یوجد فیہا اجتماع الہمزتین طردا للباب ای لیکون باب الافعال علی وتیرۃ واحدۃ فی حذف الہمزۃ کما حذفت الواو فی نحو تَعِدُ واخواتہ لذلک فاذا ارادوا ان یبنوا الامر منہ حذفوا حرف المضارعۃ واعادوہا وابقوہا علی الحرکۃ الاصلیۃ فاذا کان کذلک فلا یکون ہمزۃ اَکْرِمْ ہمزۃ وصل بل ہمزۃ قطع فلا یرد السوال لان کلامنا فی ہمزۃ الوصل لا فی ہمزۃ القطع وہو ای الامر مبنی علی علامۃ الجزم فی مضارعہ ای علامۃ الجزم بہا مضارع الامر وہی اسکان الاخر فی المفرد الصحیح کاِضْرِبْ وحذف حرف العلۃ فی الناقص الواوی والیائی والالفی نحو اُغْزُ واِرْمِ واِسْعَ وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما کان ہذا الامر مبنیا علی علامۃ المضارع لمشابہتہ بامر اللام من حیث ان کل واحد منہما مشتمل علی طلب الفعل فیکون موقوفا ای مبنیا علی السکون وان لم یکن مجزوما حقیقۃ بل یکون فی حکم المجزوم لعدم مقتضی الاعراب فیہ وہو حرف المضارعۃ وہذا عند البصریین واما عند الکوفیین فہو معرب مجزوم بلام مقدرۃ حقیقۃ فان اصل اِضْرِبْ مثلا لِتَضْرِبْ عندہم فحذفت اللام منہ فی الخط تخفیفا لکثرۃ الاستعمال کما حذفت فی لم یک لذلک ثم لما فرغ عن تقسیم الفعل الی الماضی والمضارع والامر شرع فی تقسیم اخر لہ الی معروف ومجہول فقال فصل فعل

فصل فعل ما لم یسم فاعلہ

ما لم یسمّ فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر فاعل ذلک المفعول فالضمیر فی فاعله الی
ما الموصولة واضافة الفعل الیها بادنی ملابسة ویجوز ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر
فاعله واضافة الفعل الی ما حینئذ بیانیة ثم من قبیل اضافة العام الی الخاص وهو فعل
حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ای مقام الفاعل لاغراض ذکرت فی مفعول ما لم یسمّ
فاعله فان قیل المفعول هذا فاعل فی المعنی فکیف یجوز ان یقوم مقامه ویرتفع ارتفاعه قلنا انما
جاز ذلک لانّ للفعل طرفین طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فکان
بینهما مشابهة من حیث الطرفیة فیصح ان یقوم مقامه ویرتفع ارتفاعه لان فاعلیة الفاعل
باسناد الفعل الیه لا باحداثه شیئا فان زیدا فی مات زید فاعل مع انه لم یحدث شیئا بل
هو مفعول فی المعنی لانّ الله تعالی اماته لوجود الاسناد الیه فی تحقق الاسناد فی نحو ضرب
زید فلا یبعد ان یرتفع ارتفاعه ویختص ای بناء فعل ما لم یسم فاعله بالمتعدی ای
بالفعل المتعدی اذ لو بنی غیر المتعدی للمفعول وجعل ذکر الفاعل نسیا منسیا
لا یبقی ما یسند الفعل الیه وهو غیر جائز وعلامته ای فعل ما لم یسمّ فاعله الکائنة
فی الماضی ان یکون اوّله ای اول الماضی مضموما فقط ای لا حرف آخر وما قبل آخره ای آخر
الماضی مکسورا وهذه العلامة ثابتة فی الابواب التی لیست فی اوائلها همزة وصل
ولا تاء زائدة نحو ضُرِبَ فی الثلاثی المجرد ودُحْرِجَ فی الرباعی المجرد وأُکرِمَ فی الثلاثی المزید
فیه وانّما غیرت الصیغة لتمییز المعروف من المجهول وانّما اختص التغییر فی المجهول
لکونه فرعا للمعروف وانّما اختیار هذا النوع من التغییر وهو کون اوله مضموما وما
قبل آخره مکسورا فلانّ معنی المجهول غیر معهود وهو اسناد الفعل الی المفعول اذ
المعهود اسناد الفعل الی الفاعل فاختیر له لفظ غیر معهود لیکونا متوافقین
فیما کان غیر معهود ای غیر معلوم من مناسب المجهول وانما کان بناء المجهول
غیر معهود لان هذا البناء لم یجیء فی کلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الی الکسرة
کاستثقالهم الخروج من الکسرة الی الضمة وما جاء فی کلامهم من نحو دُئِل ووُعِل فشاذ
لا یقاس علیه وان یکون معطوف علی قوله ان یکون اوّله مضموما الخ ای علامته فی الماضی
ان یکون اوّله ای اول الماضی وثانیه مضموما وما قبل آخره کذلک ای مکسورا فی الابواب
المذکورة وهذه العلامة فیما فی اوله تاء زائدة ای فی الابواب التی فی اوائلها تاء زائدة

وُعِل

وهي التفعّل نحو تفضّل والتفاعل نحو تضورب وانما لم يقتصروا على ضم الاول في هذين البابين بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو اقتصروا على ضم الاول وقالوا تُفَضِّل وتُضَارَب بفتح ما بعد الفاء لالتبس مضارع فضّل بالتشديد بمضارع فاضلَ وان يكون اوله اى اول الماضي وثالثه مضموما وما قبل آخره كذلك اى مكسورا وهذه العلامة فيما في اوله همزة وصل اى في الابواب التي في اوائلها همزة وصل وهي استفعل نحو استخرج وافتعل نحو اقتدر وانفعل نحو انقلب وافعنلل نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم يقتصروا على ضم همزة الوصل في هذه الابواب ايضا بل ضموا التاء كذلك لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء والتبس بالامر من ذلك الباب في حالة الوصل عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول فلدفع الالتباس ضموا التاء والهمزة والهمزة اى همزة الوصل في الماضي المجهول تتبع الحرف المضموم لا المكسور وان كان الاصل في همزة الوصل الكسر لانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم كخروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار للحرف الساكن بينهما لانه لا يكون حاجزا حصينا اى مانعا قويا عندهم وذلك لان الحرف الساكن ادنى صفة الميت فكأنه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزا فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا ان لم تدرج اى ان لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط تقدم جزاؤه فان تدرج فلا يتعلق بالاتباع اصلا وفي المضارع معطوف على قوله في الماضي اى وعلامة فعل لم يسم فاعله في المضارع ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما حملا على الماضي لانها اول المضارع وما قبل آخره اى آخر المضارع مفتوحا لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب في الثلاثي المجرد ويستخرج في المزيد فيه وهذه العلامة جارية في جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والافعال والتفعيل والفعللة وملحقاتها اى ملحقات الفعللة هي الثمانية فان العلامة فيها اى في تلك الابواب فتح ما قبل الآخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف

والمجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وانما فتح ما قبل الآخر في هذه الابواب لتميز المجهول من المعروف ولخفة الفتحة وثقل المضارعة كما مر وفي الاجوف اى وتقول في الاجوف الذى انقلب عينه الفا فلا يرد نحو عور وصيد ماضيه هو عطف بيان للاجوف وبقال المعتل

العین اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحیح او لوقوع حرف العلة فی جوفه قیل وبیع اصل قیل قُوِلَ نقل کسرة الواو الی ما قبلها بعد سلب حرکته فجعلت الواو یاءً لسکونها وانکسار ما قبلها فصار قیل واصل بیع بُیِعَ نقلت کسرة الیاء الی ما قبلها بعد سلب حرکته فصار بیع وقد جاء فی الماضی المجهول الاجوف ثلث لغات احدها هذه وهو افصح والاخری ما اشار الیه بقوله وبالاشمام معطوف علی مقدر ای تقول فی الماضی الاجوف المجهول قیل وبیع بالنقل او والابدال وبالاشمام وهو ان تنحو کسرة فاء الفعل نحو الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعدها الی الواو قلیلا اذ هی تابعة لحرکة ما قبلها هذا هو المراد بالاشمام عند النحاة والقراء فی معتل العین المبنی للمفعول والغرض من الاشمام الابدال بان الاصل فی اوائل هذه الحروف هو الضم وبالواو عطف علی قوله وبالاشمام نحو قول وبوع باسکان الواو بلا نقل وجعل الیاء واوا لسکونها وانضمام ما قبلها وکذلك ای مثل باب قیل وبیع باب اختیر وانقید ای الماضی المجهول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال فی جواز الوجوه الثلثة لمکان المشارکة بین باب قیل وبیع وباب اختیر وانقید فی التعلیل فان قیل کما تقرر فی التصریفات باب الانفعال کله لازم فکیف یتصور المجهول منه اذ المجهول مختص منه بالفعل المتعدی قلنا یمکن تعدیته بحرف الجار وبعد التعدیة اخذ منه المجهول دون استخیر واقیم ای دون معتل العین من باب الاستفعال والافعال فانه لا یکون کذلك حیث لم یجئ فیهما الا الکسرة دون الاشمام والواو وانما یجئ فیهما لغة واحدة لفقد فعل ای لعدم تحرك ما قبل العین فیهما ای فی استخیر واقیم فی الاصل اذ اصلهما استخیر واقیم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذا سکن ما قبلهما ان ینتقل حرکتهما الیه ویجعل العین یاءً اذا کانت واوا فیقال استخیر واقیم لغة واحدة وفی مضارعه ای فی مضارع الاجوف المجهول واویا کان او یائیا تقلب العین الفا نحو یقال ویباع اصلهما یبیع ویقول فقلبت الواو والیاء فیهما الفا کما عرفت فی التصریف فی کل واو و یاء اذا کانت متحرکة ویکون ما قبلها ساکنا نقلت حرکتها الی ما قبلها وجعلت الفا علی الوجوب والی هذا اشار بقوله کما عرفت فی التصریف مستقصی ای کما عرفت ذلك فی علم التصریف حال کونه مستوفیا وفیه اشارة الی ان بیان کیفیة المجهول من وظائف

التصریف دون النحو الا انه بیّنهما استطراداً او لوضمناً ثم لما فرغ عن تقسیم الفعل المذکور شرع
فی بیان القید بن لقسمی الفعل وهما المتعدی واللازم اذ هما قبیل زالفعل لا قسمان له فان المتعدی
اعم من الفعل وشبهه کذا غیر المتعدی الا ان المتعدی مطلقا یمکن تعریفه بما یتوقف فهم معناه
علی متعلق فان المصدر لا یتوقف فهمه علی شیء فضلاً عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله فقال
فصل الفعل اما متعد وهو ای المتعدی ما یتوقف فهم معناه علی متعلق خاص به ای بالمتعدی
کضرب فان الضرب یتوقف فهمه علی متعلق بحیث لا یتم بدون المضروب لکن المتعدی بواسطة
الحرف کاعرض عنه ورغب الیه فان الاعراض والرغبة لا یتمان ولا یتصوران بدون المعروض عنه
والمرغوب الیه متعدیان بالوسائط بخلاف نحو قام فانه تام بدون تعلق متعلق الا ان یلحقه
الباء فیصیر بمعنی قام و یکون متعدیا بالعارض واما لازم وهو ای فعل متلبس
بخلافه ای بخلاف المتعدی یعنی بخلاف ما یتوقف فهمه علی متعلق کقعد وقام فان القعود
والقیام لا یتوقف فهمه علی متعلق واعلم ان اللازم یجعل متعدیا بحرف الجر نحو ذهبتُ
بزید وبالهمزة نحو اذهبتُ زیداً او بتضعیف العین نحو فرحتُ زیداً او بالف المفاعلة
نحو ماشیتُهٗ معناه صاحبتهٗ فی المشی وبسین الاستفعال نحو استخرجتهٗ معناه صیّرته
خارجا او بتضمن اللازم معنی فعل اخر متعدیا لتضمینهم رحُب بمعنی وَسِعَ فهذه
ستة اسباب للتعدیة والمتعدی یجعل لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبناء التفعّل
نحو تدحرج والمتعدی قد یکون متعدیا الی المفعول الواحد کضرب زید عمرا والی المفعولین
لاقتضاء معناه ایاهما و یکون ثانیهما اما غیر الاول کاعطی زیدٌ عمراً درهماً او عین
الاول کعلمتُ عمرا فاضلاً و یجوز فیه ای فی باب اعطیتُ الاقتصار علی احد مفعولیه
سواء اقتُصر علی الاول کاعطیتُ زیداً او علی الثانی کاعطیتُ درهماً بخلاف باب
علمتُ حیث لا یجوز الاقتصار علی احد مفعولیه بل اذا ذکر احدهما وجب ذکر الاخر
والی ثلثة مفاعیل معطوف علی قوله والی مفعولین ای المتعدی یکون متعدیا الی
ثلثة مفاعیل نحو اعلم اللهُ زیدٌ عمرا فاضلا ومنه ای من المتعدی الی ثلثة
مفاعیل اَرٰی بمعنی اَعْلَمَ لکون اعلم واری اصلین فی هذا القسم اذ هما متعدیان
قبل ادخال الهمزة الی مفعولین وبعد ادخال الهمزة زاد مفعول ثالث
یقال له المفعول الاوّل واما البواقی من الافعال وهی انبأ ونبّأ واخبر وخبّر

وحدث فليست اصلافى التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها
انما فيها من معنى الاعلام فاجريت مجراه فى تعديتها الى ثلثة واجاز الاخفش استعمال أَظْنَنْتُ
وَاَحْسَبْتُ وَاَخَلْتُ وَاَزْعَمْتُ بمعنى اَعْلَمْتُ وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
السبعة لا الستة كما وقع فى بعض النسخ فانه سهو لانها سبعة لاستة مفعولها اى مفعول
تلك الافعال الاول مع الاخيرين اى المفعولين الاخيرين لمفعولى عطيت فى جواز الاقتصار
على احدهما اى احد مفعولى اعطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال
بدون الاخيرين وعلى الاخيرين منها بدون الاول كما فى مفعولى اعطيت حيث يجوز
الاقتصار فيه على كل واحد منها فتقول اَعْلَمَ اللّٰهُ زيدًا بالاقتصار على المفعول الاول تقديره
اَعْلَمَ اللّٰهُ زيدًا عمرًا فاضلًا واَعْلَمَ اللّٰهُ عمرًا فاضلًا بالاقتصار على الاخيرين تقديره اَعْلَمَ
اللّٰهُ زيدًا عمرًا فاضلًا والثانى اى المفعول الثانى مع المفعول الثالث من هذه الافعال
كمفعولى عَلِمْتُ فى عدم جواز الاقتصار على احدهما اى احد مفعولى علمت فلا يجوز
فيه الاقتصار على الثانى بدون الثالث ولا على الثالث بدون الثانى بل اذا ذكر
الثانى يجب ذكر الثالث وبالعكس كما فى مفعولى باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
على كل واحد منهما واذا لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال
فلا تقول اعلمتُ زيدًا خيرَ الناس بالاقتصار على الثانى بدون الثالث بل تقول
اعلمتُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس بذكر الثانى مع الثالث وذلك لان المفعول الثانى و
الثالث من هذه الافعال هما مفعولا بابِ علمتُ فى الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان ما هو
تعديته للفعل شرع فى بيان افعال القلوب وانما افردها بالذكر لاختصاصها باحكام ليست
فى غيرها وهذا هو الوجه لافراد الافعال الناقصة وما بعدها فقال **فصل** افعال

فصل افعال القلوب من الفعل

القلوب سبعة عَلِمْتُ وَظَنَنْتُ وَرَأَيْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ و وَجَدْتُ
وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضًا وانما سميت هذه الافعال بافعال
القلوب لانها غير مفتقرة فى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفى فيها القوى
الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا
تسمى بافعال الشك واليقين والشك فى اللغة هو خلاف اليقين ومن قال كانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى

الظن فمن فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان وامّا التی منها للشك فهی ثلثة
ظننت وحسبت وخلت وامّا التی منها لليقين فهی ثلثة ايضًا علمت ورأيت ووجدت
والسابع منهما يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها فی السبعة استقرائی
لا عقلی والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضًا وليسا بمتعديين الی مفعولين استعمالًا
ولا يجری فيهما احكامها وهی ای افعال القلوب افعال تدخل علی المبتدأ والخبر فتنصبهما
ای المبتدأ والخبر علی المفعولية لانهما مفعولان بها نحو علمت زيدًا فاضلًا وظننت عمرًا
عالمًا ثم اشار الی بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال خصائص
جمع خصيصة وهی ما يختص بالشیء ولا يشارك فيه غير ذلك الشیء منها ای تلك الخصائص
ان لا يقتصر علی احد مفعوليها ای مفعولی افعال القلوب بان يذكر احدهما منفردًا عن
الآخر وان جاز ان لم يذكرا معًا كقوله تعالٰی وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
ای زعمتموهم اياهم وانما لا يجوز الاقتصار علی احد مفعوليها لان هذه الافعال تدخل علی
المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر وبالعكس لا بد لاحد مفعوليها
من الآخر بخلاف باب اعطيت ای هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت حيث يجوز
فيه الاقتصار علی احد مفعوليه كما مر لانه لا يدخل علی المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف
مفعوليه معًا واذا لم يجز الاقتصار علی احد مفعوليه فلا تقول علمت زيدًا
بالاقتصار علی احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلًا بالاقتصار علی
احد المفعولين وهو المفعول الثانی وقد جاء الاقتصار علی احد مفعوليها عند
القرينة وان كان قليلًا كقولك قائمًا لمن قال ما ظننت زيدًا وزيدًا لمن قال ما ظننت
قائمًا ومنها ای من تلك الخصائص جواز الالغاء ای جواز اهمال عملها لفظًا ومعنًی اذا
توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر ای بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء فی الصورتين لان مفعوليها كلام مستقل
لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتاخر عن احدهما
او كليهما وفی قوله جواز الالغاء اشارة الی جواز عملها عند التوسط والتاخر ايضًا لانه يمكن
ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتًا فيجوز الوجهان الا ان الاعمال اولی عند التوسط والالغاء اولی
عند التاخر وقيل انهما متساويان وفی قوله اذا توسطت وتاخرت اشارة الی انها اذا تقدمت

لا یجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو ظننت زید قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تکون بمعنی المصدر الواقع ظرفاً فمعنی زید ظننت قائم مثلاً زید قائم فی ظنی ومنها ای من تلک الخصائص انها ای تلک الافعال تُعلَّقُ عملها ای تهمل عن العمل لفظا وتعمل معنی علی اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازید عندک ام عمرو وقبل حرف النفی نحو علمت ما زید فی الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزید منطلق وانما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشیاء الثلثة لاقتضاء کل احد منها صدر الکلام فلو عملت لم تکن هذه الاشیاء فی صدر الکلام فتهمل عن العمل[له] لفظا لئلا یزول صدارتها وان کان معنی الاول علمت احدهما بعینه ومعنی الثانی علمت نفی الکون فی الدار ومعنی الثالث علمت زیداً منطلقاً لان الجملتین الذین فی هذه الامثلة فی موقع النصب لان العلم وقع علیهما فی الحقیقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حیث اللفظ روعیت هذه الاشیاء ومن حیث المعنی روعیت هذه الافعال وانما لم یقل قبل حرف الاستفهام لیتناول الاسم کقوله تعالی لِنَعْلَمَ اَیُّ الْحِزْبَیْنِ اَحْصٰی وفی قوله قبل الاستفهام اشارة الی انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمی اهمالها لفظا واعمالها معنی بالتعلیق لانها عند تعدیتها لا هی ذات اعمال ولا هی ذات اهمال مشبهة بالمرأة المعلقة وهی التی ترکها زوجها من غیر طلاق فلا هی ذات زوج ولا هی فارغة عنه ومنها ای من تلک الخصائص انه ای الشان یجوز ان یکون فاعلها ای فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضمیرین متصلین لانه اذا کان احدهما منفصلا لم یکن جواز اجتماعهما مختصا بها بل فی غیرها ایضا نحو ایاک ظننت لشیء واحد ای هما عبارتان عن شیء واحد ویکون مفعولها الثانی مظهرا نحو علمتنی منطلقا وظننتک فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا یجوز فیها اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول لشیء واحد حتی لا یصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فانه ممتنع فلا یقال ضربتنی وضربتک بل ضربت نفسی وضربت نفسک بایراد النفس المضاف الی یاء المتکلم وکاف الخطاب واعترض علی هذا التعلیل بانه یلزم ان یکون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فی مثل ضربت نفسی وضربت نفسک ایضا فالصواب ان یقال فی تعلیل ذلک انما لا یجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی غیرافعال

[له] ای لامعنی ۱۲

القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما
اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربت غيري فلدفع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
فقيل ضربت نفسي ولا بد فع هذا الالتباس يحرّك تاء الضمير مع قيام هذا الغالب لان هذا
الغالب قوي ويجوز ان تشتبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وانما يجوز اجتماع
الضميرين في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون
هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلا فان تعلقه بالضميرين معا
ولانها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وظنه بصفات
نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يحتج الى ايراد النفس فيها لانتفاء المقتضي
لايرادها وهو الالتباس واما فقدتني وعدمتني وان لم يكونا من افعال القلوب فقد
اجريا مجراها لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض واعلم انه اي الشان
قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بِضَنِينٍ اي متهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعالى وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا
مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ورأيت بمعنى ابصرت اي ابصرته بعيني ومنه قوله تعالى ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت الضالة وهو من وجدان الضالة اي اصابتها وكذا احسبت
قد يكون بمعنى صرت ذا حسب وخلت بمعنى صرت ذا خال وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
البعض بالذكر لكون معانيه الاخر قريبة من المعاني الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني ايضا
فان ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك فان كانت هذه الافعال للمعاني
الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولا واحدا فقط اي لا مفعولا اخر فلا تكون حينئذ اي حين
تلك المعاني من افعال القلوب بعدم كون هذه المعاني منها ولما فرغ عن بيان افعال القلوب
شرع في بيان الافعال الناقصة فصل الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
لتثبيته على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصف الصفة
بهذا لانه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فضرب يدل على تقرير فاعله
على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير

الافعال الناقصة

فاعلها عليها فهى غير مستقلة وهى الاخبار وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها لا تتم بمرفوعها وتحتاج الى المنصوب لتفيد ولنقصان عدها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وعن الزجاج ومن تابعه انها حروف لكونها دالة على معنى فى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر المبتدأ على صفة وهى اى تلك الافعال كان وصار الى آخرها اى آخر الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية هذه جملة مستانفة اى تدخل هذه الافعال على المبتدأ او الخبر وانما تدخل عليهما لافادة نسبتها حكم معناها اى لتفيد هذه الافعال حكم معناها فى خبرها فان معنى صار الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه فهو فى حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناه فى خبره وكذلك معنى كان فى قوله تعالى كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا عليهما فقد صار خبره فى حكم معناه وبهذا ظهر فائدة الحكم فى قوله حكم معناه وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها اى اثر معناها من معنى الثبوت كما فى كان والانتقال كما فى صار وما يرادفها ولدوام كما فى ما زال وما يشابهها والتوقيت كما فى ما دام والنفى كما فى ليس فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها لها وهو اولى من ان يسمى فاعلا لها وتنصب الجزء الثانى منها ويسمى خبرا لها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مشبها بالمفعول به فى توقف الفعل عليه فتقول كان زيد قائما وكان اى كلمة كان او لفظة كان وهو مبتدأ او خبره على ثلثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها مؤنثا كما يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولان الاولى بالكلمة او باللفظة وهى اى كان الناقصة تدل على ثبوت خبرها لفاعلها فى الماضى اى فى الزمان الماضى اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما او يكون الماضى منقطعا نحو كان زيد شابا والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت وحصل وانما سميت تامة لانها تتم بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قتال اى حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه مختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين فانهما يجريان فى جميع تصاريفها كقول الشاعر شعر

لہ فقط دیسا اور افعال ناقصہ اس لئے کہا کہ مولوی غلام رسول ۱۲
لہ اعلام انسان ۱۲ مرتب
لہ بالمفعول
لہ دونوں تشبیہ نہ
لہ مولوی غلام رسول عرف اعنی الناقصۃ
لہ والتامۃ
لہ یعنی التامۃ والزائدۃ ۱۲ مولوی غلام رسول مرحوم

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

اى على المسوّمة الجياد هى الخيل السّريعة وتسامى صلة تتسامى فحذف احدى التائين تخفيفا وهو من التسامى بمعنى الرفعة والعلو المسوّمة بفتح الواو الخيل التى جعل عليها علامة و العراب بكسر العين جمع عربى وهو صفة المسوّمة وقوله جياد مبتدأ مضاف الى بنى ابى بكر وخبره قوله تسامى وعلى كان الخ متعلق به وكان زائدة لا يتغير به معنى اصل الجملة كما بينه بقوله اى على المسوّمة وانما اورد هذين القسمين وان لم تكن كان فيهما ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها و لموافقتها بالناقصة فى اللفظ وقد يكون كان ملغاة فى اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فيدل كان على ان القيام كان فيما مضى وصار للانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا اى انتقل من حال الفقر الى حال الغناء او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين حجرا وقد يجئ صار بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى ح بالى نحو صار زيد من قرية الى قرية ومن خالد الى بكر واصبح واضحى وامسى تدل اى هذه الافعال الثلثة على اقتران معنى الجملة التى وقعت بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هى الصبح والمساء والضحى واضافة الاوقات الى الافعال بادنى ملابسة اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها نحو اصبح زيد ذاكرا اى كان ذاكرا فى وقت الصبح وقس على هذه اضحى وامسى وبمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وتكون هذه الافعال الثلثة تامة كائنة بمعنى دخل فى الصباح فى اصبح زيد والضحى فى اضحى زيد والمساء فى امسى زيد وظل وبات تدلان على اقتران مضمون الجملة الواقعة بعدها بوقتيهما اى بوقتى هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد محزونا وبمعنى صار اى ويكون هذان الفعلان بمعنى صار نحو ظل زيد فقيرا وبات زيد فقيرا اى صار ويجيئان تامتين على قلة نحو ظللت بمكان لطيف وبتّ بيتا طيبا ولما كان هذان الفعلان يفترقان عن الافعال الثلثة السابقة فى مجيئهما تامتين على قلة افردهما بالذكر وان كانا مشتركين مع الافعال الثلثة السابقة فى الدلالة على اقتران معنى (مضمون) الجملة باوقاتها وفى المجيئ بمعنى صار ولذلك لم يذكرهما تامتين ومازال ومافتئ ومابرح ومانفك تدل على استمرار ثبوت خبرها اى خبر هذه الافعال لفاعلها اى لاسمها مذ قبله ظرف للاستمرار والضمير المرفوع المستتر فى قبله راجع الى الفاعل والضمير المنصوب البارز الى الخبر تقديره مذ قبل الفاعل ذلك الخبر يعنى ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار من كان ذلك

الفاعل قابلا لذلك صالحا له في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا فانه لا يفهم منه انه كان
اميرا في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك من كان قابلا وصالحا امره ويلزمها اي و
يلزم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان معنى هذه الافعال
النفي ودخول النفي عليها يفيد الاثبات لان نفي النفي ثبات وقد يحذف حرف النفي في
القسم لفظا ويراد به معنى نحو قوله تعالى تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ اي لا تفتؤ وما دام
تدل على توقيت امر بمدة ثبوت خبرها اي خبر كلمة ما دام لفاعلها اي لفاعل ما دام
وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
تدل على نفي معنى الجملة حالا اي في زمان الحال وهو الاكثر لان العرب يستعملها
لذلك تقول ليس زيد قائما الان وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اي حالا
كان او غيره كقوله تعالى اَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهِمْ لَيْسَ مَصْرُوْفًا عَنْهُمْ فهذا نفي لكون العذاب مصروفا
عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل واجيب عن الاية بان هذه الاخبار لما كان مصونا عن
الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكانه واقع في الحال وقد عرفت بقية احكامها اي احكام
افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في الكل
وعلى نفس الافعال ايضا في العشرة الاول وعدم جواز ذلك فيما في اوله ما والخلاف في ليس
في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا نعيدها اي بقية الاحكام لئلا يلزم
التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل** افعال
المقاربة وذكرها عقيب الافعال الناقصة لاشتراكهما في اقتضاء الخبر لانها موضوعة
لتقرير الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا وخبر
الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسم هذه الافعال
وهي اي افعال المقاربة على ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لقرب رجاء
الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد اي غير متصرف
ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي واسم الفاعل و
المفعول لكونه متضمنا بمعنى الانشاء الذي صلته يكون بالحروف فاشبه الحرف ولكونه
محمولا على لعل لان كلا منهما للطمع الحصول وهو اي عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم و
كون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع أن وخبر كاد فعل

من افعال المقاربة

مضارع بغیر اَنْ نحو عسی زید ان یقوم ای قارب زیدٌ القیامَ فزید مرفوع بانہ اسم عسٰی وان یقوم فی محل النصب خبرھا ھذا ما ذھب الیہ اکثر النحاۃ وذھب بعضھم الی ان اَنْ مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانہ فاعل عسی وزید فاعل یقوم بناءً علی التقدیم والتاخیر وذھب الکوفیون الی انہ بدل عما قبلہ واشتراط اَنْ فی خبر عسی لتحقق معنی الترجی فیہ اذ الترجی لا یکون الا فی المستقبل فجاؤا بما یدل علیہ ویجوز تقدیم الخبر ای خبر عسی علی اسمہ نحو عسی ان یقوم زید ای قرب قیام زید فان یقوم مرفوع المحل بانہ فاعل عسی وزید فاعل یقوم ویستغنی بہ عن خبرہ وعسی علی ھذا الاستعمال تامۃ وعلی الاستعمال الاول ناقصۃ وقد یحذف اَنْ من خبر عسی تشبیھًا لہ بکاد فی الاستعمال فالاولی ان یذکر بجنبہ ویقول نحو عسی زید ان یقوم وقد یحذف ان نحو عسی زید یقوم ومنہ قول الشاعر شعر

عسی الکربُ الذی امسیتُ فیہ یکون وراءہ فرجٌ قریبٌ

والثانی ای القسم الثانی للحصول وھو کاد وخبرہ ای خبر کاد فعل مضارع دون اَنْ ای بغیر اَنْ نحو کاد زید یقوم فزید مرفوع بانہ اسم کاد ویقوم خبرہ ھو فعل مضارع دون اَنْ لتقریر المعنی نقیضہ من مقارنۃ الحصول وقد تدخل ان فی خبر کاد تشبیھًا لہ بعسٰی نحو کاد زید ان یقوم ومنہ قول الشاعر ع قد کاد من طول البلی ان یمصحا + ای یندرس ویمحو والثالث ای القسم الثالث للاخذ ای لقرب الاخذ والشروع فی الفعل وھو طفق بمعنی اخذ وجعل بمعنی طفق وکرب بفتح الراء بمعنی قرب واخذ بمعنی شرع واستعمالھا ای استعمال ھذہ الالفاظ الاربعۃ دون مضافھا مثل کاد ای مثل استعمال کاد فی اقتضاء کل واحد منھا اسمًا وخبرًا وکون خبرھا فعلا مضارعًا دون اَنْ نحو طفق زیدٌ یکتبُ ای اخذ واوشک بمعنی اسرع عطف علی قولہ اخذ فیکون من جملۃ القسم الثالث واستعمالہ ای استعمال اوشک لا معناہ نحو عسی وکاد ای مثل استعمالھما فیستعمل تارۃ مثل عسی فی وجھیھا ای کونھا مقتضیۃ للخبر وکونھا مستغنیۃ عنہ اذ کان اسمھا مع اَنْ نحو اوشک زیدٌ ان یقوم واوشک ان یقوم زیدٌ وتارۃ مثل کاد فی اقتضاء الاسم والخبر وکون الخبر فعلا مضارعًا دون اَنْ نحو اوشک زید یقوم ولا یخفی ان عبارۃ المصنف ھذہ توھم ان الاصل فی استعمال خبر اوشک ان یکون مع اَنْ ولکن الاصل استعمالہ ان یکون بدون اَنْ

لہ معنی بسبب درازی مدت کہنگی قریب محو گردید بود شدہ ۱۲

یقال

عسی الکرب ای یعنی عسی ان یکون ...

معانیھا

وهذا تناقض ثم لما فرغ عن بيان افعال المقاربة شرع في بيان فعلي التعجب فقال **فصل**
فعلا التعجب هو انفعال النفس عند ادراك ما خفي سببه وخرج عن حد نظائره بمعنى
الاضافة في قوله فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ولهذا ترك التعريف لانه يفهم من
هذه الملابسة على انه وقع بيانا لما يفهم فيهما عند التصريح به ولان التعريف لانضباط
الجزئيات فلما انحصر المعرف في جزء او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولدى وللتعجب صيغتان
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما أفعلَهُ وأفعِلْ به خبر لقوله فعلا التعجب نحو
ما احسن زيدا اى اى شيء احسن زيدا وفي أحسَنَ ضمير وهو فاعله فما في مَا أَحْسَنَ زَيْدًا اما
مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل اصله شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا والجملة التي بعدها اعني الفعل
والفاعل والمفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة
التي بعدها صلته وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف وتقديره الذي
احسن زيدا شيء او استفهامية عند البعض فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اى
شيء احسن زيدا او نحو أَحْسِنْ بِزَيْدٍ والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير في أَحْسِنْ لان الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجئ استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله
تعالى وكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا فيكون معنى أَحْسِنْ بِزَيْدٍ صار زيدٌ ذا حُسْنٍ ومفعول عند الاخفش
يؤيده جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ فعلى هذا الوجه يكون أَحْسِنْ امرا لا
خبرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اى أَحْسِنْ أَنْتَ بِزَيْدٍ او زيدًا اى اجعله حسنا
بمعنى صفه به والباء عنده للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية ليصير أَحْسِنْ
متعديا بواسطة الباء او للزيادة في المفعول للتاكيد كما في قوله تعالى وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
فحينئذ يكون الهمزة للتعدية كما في أَخْرِجْ وأَحْسِنْ متعديا بنفسه ولا يبنيان اى فعلا
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل اى الا من شيء يصح بناء افعل التفضيل منه لوجود
المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل
للزيادة والنقصان ليس بلون ولا عيب وانما قيدنا الثلاثي المجرد بقولنا قابل للزيادة
والنقصان احترازا عن نحو مات زيد فلا يقال فيه ما امات زيدا لان الموت لا يقبل
الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد زائدا من موت احد آخر او انقص في الاغلب ان

منها

يتعجب من الفاعل لا من المفعول كما فی اسم التفضيل فنحو ما اشهره وما اشغله قليل
وما اعطاه شاذ ويتوصل فی الممتنع ای الذی امتنع بناء فعلی التعجب منه من رباعی
او ثلاثی مزيد فيه او ثلاثی مجرد مما فيه لون او عيب بمثل مَا اَشَدَّ
استخراجًا فی الاول وَاَشْدِدْ باستخراجه فی الثانی ای يبنيان من فعل يمتنع بناؤهما
منه ويوقع مصدر ذلك الفعل الممتنع مفعولًا او مجرورًا بالباء كما عرفت ذلك
فی اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما ای فی فعلی التعجب بتقديم وتاخير ای بتقديم
المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يجوز ان يقال ما زيدًا اَحْسَنَ ولا ان
يقال بزيدٍ اَحْسِنْ فان قلت ذكر التاخير ههنا مستدرك اذ كل من التقديم والتاخير
مستلزم للآخر فيكون تقديم شئ مستلزمًا لتاخير غيره وبالعكس قلنا
ان احدهما ينفصل عن الآخر قصدًا لا تحقيقًا فكان الشيخ رحمة الله عليه اعتبر
القصد او نقول ذكره تاكيدًا ولا فصل ای لا يجوز التصريف فيهما ايضًا بايقاع
فصل بين العامل والمعمول فلا يجوز ان يقال مَا اَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْدًا وَلَا اَحْسِنْ
اليوم بزيد وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كانَ اَحْسَنَ زَيْدًا ولا يقاس
عليه لفظ يَكُوْنُ خلافًا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات فی صيغتی
التعجب لكونهما غير متصرفين حيث لا يجئ منهما مضارع مجهول وامر ونهی وتانيث
وتثنية وجمع لانهما بعد النقل الی النعت جريا مجری الامثال فلا يتغيران كما
لا تتغير الامثال ولاقتضائهما صدر الكلام لما فيهما من معنی الانشاء والمازنی
اجاز الفصل بالظرف حيث يُتَّسع بالظرف ما لا يتّسع فی غيره ولِمَا سُمِعَ من
العرب مَا اَحْسَنَ بِالرَّجُلِ اَنْ يَتَصَدَّقَ نحو مَا اَحْسَنَ الْيَوْمَ زَيْدًا
واَحْسِنِ اليومَ بزيدٍ وهذا اذا كان الظرف متعلقًا بصيغتی التعجب اما اذا لم يكن متعلقًا
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقيته مَا اَحْسَنَ اَمْسِ زيدًا لان امس متعلق بقوله
لقيته لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا فی كون صيغتی التعجب فعلين ام اسمين
فذهب الاكثرون الی انهما فعلان واستدلوا علی ذلك باتصال نون الوقاية نحو ما اكرمنی و
بعدم اضافته الی المنصوب وبنائه علی الفتح وذهب بعضهم الی انهما اسمان واحتج
عليه بتصغير مَا اُحَيْسِنَ فی قوله ع يا ما اُميلح غزلانا شدنّ لنا + وبعدم لحوق

فی الظرف

الضمائر وتاء التانيث الساكنة والتصريف وبتصحيح الواو فى نحو ما اخوفه ولما
فرغ عن بيان فعل التعجب شرع فى بيان افعال المدح والذم فقال **فصل**
افعال المدح والذم ما وضع اى افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لانشاء مدح
او ذم فلا يصدق الحد على نحو كَرُمَ زيدٌ وشَرُفَ عمرٌو وقبح بكرٌ وعَوِدَ خالدٌ ومدحتُ
وذممت لانهما لم توضعا للانشاء واما المدح فله اى فللمدح فعلان احدهما نِعْمَ وهو
فعل ماض اصله نَعِمَ على وزن فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء فى فَعِلَ اسما كان
او فعلا اربع لغاتٍ اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين
وهى الاصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
اتباعا للعين ثم اختلف النحاة فى فعلية نعم وبئس فذهب الكسائى والبصريون الى انهما فعلان و
استدلوا على فعليتهما باتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير وذهب الباقون الى ان
اسمان واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بانها محمول على
حذف المنادى وفاعله اى نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد
الذهنى على الاصح اذ يفسر بالواحد والمثنى والمجموع وكذا المضاف والمضمر وقيل انها للعموم
وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام ليحصل المبالغة فى المدح وهذا هو المناسب لباب
نعم وذلك لان اللام لما كان للعهد الذهنى يكون المعهود بها واقعا على واحد غير معين
ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده مشتملا على الاجمال والتفصيل
وهو اوقع فى النفس او اسم مضاف الى الاسم المعرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بوسائط نحو نعم وجه
فرس غلام الرجل وقد يكون فاعله اى فاعل نعم مضمرا للاختصار لان قولك نعم رجلا
اخصر من قولك نعم الرجل زيد ولانه اضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة فى المدح و
يجب ح تمييزه اى تفسير ذلك المضمر بنكرة منصوبة فى التمييز واقعة قبل مخصوصه
مفردة نحو نعم رجلا زيد ومضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب زيد وحسن الوجه انت وانما وصف النكرة بالمنصوبة لمجرد التوضيح اذ
التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز به عن الجر بمن كما
فى قاتله الله من شاعر وذلك لان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحترز به عما يحسن التقابل بين

افعال المدح والذم

النکرة وبیز ما وانما وجب تمیزہ بنالك النکرة لانه لولم یذکر له تمیز لم یفهم ان فی نعم ضمیرا
اوبما عطف علی قوله بنکرة ای یجب تمیز ذلك المضمر بما منصوب المحل علی التمیز نحو قوله
تعالی نعما هی ای نعم الشئ شیئا هی ای الصدقات ای ابداءها وما نکرة بمعنی شئ لاموصولة
ابداءها
ولاموصوفة والمخصوص بالمدح هی وقال الفراء وابوعلی ما موصولة بمعنی الذی فاعل
لنعم ویکون الصلة بتمامها فی نعما هی محذوف وقدر ان هی مخصوصة بالمدح ای نعم الذی
فعلها هی وقال سیبویه والکسائی ما معرفة تامة بمعنی الشئ فمعنی فنعما هی ای نعم الشئ هی
فما هوالفاعل لکونه بمعنی ذی اللام وهی مخصوص بالمدح وزید فی الامثلة المذکورة الواقع
بعد الفاعل یسمی المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح ولم یصرح بتقدیمه لانه قد جاء جواز
تقدیمه فقال زید نعم الرجل والثانی حبذا المحو حبذا زید نحو حب فعل المدح وفاعله
ای فاعل هذا الفعل ذا اشارة الی ما فی الذهن کما قیل فی الرجل نعم الرجل و
لایجوز حذف ذا من حب تفضیلا للظاهر علی المضمر وعند صاحب القاموس حب اسم
بمعنی الحبیب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زید یا الواقع بعد حبذا ویجوز ان
یقع قبل مخصوص حبذا او بعده ای بعد حبذا تمیز مطابق لذلك المخصوص فی
الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث لکون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
حیث یجب هناك التمیز اذا کان فاعله مضمرا تفضیلا للملفوظ علی غیر الملفوظ نحو حبذا
رجلا زید مثال ما کان التمیز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا زید رجلا مثال ما کان
التمیز واقعا بعد مخصوص حبذا او حال عطف علی تمیز ای ویجوز ان یقع قبل مخصوص
حبذا او بعده حال علی وفق المخصوص فیما ذکر نحو حبذا راکبا زید فی وقوع الحال قبل
مخصوص حبذا وحبذا زید راکبا فی وقوع الحال بعده ثم العامل فی التمیز والحال
ما فی حبذا من الفعل وذوالحال هو ذا لازید لان زید المخصوص بالمدح لایجیٔ الا بعد تمام
المدح لفظا او تقدیرا فالتراکیب حال عن الفاعل لاعن المخصوص وعلی هذا القیاس
فی التمیز فی نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم واما الذم فله ای فللذم فعلان ایضا
کما یکون للمدح فعلان احدهما بئس الرجل زید مثال فاعل بئس
المعرف باللام وبئس غلام الرجل زید مثال فاعله المضاف الی المعرف باللام وبئس رجلا
زید مثال فاعله المضمر للتمیز بنکرة منصوبة والثانی ساء نحو ساء الرجل زید ففاعل

بئس المعرف باللام و ساء غلام الرجل زید فاعلہ المضاف الی المعرف باللام و ساء رجلا زید فاعلہ المضمر الممیز بنکرۃ منصوبۃ وھذان الفعلان مثل نعم فی کون فاعلہ اما اسما معرفا باللام او مضافا الی المعرف باللام او مضمرا ممیزا بنکرۃ منصوبۃ ثم لما فرغ عن القسم الثانی فی الفعل شرع فی القسم الثالث فی الحرف فقال

القسم الثالث فی الحرف

القسم الثالث فی الحرف

وقد مضی تعریفہ ای تعریف الحرف فی المقدمۃ واقسامہ ای اقسام الحرف سبعۃ عشر قسما حروف الجر والحروف المشبھۃ بالفعل وحروف العطف وحروف التنبیہ وحروف النداء وحروف الایجاب وحروف الزیادۃ وحرفا التفسیر وحروف المصدر وحروف التحضیض وحرف التوقع وحرفا الاستفھام وحروف الشرط وحرف الردع وتاء التانیث الساکنۃ والتنوین ونونا التاکید

حروف الجر

فصل حروف الجر کان الانسب تقدیم الحروف المشبھۃ بالفعل علی حروف الجر علی طبق تقدیم المرفوع والمنصوب علی المجرور اللھم الا انہ قدم حروف الجر علیھما مراعاۃ لاصالتھا فی عملھا و فرعیۃ الحروف المشبھۃ او لکثرۃ دورانھا فی الکلام وانما سمیت بحروف الجر لانھا تجر معانی الافعال الی ما یلیھا او تجر الاسماء وتسمی بحروف الاضافۃ لانھا تضیف الفعل وشبھہ ومعنی فعل الی ما یلیھا حروف وضعت لافضاء الفعل الاولیٰ ان یقول للافضاء بالفعل بمعنی ایصالہ لان الافضاء ھو الوصول واذا عدی بالباء کان معناہ الایصال او شبھہ ای شبہ الفعل وھو ما یعمل عمل فعلہ وھو من ترکیبہ کاسمی الفاعل والمفعول والصفۃ المشبھۃ او معنی فعل وھو ما یستنبط منہ معنی الفعل ولا یکون من ترکیبہ کالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبیہ واسم الاشارۃ واسم الفعل والتمنی والترجی والتشبیہ وغیر ذلک مما یدل علی معنی الفعل الی ما تلیہ کلمۃ ما عبارۃ عن اسم والضمیر المرفوع المستکن فی تلیہ عائد الی الحرف والمنصوب البارز الی ما ای الی اسم تلی الحرف ذلک الاسم وانما عبر عن الاسم بکلمۃ ما لیتناول مثل قولہ تعالیٰ وضاقت علیھم الارض بما رحبت فانہ لیس بالفعل نحو مررت بزید نظیر الافضاء للفعل وانا مار بزید نظیر

یفعل

الافضاء لشبہ الفعل وھذا فی الدار ابوک ای اشیر الیہ فیھا ای فی الدار نظیر الافضاء لمعنی الفعل وھی ای حروف الجر تسعۃ عشر حرفا احدھا من قدمھا علی سائر الحروف لانھا للابتداء فی بالابتداء اولی وھی ای من موضوعۃ للابتداء الغایۃ ای للنھایۃ ای لابتداء لہ نھایۃ ولا یستعمل فی ابتداء

لانہایۃ لہ کالامور الابدیۃ وھذا اعنی تفسیر الغایۃ بالنہایۃ احسن من تفسیرھا بمعنی المسافۃ لانہ یوجب ان یکون استعمالہ فی الزمان مجازا الا ان یراد بالمسافۃ المسافۃ الحقیقیۃ والتنزیلیۃ وعلامتہ ای علامۃ کون من للابتداء والغایۃ ان یصح فی مقابلتہ ای الابتداء الانتہاء حتی یصح ایراد الی وما یفید فائدتہا فی مقابلتہا وھذا الابتداء یکون من مکان کما تقول سرت من البصرۃ الی الکوفۃ او من زمان کما تقول صمت من یوم الجمعۃ الی یوم الخمیس وقد یجئ لمجرد الابتداء من غیر قصد الی انتہاء مخصوص مع صحۃ ان یکون فی مقابلتہا الانتہاء کما تقول اعوذ باللّٰہ من الشیطان الرجیم فان معنی اعوذ باللّٰہ التجئ الیہ وللتبیین ای لاظہار المقصود من امر مبہم وعلامتہ ای کون للتبیین ان یصح وضع لفظ الذی وتصاریفہ علی حذف المعطوف مکانہ ای مکان لفظ من کقولہ تعالیٰ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْاَوْثَانِ ای الرجس الذی ھو الوثن فان قلت لا یصح وضع الموصول مکان من فی نحو قد کان من مطر ای شئ من مطر مع انہا للتبیین لانہ یلزم وصف النکرۃ بالمعرفۃ ویلزم جعل المفرد صلۃ قلت المراد بوضع الموصول مکانہ مع ایراد مقتضیات الموصول وللتبعیض وعلامتہ ای علامۃ کون من للتبعیض ان یصح وضع لفظ بعض مکانہ ای مکان من نحو اخذت من الدراھم فانہ یصح ان یقال اخذت بعض الدراھم وزائدۃ بالرفع عطف علی قولہ للابتداء فانہ مرفوع بالخبریۃ وعلامتہ ای علامۃ کون من زائدۃ ان لا یختل المعنی باسقاطہ ای باسقاط لفظ من بل یبقی اصل المعنی علی حالہ نحو جاءنی من احد فانہ لو قیل ما جاءنی احد باسقاطہ یختل اصل المعنی ولا یزاد من فی الکلام الموجب علی مذھب البصریین وقد یزاد فی غیر الموجب خلافا للکوفیین والاخفش فانہم جوزوا زیادتہا فی الموجب فی اسم الجنس ایضا واستدلوا علی ذلک بقولہ تعالیٰ یَغْفِرْ لَکُمْ مِّنْ ذُنُوْبِکُمْ وبقولہ تعالیٰ اِنَّ اللّٰہَ یَغْفِرُ الذُّنُوْبَ جَمِیْعًا وبقول العرب قد کان من مطر ای قد کان مطر واجیب عن الآیۃ بان قولہ تعالیٰ یَغْفِرْ لَکُمْ مِّنْ ذُنُوْبِکُمْ خطاب لامۃ نوح علیہ السلام وغفران جمیع ذنوب امۃ محمد صلی اللّٰہ علیہ وسلم لا یوجب غفران جمیع ذنوب امۃ نوح علیہ السلام فعلم من ھذا ان کلمۃ من فی قولہ تعالیٰ یغفر لکم من ذنوبکم للتبعیض لا للزیادۃ وعن قول العرب بما اشار الیہ بقولہ واما قولہم قد کان من مطر

تشبیہ مما یوہم زیادۃ من الکلام فی الموجب فمتأول بالحمل علی التبعیض ای قد کان بعض مطر او علی التبیین ای قد کان شئ من مطر وقد یجئ من بمعنی فی کقولہ تعالی اِذَا نُوْدِیَ لِلصَّلٰوۃِ مِنْ یَّوْمِ الْجُمُعَۃِ وقد یکون بمعنی الباء کقولہ تعالی یَنْظُرُوْنَ مِنْ طَرْفٍ خَفِیٍّ ای بہ وقد یکون بمعنی البدل کقولہ تعالی اَرَضِیْتُمْ بِالْحَیٰوۃِ الدُّنْیَا مِنَ الْاٰخِرَۃِ ای بدلہا وقد یکون بمعنی الاستغراق نحو ما جاءنی من رجل لان من ہذہ من حیث انہا تفید الاستغراق لم تکن زائدۃ الا تری انک لو حذفتہا کان المعنی نفی المجئ عن رجل واحد نحو ما جاء فی رجل بل رجلان من حیث ان اصل الکلام مستقیم بدونہا کانت زائدۃ بخلاف من التی فی قولک ما جاءنی من احد فانہا زائدۃ البتۃ لان احدا لا یستعمل الا فی العموم ولکن لا یستعمل الا فی النفی قال الجوہری ویکون من بمعنی علی نحو قولہ تعالی وَنَصَرْنٰہُ مِنَ الْقَوْمِ ای علی القوم وقد یکون للقسم مکسورۃ المیم ومضمومہا نحو من ربی لا فعلن کذا وذکر الحربی انہا تکون للانتہاء نحو قربت منہ ای قربت الیہ ویجئ للفصل ذ دخلت علی ثانی المتضادین نحو قولہ تعالی وَاللّٰہُ یَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وثانیہا اِلٰی وہی موضوعۃ لانتہاء الغایۃ فلا یدخل ما بعدہا فی ما قبلہا الا مجازا ومنہم من قال بالعکس ومنہم من قال ہی مشترکۃ فیہما ومنہم من قال یدخل ان کان ما بعدہا جنسا لما قبلہا کالمرافق فی باب الغسل والا فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلک الانتہاء اما ان یکون فی مکان کما مر مثالہ نحو سرت من البصرۃ الی الکوفۃ او فی زمان کقولہ تعالی ثُمَّ اَتِمُّوا الصِّیَامَ اِلَی اللَّیْلِ وبمعنی مع ای یجئ الی بمعنی مع قلیلا ای حال کونہ قلیلا او مجیئا قلیلا او زمانا قلیلا کقولہ تعالی فَاغْسِلُوْا وُجُوْہَکُمْ وَاَیْدِیَکُمْ اِلَی الْمَرَافِقِ ای مع المرافق وکقولہ تعالی وَلَا تَاْکُلُوْا اَمْوَالَہُمْ اِلٰی اَمْوَالِکُمْ ای مع اموالکم وثالثہا حتی وہی ای حتی مثل الی فی کونہا لانتہاء الغایۃ نحو نمت البارحۃ حَتَّی الصَّبَاحِ وبمعنی مع ای وتجئ حتی بمعنی مع کثیرا ای مجیئا کثیرا او زمانا کثیرا نحو قدم الحاج حتی المشاۃ ای مع المشاۃ وفی قولہ کثیرا اشارۃ الی ان حتی یجئ بمعنی الی قلیلا ولا تدخل ای حتی فی غیر الظاہر ای فی غیر الاسم الظاہر بل یختص بالظاہر فلا یقال حتاہ کما یقال الیہ استغناء عنہا بالی والاصوب ان یعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانہ یقتضی ان لا یدخل فی الظاہر ایضا لذلک

ولیس اختصاصہا بالظاہر فی جر دکونہا بمعنی الی خلافاً للمبرد فانہ اجاز دخولہا فی المضمر یعنی کالی متمسکاً فی ذلک بقول الشاعر الذی نقلہ المص رح فی الکتاب و الجمہور علی انہ نادر وشاذ ولما کان قول الجمہور مختاراً عند المص رح حکم بشذوذہ فقال واما قول الشاعر الذی یتمسک بہ المبرد شعر فلا واللہ لا یبقی اناس ٭ فتی حتاک یا ابن ابی زیاد ٭ فشاذ فلا یقاس علیہ غیرہ ورابعہا فی وھی ای فی موضوعۃ للظرفیۃ ای بجعل ما بعدہا ظرفاً لما قبلہا اما حقیقۃ نحو زید فی الدار والماء فی الکوز او توسعاً واعتباراً نحو نظرت فی الکتاب والنجاۃ فی الصدق وبمعنی علی ای فی یجیئ فی بمعنی علی قلیلاً کقولہ تعالیٰ وَلَاُصَلِّبَنَّکُمْ فِیْ جُذُوْعِ النَّخْلِ ای علی جذوع النخل قال صاحب المفصل انہا فی الآیۃ علی اصلہا ولیست بمستعارۃ بمعنی علی کما توہم لتمکن المصلوب فی الجذوع کتمکن الشیئ الکائن فی الظرف وذکر الشیخ ابن الحاجب ان کل ما فیہ استقرار ومنزلۃ فہو موضع فی وکل ما فیہ معنی الاستعلاء دون الاستقرار فہو موضع علی وکل ما فیہ معناہما فہو موضع الحرفین نظراً الی المعنیین نحو جلست علی الارض وفی الارض ویجیئ فی بمعنی مع کقولہ تعالیٰ ادْخُلُوْا فِیْ اُمَمٍ ای مع امم وللتعلیل کقولہ تعالیٰ لَمَسَّکُمْ فِیْمَا اَخَذْتُمْ فِیْہِ عَذَابٌ عَظِیْمٌ ای لما اخذتم وکقولہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم عذبت امرأۃ فی ہرۃ حبستہا وللمقابلۃ کقولہ تعالیٰ فَمَا مَتَاعُ الْحَیٰوۃِ الدُّنْیَا فِی الْاٰخِرَۃِ اِلَّا قَلِیْلٌ وخامسہا الباء وھی ای الباء مستعملۃ للالصاق ای لالصاق الفعل بالمجرور اما حقیقۃ کبہ داء او مجازاً کمررت بزید ای التصق مروری بموضع یقرب منہ زید وللاستعانۃ ای للدلالۃ علی ما دخلت ھی علیہ آلۃ للفعل نحو کتبت بالقلم ای مستعیناً بہ وللمصاحبۃ بمعنی مع کخرج زید بعشیرتہ ای مع عشیرتہ وللمقابلۃ ای للدلالۃ علی وقوع مجرورہا مقابلاً لشیئ آخر کبعت ھذا بذلک وکقولہ تعالیٰ اَرَضِیْتُمْ بِالْحَیٰوۃِ الدُّنْیَا مِنَ الْاٰخِرَۃِ وللتعدیۃ ای بجعل اللازم متعدیاً مثل الھمزۃ فی اکرمت زیداً او التضعیف فی اکرمتہ کذہبت بزید ای اذہبتہ وللظرفیۃ کجلست بالمسجد ای فی المسجد وزائدۃ عطف علی قولہ للالصاق فانہ مرفوع بالخبریۃ قیاساً مفعول مطلق ای قسناہا قیاساً او خبر یکون محذوف تقدیرہ وتلک الزیادۃ یکون

ص لہ
ص ۳۳

قیاساً اونصب علی نزع الخافض ای عرفنا زیادة الباء بالقیاس فی غیر الفعل والفاعل والمفعول مع الجار نسیاً فی خبر النفی ای فی خبر النفی نحو ما زید بقائم ونحو لیس زید براکب وفی الاستفہام ای فی خبرہ نحو ھل زید بقائم فان قلت ظاھر مطلق النفی والاستفہام یشمل لیس وما ولا المشبہتین بہ ولا لنفی الجنس والھمزة و ھل ولام لیس کذلک اذ الحکم مخصوص بلیس لا بما المشبہة بہ وھل قلت و لعلہ اراد النفی والاستفہام المعہودین فی ھذا الباب فی عرفہا المشہور وھو النفی بلیس وما المشبہة والاستفہام بھل وسماعاً عطف علی قولہ قیاساً فی المرفوع سواء کان المرفوع مبتدأ نحو بحسبک زید فقولہ بحسبک مبتدأ و زید خبرہ والباء زائدة فی المرفوع وھو المبتدأ ای حسبک زید او خبراً لکن لا فی النفی والاستفہام نحو بحسبک بزید او فاعلاً نحو وکفی باللہ شہیداً ای کفی اللہ شہیداً وفی المنصوب عطف علی قولہ فی المرفوع نحو القی بیدہ ای یدہ فالباء زائدة فی المنصوب وھو المفعول قال اللہ تعالیٰ ولا تلقوا بایدیکم الی التہلکة ای لا تلقوا ایدیکم ای انفسکم الی الھلاک بترک الجہاد فانکم اذا ترکتم الجہاد غلبت الاعداء علیکم فھلکتم وتجیٔ الباء بمعنی عن کقولہ تعالیٰ سأل سائل بعذاب ای عن عذاب وبمعنی من کقولہ تعالیٰ یوم تشقق السماء بالغمام[1] وبمعنی علی کقولہ تعالیٰ ومنہم من ان تأمنہ بقنطار یؤدہ الیک وقد یجیٔ للتجرید نحو رأیت زیداً بالعلم ای مجرداً خالیاً عن العلم یعنی لیس لہ علم حتی یقرأ علمہ ویعلم عنہ وسادسہا اللام وھی للاختصاص ای لاثبات شیٔ لشیٔ والنفی عن غیرہ وھو الظاہر وجری علیہ العمل ثم الاختصاص اما ان یکون اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص ملک نحو المال لزید واختصاص نسبة نحو زید ابن لعمرو وللتعلیل ای لبیان علة شیٔ سواء کان العلة غائیة کضربتہ للتادیب فان التادیب علة غائیة یقصد الفعل لاجلہا وھو الضرب او علة داعیة ولیست بغائیة کخرجت لمخافتک فان المخافة علة داعیة علی الخروج ولیست غائیة یقصد الفعل لاجلہا وھو الخروج وزائدة بالرفع عطف علی قولہ للاختصاص کقولہ تعالیٰ ردف لکم ای ردفکم واللام زائدة لان ردف متعد بنفسہ وبمعنی عن الی و یجیٔ اللام بمعنی عن اذا استعمل مع القول وما یشتق منہ کقولہ تعالیٰ وقال

[1] ای من الغمام ۱۲

الَّذِیْنَ کَفَرُوْا لِلَّذِیْنَ اٰمَنُوْا ای عن الذین امنوا وبمعنی الواو ای یستعمل اللام بمعنی الواو الکائنۃ فی القسم للتعجب ای عند التعجب فی اسم اللہ ولا یستعمل الا فی الامور العظام فلا یقال اللہ لقد طار الذباب وانما لم یقبل بمعنی الباء فی القسم مع ان الباء اصل فیہ تنبیہًا علی انہا کالواو القسم لا کالتاء کقول الہذلی شعر

للہ یبقی علی الایام ذو حیدٍ × بمشمخر بہ الظیان والآس × فقولہ للہ متعلق بالقسم وکلمۃ لا ھھنا مضمرۃ لامن الالتباس ای لا یبقی وقولہ ذو حید فاعل یبقی و بمشمخر متعلق بہ وقولہ بہ الظیان والآس جملۃ اسمیۃ ونعت صفۃ لمشمخر والحید جمع حیدۃ وھی عقد فی قرنی الوعل ویجمع حید وحیود کبدرۃ علی بدر وبدور والمشمخر الجبل العالی والظیان اسم نبت طیب الرائحۃ والآس شجر معروف وھو الریحان وقیل الآس قطرۃ من العسل تقع من النحل علی الحجر فیستدلون بتلک القطرۃ علی مواضع النحل ومعنی البیت واللہ لا یبقی علی تصرف الایام یعنی مرورھا فی الدنیا شئی وسالما من الآفات التی تقع فی الدھر حتی ھذا الوعل الذی یعتصم بشواھق الجبل لا یبقی لہ ما یرعاہ وما یشربہ فھو تعجب وقد یستعمل اللام للصیرورۃ نحو لزم الشر للشقاوۃ و قال اللہ تعالیٰ فَالْتَقَطَہٗ اٰلُ فِرْعَوْنَ لِیَکُوْنَ لَھُمْ عَدُوًّا وَّحَزَنًا ویسمی ھذہ اللام لام العاقبۃ وقد یجیئ بمعنی فی کقولہ تعالیٰ وَنَضَعُ الْمَوَازِیْنَ الْقِسْطَ لِیَوْمِ الْقِیَامَۃِ وبمعنی عند لھذہ الآیات لانہ قیل المعنی عند یوم القیامۃ وبمعنی الی کقولہ تعالیٰ کُلٌّ یَّجْرِیْ لِاَجَلٍ مُّسَمًّی والْحَمْدُ لِلّٰہِ الَّذِیْ ھَدٰنَا لِھٰذَا وبمعنی بعد کقولہ تعالیٰ اَقِمِ الصَّلٰوۃَ لِدُلُوْکِ الشَّمْسِ ای بعد زوالہا وبمعنی مع کقولہ تعالیٰ فَلَمَّا اَسْلَمَا وَتَلَّہٗ لِلْجَبِیْنِ وبمعنی من کقول الجریر نحن لکم یوم القیامۃ افضل × ای منکم وبمعنی الفاء کقولہ تعالیٰ ءَاِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ اُخْرَجُ حَیًّا ای فسوف وبمعنی ان کقولہ تعالیٰ وَمَا اُمِرُوْا اِلَّا لِیَعْبُدُوا اللّٰہَ ای ان یعبدوا اللہ وسابعہا رُبَّ للتقلیل ای لانشاء تقلیل افراد ما دخلت علیہ فی الاصل کما ان کم الخبریۃ للتکثیر ای لانشاء تکثیر افراد ما دخلت علیہ لان رب کثیرا ما یستعمل للتکثیر وان لم یستعمل کم الخبریۃ للتقلیل فی نظیر رب فیما ذکر قد فانہا فی المضارع للتقلیل ثم استعملت للتکثیر فی مقام المدح کقولہ تعالیٰ قَدْ یَعْلَمُ اللّٰہُ الَّذِیْنَ یَتَسَلَّلُوْنَ مِنْکُمْ لِوَاذًا وذھب الاخفش الی ان رب اسم وھو مختار

صاحب المفتاح ویستحق ای رُبّ صدرالکلام لما فیہا من الانشاء کما ان کم
الخبریۃ یستحق ذلک ولا تدخل ای رُبّ الا علی نکرۃ موصوفۃ لان مجرورھا فی معنی
التمیز عنہا لانہا للتقلیل کما ان کم للتکثیر ففیہ شائبۃ العلۃ الطالب للتمیز وھو لا یکون الا
نکرۃ نحو رب رجل لقیتہ او مضمر مبہم بان لیس لہ مرجع معین مفرد مذکر ابدًا ای وان کان
التمیز مثنیً او مجموعًا او مؤنثًا ممیز بنکرۃ منصوبۃ علی التمیز لان المضمر لما کان
مبہما احتاج الی التمیز نحو ربہ رجلاً فی المفرد وربہ رجلین فی المثنی وربہ رجالاً فی
الجمع وربہ امرأۃ کذلک تقول ربہ امرأتین فی المثنی وربہ نساء فی الجمع
المضمر عائد الی شئ فی الذھن لا الی شئ سبق ذکرہ لیجب المطابقۃ وھذا عند
البصریین وعند الکوفیین یجب المطابقۃ ای مطابقۃ المضمر التمیز
فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث فیقولون نحو
ربہ رجلا وربہما رجلین وربہم رجالاً وربہا امرأۃ وربہما امرأتین وربہن نساءً و
قد تلحقہا ای رب ما الکافۃ ای المانعۃ عن العمل ولا یجوز ان یکتب الا موصولۃ بخلاف
غیرھا من اقسام ما الاسمیۃ فانہا لا تکتب الا مفصولۃ فتدخل رب بعد لحوق ما الکافۃ
بہا علی الجملۃ اما فعلیۃ نحو ربما قام زید واما اسمیۃ نحو ربما زید قائم ولا بد لہا
ای لرب من فعل ماض تعلقت بہ ولو کانت مکفوفۃ بما وانما وجب ان یکون لہا فعل
ماض لان رب للتقلیل ای لتقلیل المحقق الواقع وھو ای ذلک التقلیل لا یتحقق ای
یحصل الا بہ ای بالفعل الماضی واما قولہ تعالیٰ رُبَمَا یَوَدُّ الَّذِیْنَ کَفَرُوْا لَوْ کَانُوْا
مُسْلِمِیْنَ فھو کالماضی لصدق المخبر بہ وتحققہ فھو اذن بمنزلۃ الموجود المتحقق
فیکون یود بمعنی ود ویؤیدہ قولہ تعالیٰ فَسَوْفَ یَعْلَمُوْنَ اِذِ الْاَغْلَالُ فِیْ اَعْنَاقِہِمْ
حیث جاء باذ وھو للماضی وجمع بینہ وبین سوف التی ھی للاستقبال لکونہ
بمنزلۃ الموجود لتعریہ من الریب ویحذف ذلک الفعل ای الفعل الماضی الذی
تعلقت بہ رب غالبًا ای حذفًا غالبًا او زمانًا غالبًا او فی الغالب کقولک
رب رجل اکرمنی فی جواب من قال ھل لقیت من اکرمک ای رب رجل اکرمنی لقیتہ
فاکرمنی صفۃ لرجل لما تقرر من ان مجرورھا لا بد لہ من صفۃ ولقیتہ فعلہا
ای فعل رب وھو لقیتہ محذوف وانما حذف فعلہا بقرینۃ السؤال لانہا کثیرًا ما

تقع جواباً لسؤال مذكوراً ومقدّر لحصول العلم به لان الجار والمجرور يدلّ على
الفعل العام وهو حصل اوكان وانّما قال غالباً لانّه قد يجئ فعلها ظاهراً نحو
ربّ رجل اكرمني لقيته وثامنها واو ربّ التي تكون بمعنى رُبّ وفي حكمها ولهذا تستحق
صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واو ربّ الواو التي يبدأ بها في اول الكلام
ولا تدخل الّا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض يحذف غالباً وانّما لم يقل
واو ربّ في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافّة بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول الشاعر
شعر وبلدة ليس بها انيس الّا اليعافير والّا العيس اي ربّ بلدة والبلدة
كل جزء من الارض مستحير عامراً وعامرة والانيس المؤانس وكل ما يؤانس به واليعافير
جمع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب بضم الياء الخشف ولده والعيس بالكسر جمع
عيساء وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واو القسم و
هي تختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا تدخل المضمر ثم الظاهر سواء كان
اسم الله نحو والله اوغيره نحو والرّحمن لا فعلنّ وانما كان واو القسم مختصّة
بالظاهر فلا يقال وك لا فعلنّ كذا لانحطاط درجتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث
خصصوها باحد القسمين وهو المختار والمظهر لاصالته وعاشرها تاء القسم وهي مختصّة
باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة الاسم الى الله تعالى من قبيل
اضافة العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح وانما كان كذلك
فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لمّا ابدلوا التاء عن الواو ارادوا احطّ درجتها من الواو فخصوها
باسم واحد وعيّنوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر مجيئاً في القسم من غيره
واجاز الاخفش دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلّاً بقول العرب
نحو تربّ الكعبة والجمهور حكموا بشذوذه ولمّا اختار المصنف رحمه الله تعالى قول
الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي استدلّ به الاخفش تربّ الكعبة شاذّ
لا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان
اسم الله اوغيره والمضمر اي تدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن وبه وبك لكون الباء
اصلاً في باب القسم ولابدّ للقسم من الجواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمّى القسم عليها
الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة

موجبۃ ای مثبتۃ یجب دخول اللام فی الجملۃ الاسمیۃ والجملۃ الفعلیۃ منہما نحو واللہ
لزید قائم نظیر الجملۃ الاسمیۃ الموجبۃ وواللہ لافعلنّ کذا نظیر الجملۃ الفعلیۃ
الموجبۃ ومنہ قولہ تعالٰی تاللہ لاکیدنّ اصنامکم و دخول انّ فی الاسمیۃ ای
ویجب دخول انّ المکسورۃ فی الجملۃ الاسمیۃ الموجبۃ دون الفعلیۃ الموجبۃ نحو
واللہ انّ زیدًا القائم ومنہ قولہ تعالٰی انّ سعیکم لشتّٰی فی جواب وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشٰى
وان کانت ای تلک الجملۃ الواقعۃ جوابًا للقسم جملۃ منفیۃ یجب دخول ما ولا فیہما اسمیۃ
کانت الجملۃ او فعلیۃ نحو واللہ ما زید بقائم نظیر للجملۃ الاسمیۃ المنفیۃ بما وواللہ
لا یقوم زید نظیر للجملۃ الفعلیۃ المنفیۃ بلا وانما وجبت فی الجملۃ المقسم علیہا
احد الاشیاء الاربعۃ المذکورۃ للربط بین الجملتین والمقسم علیہا لاستقلال کلّ واحد
منہما بدون الاخری واعلم انّہ ای الشان قد یحذف حرف النفی من جواب القسم
لزوال اللبس ای عند عدم التباس المنفی بالمثبت کقولہ تعالٰی تاللہ تفتؤ تذکر
یوسف ای لا تفتؤ لان المضارع المثبت لابدّ لہ من ان یقترن باللام وھو ھہنا منتفٍ
فعلم انہ منفی وحرف النفی عنہ محذوف ویحذف جواب القسم ان تقدّم علی القسم
ما یدل علیہ ای جواب القسم نحو زید قائم واللہ ونحو قام زید واللہ
تقدیر الاول واللہ لزید قائم وتقدیر الثانی واللہ لقام زید او توسط ای القسم بین جزئی
الجملۃ القسمیۃ نحو زید واللہ قائم وقام واللہ زید تقدیر الاول واللہ لزید قائم وتقدیر
الثانی واللہ لقام زید وانما حذف جواب القسم فی ہاتین الصورتین لانّہ لمّا تقدّم
علی القسم ما یدلّ علیہ ھو جوابہ فی المعنی او توسط القسم بین جزئی ما ھو جوابہ فی
المعنی استغنی عن الاعادۃ والثانی عشر عن ھی للمجاوزۃ ای لمجاوزۃ شیٔ وتعدیتہ
من شیٔ اٰخر وھو امّا حقیقی کرمیت السہم عن القوس الی الصید او غیر حقیقی
کاطعمتہ عن الجوع وکسوتہ عن العری والثالث عشر علی للاستعلاء ای استعلاء شیٔ
علی شیٔ وھو امّا حقیقی نحو زید علی السطح او حکمی نحو فلان علینا امیر وعلیہ دین وقد یکون
عن وعلی اسمین اذا دخلت علیہما ای علی عن وعلی کلمۃ من الجارۃ فحینئذ یکون عن بمعنی
الجانب وعلی بمعنی الفوق کما تقول جلست من عن یمینہ ای من جانب یمینہ ومنہ قولہ
ع من عن یمینی مرّۃ وامامی ونزلت من علی الفرس ای من فوق الفرس ومنہ قولہ ع

لہ واخرہ ع
تصل وعن قبض
یلیہا ام مجہل ۱۲
مولوی غلام رسول رحم

غدت من علیہ بعد ما تم ظمؤھا فیکون ان اسمین بدلیل دخول من علیہما وقد یجیٔ عن للتعہد کقولہ تعالیٰ یوما لا تجزی نفس شیئا وللاستعلاء کقولہم بخل عنہ ورضی قالہ المالکی وللاستعانۃ کقولہم رمیت السہم عن القوس وجاء للتعلیل کقولہ تعالیٰ وما کان استغفار ابراہیم لابیہ الا عن موعدۃ ای لموعدۃ ویجیٔ بمعنی بعد کقولہ تعالیٰ لترکبن طبقا عن طبق ای بعد طبق وبمعنی فی کقولک لا یکون عن ذلک لام والثانی ای فیہ لان الاولی بعد النفی بینا فی ذکر عن وقد یجیٔ علی للمصاحبۃ کقولہ تعالیٰ الحمد للہ الذی وھب لی علی الکبر وللتعلیل کقولہ تعالیٰ ولتکبروا اللہ علی ما ھداکم وللظرفیۃ کقولہ تعالیٰ علی ملک سلیمان وکقولہ تعالیٰ الا علی ازواجہم وبمعنی الباء نحو قولہ تعالیٰ حقیق علی ان لا اقول علی اللہ الا الحق وللزیادۃ کقولہ صلی اللہ علیہ وآلہ واصحابہ وسلم من حلف بھن فنساء غیرھا خیر منہا علی یمینہ والرابع عشر الکاف للتشبیہ نحو زید کعمرو ولا بد للتشبیہ من اربعۃ اشیاء المشبہ وھو زید والمشبہ بہ وھو عمرو ووجہ التشبیہ وھو المناسبۃ بینہما واداۃ التشبیہ وھو الکاف وزائدۃ کقولہ تعالیٰ لیس کمثلہ شیٔ ای لیس مثلہ شیٔ علی احد الوجوہ وانما قلنا ذلک لان لھذا الکلام وجہین اخرین سوی زیادۃ الکاف احدھما ما لا زیادۃ فیہ للکاف بل الزائدۃ ھو مثل وکان وجہہ ان الحکم بزیادۃ الکاف ھو الحکم بزیادۃ قبل الحاجۃ بخلاف الحکم بزیادۃ مثل ورجح الوجہ الاول وھو زیادۃ الکاف بان الحکم بزیادۃ الحرف اقرب من زیادۃ الاسم لاسیما اذا کانت الحرف حرفا واحدا ویرجحہ ایضا ان الحکم بزیادۃ المثل یوجب دخول الکاف علی الضمیر فی التقدیر وھو مختص بالظاھر والثانی وھو ما لا زیادۃ فیہ بشیٔ وھو ان نفی مثل المثل کنایۃ عن نفی المثل اذ لو وجد المثل لکان للمثل مثل وھو اللہ تعالیٰ اذ المماثلۃ من الجانبین وھذا وجہ تلقاہ الفحول بالقبول ورجحوہ بان الکنایۃ ابلغ من التصریح وعدم الزیادۃ احق بالترجیح وقد تکون ای الکاف اسما اذا دخل علیہا حرف الجر کقول الشاعر یضحکن عن کالبرد المنہم ای یضحکن عن اسنان مثل البرد الذائب للطافۃ والبرد حب الغمام والانہمام الذوب شبہ ثغرھن اللاتی یعلوھا البریق بحبات الغمام الذائبات قال المالکی ویجیٔ الکاف للتعلیل کقولہ تعالیٰ واذکروہ کما ھداکم وقال الفراء وقد یجیٔ بمعنی علی کقول بعض العرب بخیر فی جواب من قال کیف

لہ تفصیلہ مع الدقائق یلقی
عہ ای الوجہ الثانی
سوی زیادۃ الکاف
عہ اولہما
خلاف

اصبحت ای اصبحت علی خیر والخامس عشر مذ والسادس عشر منذ للزمان اِمّا فی الابتداء ای لابتداء والغایۃ فی الماضی ای فی الزمان الماضی کما تقول فی شہر شعبان ما رأیتہ من شہر رجب ای انتفاء رؤیتی ایاہ من شہر رجب او للظرفیۃ ای بمعنی فی فی الحاضر ای فی زمان الحال نحو ما رأیتہ مذ شہرنا ومذ یومنا ای فی شہرنا وفی یومنا ای انتفاء رؤیتی ایاہ فیہما ولا یجوز دخولہما علی المستقبل لانّہما وضعا للماضی والحال و قال الحدیثی ان ارید بمدخولہما ای مدخول مذ ومنذ الجار تبین ابتداء الزمان الماضی وانتہاءہ وہو ما انت فیہ فتکونان للابتداء وان ارید بمدخولہما الزمان الحاضر من غیر تعرض للابتداء والانتہاء تکونان للظرفیۃ بمعنی فی والسابع عشر خلا والثامن عشر حاشا والتاسع عشر عدا للاستثناء ای ہذہ الثلاثۃ فیہا معنی الاستثناء اذا جررت بہا ما بعدہا تکون حرف جر ولہذا عدہا منہا نحو جاءنی القوم خلا زید وحاشا عمرو وعدا بکر واذا نصبت بہا ما بعدہا تکون افعالاً فہذہ الثلاثۃ قد تکون حروفاً وقد تکون افعالاً والخمسۃ التی قبلہا قد تکون حروفا وقد تکون اسماً و امّا احد عشر التی قبل تلک الخمسۃ فلا تکون الا حروفاً ثم لمّا فرغ عن بیان حروف الجر شرع فی بیان حروف المشبہۃ بالفعل فقال **فصل** الحروف المشبہۃ بالفعل ستۃ انّما سمّیت بہذا الاسم لمشابہتہا بالفعل المتعدی مِن حیث انہا تقتضی الاسمین کما یقتضی الفعل المتعدی الفاعلَ والمفعولَ ومِن حیث انّہا تنقسم الی ثلاثیۃ ورباعیۃ کالفعل ومِن حیث انہا بنیت علی الفتح مثل اِنّ واَنّ الٰی اٰخرہا ای الی اخر ہذہ الحروف التی عرفت فی المرفوعات وہذہ الحروف تدخل علی الجملۃ الاسمیۃ ای علی المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر کما عرفت فی ما مرّ نحو اِنّ زیداً قائم فتنصب اِنّ زیدا بانہ اسمہا وترفع قائمٌ بانہ خبرہا وقد تلحقہا ای ہذہ الحروف ما الکافّۃ ما ہذہ موصولۃ ہہنا واذا لحقت بہذہ الحروف ما الکافّۃ فتکفہا ای تمنعہا عن العمل ای من عمل تلک الحروف فیما بعدہا علی الافصح والاصح لانّ ما الکافّۃ اخرجت ہذہ الحروف من نوع مشابہتہا بالفعل وہو اقتضاؤہا الاسمین ولانّہا وقعت فاصلۃ فتضعف عن العمل وانما قلنا علی الافصح لانّ ہذہ الحروف عند لحوق ما الکافّۃ بہا قد تعمل علی لغۃ غیر فصیحۃ کما جاء فی بعض الاشعار وانما قلنا علی الاصح لانّ بعضہم جعل

الحروف المشبہۃ بالفعل

ما الکافۃ اسمًا کضمیر الشان اسمًا لهذه الحروف والجملۃ التی بعدها خبرًا
لکنّه غیر صحیح والاصح انها حرف زائد فلو قال فتکفها عن العمل علی الافصح والاصح لکان
انفع ثم الغرض عن الحاق ما الکافۃ بهذه الحروف الحصر والتاکید فی انما وافادۃ
معناها فی الجملتین الاسمیۃ والفعلیۃ فی البواقی وحینئذ ای حین اذ تلحقها ما الکافۃ
تدخل هذه الحروف علی الافعال لانّ ما الکافۃ تمنعها عن العمل عن وجوب دخولها
علی الاسم تقول انما قام زید قال الله تعالٰی اِنَّمَا حَرَّمَ عَلَیْکُمُ الْمَیْتَۃَ ثم شرع فی بیان
احوال کلّ واحد من الحروف الستۃ واشار الی التفرقۃ بین انّ المکسورۃ والمفتوحۃ فقال
واعلم انّ اِنّ مکسورۃ الهمزۃ لا تغیّر معنی الجملۃ بل تؤکدها ای تقررها وتانیث
الضمیر اما لعوده الی الجملۃ او الی معنی باعتبار المضاف الیه فانّک اذا قلت انّ زیدًا قائم
افدت به ما افدت بقولک زید قائم مع زیادۃ التاکید فی المبالغۃ وانّ مفتوحۃ الهمزۃ
مع ما بعدها ای ما بعد انّ المفتوحۃ من الاسم والخبر بیان لما فی حکم المفرد حیث لا یشتمل
علی اسناد تام یصح السکوت علیه وطریقۃ جعل الجملۃ التی بعدها فی حکم المفرد ان یجعل
مصدر الخبر مضافا الی الاسم فتقول بلغنی انّ زیدًا قائم ای بلغنی قیام زید او یجعل مصدر
الخبر مضافا الی الاسم فتقول بلغنی انّ زیدًا ان تعلم یکرمک ای بلغنی اکرام زید
عند تعلیمک ایاه او یجعل مصدر الخبر مضافا الی ما یضاف الی الاسم اذا کان ما یضاف
الیه متعلقا له فتقول فی بلغنی انّ زیدًا اخوه منطلق بلغنی انطلاق اخ زید فانّ
مصدر الخبر اضیف الی الاخ المضاف الی الاسم وذلک الاخ متعلق بزید ولذلک ای و
لاجل انّ انّ مکسورۃ الهمزۃ لا تغیّر معنی الجملۃ بل تؤکدها وانّ انّ مفتوحۃ الهمزۃ
مع ما بعدها من الاسم والخبر فی حکم المفرد یجب الکسر ای کسر همزۃ مادۃ انّ اذا کان
ما کتب بصورۃ انّ فی ابتداء الکلام لکونه موضع الجملۃ نحو انّ زیدًا قائم
قال الله تعالٰی اِنَّ اللّٰهَ غَفُوْرٌ رَّحِیْمٌ ویجب الکسر ایضا اذا کان بعد القول وما یشتق منه
لانّ مقول القول لا یکون الا جملۃ والمراد بالقول ههنا ما یحکی به لا القول بمعنی الاعتقاد فانّه
فی حکم العلم والظن کقوله تعالٰی قَالَ اِنَّهٗ یَقُوْلُ اِنَّهَا بَقَرَۃٌ ویجب الکسر ایضا اذا کان بعد
الموصول نحو ما رأیت الذی انه فی المساجد لانّ صلۃ الموصول یکون جملۃ البتۃ ویجب
الکسر ایضا اذا کان فی خبرها ای فی خبر صورۃ انّ اللام نحو انّ زیدًا القائم لانّ اللام

له منها قول النابغۃ شعر الا لیتما هذا الحمام لنا الی حمامتنا او نصفه فقد ...

لتاکید معنی الجملۃ اعلم ان المصنف رحمۃ اللہ تعالیٰ ذکر للکسر
اربعۃ مواضع ولیس الکسر مخصوصا بل یکسر اذا کان فی اول جملۃ وقعت جزاءً
او حالاً او جواب قسم واذا کان بعد حتی للابتداء وبعد الا واما للتنبیہ واذا وقعت فی
محل القطع عن الکلام السابق کقولہ تعالیٰ فلا یحزنک قولہم انا نعلم ما یسرون
وما یعلنون وکذا بعد اذ قال صاحب الہادی وبعد حیث یضاف الی الجملۃ ثم قال و
لا یبعد فتحہا عند من اضاف حیث الی المفرد وکذا یکسر بعد الامر و بعد النہی کذا بعد ثم
وکذا بعد کلا وکذا بعد الدعاء کقولہ تعالیٰ ربنا اننا سمعنا منادیا و بعد النداء ویجب
الفتح ای فتح ہمزۃ مادۃ ان حیث یقع مع اسمہا خبرہا فاعلاً نحو بلغنی ان زیدا عالم
وحیث یقع مفعولا نحو کرہت انک قائم وحیث یقع مبتدأ نحو عندی انک قائم و
حیث یقع مضافا الیہ نحو عجبت من طول ان بکرا واقف وحیث یقع مجرورا نحو عجبت
من ان بکرا واقف وانما وجب الفتح فی ہذہ الصورۃ لان کل واحد من الفاعل والمفعول و
المبتدأ والمضاف الیہ لا یکون الا مفردا ولا یشکل بما اذا کان المضاف الیہ جملۃ
مثل اکتب حیث انک جالس لان الاصل فی المضاف الیہ ان یکون مفردا فاعتبر
الاصل فی حیث و یجب الفتح حیث تقع بعد لو نحو لو انک عندنا لاکرمتک لان
ما بعد لو فاعل لان ومدخول لو لا یکون الا فعلا حقیقۃ وتقدیرا لکونہ حرف الشرط
والفاعل یجب ان یکون مفردا او حیث تقع بعد لولا نحو لولا انہ حاضر لغاب زید لان ما
بعد لولا الابتدائیۃ مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ یجب ان یکون مفردا اعلم

الامتناعیہ

ان المصنف رح ذکر للفتح ستۃ مواضع ولیس الفتح مخصوصا بہا
بل تفتح حیث تقع خبرا للمبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمرو لان اصل
الخبران یکون مفردا وکذا تفتح حیث تقع بعد لولا التحضیضیۃ لان ما بعدہا
فاعل او مفعول لان لولا ہذہ یجب ان یکون من خولہا فعلا لفظا او تقدیرا
نحو لولا زید قائم وکذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو جئتک لانک
کریم وبعد حتی العاطفۃ والجارۃ وکذا تفتح اذا کانت معطوفۃ علی اسم المکسورۃ کقولہ تعالیٰ
ان لک الا تجوع فیہا ولا تعری وانک لا تظمؤ فیہا ولا تضحی وکذا بعد مذ وکذا اذا ابدلت
من الاسم کقولہ تعالیٰ واذ یعدکم اللہ احدی الطائفتین انہا لکم وکذا بعد القول

اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيدًا منطلق كما تقول الظن ان زيدًا منطلق وكذا
اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف معطوف على قوله ويجب الكسر لذلك لان
يعني ولاجل ان المكسورة لاتغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع مابعدها في حكم
المفرد على اسم ان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ اى باعتبار
محل اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ مرفوعًا باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
اعتبارًا للمحل على تقديرعدمها ويشترط في العطف على المحل مضى الخبر لفظا نحو ان زيدًا
قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيدًا وعمرو قائم اذ التقدير ان زيدًا قائم وعمرو قائم وانما اشترط
مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقيل ان زيدًا وعمرو ذاهبان
لكان مؤديًا الى كون الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين اذ ذاهبان من حيث انه خبر
عن زيد معمول لان ومن حيث انه خبر عن عمرو معمول للابتداء وهو غير جائز
والكوفيون لم يشترطوا مضى الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقًا وباعتبار
لفظ اسم ان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب
باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون لفظا او حكما لئلا يشكل بما وقع بعد
العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكمًا لسدها مسد
الجزئين حيث قامت مقام مفعولي جزئي العلم فيجوز العطف على محله كالمكسورة
لفظا نحو علمت ان زيدًا قائم وعمرو ومثل ان زيدًا قائم وعمرو فان قوله عمرو
يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه
ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا اكد قبله او بينهما
بلا ضعف وبلا تاكيد وفصل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم
من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقا ولم يجوز السيرافي
العطف على اسم ان المفتوحة اصلا ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بعد مضى الخبر لفظا او تقديرا نحو ما خرج زيد لكن
بكرًا خارج وعمرو لانها موضوعة للاستدراك وهو غير مناف لمعنى الابتداء كما
لاينافيه التاكيد خلافا لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل
فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافا للفراء ويجوز العطف في الجميع

على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التاكيد والفصل واما سائر التوابع فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وكلهم عن البدل ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اى لام الابتداء على خبرها اى خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو ان زيدا لقائم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لقلبك لراغب وهو قليل وتدخل على ان اذا قلبت همزتها هاء نحو لهنك زيد وقد تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اى ان المكسورة اللام اى دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا اما في صورة الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم باللام وان زيد قائم بغير اللام واما في صورة الاعمال فلاطراد الباب وذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال غير لازم لان الفرق حاصلة بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك رح الى انها لازمة عند الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبنى والمقصور ثم اختلف في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء وذهب ابو على ومن تابعه الى انها ليست بلام الابتداء والا لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما واجيب بان التعليق انما يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثانى كقوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ بتخفيف ان والتنوين في كلا بدل من المضاف اليه واللام في المخففة هى لام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين لامات ولام ليوفينهم وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اى جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافع وعند بعض القراء ان في الاية مشددة وليست بمخففة وحينئذ اى حين اذا تخففت ان المكسورة يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لانه لغى المشابهة اللفظية بالفعل وهى كونها ثلاثية مفتوحة كقوله تعالى وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ بتخفيف ان ورفع كل فهى ملغاة باللام لا محالة ولما مخففة على ان كلمة ما زيدت للتاكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هذه نافية ولما مشددة بمعنى

الآول التنوين فی کل عوض عن المضاف الیہ والمعنی ان کلہم ای الکفرین لمجموعون
یوم القیامۃ محضرون عندنا للحساب ویجوز اعمالہا ایضاً علی ما ھو الاصل کقولہ تعالی وَ
اِنْ کُلًّا لَّمَّا بتخفیف ان ونصب کل ولما کان الغاؤھا غالباً صرح بہ وقال ویجوز الغاؤھا
ولم یصرح باعمالہا حیث لم یقل ویجوز اعمالہا بل اشار الیہ فی ضمن جواز الالغاء والکوفیون
یوجبون الالغاء والآیۃ حجۃ علیہم ویجوز دخولہا عطف علی قولہ وحینئذ یجوز
الغاؤھا ای حین اذ خففت ان المکسورۃ یجوز دخولہا علی الافعال التی دخلت علی المبتدأ
والخبر نحو باب کان یکون وباب علمت نحو قولہ تعالی وَاِنْ کُنْتَ مِنْ قَبْلِہٖ لَمِنَ الضَّآلِّیْنَ
وَاِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِیْنَ وانما جاز دخولہا علی ھذہ الافعال لجواز الغائہا
ولحصول تاکید الجملۃ الاسمیۃ التی ھو مقتضاھا واصلہا حینئذ
ولذلک خص دخولہا بھذہ الافعال وکذلک ای مثل ان المکسورۃ قد تخفف اَنّ المفتوحۃ
وحینئذ ای حین اذ تخفف اَنّ المفتوحۃ یجب اعمالہا ای اعمال المفتوحۃ فی ضمیر شان
مقدر اذ لو لم یقدر لو العملہا ضمیر شان مقدر ولم یجد عاملۃ فی الظاھر للزم
مزیۃ المکسورۃ التی ھی اضعف تشبیہاً بالفعل علی المفتوحۃ التی ھی اقوی منہا فی ذلک
کقولنا اَشْهَدُ اَنْ لَّآ اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ واذا وجب اعمال اَن المفتوحۃ المخففۃ فی ضمیر شان
مقدر فتدخل علی الجملۃ اسمیۃ کانت نحو بلغنی ان زید قائم قال اللہ تعالی اَنِ الْحَمْدُ لِلّٰهِ
رَبِّ الْعٰلَمِیْنَ او فعلیۃ سواء کان فعلہا من الافعال الداخلۃ علی المبتدأ والخبر اولا نحو
بلغنی اَنْ قد قام زید واَنْ قد علمت زیداً اواَنْ قد قام زید ویجب دخول السین او سوف
او قد او حرف النفی علی الفعل ای علی الفعل الذی تدخل علیہ اَن المفتوحۃ المخففۃ نظیر
السین کقولہ تعالی عَلِمَ اَنْ سَیَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضٰى ونظیر سَوْفَ کقولہ شعر

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ یَنْفَعُهٗ + اَنْ سَوْفَ یَاْتِیْ کُلُّ مَا قُدِرَا

ونظیر قد قولہ تعالی لِیَعْلَمَ اَنْ قَدْ اَبْلَغُوْا ونظیر حرف النفی قولہ تعالی اَفَلَا یَرَوْنَ اَلَّا یَرْجِعُ
اِلَیْهِمْ وقولہ تعالی اَیَحْسَبُ اَنْ لَّمْ یَرَهٗۤ اَحَدٌ وکقولک علمت اَنْ ما خرج زید علمت اَن لن یخرج
زید ثم اشار الی وجہ ترکیب اَن المفتوحۃ المخففۃ بقولہ والضمیر ای ضمیر الشان المستتر ای المقدر
اسم اَن المفتوحۃ المخففۃ والجملۃ الواقعۃ بعدھا خبرھا ای خبراً وانما وجب دخول حد ھذہ
الحروف الاربعۃ علی الفعل الذی تدخل علیہ اَن ھذہ لیکون عوضاً عما زال عنہا من حذف احدی

ولم یجد ھا
لم وانا علم
ان سوف یاتی
مفعول علم
وعلم اللہ یتضمن جملہ
معترضۃ والمعنی واعلم
ان کل ما قدر
فعلاً
ای السین وسوف ولا
مرحوم

نونها وليفرق احدى الثلثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجب واما النفي فيفرق
بينهما من حيث المعنى لانه وان عنى بحرف النفي الاستقبال فهي المخففة اذ لا يجوز
الاجتماع بين حروف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ
لانه ان كان المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وانما اختيرت هذه الحروف
للعوض والفرق لاختصاصها بالافعال فلما زال عنها وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه
ما كان مختصا به والمراد بالفعل المذكور الفعل المتصرف لان الفعل الجامد لا يجب دخول
احدى الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وعسى
ان يكون قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة الى الفرق حينئذ لان ان المصدرية لا تدخل
على الفعل الجامد وانما قال على الفعل لان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الاسم
لا يجب دخول احد هذه الحروف عليه لانها لا تلتبس ح بان المصدرية لانها لا تدخل الا على
الفعل ولا تحتاج الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع
وقوع الفصل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف فلا يحتاج الى الفرق والتعويض مع الاسم
وكان للتشبيه اي لانشاء التشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تجيء كان للشك نحو
كانك تمشي وهو اي لفظ كان مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسورة الهمزة
ونشأ من هذا الكلام سؤال وهو ان الكلمة كان لما لم تكن حرفا برأسها بل كانت مركبة
من كاف التشبيه وان مكسورة الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل
تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت اي الهمزة في كان لتقدم الكاف التي
هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجر
تفتح همزة مادة ان كما عرفت لان حرف الجر لا تدخل الا على المفرد ففتحت ههنا رعاية
للصورة وان كان المعنى على الكسر تقديره اي تقدير نحو كان زيدا الاسد واصله
ان زيدا كالاسد ثم قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر هذا ما
ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انها حرف برأسها
حملا على نظائرها ولان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخفف اي كان
فتلغى اي تهمل عن العمل بعد التخفيف على الافصح نحو كان زيد اسد لزوال بعض
مشابهتها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير الشان بعد التخفيف كما في ان المفتوحة

لم اي الفعل المنفي

المخففۃ ویجوزان لایقدر فیہا ذلک لعدم مایوجبہ وھو کمال مشابھتہا بالفعل و اعلم ان الفرق بین کان والکاف للتشبیہ ثابت من وجہین احدھما ان وجہ الشبہ اقوی فی الکاف والثانی ان کان تقتضی صدر الکلام بخلاف الکاف فانہا تقع فی وسط الکلام ولکن ھی کلمۃ مفردۃ عند البصریین وقال الکوفیون انہا مرکبۃ من لا وان المکسورۃ المصدرۃ بالکاف الزائدۃ واصلہا لا کان نقلت کسرۃ الھمزۃ الی الکاف وحذفت الھمزۃ للاستدراک وھو دفع توھم نشاء عن کلام سابق للسامع نحو ماجاءنی زید لکن عمرا قد جاء فان السامع اذا سمع ھذا الکلام یتوھم انہ لما لم یجئ زید لم یجئ عمرو فدفع وھمہ بقولہ لکن عمرو قد جاء وھذا انما یکون اذا کان بین زید وعمرو ملازمۃ فی المجیئ وعدمہ ولھذا یتوسط ای یقع لکن بین کلامین متغایرین نفیا واثباتا فی المعنی فالمطلوب ھو التغایر المعنوی ولذا اقتصر علیہ واما التغایر اللفظی فہو قد یوجد نحو ماجاءنی زید لکن عمرا قد جاء قال اللہ تعالی وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ وقد لایوجد نحو غاب زید لکن بکرا حاضر فان فیہ لیس تغایر لفظی بل ھو مقصور علی التغایر المعنوی الذی ھو المطلوب وھو الغیبۃ والحضور وینبغی ان تعرف ان الکلامین المتغایرین لایجب ان یتضادا تضادا حقیقیا بل یکفی تنافیہما فی الجملۃ کما فی الآیۃ الکریمۃ فان عدم الشکر لاینافی الفضل بل یناسبہ اذ اللائق ان یشکروا ویجوز معہا ای مع لکن مشددۃ کانت او مخففۃ لوا و نحو قام زید ولکن عمرا قاعد لیفرق بین لکن ھذہ وبین لکن للعطف لان دخول حرف العطف علیہا لایجوز ومنہم من قال لایجوز معہا الواو اذا کانت مخففۃ لانہا تصیر حینئذ حرف عطف فلا یجوز دخول حرف العطف علی مثلہ وقد تخفف ای لکن فتلغی عن العمل بعد التخفیف نحو مشی زید لکن بکر عندنا وذلک لانہا اذا خففت شابہت بلکن للعطف لفظا و معنی فاجرت مجراھا فی الالغاء وذھب الاخفش ویونس الی انہ یجوز اعمالہا بعد التخفیف ایضا وعلی ھذا لو قال وقد تخفف فتلغی علی الاکثر لکان اولی لیکون اشارۃ الی ھذا الاختلاف ولیت للتمنی ای لانشاء التمنی وھو طلب حصول شئی علی سبیل المحبۃ نحو لیت ھندا عندنا ولیت ایام الشباب تعود واجاز الفراء لیت

زیدًا قائمًا بنصب الجزئین علی تقدیر فعل من التمنی کما اشار الیہ بقولہ بمعنی اتمنی او تمنیت زیدًا قائمًا وھذا الفعل متعد الی مفعولین الجزآن منصوبان علی المفعولیۃ بعد لیت عند الفراء واجازہ الکسائی ایضًا ولکن بتقدیر کان ای لیت زیدًا کان قائمًا فقائمًا فی ھذا المثال منصوب علی انہ خبر کان المقدرۃ عند الکسائی وھذا من مواضع وجوب حذف کان عندہ واجازہ المحققون ایضًا لکن نصب الجزء الثانی علی الحالیۃ عندھم وھذا من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققین فعلم من ھذا انھم اتفقوا علی اجازۃ لیت زیدًا قائمًا لکن اختلفوا فی توجیہ نصبہ لعل للترجی ای لتوقع امر مرجو کقولہ تعالی لَعَلَّکُمْ تُرْحَمُوْنَ وَفِیْہِ تَرَجٍّ للعباد کقول الشاعر شعر

اُحِبُّ الصَّالِحِیْنَ وَلَسْتُ مِنْھُمْ ٭ لَعَلَّ اللّٰہَ یَرْزُقُنِیْ صَلَاحًا ٭ قیل قائلہ امام المسلمین ابو حنیفۃ رحمۃ اللہ علیہ ولم یبلغ ذلک المصنف رح ولو بلغہ لم یرض بانہ لتعبیر بالشاعر او امر مخوف کقولہ تعالٰی لَعَلَّ السَّاعَۃَ تَکُوْنُ قَرِیْبًا وجاء الجر بھا ای بلعل بجعلھا من حروف الجر وفی بعض النسخ وشذ الجر بھا نحو لعل زیدٍ قائمٍ بجر زید وھو ای الجر بلعل شاذ خارج عن القیاس ثم الفرق بین التمنی والترجی ان التمنی تستعمل فی الممکنات والمستحیلات والترجی لا تستعمل الا فی الممکنات وفی لعل ای جاء فی لعل لغات اخر احدھا عل بحذف اللام والثانی عن بحذف اللام الاولی لذلک وقلب اللام الثانیۃ نونًا والثالثۃ اَنَّ بقلب العین الفًا قال اللہ تعالی اَنَّھَا اِذَا جَاءَتْ لَا یُؤْمِنُوْنَ ای لعلھا فیمن قرء بالفتح والرابع لَاَنَّ بثبوت اللام الاولی وقلب العین الفًا واللام الثانیۃ نونًا والخامسۃ لعن بقلب اللام الثانیۃ نونًا فقط وعند المبرد اصلہ ای لفظ لعل عَلَّ بدون اللام الاولی زیدت فیہ ای فی عل اللام فصار لعل والبواقی من اللغات المذکورۃ فرع علیہ ثم لما فرغ عن بیان الحروف المشبھۃ بالفعل شرع فی بیان حروف العطف فقال **فصل** حروف العطف عشرۃ الواو والفاء وثم وحتی واو واِمّا بکسر الھمزۃ واَمْ ولا وبل ولٰکن المخففۃ فالاربعۃ الاول الفاء للتفسیر والاول جمع الاولی وھی من الواو الی حتی للجمع ای الجمع بین المعطوف والمعطوف علیہ فیما حصل للمعطوف علیہ من الحکم فالواو للجمع مطلقا ای من غیر تقیید بترتیب او قران او تراخ او تدرج وانما قدم الواو لاصالتہا فی باب العطف ولکونہا للجمع مطلقا نحو

ما الفرق بین التمنی والترجی

کذلک

حروف العطف

جاء نی زید وعمرو ای صدر المجیئ عنہما سواء کان زید ن المعطوف علیہ متقدمًا فی المجیئ او کان عمرو والمعطوف متقدمًا فیہ قال اللہ تعالیٰ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُوْلُوا حِطَّةٌ وفی موضع اخر وقُوْلُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا والفاء للترتیب بلا مہلۃ ای بلا تراخ بین المعطوف والمعطوف علیہ اما حقیقۃ نحو قام زید فعمرو وھذا انما یقال اذا کان زید المعطوف علیہ متقدمًا فی القیام علی عمرو المعطوف وکان ھو متاخرًا فیہ عن زید بلا مہلۃ ای مع وصل عادۃ نحو قولہ تعالیٰ فخلقنا العلقۃ مضغۃ فخلقنا المضغۃ عظامًا وَاَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْاَرْضُ مُخْضَرَّۃً وثم للترتیب بمہلۃ ای بتراخ وبلا وصل نحو دخل زید ثم خالد ای ثم دخل خالد فی الدار وھذا اذا کان زید المعطوف علیہ متقدمًا فی الدخول علی خالد المعطوف وبینہما مہلۃ ای ویکون بین المعطوف والمعطوف علیہ تراخ وقد یجیٔ ثم لمجرد التعظیم نحو قولہ ثُمَّ مَا اَدْرٰکَ مَا یَوْمُ الدِّیْنِ و ثُمَّ کَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ وقد یجی زائدۃ عند الاخفش نحو قولہ تعالیٰ ثُمَّ تَابَ عَلَیْہِمْ لِیَتُوْبُوْا وقیل انہا بمعنی اللام وحتی کثم ای مثلہ فی الترتیب والمہلۃ الا ان مہلتہا ای مہلۃ حتی اقل من مہلۃ ثم فیکون حتی متوسطا بین الفاء وثم وشرطہ ای شرط حتی ان یکون معطوفہا ای معطوف حتی داخلا فی المعطوف علیہ لکونہا للغایۃ اتفق النحاۃ علی ان حتی العاطفۃ یجب ان یکون معطوفہا داخلا فی المعطوف علیہ حقیقۃ حتی یجر الصباح ولا ینصب فی قولک نمت البارحۃ حتی الصباح قال الرضی ان ما بعد العاطفۃ یجب ان یکون جزءً لما قبلہا او لما دل علیہ ما قبلہا واما الجارۃ فالاکثرون علی تجویز کون ما بعدھا متصلا باخر جزء مما قبلہا نحو نمت البارحۃ حتی الصباح انتہی کلامہ وھذا التصریح یوجب ان یکون ما بعد حتی العاطفۃ جزءً لما قبلہا حقیقۃ ولا یکفیہا الجزئیۃ الاعتباریۃ وبانہ یجوز فی نمت البارحۃ حتی الصباح ان یکون فیہ حتی عاطفۃ ویکون الصباح منصوبًا وانما الخلاف فی جواز جرہ فجاز عند الجمہور دون السیرافی مع جماعۃ وھی ای حتی تفید قوۃ فی المعطوف نحو مات الناس حتی الانبیاء وقدم الجیش حتی الامیر او تفید ضعفا فی المعطوف نحو قدم الحاج حتی المشاۃ ای قدم رکبان الحاج حتی رجالتہم واو واما وام ثلثتہا ای ثلثۃ ھذہ الحروف مشترکۃ فی کونہا لثبوت الحکم لاحد الامرین او الامور حال کونہما

بانہ وانہ

لا بعينه اى غير معين فى علم المتكلم واكتفى المص رح باقل مثالا بدل منه فلم يقل وا
الامور وكذا افعل فى غير موضع من هذا المختصر حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا
تنازع الفعلان نحو مررت برجل او امرأة اى مررت بواحد منهما من غير تعيين و
هذا فى أو التى للشك واما التى للتفصيل كما فى التقسيم التى للابهام فانها للتعيين
فى علم المتكلم الا انه يجوز ان يكون مقصودًا ان يبين المعنى المشترك بين جميع هذه
الحروف الثلاثة بخلاف التفصيل والابهام فانهما لا يجريان فى أم وبهذا سقط ما قيل
من انها جاءت لكل الامرين فى قوله تعالى وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا لانه على تقدير
التسليم كان كلامنا فى المعنى المشترك بين الحروف الثلاثة فانه غير جار فى أمْ وَأَمّا
ما اجاب به بعضهم من انها فى الاية الكريمة مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها و
العموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى فلا يدفع الاشتباه لانها وان
كانت واقعة لاحد الامرين والعموم لزم من دخول النفى لكنها ليست لاحد
الامرين لا بعينه فى علم المتكلم وقد يجيء او بمعنى الى والا كما مر وبمعنى بل نحو قوله تعالى
وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ثم اشار الى الفرق بين اما وأو بعد اشتراكهما فى
المعنى بقوله واِمّا انما يكون حرف عطف اذا تقدمها اى اِمّا العاطفة اِمّا اخرى واِمّا يلزم
ذلك تنبيهًا من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العدد اِمّا زوج واِمّا فرد ويجوز
بتقدم اِمّا على أو نحو زيد اِمّا كاتب او امى ويجوز ان لا يتقدم اِمّا على او نحو زيد كاتب او
امى ثم تقديم اِمّا على المعطوف عليه ودخول الواو عليه يوهم انها ليست بحرف عطف
كما ذهب اليه ابو على الفارسى والقطع بكونها للشك مثل أو يوجب انها حرف عطف كما
ذهب اليه الجمهور ثم اشار الى تحقيق معنى أم للفرق بينها وبين أو واِمّا بقوله وأم على قسمين
احدهما متصلة وهو اى ام المتصلة وتذكير الضمير باعتبار ما ذكر ولان تانيث ام غير
حقيقى ما اى حرف يسأل بها اى بذلك الحرف فالضمير المجرور راجع الى ما باعتبار المعنى عن
تعيين احد الامرين والحال ان السائل بها يعلم ثبوت احدهما اى احد الامرين حال
كونه مبهما اى غير معين فى علمه بخلاف أو واِمّا اى وهذا متلبس بخلافهما فان
السائل بهما اى بأو واِمّا لا يعلم ثبوت احدهما اى احد الامرين اصلا لا معينا
ولا مبهما وتستعمل اى ام المتصلة بثلثة شرائط الشرط الاول ان يقع قبلها

مقصودة

ای قبل ام المتصلة همزة ای همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريقة
فی الاستفهام والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمرو او تقديرا
كقول الشاعر شعر لعمری ما ادری وان كنت داريا ۔ بسبع رمين الجمر ام بثمان
رميت
ای ابسبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلهما همزة والشرط الثانی ان يليها ای
المتصلة ای يقع بعدها لفظ مثل ما ای مثل لفظ يلی الهمزة ای يقع بعد الهمزة اعنی اذا كان
بعد الهمزة اسم مفرد فكذلك يكون بعد ام اسم مفرد كما مر مثاله وان كان بعد الهمزة
فعل ای جملة فعلية فكذلك بعدها ای يكون بعد ام فعل نحو اقام زيد ام قعد وكذا اذا
كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذلك يكون بعد ام جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمرو
بخلاف او واما فانه لا يلزم فيهما ان يليهما لفظ مثل ما يلی الهمزة واذا كان كذلك
فلا يقال ارايت زيدا ام عمرا بدون الفعل بعد ام فی مقابلة الهمزة لان ام فی هذا
التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلی الهمزة لان ما يليها اسم ويلی الهمزة فعل فلا
يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المصنف وهو ما اختاره
الشيخ ابن حاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر المعنى
اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا والاوجه ان يقال زيدا رايت ام عمرا الا زيدا امن اول
الامر بان المطلوب تعيين احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمرو بغير الهمزة الا على الشذوذ
تعيين
الشرط الثالث ان يكون احد الامرين المستويين محققا ای ثابتا عند المتكلم لا
مبهما وانما يكون الاستفهام ای استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين ای عن طلب تعيين
احد المستويين بعد تحققه ما عنده ولذلك ای فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم
بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب ام ای جواب هذا القول ای
ما يسأل بها بالتعيين ای بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عنه دون نعم او لا لعدم
افادتهما التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه ای جواب هذا القول بتعيين
احدهما فيقال فی الجواب زيد او عمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف ما اذا سئل باو واما مع الهمزة
فاذا قيل اجاءك زيد او عمرو او جاءك زيد اما عمرو يصح جوابهما بنعم او لا لان المطلوب
بالسؤال ان احدهما لا بعينه جاءك والثانی ام منقطعة وهی ما يكون بمعنى بل مع الهمزة ای
للاضراب عن الاول والشك فی الثانی هذا هو الاكثر وقد يجیء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها

مقطوعًا به كقوله تعالى أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ إذ لا معنى للاستفهام ههنا
أو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله تعالى أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ كما
رأيت شبحًا أي صورة من بعيد قلت بعد رؤيتها إنها أي الشبح وتأنيث الضمير باعتبار
الصورة لإبل على سبيل القطع أي على وجه اليقين لأنك إذا رأيتها اعتقدت أنها إبل
بلا شك ثم حصل لك شك أنها أي الشبح شاة لأنك إذا قربت منها علمت أنها
ليست بإبل وأعرضت عن الإخبار فقلت بعد الشك في كونها إبلا أم هي شاة تقصد
الإعراض عن الإخبار الأول وهو أنها لإبل والاستيناف أي الابتداء بسؤال
آخر وهو أنها شاة معناه أي معنى قولك أم هي شاة بل هي شاة أم شيء آخر واعترض
على قولهم لإبل أم هي شاة بأنه عطف الإنشاء على الإخبار وقد اتفقوا على عدم جواز
هذا العطف وأجيب بأنه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار وفيه
نظر لأنه يلزم على هذا أن لا يكون أم المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف
الكلام في عدها منها فالصواب ما أجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الإنشاء على
الإخبار بتأويل القصة ويجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الإضراب واعلم أن أم المنقطعة
لا تستعمل إلا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله إنها لإبل أم هي شاة أو في الاستفهام نحو
أعندك زيد أم عمرو وسألت أولا مفعول فيه لقوله سألت أي زمانًا سابقًا ووقتًا ماضيًا
عن حصول زيد ثم أضربت عن ذلك السؤال الأول أخذت أي شرعت في السؤال الآخر
عن حصول عمرو ولا وبل ولكن جميعها أي جميع هذه الحروف الثلثة مشتركة في كونها
لثبوت الحكم لأحد الأمرين معينًا أي حال كون ذلك الأحد معينًا عند المتكلم أما لا
فلنفي ما وجب أي ثبت من الحكم للأول أي المعطوف عليه عن الثاني أي المعطوف فيكون
الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه دون المعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فلا لا يعطف بها إلا في
الإيجاب فلا يجوز أن يقال ما جاءني زيد لا عمرو ولا يحسن معها إظهار العامل نحو ما جاءني زيد
لا جاءني عمرو لئلا يشتبه بالدعاء ولا يعطف بها إلا الاسم والعطف على المضارع بها نادر وما
وقعت بعد غير فهي لتأكيد النفي لا للعطف نحو وَلَا الضَّالِّينَ وبل للإضراب أي للإعراض
عن الأول موجبا كان أو منفيا يعني لصرف الحكم عن الأول وإثباته للثاني على عكس لا نحو
جاءني زيد بل عمرو ومعناه بل جاءني عمرو أي المنسوب إليه المجيء وهو عمرو ونحو ما جاءني زيد

بل عمرو ومعناه عند الجمهور بل جاء عمرو وح يكون بل للاضراب عن نفي مجيئ زيد
الى اثبات مجيئ عمرو ومعناه عند المبرد بل ما جاء عمرو وهي حينئذ يكون لبيان من
نسبت اليه عدم المجيئ في عطف الجمل بمعنى ترك الاولى والاخذ في الثانية نحو قوله تعالى
أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ولا يعطف بها في الاستفهام في المفردات فلا
يجوز ان يقال اقام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك الذي ذكرنا
ههنا ويلزمها اي لكن النفي فلا يستعمل بدونه لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى
ويكون النفي اما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاء او بعدها نحو قام بكر ولكن خالد لم يقم
تفصيل المقام ان لكن اذا عطف المفرد على المفرد لزم ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
لكن عمرو جاء وما رأيت احدا لكن عمرا رأيت وهي ح نقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي من الاول
واذا عطفت الجملة على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها وبعدها وهي ح مثل بل في
اتيانها بعد النفي والايجاب بنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء وجاء زيد لكن
عمرو لم يجيئ ففي جميع الصور لا تستعمل لكن بدون النفي ثم لما فرغ من بيان حروف العطف شرع
في بيان حروف التنبيه فقال **فصل** حروف التنبيه ثلثة قال بعض المحققين الظاهر انها
ليست حروف المعاني بل هي اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف
الزيادة الا بفتح الهمزة وتخفيف اللام واما بفتح الهمزة وتخفيف الميم وها وضعت اي هذه الثلثة
لتنبيه المخاطب وايقاظه قبل شروع في الكلام لئلا يفوته اي المخاطب شيء من الكلام
الذي يلقيه المتكلم اليه ولا يغفل عنه ويتمكن في ذهنه ولذلك
سميت هذه الحروف حروف التنبيه ولا تكون هذه الحروف الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة
باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة
فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ والاصل انتم هؤلاء فالا واما
لا تدخلان الا على الجملة لانها وضعتا لتاكيد مضمون الجملة تفتح بها الكلام لايقاظ السامع
اولتنبيهه عليه فلا تدخلان الا على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى أَلَا إِنَّهُمْ
هُمُ الْمُفْسِدُونَ وكقول الشاعر شعر اما والذي ابكى واضحك × والذي امات
واحيى والذي امره الامر × البيت لابي صخر الهذلي يقسم بالله تعالى واما للتنبيه فالواو
للقسم والباقي من الكلام صلات الموصولات والاستشهاد على اما للتنبيه دخلت الجملة

حروف التنبيه

الاسمية او فعلية نحو الا لا تفعل واما لا تضرب والثالث اي الحرف الثالث من حروف التنبيه وهو ها تدخل على الجملة مثل الا واما اسمية نحو ها زيدٌ قائمٌ او فعلية نحو ها افعل كذا او المفرد اي تدخل على المفرد الذي يكون اسم الاشارة نحو هذا وهؤلاء وكذا هذان وهاتان فهذه الحروف ثلثتها تدخل على الجمل كلها وها تدخل ها خاصة على المفردات من اسماء الاشارة ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال

حروف النداء

فصل حروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة اي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة المفتوحة يستعملان للقريب اي لنداء القريب وايا وهيا يستعملان للبعيد اي لنداء البعيد ويا اعمها اي اعم جميع حروف النداء كما فسره بقوله اي يقع للقريب والبعيد وفي بعض النسخ ويا لهما وللمتوسط فان قلت ينبغي ان لا يقال يا الله ويا رب لانه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد قلت انما ذكر يا في اسم الله سبحانه استقصارا من القائل واستبعادا لنفسه عن مظان القبول ثم اعلم انها كما انها اعمها بحسب المعنى كذلك اعمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفا ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادى اسم الله تعالى واسم المستغاث الا بها ولا يندب الا بها وبوا وقد مر احكام المنادى في قسم الاسم فلا نعاده ثم لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل**

حروف الايجاب ستة نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بفتحتين وسكون اللام وجير بكسر الراء وقد تفتح وإن بكسر الهمزة وتشديد النون اما نعم ففي نعم اربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون والعين وانهم يقلبون العين المفتوحة حاء فلتقرير كلام سابق لتثبيت مضمونه مثبتا كان الكلام السابق او منفيا استفهاما كان او خبرا نحو في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بلى تختص بايجاب ما نفي قبلها اي باثبات مابعد نفي الكلام السابق يعني انها تنقض نفيا سابقا وتصيره اثباتا سواء كان ذلك النفي استفهاما اي متصلا باداة الاستفهام كقوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى فمعنى بلى في باب أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ بل انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام اي زيد و ينبغي ان يعلم ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب النفي السابق لا يشمل

نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان او منفيا وان كان المراد
به اثبات ما قبلها اى تقرير ما قبلها او تثبيته اثباتا كان او نفيا لا يشمل بلى لانها
ليست لهذا المعنى بلى هى مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
والايجاب لكان اشمل واى للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها
تاتى لتصديق الخبر ايضا وذهب ابن مالك الى ان اى بمعنى نعم وهذا يخالف لما
ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب رح ويلزمها القسم اى لاتستعمل الا مع القسم من
غير ان يصرح بفعل القسم بعدها كما اذا قيل هل كان كذا قلت فى جوابه اى والله ولا
يقال اى اقسمت والله وجاء اى الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان
قبله ها التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه حينئذ بجر ولا غير لانها بدل منه اى الجار وفى
اى ها الله ذا اذا كان بجر كما عن ها التنبيه ثلثة اوجه احدها حذف الياء
لالتقاء الساكنين والثانى فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع
بين الساكنين مبالغة فى المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من التحريك والحذف
وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حدهما لكونهما فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة
فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدهما وهذا ايضا مختص بلفظ الله واجل وجير
وان ثلثتها اى ثلثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منفيا
فلا يقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت فى جوابه اجل او جير او ان اى
اصدقت فى هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان
نعم فى الاستخبار احسن وجير فى الخبر وقيل ان جير اسم قسم للعرب فيقال جير
لافعلن كذا بمعنى حقا وقيل معناه الاعتراف والاقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن زبير حين جاء اعرابى فسأله شيئا فلم يعطه
فقال الاعرابى لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن زبير جوابا ان وراكبها اى
لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ عن بيان حروف الايجاب شرع فى بيان حروف الزيادة فقال

حروف الزيادة

فصل حروف الزيادة سبعة ان وان وما ولا ومن والباء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير
به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعدمه متساويين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
بالزيادة ابدا بمعنى انها حيث وقعت كانت زائدة بل انها قد تتصف بالزيادة او من شانها

ان تزاد بمعنی انه اذا ارید زیادة حرف فی الکلام زیدت حروف منها ولهذا سمیت حروف
الزیادة وتسمی حروف الصلة ایضا والمقصود من زیادتها فی الکلام التاکید والفصاحة
او کلاهما او غیر ذلك فان بکسر الهمزة وسکون النون والفاء للتفسیر تزاد
زیادة حاصلة مع ما النافیة کثیرا لتاکید النفی نحو ما ان زید قائم وکقول الحسان
شعر وما ان مدحت محمدا صلی الله علیه وسلم بمقالتی ۔ لکن مدحت مقالتی بمحمد صلی الله علیه وسلم ۔ وقال
بعضهم انها ان النافیة دخلت علیها ما النافیة لتاکید النفی وهذا ضعیف لکراهتهم اجتماع
حرفین اصلیین بمعنی واحد ولهذا لا یجوز ان یقال ان لا زید ولا یا الرجل وتزادان مع ما
المصدریة قلیلا نحو انتظر ما ان یجلس الامیر ای مدة جلوس الامیر وکذا تزادان مع ما
الاسمیة کقوله تعالی ولقد مکناهم فیما ان مکناکم فیه ومع الا للتنبیه نحو الا ان قام
زید وتزادان مع لما الحینیة نحو لما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة وسکون النون
تزاد زیادة حاصلة مع لما کثیرا کقوله تعالی فلما ان جاء البشیر قال فی الضار ان قد
تکون صلة لما نحو فلما ان جاء البشیر وقد تکون زائدة کقوله تعالی وما لهم ان لا یعذبهم
الله ای لا یعذبهم فجعل الواقعة بعد لما مقابلة للزائدة وجه خفی وضع منه موضع زیادة
ان لم یذکروه وتزادان بین لو والقسم المتقدم علیها نحو والله ان لو قمت قمت وتزادان مع
کاف التشبیه قلیلا نحو قوله کان ظبیة وما تزاد زیادة حاصلة مع اذا ومتی وای و
ایان واین وان شرطیات ای حال کون هذه الکلمات ادوات الشرط وقیل احتراز عما اذا
لم تکن شرطیات فان ما تزاد معهما ج وایجا استعمالها علی وجهین کما تقول اذا ما صمت
صمت وکذا البواقی نحو متی ما تخرج اخرج وایا ما تضرب اضرب قال الله تعالی ایا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنی واینما تجلس اجلس وقوله تعالی اما ترین واما نذهبن بك
واما تخافن ویلزم فی فعل اما نون التاکید غالبا لکون الفعل اولی بالتاکید من حیث
انه المقصود من الحروف ونحو اما تقسم اقسم بلا نون التاکید قلیلا وتزاد ما بعد
بعض حروف الجر سماعا نحو قوله تعالی فبما رحمة من الله وعما قلیل ومما
خطیئاتهم اغرقوا ونحو انما قال وبعد بعض حروف الجر لانها تزاد
بعد جمیع حروف الجر وجاء زیادة ما مع المضاف قلة نحو قوله تعالی مثل ما انکم تنطقون ونحو غضبت
من غیر ما جرم وقیل ان بعد حروف الجر والمضاف نکرة مجرورة والمجرور بعدها بدل

منها ولا تزاد زيادة حاصلة مع الواو اى مع واو العطف الكائنة بعد النفى سواء كان النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فان الغير بمعنى لا النافية وكذا تزاد لا بعد النهى نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا وتزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ اَنْ لَا تَسْجُدَ وتزاد لا قبل القسم على قلة وان كثر زيادتها قبل القسم الذى كان جوابه نفيا للاشعار بان جوابه نفى كلا والله لا افعل نحو قوله تعالى لَا اُقْسِمُ بمعنى اقسم والسر فى زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم وجاء زيادتها مع المضاف على الشذوذ كقوله ع فى بئر لا حور سرى وما شعر ... بالحور الهلاك اى فلان فى بئر الهلاك سرى وما علم واما من الباء واللام فقد مر ذكرها اى ذكر زيادتها فى حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها ولما كان زيادة من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خص زيادتها بالذكر ولم يذكر زيادة الكاف فان ما الكافة عن العمل يستحق ان تجعل من الحروف الزائدة وكذا ما فى انما لكنهم لم يجعلوها من الحروف الزائدة لان لها اثرا فى الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل فى الكافة وكف حيث واذا عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين ثم لما فرغ عن بيان حروف الزيادة شرع فى بيان حرفى التفسير فقال فصل حرفا التفسير سقط نون التثنية للاضافة اى بفتح الهمزة وسكون الياء وان بفتح الهمزة وسكون النون فاعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال الجرمى ويعرب بالمفسر باعراب المفسر لانه تابع له وقال المالكى اى عاطفة وفيه نظر لان ما بعدها يبين ما قبلها والعطف يقتضى المغايرة فاى يفسر بهما مطلقا سواء كان مفردا كما تقول فى تفسير قوله تعالى وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ اى اهل القرية او جملة كما تقول فى تفسير قطع رزق الله اى مات وان انما يفسر بها اى بلفظ ان فعل ما ليس بمعنى القول كالامر والنداء والكتابة ونحو ذلك فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وَنَادَيْنَاهُ اَنْ يَّا اِبْرَاهِيْمُ وامرته ان اقم وكتبت اليه ان اكرم ثم الفعل الواقع بعده ان يكون مفعوله العام هو تفسير مقدر فى الغالب فمعنى قوله تعالى وَنَادَيْنَاهُ اَنْ يَّا اِبْرَاهِيْمُ اى ناديناه بشئ او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المقدر وهو بشئ او بلفظ وقد يكون مفعوله العام هو تفسيره ملفوظا نحو قوله تعالى اِذْ اَوْحَيْنَا اِلٰى اُمِّكَ مَا يُوْحٰى اَنِ اقْذِفِيْهِ فاذا لم يفسر بها الفعل فى معنى القول ولا القول الصريح فلا يقال قلت له ان اكتب اذ هو اى قلت لفظ الصريح لا معناه اى معنى القول

لے فی مثل ما مر ای فی المثال الاول کلمۃ ما زائدۃ ومن فی المثال الثانی کلمۃ غیر مضاف وکلمۃ غیر مضاف الیہ مجرور ای غضب ... من غیر جیم ۱۲

لا زائدۃ لتاکید ۱۲ — لے سقط ہمزۃ — بضم الحاء لا بفتحہا کما توھم ۱۲

حرف التفسیر

وامّا فی قوله تعالی ما قلت لهم الا ما امرتنی به ان اعبدوا الله فتفسیر للامر لا للقول وینبغی
ان یعلم ان ما بعد ان المفسرة لیست من صلة ما قبلها بل یتم الکلام بدونه لا یحتاج من جهة
التفسیر للمبهم المقدر فقوله تعالی واخر دعواهم ان الحمد لله رب العلمین لیس ان فیه مفسرة لان
قوله ان الحمد لله رب العلمین خبر للمبتدا المقدم فای اعم استعمالًا من ان لجواز ان یفسر بها
ما لیس فیه معنی القول وما فیه معنی القول ولفظ القول الصریح وقال ابن المالک الغالب فی
ای ان تکون تفسیرا لغیر معین ثم لما فرغ عن بیان حرفی التفسیر شرع فی بیان حروف
المصدر فقال

حروف المصدر

فصل حروف المصدر ای الحروف التی تجعل الجملة فی حکم المصدر فی الاضافة
بادنی ملابسة ثلثة وزاد بعضهم کی ولو فی حروف المصدر ما وان بفتح الهمزة وتخفیف النون
وانّ بفتح الهمزة وتشدید النون فما وان للجملة الفعلیة ای یختصان بالجملة الفعلیة
فانهما لا تدخلان الا علیها فتجعلانها فی حکم المفرد فما کقوله تعالی وضاقت علیهم الارض
بما رحبت ای برحبها بضم الراء مصدر رحب علی وزن کرم ومعناه الاتساع
وکقول الشاعر شعر یسر المرء ما ذهب اللیالی وکان ذهابهن له ذهابا ای ذهابها
وان نحو قوله تعالی فما کان جواب قومه الا ان قالوا ای قولهم وانّ للجملة الاسمیة ای تختص
بالجملة الاسمیة فانها لا تدخل الا علیها فتجعلها فی حکم المصدر لخبرها نحو علمت انک
قائم ای قیامک ولو فی معناه ان امکن نحو اعجبنی ان زیدا اخوک ای اخوة زید لک فان تعذر
قدر الکون نحو قوله تعالی ولو ان ما فی الارض من شجرة اقلام ای ولو ثبت کون ما فی الارض
وهذا عند سیبویه واجاز غیره بعد لو المصدریة الجملة الاسمیة ایضا ثم اعلم ان اختصاص
انّ بالجملة الاسمیة اذا لم یکن مخففة ولم تلحق بها ما الکافة واما اذا خففت او کفت فیجوز
فیها الاسمیة والفعلیة ثم لما فرغ عن بیان حروف المصدر شرع فی بیان حروف التحضیض فقال

حروف التحضیض

فصل حروف التحضیض حروف تدل علی تحضیض الفعل وتحریضه اربعة هلا والا ولولا ولوما
لها ای لهذه الحروف صدر الکلام لانها تدل علی نوع من انواع الکلام فوجب التصدیر بها لیعلم
فی اول الامر ان کون الکلام من ذلک ومعناها ای معنی هذه الحروف حث وطلب علی الفعل
ان دخلت علی المضارع نحو هلا تاکل قال الله تعالی لوما تاتینا بالملئکة ومعناها
لوم وتعییر ای تندیم وتوبیخ علی ترک الفعل ان دخلت علی الماضی نحو هلا ضربت زیدا
وحینئذ ای حین اذا دخلت علی الماضی لا یکون معناها تحضیضا الا باعتبار ما فات من

الفعل ولا تدخل حروف التحضيض الا على الفعل لان التحضيض والحث انما يتعلق بالفعل
ثم ذلك الفعل اما ان يكون لفظا كما مر مثاله او تقديرا كما اشار اليه بقوله فان
وقع بعدها اى حروف التحضيض اسم فباضمار فعل اى فهو معمول باضمار فعل بعدها كما تقول
لمن ضرب قوما سوى زيد منهم هلا زيدا اى هلا ضربت زيدا فزيدا معمول منصوب
بفعل مضمر بعد هلا قال الرضى اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعدها لا بفعل
مقدر بعدها للتوسع فى الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرتنى يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتنى وقد جاء الاسمية بعدها للضرورة كقول الشاعر **شعر**

يقولون ليلى ارسلت بشفاعة — الىّ فهلا نفس ليلى شفيعها

وجميعها اى حروف التحضيض مركبة من الجزئين جزؤها الثانى حرف النفى فى جميعها والجزء
الاول حرف الشرط فى بعضها وهو لولا ولوما وحرف الاستفهام فى بعضها وهو هلا وحرف المصدر
فى بعضها وهو الا ولها اى للولا معنى آخر سوى التحضيض وهو اى ذلك المعنى امتناع الجملة الثانية
لوجود الجملة الاولى نحو لولا على لهلك عمر اى لولا على موجودا لهلك عمر فيلزم شقها بالوجود
ثم الفارق بين لولا هذه وبين لولا حرف التحضيض انك اذا قلت لولا ضربت زيدا تم الكلام
واذا قلت لولا على لم يتم حتى تجيئ بقولك لهلك عمر وحينئذ اى حين اذا كان لولا المعنى
الآخر تحتاج الى الجملتين للتميز اولهما اى اولى الجملتين جملة اسمية ابدا ولو كانت
الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا يقدر خبر المبتدأ الذى بعد لولا الامتناعية
كما هو مذهب البصريين واما على قول الكسائى فالاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى
لولا على لهلك عمر فهى على هذا وان تحتاج الى الجملتين لكن لا يكون اولهما اسمية وقال الفراء
لولا هى رافعة للاسم الذى بعدها ثم لما فرغ عن بيان حروف التحضيض شرع فى بيان حرف
التوقع فقال **فصل** حرف التوقع قد سميت بحرف التوقع لانه يخبر بالمتوقع الاخبار
فهى اى قد اذا دخلت فى الماضى تكون لتقريب الماضى الى الحال نحو قد ركب الامير اى
قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولاجل ذلك اى ولان قد فى الماضى
لتقريبها الى الحال سميت حرف التقريب ايضا كما سميت بحرف التوقع ولهذا اى ولاجل انها
لتقريب الماضى الى الحال تلزم اى قد الماضى اى مع الماضى ليصلح اى الماضى ان يقع حالا
لان الماضى الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءنى زيد قد ركب ابوه كان

حرف التوقع

الركوب مقدمًا على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانًا فالتزمت قد المقربة الى
الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكمًا لان القريب من الشيء في حكم المقارب له ولذلك
لا يصح وقوع الماضي حالًا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يقال قد مات الشيخ وقد ولد في يوم
كذا او قد قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن العدم القرب وفي صحة استعمال
قد لاثبت ويل وقد يجيء قد في الماضي للتاكيد مجردة عن تقريب اذا كان ما دخل عليه
قد جوابًا لمن يسأل ويقول هل قام زيد تقول جوابًا له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو ان الكذوب قد
يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ
الَّذِيْنَ يَتَسَلَّلُوْنَ مِنْكُمْ لِوَاذًا او قد يجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
كقوله تعالى قَدْ يَعْلَمُ اللّٰهُ الْمُعَوِّقِيْنَ ويجوز الفصل بينهما اي بين قد وبين الفعل اي وبين
فعله بالقسم نحو قَدْ وَاللّٰهِ اَحْسَنْتَ وكقوله وَقَدْ لَعَمْرِي بِتُّ سَاهِرًا و قد يحذف الفعل
بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر شعر اَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ اَنَّ
رِكَابَنَا ٭ لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَاَنْ قَدِنْ اي وكان قد زالت البيت للنابغة وقوله اَفِدَ فعل
ماض على وزن عَلِمَ بمعنى قَرُبَ ويروى اَزِفَ معناهما واحد اي قرب ترحلنا الا ان الابل
التي نسير عليها لما تزل اي تذهب برحالنا فكان الشان انها ذهبت برحالنا لصحة عزمنا
على الارتحال ثم لما فرغ عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال **فصل** حرفا الاستفهام الهمزة
وهل ولهما اي لهذين الحرفين صدر الكلام لانهما تدخلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام
فوجب التصدير بهما ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع تدخلان اي وهما
تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو ازيد قائم في الجملة الاسمية وهل قام زيد في
الجملة الفعلية وا قام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولهما اي دخول الهمزة
وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولهما على الاسمية وانما كان دخولهما
على الفعلية اكثر اذ الاستفهام بالفعل اولى من الاسم ولهذا كان تقديرالاسم بعد
الهمزة فاعلًا اذا كان بعدها فعل احسن من تقديره مبتدأ كما تقول أزيد قائم ثم
اراد ان يبين ما يكون الهمزة به اكثر التصرف في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهمزة في
مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي اربعة احدها ان تدخل

حرفا الاستفهام

وكان

الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو ازيدًا ضربتَ ولا يجوز ان يقال هل زيدًا ضربت والثانى
ان تستعمل الهمزة للانكار نحو اتضرب زيدًا وهو اخوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيدًا
وهو اخوك والثالث ان تستعمل مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان
يقال هل زيد عندك ام عمرو والرابع ان تدخل الهمزة على حروف العطف نحو اَوَ مَنْ
كَانَ وَاَفَمَنْ كَانَ وَاَثُمَّ اِذَا مَا وَقَعَ ولا تدخل عليها هَلْ وهذا اذا لم تكن بمعنى الهمزة
امّا اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهى تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتها
اياها ولا تستعمل هَلْ فى هذه المواضع اى المواضع الاربع المذكورة امّا فى الموضع الاول
فلكون هَلْ فى الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هَلْ اَتٰى عَلَى الْاِنْسَانِ اى قد اتى فاذا
وَجَدَتِ الفعل بعدها تذكرت العهد السّابق ومالت اليه ولم تصل بغيره وامّا اذا لم تجد
الفعل بعدها فصيرت ذاهلة عنه فلا يقع هل زيد خرج وهل زيدًا ضربتَ كما يقع قد زيد
خرج وقد زيدًا ضربتَ بخلاف هل زيد قائم فانّه جائز لعدم وجود الفعل ههنا وامّا فى الموضع الثانى
فلانّ هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار وامّا فى الموضع الثالث فلاختصاص ام المتصلة
بالهمزة لكونها الاصل وامّا فى الموضع الرابع فلانّ الهمزة اصل فى الاستفهام كما مرّ انفًا ولكونها
اخص من هَلْ ولذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم مما ذكر انّ الهمزة اعمّ تصرّفًا فى الاستعمال من
هَلْ والى ما بيّنّا من وجه دخول الهمزة فى المواضع الاربعة المذكورة دون هَلْ اشار بقوله وههنا اى فى
مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هَلْ بحث اى كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها
فى تلك المواضع دون هَلْ بعد اشتراكهما فى كونهما حرفى الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
الى المداخل التى تكون هَلْ مختصة بها فانّها تختصّ باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهمزة
فيها ايضًا وهى انّ حروف العطف قد تدخل على هَلْ دون الهمزة كقوله تعالى فَهَلْ اَنْتُمْ شَاكِرُوْنَ
وهَلْ يُهْلَكُ اِلَّا الْقَوْمُ الْفٰسِقُوْنَ ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمنى وان تقول
هل تكرمنى وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الىّ ويجئ هَلْ وسائر كلم الاستفهام بعد ام ولا يجئ
الهمزة بعدها قال الرضى وتختص هَلْ بحكمين دون الهمزة وهما كونهما للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى
هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ اى لم يثوّب وقولهم هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النفى
حتى جاز ان يجئ بعدها الّا قصدًا للايجاب كقوله تعالى هَلْ جَزَآءُ الْاِحْسَانِ اِلَّا الْاِحْسَانُ
وان تدخل الباء المؤكدة للنفى فى خبر المبتدأ الذى بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرّفات

له وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل ۱۲ مولوى غلام رسول ادوى
له واشتراكهما ۱۲ مولوى غلام رسول
له لكونها اصلا فى الاستفهام ۱۲ مولوى غلام رسول ادوى
له اى كلمة هل ۱۲ مولوى غلام رسول ادوى
له اى ما بعد الا الاحسان ۱۲ مولوى غلام رسول ادوى

حروف الشرط

في محل ثمّا اكثر تصرفا في الاستعمال من الهمزة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه ثم لما فرغ
عن بيان حرفي الاستفهام شرع في بيان حرف الشرط فقال **فصل حروف الشرط ثلثة**
إن بكسر الهمزة وسكون النون ولو وامّا بفتح الهمزة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام لما ذكرنا
فيما سبق ويدخل كل واحد منها اى من تلك الحروف على الجملتين اسميتين كانتا او فعليتين
او مختلفتين لا يخفى ان هذا التعميم لا يستقيم في إن ولو حيث لا يجوز دخولهما على
الجملتين الاسميتين بل يجب دخولهما على الجملتين الفعليتين وهو بيّنا في
قوله فيما بعد ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا فإن للاستقبال وان دخلت الماضي
على الماضي وإنّ هذه للوصل نحو ان زرتني اكرمتك وامّا قولهم
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس محمول على معنى ان اكرمتني اليوم يكون سببا للاخبار بذلك و
لو للماضي وان دخلت على مضارع نحو لو تزورني اكرمتك قال الله تعالى لو يطيعكم في كثير
من الامر لعنتم اى لوقعتم في الجهد والهلاك وقد تجيء بمعنى إن نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد تجيء بمعنى ان الناصبة نحو قوله تعالى ودّوا
لو تدهن فيدهنون ولغير ذلك نظير في القرآن ويلزمها اى إن ولو الفعل سواء كان لفظا كما مرّ
نظيره او تقديرا نحو ان انت زائري فانا اكرمك تقديره ان كنت زائري فانا اكرمك فلما حذف
الفعل صار الضمير المتصل منفصلا قال الله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى ان استجارك
احد ولو انتم تملكون اى ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين
يفسرهما الفعل الظاهر واعلم ان ان لا تستعمل الا في الامور المشكوكة المحتملة كما مرّ نظيره فلا يقال
آتيك ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها ليس من الامور المشكوكة
المحتملة وانما يقال آتيك اذا طلعت الشمس لان اذا انما تستعمل في الامور المقطوعة بها كطلوع
الشمس مثلا ولو تدل على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو هٰهنا تدل على انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتف واستعمالها بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد تجيء لاثبات الثاني على تقدير وجود الاول وعدمه نحو نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان نفي العصيان لازم لنفي الخوف كما هو لازم
لوجود الخوف ونحو لو اتيتني لاكرمتك اى اكرامي اياك ثابت سواء اكرمتني او اهنتني
واذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم اى القسم على الشرط يجب ان يكون الفعل الذي دخل

له اى ان اكرمتني اليوم يكون سببا للاخبار بان اكرمتك امس كذا في شرح الجامي على الكافية ۱۲ مولوی غلام رسول

عليه حرف الشرط ماضيًا سواء كان الماضي لفظًا نحو والله ان اتيتني لاكرمتك
او معنى بان يدخل لم على المضارع نحو والله ان لم تأتني لاهجرنك وانما وجب ان يكون
مدخول حرف الشرط ماضيًا لانه لمّا امتنع عملها في الجواب بوقوعه جوابًا للقسم وجب كونه
ماضيًا في الشرط لئلا يعمل فيه ايضًا ليتوافق في عدم العمل حينئذٍ اي حين اذا كان القسم
في اول الكلام وتقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابًا للقسم لا جزاءً للشرط
لانه يلزم ان يكون الجواب مجزومًا وغير مجزوم وهو مستحيل وتكون في المعنى جوابًا للقسم و
الشرط جميعًا اما كونه جوابًا للقسم فلكون اليمين عليه واما كونه جزاءً للشرط فلكونه مفروضًا
بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون حينئذٍ في اللفظ جوابًا للقسم لا جزاءً للشرط
وجب فيها اي في الجملة الثانية ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا
كان جواب القسم جملة موجبة وما ولا اذا كان جواب القسم جملة منفية كما رأيت ذلك
في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام متقدمًا يلي الشرط او غيره عليه جاز
ان يعتبر القسم بان يكون جوابًا له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيًا نحو ان اتيتني
والله لاتيتك وجاز ان يلغى بجعل الجواب جوابًا للشرط ولم يجب ان يكون الشرط ماضيًا ويصير
القسم ملغى نحو ان تأتني والله آتك واما للتفصيل ما ذكر مجملا نحو قوله تعالى فمنهم شقي
وسعيد فاما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم
يلتزموا تعدادها كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية حيث لم يذكر اما اخرى لكونها
يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان والراسخون في تقدير واما الراسخون في العلم والصحيح
انها غير لازمة اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويدل على ذلك صحة ان يقال اما انا فقلت فعلت
هذا وسكت وقد تكون اما لتفصيل ما اجمل في الذهن ويكون معلوما عند المخاطب
بواسطة القرائن وقد تكون للاستيناف من غير ان يسبقها اجمال كاما الواقعة
في اوائل الكتب قال الرضي قد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا
كان ما بعدها الفاء امرا ونهيا وما قبلها منصوبا او مفسرا به فلا يقال زيدا فضربت
ولا زيد فضربته بتقدير اما فانما وقع في توجيه اما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الخ
بتقدير اما فمن عدم تدبر التقدير كما ينبغي ويجب في جوابها هذا جواب سوال مقدر و
السوال ظاهر اي في جواب اما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني لما وجب الفاء

فی جوابه وسببية الاول للثانی لان ذلك يحكم بكونها كلمة الشرط وبه يستدل على ذلك
ولم يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انه يقال حيث زيد لقيته فانا اكرمه ولاذا نظائر
كثيرة فی القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حين المجئ بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط ويجب
ان يحذف فعلها ای فعل اما الذی دخلت هی عليه مع ان الشرط لا بد له ای لشرط من فعل ای
من ان يدل على الفعل ذلك ای وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود
من التفصيل بها ای باما حكم الاسم الواقع بعدها ای بعد اما لا الفعل نحو اما زيد
فمنطلق تقديره ای تقدير هذا الكلام مهما يكن من شئ فزيد منطلق فحذف الفعل الذی
هو الشرط وهو يكن وحذف ايضا الجار والمجرور وهو من شئ واقيم اما مقام مهما حتى بقی
اما فزيد منطلق ولما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا ای النحاة الفاء الى
الجزء الثانی وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين اما والفاء عوضا عن الفعل
المحذوف لئلا يلزم التوالی بينه وبين حرفی الشرط والجزاء فصار اما زيد فمنطلق
ثم ذلك الجزء ای الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعدها ان كان صالحا
للابتداء ای لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفا فهو ای ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله والا ای وان
لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله ای فعامل ذلك الجزء مما يكون بعد
الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فمنطلق عامل فی يوم الجمعة ناصبة له على الظرفية اعلم
ان النحاة اختلفوا فی ان الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء مما فی حيز جوابها ام لا فذهب سيبويه
الى انه جزء مما فی حيز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء مانع
التقديم او لا وهو المختار عند المصنف حيث افرده بالذكر وذهب ابو العباس المبرد الى انه
ليس جزء مما فی حيز جوابها مطلقا سواء وجد ما يمنع التقديم او لا لامتناع عمل ما فی حيز جوابها
فيما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق تقديره مهما ذكر
يوم فی يوم انطلاقه فهو منطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق تقديره مهما تذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مردود والا لجاز النصب فی الاول بتقدير تذكر والرفع فی الثانی
بتقدير حصل الا انه غير جائز اتفاقا وذهب المازنی الى انه ان كان جائز التقديم على جوابها
بان لم يوجد ما يمنع التقديم فهو من قبيل القسم الاول والا فهو من قبيل القسم الثانی يعنی انه
ليس جزء مما فی حيز جوابها بل هو معمول للفعل المحذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق

لامتناع عمل ما بعدها فیما قبلها لکونها مقتضیۃ لصدر الکلام ثم لما فرغ عن بیان حروف الشرط
شرع فی بیان حرف الردع فقال **فصل** حرف الردع کلا وضعت لزجر المتکلم وردعہ ای
منعہ عما یتکلم بہ تقول لمن قال لک فلان یبغضک کلا ای لیس الامر کذلک ردعا لہ وتنبیہا
علی الخطأ کقولہ تعالی فیقول ربی اھانن کلا ای لا یتکلم بھذا الکلام فانہ ای الامر لیس
کذلک ای کما تقول لانہ سبحانہ قد یوسع فی الدنیا علی من لا یکرمہ من الکفار وقد یضیق
علی من یکرمہ من الانبیاء والصالحین للاستطلاع ھذا ای وضع کلا لزجر المتکلم وردعہ
اذا جاءت بعد الخبر کما مر وقد تجیئ کلا بعد الامر ایضا کما اذا جاءت بعد الخبر وحینئذ تکون لنفی
الاجابۃ کما اذا قیل لک اضرب زیدا فقلت کلا ای لا افعل ھذا قط نفیا لاجابۃ الضرب لزید
وقد تجیئ کلا بمعنی حقا والمقصود منہ تحقیق معنی الجملۃ مثل ان کقولہ تعالی کلا سوف
تعلمون ای حقا وح ای حین اذ جاءت کلا بمعنی حقا تکون کلا اسما لا حرفا ویبنی
کلا حال کونہ اسما وان کان الاصل فی الاسم الاعراب لکونہ ای لکون کلا ھذا مشابہا
لکلا حال کونہ حرفا لفظا ومعنی لمناسبۃ معناہ فانک تردع بہ المخاطب عما یتکلم بہ تحقیقا
لضدہ وقیل قائلہ الکسائی ومن تابعہ تکون کلا اذا کان بمعنی حقا حرفا ایضا کما اذا لم
یکن بمعنی حقا کائنا بمعنی ان من الحروف المشبھۃ بالفعل المفیدۃ لتحقیق معنی الجملۃ فی قولہ تعالی
کَلَّا اِنَّ الْاِنْسَانَ لَیَطْغٰی بمعنی اِنَّ وکلا فی قولہ تعالی ثُمَّ یَطْمَعُ اَنْ اَزِیْدَ کَلَّا اِنَّہٗ کَانَ
لِاٰیٰتِنَا عَنِیْدًا یحتمل الوجھین کونھا للردع وبمعنی حقا ثم لما فرغ عن بیان حرف الردع
شرع فی بیان تاء التانیث الساکنۃ فقال **فصل** تاء التانیث الساکنۃ دون المتحرکۃ
لاختصاصہا بالاسم فلو لم یقید ھا بہ لم یصح قولہ تلحق الفعل الماضی وانما اسکن
ھذہ التاء لیحصل الفرق بینہ وبین تاء الاسماء ولکونہ حرفا واصلہا السکون والمراد
بسکون التاء ان تکون ساکنۃ فی الاصل وان صارت متحرکۃ فی بعض المواضع بالعارض فلا یرد
تاء نحو قالتا فانہا ساکنۃ فی الاصل متحرکۃ بالعارض وھو التقاء الساکنین وانما اختص لحوقہا
بالماضی لانہا لا تلحق بغیرہ من الافعال وانما الحقت ھذہ التاء بالماضی لتدل ای التاء من اول
الامر علی تانیث ما اسند الیہ الفعل تحقیقا وتنزیلا کما فی الجموع المنزلۃ منزلۃ المؤنث وسواء کان ما
اسند الیہ الفعل فاعلا نحو ضربت ھند علی صیغۃ المعروف او مفعول ما لم یسم فاعلہ نحو ضربت ھند
علی صیغۃ المجھول ولما سبق بیان مواضع وجوب الحاقہا ای الحاق التاء وجواز الحاقہا فی فصل الفاعل

اشار الیه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها ای التاء وجواز الحاقها فی فصل الفاعل فلا نعیدها واذا لحقها ای التاء الساکنة حرف ساکن واقع بعدها ای بعد التاء وفیه اشارة الی انه لو لحقها ساکن قبلها لا یجب تحریکها بل یجب تحریک ذلك الساکن وجب تحریکها ای التاء بالکسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحریکها لدفع التقاء الساکنین ثم وجب تحریکها بالکسر لان الساکن اذا حرك حرك بالکسر لان الکسر اصل فی تحریك الساکن لان الکسر لقلته یناسب العدم وهو السکون نحو قد قامت الصلوة فان التاء التی فیها اذا لحقها اللام حرکت بالکسر ولما کان ههنا سوال وهو ان یقال اذا حذف احد الساکنین لالتقائهما فانما وجب رد المحذوف عند تحریك التانیث لان علة الحذف وهو التقاء الساکنین اذا زالت بتحریك التاء بهت وجب رد ما حذف فلم لم یرد الالف فی مثل رمت المرأة عند تحریك التاء بعد ما کانت الالف محذوفة فیه لالتقاء الساکنین وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحرکتها ای حرکة التاء لا توجب رد ما ای حرف حذف ذلك الحرف لاجل سکونها ای لاجل سکون التاء فلا یقال رمات المرأة برد الالف المحذوف بالتقاء الساکنین وانما لا توجب حرکتها رد المحذوف لان حرکتها ای حرکة التاء عارضیة لا اصلیة واقعة لرفع التقاء الساکنین هی التاء وساکن لحقها والعارض کالمعدوم فهی تکون فی حکم السکون اذ کل حرکة یحصل بامر عارض فهی فی حکم السکون ومع تحقق اجتماع الساکنین فی رمت المرأة وهو علة الحذف فلم یرد الالف فیه ولهذا لا یرد الواو فی قل الحق عند تحریك اللام بعدما کانت محذوفة فی قل لالتقاء الساکنین الواو واللام لان حرکة اللام حصلت بامر عارضی وهو رفع التقاء الساکنین فیکون فی حکم السکون بخلاف قولا وقولن حیث یرد الواو فیهما عند تحریك اللام لان حرکة اللام فی الاصل قد حصلت فی الاول باتصال ضمیر الفاعل به وفی الثانی باتصال نون التاکید به وکل واحد من ضمیر الفاعل ونون التاکید بمنزلة الجزء من الکلمة التی اتصل کل منهما بها فلا یکون حرکة اللام فیهما بالعارض وانما حذفت الالف فی دعاتا ورماتا وان حصلت حرکة التاء فیهما باتصال الفاعل لان التاء لیست من نفس الکلمة لانها لحقتها لبیان ان فاعلها مؤنث بخلاف اللام والنون فی قولا وقولن لانه من نفس الکلمة فانهما یجیء لمعنی فلا یلزم من رد الواو فی قولا وقولن رد الالف فی نحو دعاتا ورماتا واذا کان کذلك فقولهم ای قول العرب المرأتان رماتا برد الالف المحذوف لالتقاء الساکنین ضعیف واما الحاق علامة التثنیة

والجمعین ای جمع المذکر والمؤنث بالفعل اذا کان الفاعل ظاهرًا الیدل علی ان ما اسند الیه الفعل مثنی کان او مجموعًا مذکرا کان او مؤنثا کالحاق تاء التانیث لذلك ضعیف لانه یلزم تکرار صورة الفاعل فلا یقال قاما الزیدان بالحاق الالف فی التثنیة وقاموا الزیدون بالحاق الواو فی جمع المذکر وقمن النساء بالحاق النون فی جمع المؤنث واما اذا کان الفاعل ضمیرا فالحاق علامة التثنیة والجمعین بالفعل لیس بضعیف فیقال زیدان قاما وزیدون قاموا والنساء قمن وینقدح بالالحاق ای الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لاتکون تلك العلامات ضمائر لئلا یلزم الاضمار ای ضمار الفاعل قبل الذکر ای قبل ذکره من غیر فائدة بل تکون حروفا هی علامات دالة من اول الامر اذ لحقت بالفعل علی احوال الفاعل من کونه مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا کتاء التانیث الساکنة فانها لیست بضمیر کتاء ضربت بالحرکات الثلاث لانها لو کانت ضمیرا لزم حذفها عند مجیء الفاعل الظاهر واللازم باطل لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم یوجب بطلان الملزوم بل هی حرف لحقت بالفعل الماضی لتدل علی تانیث ما اسند الیه الفعل وانما لم یعد تاء التانیث المتحرکة من الحروف ولا علامة التثنیة والجمعین فی الافعال منها لانها اسم واشار الی علامتها حروفا فی لغة ضعیفة تبعا لبیان حکم تاء التانیث ثم لما فرغ عن بیان تاء التانیث الساکنة شرع فی بیان التنوین فقال **فصل** التنوین نون ساکنة فی اصل الوضع فلا یرد تحرکها لالتقاء الساکنین نحو زید ن القاضل ولما کان قوله نون ساکنة یتناول نون من ولدن ولم یکن ونظائرها قیده بقوله تتبع حرکة اخر الکلمة لاخراجها عنه لان هذه النونات تکون اواخر تلك الکلمات ولم تکن توابع حرکات اواخرها وانما ادرج الحرکة دون ان یقول تتبع اخر الکلمة تنبیها علی ان التنوین تسقط فی حالة الوقف باسقاط الحرکة وما قیل فی وجه ادراجها من ان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غیر تخلل شیء وههنا الحرکة متخللة بین اخر الکلمة والتنوین و فیه نظر لان المتبادر ههنا لحوقها به من غیر تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالکلمة اعم من ان یکون حقیقة او حکما فیدخل فیه تنوین قائمة و بصری والمراد بالاخر ما ینتهی الیه التکلم فیشمل تنوین قاض فان الضاد لیس اخر الکلمة حقیقة ولا حکما بل اخره تنوین لکنه ینتهی الیه التکلم وانما قال اخر الکلمة ولم یقل اخر الاسم لیتناول تنوین الترنم فی الفعل والحرف

الحاق علامة التثنیة

التنوین

ففیه

لا لتاکید الفعل احترز به عن النون الخفیفة نحو اضربن فانها نون ساکنة تتبع حرکة آخر الکلمة لکنها لتاکید الفعل فلا تکون تنوینا وَلا فی قوله لا لتاکید الفعل حرف نفی دخلت علی فعل مقدر دل علیه قوله لتاکید لانه جار ومجرور متعلق بفعل لفظا او تقدیرا وهی جملة وقعت صفة للتنوین تقدیره لا تکون التنوین الساکنة لتاکید الفعل او حرف عطف والمعطوف محذوف تقدیره التنوین نون ساکنة تتبع حرکة آخر الکلمة لا نون ساکنة تلحق الآخر لتاکید الفعل وهی ای التنوین خمسة اقسام القسم الاول من تلک الاقسام التمکن وهو ما ای التنوین یدل علی ان الاسم ای الاسم الذی یدخل علیه هذا التنوین متمکن ای راسخ فی مقتضی الاسمیة ای انه منصرف ویسمی تنوین الصرف ایضا لفصله بین المنصرف والممتنع نحو زید ورجل قد توهم ان التنوین فی مثل رجل للتنکیر وهذا غلط الا ترى انک لو سمیت احدا برجل وثوب او دار وجعلته علما بقی التنوین علی حاله ولو کان للتنکیر لم یثبت فی الموضع الذی یتغیر مدلوله فیه فعلم بذلک ان هذا التنوین للتمکن لا للتنکیر والثانی ای القسم الثانی من تلک الاقسام للتنکیر وهو ما ای تنوین یدل علی ان الاسم الذی یدخل علیه نکرة لا معرفة فیکون تنوین التنکیر هو الفارق بین النکرة والمعرفة نحو صه واما بغیر السکون منونا ای اسکت سکوتا فی وقت ما قال فی الصحاح تنوین صه للفرق بین الوصل والوقف منونا فمقتضى کلامه ثبوت قسم سادس للتنوین وهو الفارق بین الوصل والوقف وقال الرضی تنوین التنکیر مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سیبویه وصه واما صه بالسکون غیر منون وانما عقب صه بالسکون مع انه لا یمکن الا ان یکون بالسکون لتخصیص الصورة الخطیة بالسکون فهذه بمنزلة الاعجام فینبغی ان یرمى ولا یقرأ فمعناه ای معنى صه بالسکون اسکت السکوت الآن ای اسکت السکوت الذی تعرفه الآن اعلم انه لا یمکن طلب الشئ فی زمان الحال والا لکان طلبا لما یمتنع امتناعه لو لم یفرغ الامر عن امره ولا یفرد المخاطب لا یمکن من المخاطب الاقدام به ففی قوله اسکت السکوت الآن مسامحة فمعناه اسکت السکوت متصلا بالآن والثالث ای القسم الثالث من تلک الاقسام للعوض وهو ما ای تنوین یکون عوضا عن المضاف الیه اذا الحقت بالاسم لتعاقبهما علی آخر الکلمة نحو حینئذ وساعتئذ ویومئذ ای حین اذ کان کذا فالحین مضاف الی اذ واذ مضاف الی الجملة بعدها فلما حذفت الجملة

تخفیفاً الحقت التنوین بإذ لیکون عوضاً عن المضاف الیہ وہو الجملۃ المحذوفۃ وعلی ہذا القیاس سَاعَتَئِذٍ وَیَوْمَئِذٍ ای سَاعَۃَ اِذْ کَانَ کَذَا وَیَوْمَ اِذْ کَانَ کَذَا و الرابع ای القسم الرابع من تلک الاقسام للمقابلۃ وہو التنوین الذی تدخل فی جمع المؤنث السالم کمسلمات فان التنوین فیہا بمقابلۃ النون فی مسلمین والالف والتاء فیہا علامۃ الجمع کما ان الواو علامۃ الجمع فی مسلمون ولیس ہذا التنوین تنوین التمکن کما توہم بعضہم ولا تنوین التنکیر لثبوتہ فی الاعلام الممتنعۃ من التصرف ولا تنوین العوض عن المضاف الیہ لان المعنی غیر مساعد لہ ولا تنوین الترنم لمجیئہ فی غیر اواخر الابیات والمصاریع فلم یبق الا کونہ للمقابلۃ وہذہ الاربعۃ المذکورۃ من اقسام التنوین تختص بالاسم قد عرفت وجہ اختصاصہا فی بیان علامات الاسم وفی ہذا الکلام اشارۃ الی ان القسم الخامس للترنم غیر مختص بالاسم بل ہو مشترک بین الاسم والفعل والحرف القسم الخامس من تلک الاقسام للترنم وہو الذی یلحق اواخر الابیات وانصاف المصاریع ای الاجزاء انصاف من الابیات التی جعلت مصاریع وذلک لتحسین الانشاد فسمی بتنوین الترنم لحسن الغناء بہ ومن قال سمی بہ لان فیہ ترک الترنم لم یتنبہ علی ما قلنا کقول الشاعر وہو جریر شعر اَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلُ وَالْعِتَابَنْ ۞ وَقُوْلِي اِنْ اَصَبْتُ لَقَدْ اَصَابَنْ ۞ وکقولہ ای قول الشاعر وہو رؤبۃ یَا اَبَتَا عَلَّکَ اَوْ عَسَاکَنْ ۞ فقولہ یا ابتا منادی مضاف الی یاء المتکلم والتاء والالف عوض عن یائہ وعلک بمعنی لعلک وعساک عطف علیہ وخبر لعل وعسی محذوف والتقدیر علک تجد رزقا وعساک تجد والقول الاول مثال تنوین الترنم الذی یدخل الاسم والفعل آخر البیت والثانی مثال التنوین الذی یدخل علی الفعل یلحق آخر المصراع ومثال تنوین الترنم الذی یدخل علی الحرف قولہ ع فہل عساہا ان ترد الخمس ہلن ثم اعلم ان تنوین الترنم لم یوضع لمعنی من المعانی بل وضع لغرض الترنم ولیس معناہ الترنم کما ان حروف التہجی لم توضع لشیء من المعانی بل وضع لغرض الترکیب ففی ذکر الترنم فی اقسام الحروف التی ہی من اقسام الکلمۃ التی فیہا الوضع مسامحۃ وکذا سائر التنوینات فی اعتبار الوضع فی بعض تسامح اذ الظاہر ان تنوین العوض وضع لغرض التعویض وتنوین المقابلۃ وضعت لغرض المقابلۃ وجعل التنوین دالا علی الجمعیۃ کالنون بعید ففی قول المصنف الثالث للعوض والرابع للمقابلۃ والخامس للترنم مسامحۃ حیث ابرز العوض والمقابلۃ فی معرض الموضوع لہ وقد یحذف ای التنوین علی سبیل الوجوب من العلم اذا کان ای العلم موصوفا بابن او ابنۃ حال کون الابن والابنۃ مضافا الی علم آخر نحو زید بن عمرو وہند ابنۃ بکر وانما حذف التنوین من ہذا العلم طلبا للتخفیف

یدخل

لطول اللفظ وكون العلم ثقيلا وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن خاصة في الكتابة قصدا للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تحذف الف ابنة حيثما كانت موصوفة لالتباسها بالبنت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذا كان صفة لغير العلم نحو قام رجل ابن عمرو ولم يكن صفة نحو زيد ابن بكر او كان العلم موصوفا لغير العلم نحو قام زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا التنوين الابنة فيما ذكر لان حكمها حكم الابن الا في حذف همزتها كما مر ثم لما فرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التاكيد فقال

فصل

نون التاكيد اى النون الذى يفيد التاكيد بتحصيل المطلوب وهي نون وضعت لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه اى في المضارع طلب لانه لا يؤكد بهذا النون الا ما كان مطلوبا وهي بازاء قد اى بمقابلة قد التي وضعت لتاكيد الماضي يعني كما ان قد وضعت لتاكيد الماضي كذلك هذا النون وضعت لتاكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه وهي اى نون التاكيد على ضربين احدهما خفيفة اى ساكنة ابدا نحو اضربن قدمها على الثقيلة لانها جزء من الثقيلة ولان مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون والثاني ثقيلة اى مشددة وهي ابلغ في التاكيد من الخفيفة وهي اى الثقيلة مفتوحة كالخفيفة ان لم يكن قبلها اى قبل الثقيلة الف مطلقا نحو اضربنّ ومكسورة عطف على قوله مفتوحة ان كان قبلها اى قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربانِّ او كانت زائدة في جمع المؤنث نحو اضربنانِّ لمشابهتها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد الالف صورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد والتخفيف وتدخل اى نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر اى في آخر الامر مطلقا معلوما كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا فان قيل لم تدخل نون التاكيد في آخر الامر مع انها من حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام والقسم ومحلها صدر الكلام فينبغي ان يدخل في اول الامر قلنا انما لا تدخل نون التاكيد في اول الامر لانها لو دخلت في الاول يلزم الابتداء بالسكون ولانها مشابهة بالتنوين ومحلها آخر الكلمة ولان المؤكد يكون متاخرا عن المؤكد ابدا ولان الحروف المذكورة لها صدر الكلام والانفصال بخلاف النون فانها تتصل بآخر الكلمة دائما وفي النهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا اى تدخل نون التاكيد في هذه المواضع الخمسة من الامر الى العرض دخولا جائزا وانما دخل نون التاكيد في هذه المواضع لان في كل منها اى من تلك المواضع طلبا اى لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب تاكيدا

نون التاكيد

لم اى حروف النفى والاستفهام والتمنى والقسم

فلما ادخلت علیہ لتاکید الطلب لما وجود الطلب فی الامر والنہی والاستفہام فظاہر واما فی التمنی والعرض فلانہما بمنزلۃ الامر واعلم ان نون التاکید تدخل فی النفی وان لم یکن فیہ معنی الطلب تشبیہا له بالنہی الا انہ قلیل ولہذا لم یذکرہ لان القلۃ ملحقۃ بالعدم نحو ہل تضربن بتشدید النون فی الاستفہام ولیتک تضربن بتشدید النون فی التمنی والا تنزلن بتشدید النون فی العرض وقد تدخل ای تلک النون فی القسم ای فی جواب القسم والا فنون التاکید لا تدخل فی نفس القسم وجوبا ای دخولا واجبا اذا کان جواب القسم مثبتا وانما دخل نون التاکید فی جواب القسم وجوبا لوقوع القسم علی ما یکون مطلوبا وجودہ وتحصیلہ للمتکلم غالبا فارادوا ای القوم ان لا یکون اخر القسم خالیا عن معنی التاکید کما لا یخلوا ولہ ای اول القسم منہ ای من التاکید نحو واللہ لافعلن کذا بتشدید النون فی القسم واعلم انہ ای الشان یجب ضم ما قبلہا ای ما قبل نون التاکید خفیفۃ کانت او ثقیلۃ فی جمع المذکر غائبا کان او حاضرا نحو اضربن بتشدید النون وانما وجب ضم ما قبل نون التاکید ہہنا لیدل ای ضم ما قبلہا علی الواو المحذوفۃ فی اضربن لاجتماع الساکنین وہما حرف العلۃ واول نون التاکید والاکتفاء بالضمۃ وانما لم یبق الواو علی حالہا مع ان مثل ہذا من اجتماع الساکنین جائز فی النون الثقیلۃ لان الاول حرف مد والثانی مدغم طلبا للتخفیف فان قیل کیف یجوز حذف الواو فی اضربن مع انہ عند اتصال نون التاکید بہ لانہ فاعل وحذف الفاعل لا یجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوفۃ لان الدال علیہا وہو الضمۃ موجود فکانہ لم یحذف فی ہذا کالایماء فی صلوۃ المریض یقوم مقام الارکان فلا یعد ترکا کفایۃ بالقدر الممکن والکفایۃ عنہ کافیۃ ویضم فی لتخشون لاطرادہ ویجب کسر ما قبلہا ای ما قبل نون التاکید مطلقا فی الواحدۃ المخاطبۃ نحو اضربن بتشدید النون وانما وجب کسر ما قبلہا لیدل ہذا الکسر علی الیاء المحذوفۃ لاجتماع الساکنین وہما حرف العلۃ واول نون التاکید وانما لم یبق الیاء علی حالہا مع ان مثل ہذا من اجتماع الساکنین جائز فی النون الثقیلۃ طلبا للتخفیف ویجب الفتح ای فتح ما قبل نون التاکید فیما عداہما ای فیما عدا جمع المذکر والمخاطبۃ وہو المفرد المذکر غائبا کان او حاضرا والغائبۃ والمثنی مطلقا وجمع المؤنث مطلقا اما وجوب فتح ما قبلہا فی المفرد فلانہ لو ضم ما قبلہا لالتبس المفرد بالجمع المذکر ولو کسر ما قبلہا لالتبس المفرد بالمخاطبۃ ولو سکن لزم اجتماع الساکنین فلما لم یکن غیر الفتح تعین الفتح ولان نون التاکید کلمۃ براسہا انضمت الی اخری ومن عادتہم انہم اذا رکبوا کلمۃ مع کلمۃ اخری فتحوا اخر الکلمۃ الاولی نحو خمسۃ عشر ولان الفتحۃ اخف الحرکات

ولذا فتحوا النون المشددة للخفة واما وجوب فتح ما قبلها فی المثنی وجمع المؤنث فلان
ما قبلها ای ما قبل النون الف والالف فی حکم الفتح او فی حکم العدم لانها غیر حاجز حصین
لاجل سکونها وما قبلها مفتوح فیکون المراد بالفتح من قوله ویجب الفتح فیما عداهما اعم
من ان یکون حقیقة کما فی نحو اضربانّ او حکما کما فی اضربنانّ وانما لا یحذف الالف فی
المثنی لئلا یلتبس بالواحد ولخفة الالف وزیدت الالف فی جمع المؤنث قبل النون ای
قبل نون التاکید لکراهة اجتماع ثلث نونات احدها نون الضمیر والثانی نون التاکید
المدغم والمدغم فیه لان النون الثقیلة بمنزلة النونین واجتماع الثلاث یوجب الثقل الموجب
للادغام فکیف اجتماع الامثال فزیدت الف الفاصلة دفعا للثقل والالف اخف حروف
الزوائد فلذا اختیرت للفصل ولم یحذف نون الضمیر مع ان نذ فع اجتماع ثلاث
نونات لانها لیست علامة للرفع حتی تحذف بل هی ضمیر جمع المؤنث ولما جاز دخول
نون الخفیفة فی مداخل الثقیلة الا فی الموضعین فان الثقیلة تدخل فیهما دون الخفیفة
اشار الی بیانهما والنون الخفیفة لا تدخل فی التثنیة اصلا ای سواء کانت تثنیة المذکر
او المؤنث ولا تدخل ایضا فی جمع المؤنث فلا یقال اذهبانْ ولا اذهبنانْ وانما لا تدخل
الخفیفة فی هذین الموضعین لانه ای الشان لو حرکت النون ای النون الخفیفة لم
تبق خفیفة فلم تکن علی الاصل ای علی اصلها وان ابقیتها ساکنة علی الاصل لزم
التقاء الساکنین ای الالف والنون علی غیر حده وهو غیر حسن توضیح هذه المقدمات
النون الخفیفة لو دخلت علی التثنیة وجمع المؤنث یلزم احد المحظورین وهو اما تحریك
النون الخفیفة واما ابقاؤه علی السکون لا سبیل الی الاول لان وضع النون الخفیفة
علی السکون فتحریکها خروج عن الوضع الاصلی مع حصول اللبس ولا الی الثانی لانه یلزم
اجتماع الساکنین علی غیر حده ای غیر محل جواز التقاء الساکنین وذلك غیر جائز وانما
عبر عنه بقوله وهو غیر حسن اکتفاء بادنی ما به یکتفی ولا یمکن حذف احدهما لدفع
التقاء الساکنین لانه یلزم الالتباس بالمفرد علی تقدیر حذف الالف فلم یکن حینئذ
لاتصال النون فائدة اذ وجودها یؤدی الی عدمها واما التقاء الساکنین علی حده وهو ان
یکون الساکن الاول حرف مد والثانی مدغما وکلاهما فی کلمة واحدة هو جائز نحو دابّة
اصلها دابِبَة حذفت حرکة الباء الاولی وادغمت فی الثانیة لان المد فی الحروف بمنزلة

التحریک فکان الساکن الاول متحرکاً ولان المدغم لا یستقل بالتلفظ بعنی لم یکن ملفوظاً
الا بتبعیۃ المدغم فیہ فہو کالمعدوم فکانہ لم یکن فی الکلام الا ساکن واحد فان قلت
یرد علی ہذا نحو اِضْرِبُنَّ فان اصلہ اِضْرِبُوا اتصل بہ نون التاکید فکان القیاس ان یقع
اِضْرِبُوْنَّ لانہ اجتمع الساکنان فیہ علی حدہ وکذا نحو اِضْرِبِنَّ اصلہ اِضْرِبِیْ فینبغی ان لا یحذف
الواو من الاول والیاء من الثانی کما لم یحذف فی اِضْرِبْنَانِّ قلت ان نون التاکید بمنزلۃ کلمۃ منفصلۃ
مع الضمیر البارز فکان القیاس ان تحذف الواو والیاء فی الصورتین لان التقاء الساکنین لیس
فی کلمۃ واحدۃ وحدہ ان یکون فی کلمۃ واحدۃ کما اشرنا الیہ انما فرق بین الواو والیاء وبین الالف مع ان
القیاس التسویۃ بینہما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنی التبس بالمفرد کما مر وعند الوقوع
فی جمع المؤنث لو حذفت الالف یلزم الوقوع فیما مر منہ ہو اجتماع النونات مع خفۃ الالف و
استثقال الواو والیاء ثم اعلم ان النون الخفیفۃ انما لا تدخل فی التثنیۃ وجمع المؤنث علی مذہب
غیر یونس النحوی واما علی مذہبہ فیدخل النون الخفیفۃ فی التثنیۃ وجمع المؤنث قیاساً وحملاً
للخفیفۃ علی الثقیلۃ لان التقاء الساکنین غیر متعذر اولان المد الذی فی الالف بمنزلۃ الحرکۃ
لخفۃ المدۃ کقراءۃ من قرء ومحیایْ بسکون الیاء فی قولہ تعالیٰ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ
لَا شَرِيْكَ لَهٗ وَبِذٰلِكَ اُمِرْتُ وَاَنَا اَوَّلُ الْمُسْلِمِيْنَ ہذا اوان الفراغ من تالیف
شرح المختصر الموسوم بالہدایۃ فی النحو۔ الحمد للہ الذی وفقنی لاتمامہ بفضلہ واعاننی
علی جمعہ بکرمہ ویسر لی امری باذنہ وعظم امری واتانی مسؤلی بجودہ وجاء بامولی بمنہ
والصلوٰۃ والسلام علی نبیہ المبعوث بمعجزاتہ وعلی آلہ واصحابہ المخصوصین بکراماتہ
اللہم متع طالبیہ بفوائدہ وزین قاصدیہ بفرائدہ وارزق الراغبین الیہ من مقاصدہ
والمرجو منہم ان یدعوا لی بالخیر والغفران عسی ان یختم لی اللہ سبحانہ بالسعادۃ مع الایمان

تمت

بسم اللہ الرحمن الرحیم

وما توفیقی الا باللہ

زجاجۃ العوامل

فی تراکیب

شرح مائۃ عامل

تالیف

ملا حفظ الرحمن حنفی

مدرس جامعہ مخزن العلوم خان پور

کتب خانہ مجیدیہ ملتان ☎ 543841